السنة الأولى - عدد 138 — 19 ربيع الثاني 1443 (25 نونبر 2021)

ISSN 2458 - 5629

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس النواب

المدة النيابية 2021–2026–السنة التشريعية الأولى : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس النواب برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(دورة أكتوبر 2021)

صفحة

محضر الجلسة الحادية عشر ليوم السبت 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021)..... 8920

جدول الأعمال: المناقشة العامة للجزء الأول لمشروع قانون المالية رقم 76.21 برسم السنة المالية 2022.

محضر الجلسة الثانية عشر ليوم الاثنين 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021)..... 8952

جدول الأعمال: جلسة مخصصة ل:

- جواب السيدة وزيرة على مداخلات الفرق والمجموعة النيابية في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية.
- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

محضر الجلسة الثالثة عشر ليوم السبت 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021)..... 9002

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته.

محضر الجلسة الرابعة عشر ليوم الاثنين 9 ربيع الثاني 1443هـ (15 نونبر 2021)..... 9057

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات التالية:

-العدل؛

-التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة،

-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

محضر الجلسة الخامسة عشر ليوم الاثنين 16 ربيع الثاني 1443هـ (22 نونبر 2021)..... 9085

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات التالية:

- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- قطاع الصناعة والتجارة.

محضر الجلسة السادسة عشرة ليوم الاثنين 16ربيع الثاني 1443هـ (22 نونبر 2021)..... 9109

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

محضر الجلسة الحادية عشر

التاريخ: السبت 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمسة عشر دقيقة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا والدقيقة السابعة والثلاثين.

جدول الأعمال: المناقشة العامة للجزء الأول لمشروع قانون المالية رقم 76.21 برسم السنة المالية 2022.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع القانون المالي للسنة المالية 2022، ويسعدني بالمناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد رئيس الحكومة وللسيدات والسادة الوزراء على ما بذلوه من جهد في تقديم المعطيات والإجابات الضرورية طيلة مناقشة مشروع القانون المالي والميزانيات الفرعية، كما أتقدم بخالص الشكر للسادة النائبات والنواب من فرق المعارضة على مساهمتهم في إنجاح هذه المحطة إلى جانب السيدات والسادة النواب من مكونات الأغلبية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة مكونات المجلس، خصوصا من أعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعة النيابية والأطر البرلمانية، كذلك السيدات والسادة رؤساء اللجن الدائمة على التعبئة والحوار الجاد والهادف الذي طبع كافة مراحل مناقشة مشروع قانون المالية.

إنها لحظة هامة نسجل بفضل الجهود الجماعية الانطلاقة الناجحة لها في احترام تام للدستور والتشريعات ذات الصلة، وهي فترة على قصرها مكنت من تدشين حوار جاد ومسؤول مع الحكومة، وأبرزت تعاونا مفيدا يتعين علينا جميعا أن نستثمره لما فيه خدمة قضايا وانتظارات المواطنات والمواطنين.

والآن أعطي الكلمة للسيدة مقررة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية فلتتفضل مشكورة، السيدة ماديحة خيير.

النائبة السيدة ماديحة خيير مقررة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر بتقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بعد انتهائنا من الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 76.21 برسم السنة المالية 2022 وذلك بعد إحالته على مجلس النواب، وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور ومقتضيات المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

يأتي مشروع قانون المالية المذكور بعد المصادقة على البرنامج الحكومي وتنصيب الحكومة من طرف البرلمان، وكما تعلمون فإن مشروع قانون المالية قيد الدراسة يأتي في سياق وطني طبعته الاستحقاقات الانتخابية للثامن من شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب ومجالس الجماعات والمقاطعات ومجالس الجهات على الصعيد الوطني، بعد مرور عشر سنوات على تبني دستور 2011.

وقد شكلت هذه المحطة تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا في ظل استمرار جائحة كوفيد . 19 وظهور عدد من السلالات المتحورة والخطيرة للفيروس، وما يفرضه هذا الوضع من رفع لمستوى اليقظة والحذر تفاديا لأية انتكاسة وبائية غير محسوبة العواقب، وذلك على الرغم من ما بذل وما يبدل من مجهودات في اتجاه تلقيح مختلف الفئات العمرية من المواطنين.

كما يندرج هذا المشروع في سياق إقليمي ودولي حافل بالتحديات في مقدمتها ما يحاك من مؤامرات خارجية بئيسة وصراعات مفتعلة ضد الوحدة الترابية لبلادنا، لذلك فإننا نعبر عن بالغ اعتزازنا بالانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا في هذا الجانب تحت القيادة المتبصرة والرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما لا يسعنا إلا أن ننوه عاليا بمستوى اليقظة والحرص والتضحيات الجسيمة المقدمة من طرف أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني ورجال الوقاية المدنية، وكذلك الإدارة الترابية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ويأتي مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته في إطار ظهور بوادر انتعاش الاقتصاد الوطني كما هو الشأن بالنسبة للاقتصادات العالمية، إضافة إلى المتغيرات جيو استراتيجية التي يعرفها العالم وتداعيات كل ذلك على السوق الدولية للمواد الأولية والأساسية، حيث الارتفاع الملحوظ في مستوى الأسعار.

السيدات والسادة،

إن الحكومة وانطلاقا من هذا السياق اعتمدت كمرجعيات في إعداد مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022 على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب جلالة الملك نصره الله التي ألقاها بمناسبة عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب على التوالي في 31 يوليوز و20 غشت 2021، وكذا في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وكذا التوصيات المنبثقة عن التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، بالإضافة إلى التزاماتها المتضمنة على مستوى البرنامج الحكومي.

وهكذا فإن التوجيهات العامة لمشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022 ارتكزت بالأساس على المحاور التالية:

أولا: توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تعزيز آليات الاندماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية.

ثالثا: تعزيز الرأسمال البشري.

رابعا: إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

كما استند المشروع كذلك إلى فرضيات التالية:

-محصول زراعي من الحبوب يقدر ب 80 مليون قنطار،

-ومتوسط سعر غاز البوطان في 450 دولار أمريكي للطن،

-ومعدل النمو بنسبة 3،2%

-وكذلك معدل عجز الميزانية ب 5،9% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسّادة،

إن مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا ووفقا لمقتضيات المادة 213 من النظام الداخلي لمجلس النواب، قد خضع لمناقشة عامة داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية انطلقت بتاريخ 26 أكتوبر 2021 واستغرقت زهاء 17 ساعة حاول من خلالها السيدات والسادة النواب الإحاطة بالسياق العام الوطني والدولي الذي يندرج فيه مشروع القانون المذكور، وكذلك مختلف التوجيهات التي يرتكز عليها هذا الأخير.

وفي هذا الإطار كان هاجس الأزمة الوبائية لكوفيد 19. حاضرا خلال المناقشة العامة، والتي اعتبرت بمثابة مناسبة لاستعراض التحديات والصعوبات المرتبطة بالجائحة والإجراءات الإحترازية والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا بمبادرة ملكية سامية للتخفيف من آثارها وتداعياتها الصحية والاجتماعية، وسجل السيدات والسادة النواب أن ما رافق بداية تعافي الاقتصادات الوطنية عبر العالم من ارتفاع مهول في مستوى أسعار المواد الأولية والأساسية، ولا سيما المواد الطاقية يشكل إكراها وتحديا كبيرا بالنسبة لمشروع المالية لسنة 2022، ولإن كان مشروع قانون المالية السالف الذكر لم يلاقي تأييدا من طرف بعض السيدات والسادة النواب قناعة منهم بغياب الحس السياسي لدى الحكومة وارتباكها في مسطرة إعداده وتقديمه وابتعاده عن المرجعيات المعلنة في تأطيره، فإن جانبا آخر من السيدات والسادة النواب شدد على مدى الأهمية التي يكتسيها هذا المشروع بالنظر إلى طابعه الإستراتيجي وانفراده بميزة غنى وتعدد مرجعياته ونضج الحكومة كذلك في التعاطي مع أولويات المواطن.

أما بشأن الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون قيد الدراسة، فقد جاءت قراءات السيدات والسادة النواب متباينة بين من اعتبرها واقعية ومقبولة ومن اعتبرها هشة وتفتقد للجرأة.

السيدات والسّادة،

وفي هذا الصدد فقد قوبل ما حمله هذا المشروع من تدابيروتوجهات على الصعيد الاقتصادي بارتياح كبير من لدن السيدات والسادة النواب، حيث ثمنوا التزام الحكومة بتحسين مناخ الأعمال والارتقاء به وجعله أولوية وطنية، وذلك على اعتبار ما يشكله من حافز للاستثمار الوطني والأجنبي، ونوهوا كذلك بالأهمية التي تولها الحكومة للصناعة كرافعة للتنمية وتشجيع الإنتاج الوطني في هذا الاتجاه ودعم تنافسية الوسم صنع في المغرب، كما عبروا بالمناسبة ذاتها عن دعمهم للدور المحوري لصندوق محمد السادس للاستثمار وما تعتزم الحكومة تنزيله من مشاريع عبر هذه الدعامة المالية الهامة، ومقابل هذا الارتياح فقد بدى جانب آخر من السيدات والسادة النواب متوجسا من الحمولة الاقتصادية لمشروع القانون السالف الذكر، حيث انتقد عدم اعتماد الحكومة لتدابير طموحة لتعزيز جودة الإنتاج الوطني وتقوية الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة، وكذلك غياب المنطق والوضوح بشأن ما اتخذته من تدابير جبائية.

السيدات والسّادة،

لقد تمحورت المناقشة العامة في جزء منها أيضا حول الشأن الاجتماعي وما جاء فيه من تدابيررامية إلى تعزيز الإدماج وتعميم الحماية الاجتماعية، حيث عبر السيدات والسادة النواب عن ارتياحهم لحرص الحكومة على مواصلة الورش الملكي المرتبط بتعميم التغطية الصحية ومختلف التدابير ذات المدلول الاجتماعي لفائدة الطبقات الهشة والفقيرة، وكذا المجهودات المبذولة في اتجاه إحداث المزيد من مناصب الشغل، كما تم التساؤل بشأن تصور الحكومة حول إصلاح منظومة التقاعد وكذا نظام المقاصة، وكانت المناقشة العامة كذلك مناسبة لتعبير بعض السيدات والسادة النواب عن انشغالهم بشأن استمرار معاناة ساكنة العالم القروي مع مختلف الخدمات الاجتماعية، وقد عرفت المناقشة العامة أيضا إشادة كبيرة بما تعتزم الحكومة بذله من مجهودات في اتجاه تعزيز الرأسمال البشري، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم، حيث تم الرفع من الاعتمادات المالية المرصودة في هذا الصدد على التوالي ب 3.7 مليار درهم و5 مليار درهم على الرغم من الظرفية الصعبة التي تمر منها البلاد.

كما تم التنويه بسعي الحكومة نحو دعم وتحسين منظومة البحث العلمي والابتكار، وإمانا من السيدات والسادة بكون رهان الدولة الاجتماعية لن يتحقق في غياب مدرسة عمومية قوية، فقد تمت المطالبة برد الاعتبار للتعليم العمومي واستعادة دوره في المنظومة التربوية والتعليمية، وكرافعة للارتقاء الاجتماعي وتقليص التفاوتات الطبقية، مسجلين كذلك بأن قطاع التعليم يعيش أزمة اختلالات بنيوية ينبغي التعاطي معها وفق ما يلزم. كما تمت الإشارة كذلك إلى الإشكالات العميقة على مستوى المنظومة الصحية التي تعيش بدورها مجموعة من الاختلالات بالرغم من الرفع من الميزانية المرصودة لهذا القطاع، واستأثر ضعف العرض الصحي والتوزيع الغير المتكافئ للمنشآت الصحية مجاليا وإشكالية حكامة المنظومة الصحية باهتمام السيدات والسادة النواب، إلى ذلك فقد تمحورت المناقشة العامة حول القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة، حيث لقيت التزامات الحكومة بخصوص تنزيل إصلاح عميق للقطاع العام ترحيبا كبيرا من طرف السيدات والسادة النواب الذين طالبوا بتسريع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ونقل الاختصاصات للجهات ومدها بالموارد البشرية والاعتمادات المالية الضرورية.

السيدات والسّادة،

وتفاعلا مع ما أثير خلال النقاش العام من إشكالات وملاحظات ومواقف، فقد تفضلت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، بتقديم بعض الإيضاحات تجدون تفصيلا بشأنها في ملحق ضمن هذا التقرير.

وفي هذا السياق أوضحت السيدة الوزيرة وكذا السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2022 هو أول مشروع قانون مالي لهذه الحكومة التي انكبت على تعديله وفق التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية من جهة، وبما يمكن من الشروع في تنزيل التزامات البرنامج الحكومي من جهة ثانية.

وحول ما أثير بشأن البرنامج الحكومي أكدت أن البرنامج جاء بالتزامات واضحة ومرقمة منبثقة من تشخيص ميداني ولإنتظارات المواطنين وفق زمن محدد. وأضافت السيدة الوزيرة فيما يخص الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون السالف الذكر، أن الأمر يتعلق بفرضيات موضوعية روعي فيها السياق الدولي والتوقعات الأخيرة لجل المؤسسات الدولية، وأشارت إلى نسبة النمو في حدود 3،2% كمعدل متوقع يظل في المستويات المسجلة ما قبل أزمة كوفيد 19.، وأن فرضية محصول الحبوب بنحو 80 مليون قنطار تستند إلى معطيات مرتبطة بالمجهود المبذول في إطار الاستراتيجية الفلاحية للرفع من مختلف السلاسل الإنتاجية.

وأكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية أن الحكومة قدمت مشروع قانون مالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي للمالية، ويفي بجزء مهم من التزامات الحكومة تجاه المواطنين ويضمن استدامة المالية العمومية، كما يؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية، وأوضح السيد الوزير المنتدب وعلاقة بما تم إثارته حول ارتفاع الأسعار، أن الأمر ذا طابع ظرفي وأنه من المنتظر أن يسجل معدل التضخم استقرارا حول مستويات معتدلة.

كما أكد أن تشخيص السيدات والسادة النواب بالأوضاع بقطاعي الصحة والتعليم ليس محطة خلاف بين الحكومة والبرلمان، وأنه لمواكبة ورش الحماية الاجتماعية وضعت الحكومة إستراتيجية واضحة المعالم، مشيرا في نفس الوقت إلى أن قطاع التعليم يحتاج للإمكانيات المالية والحكامة وتدبيرهما في آن واحد.

وفي موضوع الجهوية أكد أنه سيتم العمل على نقل الاختصاصات الواسعة إلى الجهة، بالموازاة مع تحويل الموارد البشرية الكافية لذلك على النحو الذي يجعل منها قطبا تنمويا حقيقيا وشريكا أساسيا للدولة، وبعد ذلك انكبت اللجنة على الدراسة التفصيلية لموارد مشروع قانون المالية برسم سنة 2022 استغرقت ما يقارب 30 ساعة، تطرقت فيها لمختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية والتنمية الاقتصادية.

هذا وقد توصل مكتب لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بتاريخ 8 نونبر 2021 ب 130 تعديلا همت الجزء الأول من مشروع القانون المذكور وفق ما يلي:

- الحكومة : 7 تعديلات.

- فرق الأغلبية : التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وكذلك الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 31 تعديلا.

- فرق ومجموعة المعارضة : الاشتراكي والحركي والتقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية 70 تعديلا.

- النائبة عن تحالف فيدرالية اليسار 22 تعديلا.

السيدات والسّادة،

لقد حاولت من خلال هذه المقدمة أن أبسط أمامكم خلاصة التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتنمية الاقتصادية والذي يتضمن المجهودات المبذولة من طرف السيدات والسادة النواب في دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2022، وفي هذا الإطار اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد النائب محمد شوكي رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على حسن تسييره لأشغال اللجنة وكذا أطر اللجنة على ما بذلوه من مجهودات لتسيير مهام السيدات والسادة النواب، كما أتوجه بالشكر أيضا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية وكافة أطر الوزارة لما قدموه من إيضاحات ومعطيات وبيانات لتعزيز مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022 داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

ولا يفوتني كذلك أنا أشكر السيدات والسادة النواب أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية أغلبية ومعارضة على إغنائهم بنص مشروع قانون المالية سواء بالاقتراحات أو التعديلات التي لا شك أنها ستغني التشريع المالي، وفي اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 9 من نونبر 2021 والذي خصص للبت في التعديلات المقدمة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 برسم السنة المالية 2022 وبهذا صادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 كما عدلته اللجنة بالنتيجة التالية:

الموافقون: 21

المعارضون: 11

الممتنعون: لا أحد

وفقنا الله وإياكم لما فيه خدمة الصالح العام، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المقررة، حضرات السيدات والسادة، ننتقل الآن إلى المناقشة العامة للجزء الأول لمشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022، وأعطي الكلمة للسيد الرئيس محمد غياث عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 38 دقيقة.

النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب والنائبات المحترمين،

تشكل لحظة المصادقة على قوانين المالية لحظة فارقة في مسار الحكومات في مختلف الديمقراطيات، لحظة تجسد بحق ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعمق الصلة مع اختيارات الناخبات والناخبين، كذلك هي ترجمة لأمال وتطلعات المواطنين في سياسات عمومية فعالة وبرامج حكومية واقعية، وكما لا يخفى على الجميع فإن المصادقة على قانون المالية لهذه السنة له أهمية بالغة وخصوصية متفردة تتجلى في كونه القانون التأسيسي للحكومة التي تمخضت عن اقتراع 8 من سبتمبر وما تلاه من تحولات سياسية عميقة مست جوهر تنوع والتعددية السياسية، وعكست نضج التجربة سياسية والديمقراطية المغربية التي تبقى فريدة في تحقيق التناوب السياسي وإنضاج مسار الانتقال الديمقراطي ببلادنا والذي دشنه جلالة الملك حفظه الله منذ إطلاق ورش العهد الجديد والمفهوم الجديد للسلطة، هذه التجربة جعلت الحياة السياسية المغربية نموذج في محيط جيو سياسي واقتصادي سيمته الأساسية، تفكك البلدان والاضطراب وعدم الاستقرار وهدر الزمن التنموي، إنها تجربة سياسية يحق لنا أن نفتخر بها ملكا وأحزابا سياسية ومواطنين، تجربة سياسية قائمة على مفهوم جديد للانتقال السياسي والتطور الديمقراطي المنسجم والحافظ للاختيارات الاستراتيجية للدولة المغربية.

وهنا أود التنويه بالظروف السياسية والتنظيمية التي جرت فيها الانتخابات الأخيرة، والتي تميزت بتنظيم محكم لكل الاقتراعات التشريعية والجماعية والجهوية في يوم واحد في ظرف صحي جد حساس، انتخابات أبانت صدقا وليس قولا عن صلابة مؤسسات الدولة في ظل الأوقات الصعبة خصوصا الإدارات العمومية التي أشرفت على العملية الانتخابية حتى مرت في أجواء أمنية وسياسية وصحية جعلت من يوم الاقتراع مناسبة وطنية وشعبية لتجديد الشرعية في النظام السياسي للبلاد وفي مؤسساته المنتخبة.

وبناءا على ما سبق وعن قناعتي كمواطن وبصفتي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، القوة السياسية الأولى في البرلمان نجدد دعمنا القوي لهذه التجربة الحكومية، دعم مبادئه المساندة المبادرة والمواكبة المقترحة والمراقبة البرلمانية المتصلة مع تطلعات المواطنات والمواطنين.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي قبل الانكباب على مناقشة مضامين قانون المالية، أنا أقول لكم وبكلمة أن ملايين المغاربة الذين منحوا الثقة لأحزابكم المشكلة للتحالف الحكومي لهي شرعية سياسية وانتخابية وقانونية ما حظيت بها كل الحكومات التي سبقتكم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نضج المواطن المغربي والتقاطه للإشارات الكونية والتي تفرض وجود حكومات مبنية على أغلبية حكومية منسجمة في اختيارات الماكرو سياسية قادرة على الإجابة بسرعة وفعالية على تطلعاته في حياة كريمة قوامها الحصول على الشغل الضامن للكرامة ومنظومة صحية فعالة ضد التقلبات الوبائية ونظام تعليمي متكامل مبتكر ومنتج للمعرفة والثروة.

إن الثقة الشعبية التي أفرزتها انتخابات 8 سبتمبر هي بمثابة رد سياسي على كل المشككين في سلامة العملية الانتخابية الوطني، ورسالة سياسية واضحة لكل المناوئين لمسار التحديث والدمقرطة ودولة الحق والقانون الذي اختارته بلادنا ضمن الثوابت الدستورية للمملكة المغربية والتي هي الإسلام الوسطي المعتدل والنظام الملكي البرلماني الدستوري والوحدة الوطنية والاختيار الديمقراطي، إن المسؤولية العمومية الجسيمة التي ألقاها المواطن المغربي بطريقة حرة ونزيهة على عاتق كل من صوت عليه خصوصا أحزاب الأغلبية الحكومية تجعلنا جميعا أمام أمانة تاريخية في تحقيق فرص الإقلاع التنموي المنشود

والمنصف لكل مكونات المجتمع، فليس هينا علينا نحن كسياسيين ملتزمين مع إرادة المواطنين ألا نقف وقفة تأمل واحترام في نفس الوقت للسلوك الحضري للمواطن المغربي الذي تحدى كل خطابات التيئيس والتبئيس في جدوى العملية الانتخابية وفي المسلسل الديمقراطي برمته، مواطنون ومواطنات شرفاء حجو بكثافة ودون إكراه ولا تظليل رغم ظروف الجائحة التي فرضت التدابير الإحترازية وعبروا بكل مسؤولية وحرية عن رغبة جامحة في التغيير السياسي الديمقراطي وفي خلق مناخ سياسي جديد معزز بأفكار ومبادرات وكفاءات سياسية جديدة، ولكل هذه الاعتبارات نحن كنواب ونائبات في فريق التجمع الوطني للأحرار نستشعر جسامة المسؤولية التاريخية في هذه اللحظة الوطنية الحساسة من تاريخ بلادنا وأمتنا، ومن هذا المنطلق إن فريق التجمع الوطني للأحرار سيظل السند المبين والناصح الأمين للتجربة الحكومية الحالية تحقيقا لتطلعات المواطنين والمواطنات وإخلاصا لثقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيدات والسادة،

لقد نجحت بلادنا في كسب رهان التطور الديمقراطي والقيام بإصلاحات سياسية ودستورية بشر بها خطاب 9 مارس 2011 وترجمها دستور يوليوز سنة 2011 كذلك المتقدم والمؤسس لعصر جديد من تاريخ الدولة المغربية الباحثة عن ازدهار المجتمع المغربي وصيانة كرامة كل أبنائه، إن هذا النجاح في التكيف السياسي وتجويد مؤسسات الدولة هو العنوان البارز في البرنامج الحكومي الحالي، برنامج طموح معقلن نابع من استشارات عمومية واستماع متأني لمطالب الشعب المغربي في بناء ركائز الدولة الاجتماعية، ونحن في هذه القبة الموقرة وفي سياق لحظة وطنية ينتظر مخرجاتها كل المغاربة واحتراما للمقتضيات الدستورية التي تؤطر عملنا كنواب للأمة لابد أن نتسلح بلغة الحقيقة وتشخيص الواقع كما هو لا كما هو موجود في مخيلة البعض، ولعل الخطب الملكية في السنوات الأخيرة بقوة لغتها السياسية وصراحة تشخيصها خير مرجع لنا نحن كسياسيين من أجل التخلي عن لغة الخشب والوقوف على مكامن الخلل في أدائنا العمومي.

إن كلمة السيدة الوزيرة في سياق تقديم مشروع قانون المالية مثال حي على الجرأة في إعمال مبدأ النقد المزدوج وفي تشخيص واقع صعب عرته الجائحة التي ضربت كل بلدان العالم، ليتبين دون ثورية خادعة أن البلاد وعلى مدار السنوات الأخيرة لم تحقق القفزة التنموية التي تتماشى مع مقدوراتها وفرصها الجيو سياسية وأن هناك عجز حقيقي لدى المدبر العمومي الذي غابت عنه المبادرة والجرأة السياسية لمعالج اختلالات النموذج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

إن هذه اللغة الصريحة تبرهن أن الحكومة الحالية حكومة سياسية ومسؤولة ومواطنة وذات أثر تدبيري بارز، حكومة واعية بتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، وهذا انعكس بشكل بين في البرنامج الحكومي ووجدناه مرقما ومدققا ومفصلا في قانون المالية الذي نحن بصدد المصادقة عليه.

إن الأرقام والإحصائيات التي بين أيدينا صادمة لنا نحن كنواب للأمة وصادمة لعموم المواطنين والمواطنات، فخلال السنوات الأخيرة نجد أن معدل النمو لم يتعدى 2.5%، معدل البطالة انتقل من8.9 سنة 2011 إلى 12% مطلع السنة الجارية، انتقل معدل المديونية من 52% من الناتج الداخلي الخام إلى 76% ومن خلال هذه الأرقام نفهم حجم المعاناة التي يعاني منها المواطن المغربي في صمت، وحجم العجز الاجتماعي الذي تعاني منه البلاد وكذلك حجم العمل والمجهود والإنجاز الذي ينتظر الحكومة الحالية في ظل الانتحارات والآمال المعلقة والمعطلة لفئات عريضة من مكونات المجتمع المغربي، طيلة هذه السنوات تضررت فيها الطبقة الوسطى بشكل لافت جراء قرارات متسرعة وانزلقت فيها الطبقات الهشة نحو منحدر واضح من الاقتصاد الغير المهيكل والهشاشة الاجتماعية، في حين وعبر خلفيات إيديولوجية تم شيطنة الفئات الاقتصادية المنتجة وكبحت مبادراتها المنعشة للاقتصاد الوطني، مع من غادي نخدموا اليوم؟ لهذا لا نستغرب من نتائج الانتخابات الأخيرة والتي مثلت الجواب السياسي الواضح والتقييم الشعبي الموضوعي للتدبير العمومي.

السيدات والسادة،

لقد كسبت الدولة المغربية في مواجهتها للجائحة تميزا في تدبير ملف الجائحة، مقاربة تعززت بالقرار الملكي في تقديم الدعم المادي للفئات التي تضررت من جراء الحجر الشامل، ثم إلى قرار التلقيح المجاني، وصولا إلى قرار الحكومة الأخير في رفع الحظر على التنقل الليلي، ويبدو أن الحكومة الحالية قد التقطت رسائل المغرب العميق، لذا جاء مضمون قانون المالية عاكسا صراحة وبأمانة لمضامين التصريح الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان يوم 11 أكتوبر من هذه السنة، برنامج حكومي يؤسس لمفهوم الدولة الاجتماعية وما أحوجنا إليها، برنامج حكومي وضع ملفات الصحة والشغل والتعليم في صلب أولوياته وضمن هندسة حكومية تستجيب لمعايير الاتقائية والنجاعة والحكامة الجيدة والتطبيق السليم للدستور، ونحن كفريق للتجمع الوطني للأحرار نجد أنفسنا ضمن مضامين البرنامج الحكومي الذي عكس بنسبة مهمة مضامين البرنامج الانتخابي الذي خضنا به الانتخابات الأخيرة الذي على أساسه تعاقدنا مع المواطن وهذا ما يرسخ روح المسؤولية التي يجب أن نتحلى بها جميعا كنواب برلمانيين ومسؤولين حكوميين ضمن مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

لقد تم تحديد الأولويات الأربع في قانون المالية، توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني، تعزيز آليات الاندماج الاجتماعي والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية، الاستثمار في الرأسمال اللامادي الإنسان المغربي، إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة التدبيرية، ومن خلال هذه المحاور الأربع يبدو أن الحكومة الحالية والأحزاب الثلاثة المشكلة لها على وعي تام بضرورة الالتحاق الجماعي بالسرعة القصوى في مسار التنمية المجتمعية الشاملة، نجد البرنامج الحكومي الحالي

بعيد كل البعد عن الشعبوية مقترحا الحلول المباشرة للعجز الاجتماعي مركزا على مسألة التشغيل التي تؤرق بال شبابنا وتجعله غير منخرط في سيرورة الإنتاج والإبداع والفاعلية، دون أن يغفل حاجة الأجيال المسنة في حماية اجتماعية تحمي من نائبات الدهر وكذلك دون تغييب حاجيات الفئات الأخرى من طفولة وأشخاص في وضعية إعاقة، كل هذا ضمن مقاربة تشاركية واندماجية محققة للتكامل المجتمعي، وعلى سبيل المثال الحكومة ستطلق برنامج الأوراش الكبرى والصغرى في المدن والقرى لإحداث 250 ألف منصب شغل مباشر عبر تخصيص 225 مليار سنتيم لهذا الغرض وكذلك تخصيص 125 مليار سنتيم لضمان مشاريع مقاولة الشباب في إطار برنامج فرصة لتمويل 50 ألف مشروع جديد، كما أن مشروع قانون المالية جاء بمقتضيات لخلق 26 ألف منصب شغل في الوظيفة العمومية وهو أعلى رقم توظيف عمومي في السنوات الأخيرة على أن يتم كسب تحدي إحداث مليون منصب شغل مع متم نهاية الولاية بحول الله.

السيدات والسادة،

تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة 22 مليون مغربي ومغربية ليست بالأمر الهين، ولاشك أن هذا ورش يعد ثورة اجتماعية حقيقية هذا ورش ملكي بامتياز يتضمن ولوج فئات اجتماعية جديدة خصوصا الفلاحين والعمال وأصحاب المهن الحرة إلى منظومة الحماية الاجتماعية التي تضمن الحق في العلاج باعتباره أحد الحقوق الأساسية والدستورية، وهنا أشدد أننا بعد مراجعة نموذجنا التنموي وحصول توصيات عن ما حولوه جاء الوقت لتحيين نموذجنا الاجتماعي فالملاحظ أن السياسات العمومية الوطنية كثيرة كثرة المتدخلين فيها وتغيب عنها التكاملية والالتقائية ولا تحقق المراد التنموي الواقع الذي ينعكس سلبا على تصنيفنا في مؤشر التنمية البشرية والظاهر أن الحكومة عازمة على الانكباب على هذا الورش الهام ومقدمة ذلك هو رصد الاعتمادات المالية اللازمة حيث خصص لبرنامج راميد 420 مليار سنتيم بالإضافة إلى رصد 500 مليار سنتيم إضافية في ميزانية قطاع الصحة والتعليم عبر بناء مؤسسات صحية وتعليمية جديدة في المناطق التي لم تستفد بعد من الجيل الجديد للخريطة الصحية الوطنية.

إن الحماية الاجتماعية متصلة بتحسين وحماية القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهذا ما يفسر تخصيص قانون المالية لمبلغ 1600 مليار سنتيم لدعم المواد الأساسية في المائدة المغربية أي غاز البوطان الطبخ، السكر، الدقيق وباقي المواد المدعمة، وهنا أستغرب لحال بعض الجهات السياسية الغير المسؤولة التي تروج أن الحكومة الجديدة قامت برفع الدعم على المواد الأساسية بحثا عن مكاسب سياسية لا يمكن أن أصفها الآن، في حين أن الواقع هو أن اعتمادات دعم المواطن البسيط هي أولوية في قانون المالية المعروضة على أنظار نواب الأمة المحترمين، إن ركائز الدولة اجتماعية لن تقوم إلا عبر ثورة مجتمعية في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل هذا الثالوث هو المدخل الرئيس لأي تحول اجتماعي منصف تحول يكون الأبرز هو تأهيل الإنسان المغربي باعتباره الثروة الحقيقية التي تتوفر عليها البلاد.

وفي هذا الصدد، نجد أن قانون المالية رصد غلاف مالي قدره 50 مليار سنتيم لدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وتخصيص غلاف مالي قدره 25 مليار سنتيم لخلق دور الحضانة وتعميم التعليم الأولي المجاني منذ السنة الرابعة حتى تتمكن الأمهات العاملات من ولوج سوق الشغل وفق مقتضيات البرنامج الحكومي الطامح إلى رفع نسبة النساء في سوق الشغل من 20 إلى 30%، ويبقى قرار الشروع الرسمي في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارات العمومية قرار شجاع يعكس وعي الحكومة بأهمية التمكين الثقافي لفئات واسعة من المغاربة وذلك بتخصيص 200 مليون درهم لهذا الملف، في حين بات ورش إصلاح الإدارة وترسيخ دعائم الحكامة الجيدة هو ضمان التنزيل السليم لطموحات التنموية خصوصا وقانون المالية قد خصص 245 مليار درهم ككلفة للاستثمارات العمومية في مجال البنيات التحتية التي سيباشرها صندوق محمد السادس للاستثمار، بما يفيد أن الحكومة قد أعلنت عن نواياها الصريحة في الخروج من أزمة الوباء من خلال التخلي عن مقاربة التقشف التي لا تؤدي إلا إلى الانكماش الاقتصادي، وبالتالي فالحل هو المبادرة العمومية وضخ أموال الدولة في عجلة الإنتاج مما سيساعد على انتعاش السوق الوطنية وتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة على المغامرة والتنافسية الاقتصادية والنتيجة هي رفع القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب والنائبات المحترمات،

إن المغرب ينتظر والمغاربة ينتظرون نتائج عملكم وينتظرون ثمار الحكومة العاكسة لمخرجات صناديق الاقتراع، حكومة مؤسسة لعهد الدولة الاجتماعية القائمة على عمق اجتماعي حقيقي، وإننا عبر المشاركة السياسية والانتخابية المكثفة يوم 8 سبتمبر دخلنا عهد شراكة سياسية جديدة مؤسسة لعقد اجتماعي ما بين المواطن والدولة، فبعد كسب رهان العمران وتعزيز البنيات التحتية والوطنية، جاء وقت كسب رهان الإنسان عبر تحقيق أمنه الروحي والغذائي والطاقي والسياسي، لقد جاء وقت كسب تحدي المعرفة والولوج الآمن والمثمر لمجتمع الرقمنة والتنافسية المعلوماتية والتقنية، لقد حان وقت القطع مع الارتباك الحاصل في التربية والتعليم عبر وضع القاعدة الصلبة لتعليم تنافسي منتج للمعرفة المؤهلة لولوج سوق الشغل الوطني والدولي.

إن بلادنا وبشهادة القريب والبعيد مؤهلة لتكون قوة رائدة في محيطها الجيو سياسي، قوة متماسكة مستكملة لمقتضيات البناء المؤسساتي الديمقراطي والحامية لوحدتها الترابية المتعاونة مع كل شركائها والداعمين لخياراتها الاستراتيجية وعلى رأسها القضية الأولى

قضية الصحراء المغربية، قال الله وتعالى «وكذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاءا وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة النائب المحترم سي أحمد تويزي في حدود 33 دقيقة.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الرحمن الرحيم والصلاة والسلام عن النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي النواب المحترمون،

تتزامن مناقشتنا لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 مع تخليد الشعب المغربي للذكرى 46 للمسيرة الخضراء، التي تحتل مكانة خاصة ومتميزة لدى الشعب المغربي ملكا وشعبا، خاصة وأنها ذات ارتباط وثيق بالوحدة الترابية مملكتينا، وبهذه المناسبة لابد لنا في فريق الأصالة والمعاصرة من الوقوف على مضامين الخطاب الملكي الخاص بهذه الذكرى الغالية، وتثمين الموقف الصريحة والواضحة التي عبر عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لذلك نؤكد وقوفنا وراء جلالة الملك في كل الخطوات، التي تهدف إلى مواصلة العمل من أجل ترسيخ مغربية الصحراء على المستوى الدولي ومواصلة التعاون الصادق مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستمرار في أوراش التنمية والبناء بالأقاليم الجنوبية للمملكة وتوسيع المشاركة السياسية لأبنائها في تدبير شؤونهم الجهوية، كما لا يسعنا في هذا المقام إلا التعبير على التمسك بالحل السياسي في إطار سيادة المغرب كاملة على صحرائه من خلال مبادرة الحكم الذاتي والمشاركة الكاملة والمسؤولة لدولة الجزائر باعتبارها الطرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل والإلتزام بالاختصاص الحصري للأمم المتحدة وبمحددات المسار السياسي دون أي تدخل من أي منظمة كانت إقليمية أو دولية، ونثمن في الفريق تقدير جلالة الملك للدول والتجمعات التي تربطها بالمغرب اتفاقيات وشراكات والتي تعتبر الأقاليم الجنوبية للمملكة جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني ورفضه الغموض والازدواجية في مواقف البعض وعدم القيام معهم بأية خطوة اقتصادية أو تجارية لا تشمل أقاليمنا الجنوبية، لذلك فنحن نجدد التعبير عن كوننا مجندين وراء جلالة الملك من أجل مواصلة التعبئة واليقظة للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية وتعزيز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية المغربية، ومنخرطين في كل المبادرات في إطار الدبلوماسية الموازية التي علينا واجب تفعيلها كمنتخبين للدفاع عن القضية الوطنية.

وبهذه المناسبة أتقدم باسم فريق الأصالة والمعاصرة بتحية تقدير وإجلال لقواتنا الملكية المسلحة على ما تبذله وما بذلته من تضحيات جسام للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، نفس التقدير والإجلال موصول كذلك للدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية على ما تقوم به هي الأخرى من عمل جبار من أجل استتباب أمني والأمان عبر ربوع المملكة.

إن محطة انتخابات 2021 جعلتنا نقف عند أهمية وأولوية التزام بخط التغيير للمؤسسات الهادئ واستشراف المستقبل بعمل جاد ومسؤول وواعد، فالمغرب استطاع أن يقود حملة إصلاحات سياسية ومدنية وأن يقوم بالتغييرات المهمة في البنى التحتية والسياسية بحيث لم يعد الاهتمام اليوم منصبا سوى على رفع بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتي وللأسف لا زالت تؤثر سلبا على مسار هذا الانتقال الواعد وعلى تبديد القلق بخصوص الأوضاع الاجتماعية لبعض الفئات والشرائح وعلى الرفع من منسوب الثقة في العمل السياسي وبعث روح الأمل في مخرجات السياسات العمومية.

لذلك فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن هذه اللحظة هذه المحطة ذات صبغة خاصة ومتميزة بالنظر إلى سياقها وحجم التحديات التي تفرضها في ظل ظرفية اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة، وها نحن اليوم أمام مؤسسات بنخب جديدة تعد بمردودية حكومية واعدة قادرة على استشراف الآفاق التي تطرحها الفرص التي يتيحها عالم ما بعد كوفيد 19 على الرغم من أن التحديات كبيرة ولإنتظارات أكبر في ظل الاختلالات التي أظهرتها الجائحة صحيا واجتماعيا واقتصاديا والتي هي نتاج تراكم سنوات من التدبير السيء للسياسات العمومية فالمغاربة اليوم يتوفرون على حكومة ذات حس سياسي واجتماعي بمشروع يرتكز على مفهوم الدولة الاجتماعية وعلى برنامج حكومي للعمل وللأمل يروم تنزيل النموذج التنموي الجديد وتوفير شروط تعميم الحماية الاجتماعية لكافة المغاربة وهو ما يترجم يروم تنزيل نموذج التنموي الجديد وتوفير شروط تعميم الحماية الاجتماعية لكافة المغاربة وهو ما يترجم عن وعي الحكومية بأهمية التنفيذي الفعلي للبرامج على أرض الواقع والحرص التام على تفادي اختلالات التنزيل، إضافة إلى تفعيل آليات المواكبة والمراقبة من أجل التنفيذي الفعلي من جهة ومن جهة أخرى يعكس وعيا بأهمية اللاتمركز كبعد أساسي في طريق التفكير والتدبير، وإذا كان هناك ما يدعو للتفاؤل فهو أن المشاريع التي جاء بها مشروع قانون المالية تعد بالتغييرات عميقة تشكل منطلقا لتنفيذ البرامج المرجوة ومقتضياته جريئة وقادرة على إحداث الرجة المطلوبة الاقتصاد من أجل إقلاع، خاصة وأنها تعد بالتغلب على صعوبة الإصلاح الضريبي والمناخي للمال والأعمال والمؤسسات والمقاولات العمومية، وإيلاء الأهمية لإطلاق آلاف مناصب الشغل والاهتمام بالعالم القروي ومغاربة العالم ووضعية الطبقة الوسطى وكذا تسريع وثيرة الإنعاش القطاع السياحي.

السيد الرئيس،

نحن في الأصالة والمعاصرة إذ نستعرض هذه القراءة المتأنية لمشروع القانون المالية سنة 2022، لابد وأن نسجل وباعتزاز الأداء المتميز للأغلبية في هذا الوقت الوجيز سواء داخل الحكومة أو داخل مجلسي البرلمان حيث تشكيل الحكومة وانتخاب هياكل المجلسين وتقديم البرنامج الحكومي والمصادقة عليه وتقديم مشروع قانون المالي لسنة 2022 طبقا للقانون التنظيمي للمالية، وليا اليقين بأن توفير شروط ذلك ما كان ليتم لولا الانسجام التام بين مكونات الأغلبية الذي ساهم بشكل كبير في ربح الوقت من أجل وضع الإطار المؤسساتي الذي تفرضه المقتضيات الدستورية والأعراف الديمقراطية، ولولا استحضار الأغلبية بكل وعي ومسؤولية انتظارات وانشغالات المواطنين والمواطنات ورغبتها في عدم التأخر في تقديم الإجابات الواضحة عن القضايا التي التزمت بها مكوناتها خلال الحملات الانتخابية والتي تم ترجمتها في البرنامج الحكومي، وهو ما يعيد بالاستجابة لمتطلبات المواطنين والمواطنات، خاصة إذا ما تم تكثيف التنسيق بين مكونات الأغلبية ومواصلة روح التشاور والتعاون ونكران الذات لأن المرحلة تتطلب تحصين الجبهة الوطنية قصد مواجهة كل التحديات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالي لسنة 2022 لابد لنا في الفريق من الوقوف على السياق السياسي العام سواء ذلك المرتبط بالانتخابات 2021 أو الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان أو سياق تقديم النموذج التنموي الجديد ومخلفات جائحة كوفيد19 وكذا السياق الإقليمي، فالانتخابات العامة لقيت إشادة واسعة من طرف المنتدب الدولي من ناحية التنظيم الجيد والأجواء الإيجابية التي مرت فيها والمشاركة المكثفة للمواطنات والمواطنين رغم ظروف الجائحة وبالخصوص في الأقاليم الجنوبية الغالية، مما يؤكد على الخيار الديمقراطي والبناء المؤسساتي ببلادنا، ويجب علينا كفرقاء سياسيين أن نتجنب المواقف الغامضة أو المشككة في العملية الانتخابية والتي تعطي إشارات سلبية للمواطنين والمواطنات وتغذي ثقافة العزوف والابتعاد عن المشاركة السياسية.

لقد قامت بلادنا بمجهودات كبيرة في اتجاه استكمال وترسيخ البناء الديمقراطي للمؤسسات المنتخبة، والنموذج التنموي الجديد يحثنا جميعا على ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير كفيلة بإحداث مناخ عام إيجابي مبني على انفراج سياسي وصون للأفق الحقوقي ببلادنا، خاصة وأن خطاب جلالة الملك محمد السادس الموجه لنواب الأمة خلال افتتاح الولاية التشريعية يؤكد على أن المرحلة واعدة لتقدم البلاد، والمؤكد كذلك هو أن تطلعات المغاربة يجب أن تكون منطلقا لمسار التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد من خلال الميثاق الوطني للتنمية وبالتركيز على المحاور الاستراتيجية التي أكد عليها التقرير العام لبلوغ اقتصاد منتج ومتنوع وتوطيد الرابط الاجتماعي والرأسمال البشري ناهيك عن الاشتغال على مجالات ترابية قادرة على التكيف والاستدامة بما ينسجم مع الرغبة في إحداث قطيعة مع طريقة تدبير الشأن العام والتأسيس للتقسيم العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية.

إن ما جاءت به الحكومة من إجراءات وتدابير مالية لتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية يعكس وبحق عزم الحكومة على تكريس أسس الدولة الاجتماعية من خلال تحديد سبل مواصلة وتسريع الأوراش الاجتماعية الكبرى للنهوض بالمجال الاجتماعي كمشروع كبير وغير مسبوق، والذي يتطلب إصلاحا عميقا وحقيقيا للأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي يشكل رافعة لإدماج القطاع الاقتصادي الغير المهيكل في النسيج الوطني، ومن خلال ذلك يتبين أن الحكومة تعي وبشكل جيد مسؤوليتها على وضع الأولويات والمشاريع خلال ولايتها وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، فمشروع القانون المالي لسنة 2022 يأتي في إطار مخلفات الأزمة الوبائية لكوفيد 19 التي تطرح ضرورة إنعاش الاقتصاد الوطني ورصد كل الإمكانيات والجهود والكفاءات الكفيلة بإخراج البلاد من التبعات والتأثيرات الاقتصادية بهذا الوباء.

السيد الرئيس، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة حريصون كل الحرص على أن تكون النتائج الواضحة لأداء الحكومة التي يراهن عليها جميع المغاربة متمثلة أساسا في تبديد القلق الاجتماعي وتخفيض سقف المطالب الاجتماعية الذي كان يرجع بالأساس إلى ضعف التقدم الأداء الحكومي في مجال التوزيع العادل للثروة وعدم قدرته على إنتاج معادلة تقاسم عوائد المجهود التنموي للبلاد، فالبعد الاجتماعي في السياسات العمومية يعد من صميم عمل الحكومة وهو اليوم يشكل أولى أولوياتها في ارتباط وثيق بحق المواطن المغربي في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وسبل العيش الكريم، ويتبين أن الحكومة متملكة لتصور واضح ودقيق للنهوض بالأوضاع الاجتماعية في مختلف مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية والتشغيل والتصدي للفقر وللهشاشة، وهو ما سيجعل من بلادنا ورشا مفتوحا في هذا المجال، فبالإضافة إلى قطاعات التعليم والصحة والشغل هناك انكباب على تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي في إطار التنمية القروية فضلا عن دعم التماسك الاجتماعي وبرامج التنمية البشرية.

وإذا كانت الجائحة قد أفرزت بجلاء تفشي ظاهرة القطاع الغير المهيكل وفشل البرامج الاجتماعية وتواضع نسبة النمو المحققة خلال العشر سنوات الماضية وارتفاع معدلات البطالة وكذلك انتقال معدل المديونية من 52 إلى 76% من الناتج الداخلي الخام فعلى الحكومة الحالية:

أولا: مضاعفة جهودها في اتجاه مواجهة هذه التراكمات السلبية وهذا الإرث الثقيل؛

ثانيا: الاستغلال الأمثل لمعالم الانتعاش الاقتصادي الوطني والدولي ولمعايير الاتقائية والنجاعة المتوفرة من خلال هذه الهندسة الجديدة للحكومة.

إن انتعاش الاقتصاد الدولي سيكون له لا محالة تأثير على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وبالنظر للارتفاع القياسي للطلب على المواد الأولية والطاقية، وهو ما سينعكس في ذات الوقت على أداء الميزان التجاري وعلى الحكومة الآن أن تعمل على التخفيف من هذه التأثيرات وذلك عبر سن سياسات صارمة في تتبع الأسعار وفي المحاربة والضرب على أيادي المضاربين في الأسعار لأن هذا هو الدور الأساسي للحكومة الآن أن تنكب عنه وبسرعة، لذلك نثمن عاليا تخصيص مشروع قانون المالية ل 2.25 مليار درهم لفائدة الشباب من خلال دعمهم ومواكبتهم في أوراش مختلفة ومتنوعة، وهذا مؤشر واضح ودال على حرص الحكومة على ووضع فئة الشباب ضمن أولوياتها، فهاجس هذه الفئة العريضة من المجتمع التي تضررت بشكل كبير جدا من تداعيات الجائحة هو الحصول على فرصة عمل تضمن لها الكرامة والحد الأدنى من العيش الكريم، كما أن رصد 250 مليون درهم بموجب مشروع قانون المالية بالنسبة للتعليم التدريجي لدور الحضانة وتقديم بدائل لرعاية الأطفال يجسد وبحق التوجه الاجتماعي بهذه الحكومة، فالحكومات الاجتماعية لا تقاس بالاكتفاء برفع الشعارات ودغدغة العواطف وإنما تقاس بحجم الاعتمادات المالية المرصودة لهذه الجوانب الاجتماعية وكذلك على حسن تدبيرها والتي تسجل خصاصا كبيرا وهذا ما لمسناه في الأرقام المقدمة من طرف الحكومة وهي بداية مشجعة ومطمئنة في أفق تدارك الخصاص في مشاريع القوانين الموالية.

السيد الرئيس،

إن فرضيات مشروع قانون المالية تبقى في نظرنا مفهومة في ظل الظرفية الصعبة التي تفرضها مرحلة ما بعد جائحة كورونا والحكومة ستجد فينا الدعم الكامل لنهجها ولبرامجها وسنبقى دائما مبادرين لتقديم المقترحات والمشاركة في الابتكار وفي إيجاد الحلول لتمويل المشاريع التي تروم خلق فرص الشغل. وهنا لابد أن نثني وبحرارة على الحكومة على المجهود الذي بذلته للرفع من الاستثمار الإجمالي العمومي في القطاع العام إلى 245 مليار درهم والذي ما يمثل 20% من PB وهو معدل قياسي يعكس إرادة الحكومة في إنعاش الاقتصاد وفي توفير فرص الشغل وتنزيل النموذج التنموي الجديد ، كما أن على الحكومة بذل مجهود إضافي وكبير لضمان تنزيل أوراش الاستثمارات العمومية حتى تتجاوز نسبة إنجازها 70% على أقل خاصة وأن لدينا الثقة في الحكومة لأنها حكومة كفاءات من حيث القدرة على رفع هذا التحدي، غير أنه لابد من التنبيه إلى أن سقف الطموح العالي لمشاريع سيطرح إشكالية التمويل خاصة إذا ما استحضرنا الفرق الحاصل بين المبلغ الإجمالي للتحملات والمبلغ الإجمالي للموارد، وهو ما سيصل إلى حدود تقريبا 59 مليار درهم كحاجيات تمويلية للميزانية هذا المعطى يوضح ضرورة الإجتهاد والإبتكار في مجال البحث عن مصادر أخرى لتمويل الميزانية بحلول مبتكرة لا تؤدي حتما إلى الاستدانة.

السيد الرئيس،

إن المساهمة الاجتماعية للتضامن إجراء إيجابي ومهم في هذه الظرفية ونرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنه كان ينبغي أن تكون نسب أهم على الأرباح التي تحققها مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال أنشطة احتكارية أو شبه احتكارية لأنها دائما تحقق أرباحا رغم الأزمات، كما نقترح في هذا الباب في الأفق المنظور تضريب الأنشطة الريعية كالمقالع وجميع أنواع الأذونات خاصة وأن لهذا الدولة الاجتماعية يجب أن يكون مقرونا باتخاذ العديد من التدابير، من بينها:

-القطع النهائي مع الأنشطة الريعية؛

-تدخل الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛

-تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والدفع باستقرار الأسعار؛

-التعجيل بإخراج السجل الاجتماعي الموحد كمدخل أساسي للإصلاح، جوابا على عدم الإلتقائية البرامج الاجتماع السابقة وكوسيلة مهمة لتوصيل المساعدات للفئات المستهدفة؛

-تعزيز آليات اليقظة لحماية المستهلك من المضاربين والزيادات الغير القانونية في أسعار المواد الاستهلاكية.

وفي هذا السياق نقترح كذلك ضرورة مراجعة القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والقانون 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بهدف القيام بالمراجعات الضرورية لإضفاء الفعالية على الإطار القانوني الحالي بغية تعزيز حياد وقدرات مجلس المنافسة للقيام بالدور المنوط به على الوجه الأمثل وترسيخ مكانته كمؤسسات كهيأة مستقلة. ومن باب التنبيه يجب إعادة الإعتبار للمحيط العام للإستثمار، خاصة وأن تشجيع الاستثمار رهين بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال بمحاربة الفساد والريع وتسريع إصلاح الإدارة وإصلاح ميثاق الاستثمار ومواصلة إصلاح ورش العدالة وتسهيل الولوج إلى مصادر التمويل.

أما فيما يخص إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم الحسم في قوانينها سابقا ويجب على الحكومة الإنكباب وفي أقرب الآجال على هذا الملف الشائك، وعلى اعتبار أن الإدارة المغربية عانت وما زالت تعاني من إختلالات كبيرة وهيكلية نثمن في هذا الإطار الإجراءات والتدابير المتضمنة في مشروع الميزانية العامة، والتي تعتزم الحكومة القيام بها لتجاوز بهذا الركود وهذا التراكم السلبي، وأملنا كبير وفي التكامل والإنسجام في مهام الإدارة المغربية عموما والرفع من فعالية الإقتصادية والإجتماعية، وأملنا كبير كذلك في إعمال الحكامة المالية في تنزيل ورش تعميم الإدارة الرقمية بمختلف مكونات البنيات الإدارية بالمغرب، وهنا لابد من أن نقف وقفة تقدير للحكومة التي عملت على تخصيص 23.5 مليار درهم لوزارة الصحة والحماية

الإجتماعية منها 6.9 مليار درهم موجه للإستثمار، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 3 ملايير درهم مقارنة بسنة 2021، إضافة إلى تخصيصها لما يناهز 5500 منصب شغل مالي لهذا القطاع قيمة 26 ألف و860 ألف منصب المقترح من قبيل الحكومة، إذا كانت هذه الزيادة المهمة فما زالت غير قادرة على تجاوز الإخفاقات والإختلالات الكبيرة التي تشوب هذه المنظومة، وأملنا كفريق الأصالة المعاصرة هو أن تكون هذه الزيادة في قوانين المالية الآتي إن شاء الله شيئا فشيئا نتغلب ماليا وإداريا على هاد المشاكل المرتبطة بهذا المنظومة، وبطبيعة الحال تهدف هذه التدابير إلى المساهمة في ضمان ولوج جميع المواطنين للعلاجات وتكريس الحق في الصحة كما هو منصوص عليه في المادة 31 من الدستور، وذلك ضمن مشروع إصلاحي يرتكز على تثمين الرأسمال البشري للقطاع الصحي وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات وتعزيز حكامة المنظومة الصحية وإحداث نظام معلوماتي مندمجة يمكن من التعقب والتتبع والتدقيق الدقيق لمصاريف المريض، وهو ما سيجعل قطاع الصحة يشكل أرضية الأساسية للمساهمة في تنفيذ وأجرأة مشروع الحماية الاجتماعي.

وبخصوص إصلاح المدرسة عمومية فلنا الثقة في الحكومة بأن تكون ناجحة فيه، خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار الميزانية المرصودة والوعي الحاصل بخصوص الإختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية والتكوينية والكفاءة والخبرة المتوفرة في قيادة هذا القطاع الحكومي، ونتمنى أن نعي جميعا ونتمنى أن نعي جميعا أن قطاع التربية والتكوين يجب أن لا يكون مجالا للمزايدات السياسية، إن إصلاح هذا القطاع يتطلب تعبئة جماعية وتضافر جميع الفرقاء سواء سياسيين أو نقابيين.

ونحيي الحكومة في هذا الصدد على مبادرتها الشجاعة المتمثلة في رصد مبلغ 200 مليون في مشروع قانون المالية لأول مرة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية التي ظلت للأسف الشديد ولمدة عقد كامل من الزمن، عقد كامل من الزمن عبارة عن وعود معلقة، وها نحن اليوم نلمس تدابير مالية ملموسة لفائدة تحقيق هذا الورش المجتمعي الهام.

السيد الرئيس،

بقدر ما نثمن كل التدابير الإيجابية التي جاء بها مشروع قانون المالية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى التوجه نحو التقليص من عجز الميزانية الذي بلغ مداه في السنوات السابقة بقدر ما نشكرو وننوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع عدد كبير من التعديلات التي أقرها البرلمان، تقريبا فاتت 100 تعديل أغلبية وحكومة، وكذلك لاحظنا تجاوبك السيد الوزير وشروحات السيد الوزير المحترم اللي هو يتصف بتقنية كبيرة جدا بالإقناع الكبير، أقنع الجميع أقنع بدون لغة خشب النواب، هاد التفاعل الإيجابي مع البرلمان يعطي إشارات فعلية واضحة بأن هناك تعاون بداية تعاون أصيل بين المؤسسات المؤسستين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية.

وقد همت هذه التعديلات غادي نقولوا غير شي وحدة فهم ما نقولش كاع التعديلات لأن فاية 100 تعديل، وقد همت هذه التعديلات السيد الرئيس: أولا توسيع نطاق المساهمة الإجتماعية، المساهمة الإجتماعية تضامن برسم السنة المالية 2022 لتشمل أيضا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة عن الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أي المهنيين فقط باستثناء أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها، حماية الاقتصاد الوطني وإعطاء دفعة قوية للمقاولات التي تنشط في المجال الصناعي، تعزيز النجاعة الطاقية، اقتراح التدرج في تضريب بعض المنتجات إلكترونية التي تشكل خطرا على البيئة عند نهاية حياتها، تخفيض سعر الضريبة المطبقة على الشركات من 27 إلى 26 في قانون المالية، تخفيض سعر الحد الأدنى من الضريبة من 0.50 المطبق حاليا إلى 0.40 تنزيلا وتفعيلا لمقتضيات المدة 400 من قانون الإطار السالف الذكر، تشجيع المقاولات على إحداث مناصب جديدة في الشغل لفائدة الشباب، كل أملنا كان أملنا أكبر.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

بأن تقبل الحكومة أكثر تعديلات أكبر وأكثر، لكن نحن في الأغلبية الحكومية نقدر جيدا صعوبة الظرفية والإكراهات الوطنية والدولية التي يأتي في إطار هذا المشروع، وندرك أيضا بأن هذا المشروع هو أول مشروع لهذه الحكومة ولا يمكن أن نحمل هذا المشروع، ونجعل منها أداة ونحمله جميع الحال لجميع الإشكالات الإقتصادية والإجتماعية والعجوزات البنيوية والإكراهات المالية العمومية التي تراكمت منذ سنين، ويبقى أملنا كبير في هذه الحكومة أن تعمل جاهدة خلال السنوات القادمة في أجرأة وتنزيل مضامين البرنامج الحكومي الطموح المستحضر لعمق التوجهات وتوصيات التقرير النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة في الأخير سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2022 لأنه مشروع واقعي وطموح في نفس الآن، ويفتح أبواب الأمل أمام المغاربة، لأنه مشروع قانون يتسم بالجرأة في الشروع في تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد، لأنه كذلك مشروع قانون جريء في إعمال القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، لأنه كذلك مشروع قانون يعد بمثابة ثورة في اتجاه وضع أسس بناء الدولة الإجتماعية، ولذلك لا يسعنا في الأخير إلا أن نتمنى للحكومة التوفيق لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والسلام عليكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ثلاث مداخلات السيد الرئيس الأستاذ نور الدين مضيان.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نناقش مشروع القانون المالي 2022 في أجواء مطبوعة باحتفال الشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة بالذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة التي تعد من أغلب الذكريات الوطنية المجيدة لاستكمال الوحدة الترابية ومحطة حاسمة في معركة التحرير ومسلسل تحصيل الوحدة الوطنية في إطار مبادرة الحكم الذاتي التي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده باعتبارها وحدها الحل السياسي الواقعي العملي والدائم لهذا النزاع المفتعل الذي طال أمده منذ أكثر من أربعة عقود في الوقت الذي تعرف فيه قضية وحدتنا الترابية تطورات إيجابية على صعيد المنتظم الدولي، وقد تميزت تخليد هذه الذكرى المجيدة بالخطاب الملكي السامي لما حمله من دلالات عميقة ورسائل واضحة تؤكد روح الإجماع الوطني حول الوحدة الترابية وتجسد الإرادة الجماعية الراسخة في كون المغرب لن ولا ولن يتفاوض على صحرائه بقدر ما يتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل في إطار المسار السياسي الأممي على أساس الخيار السلمي.

السيد الرئيس،

نناقش هذا المشروع في إطار محطة سياسية متميزة بربح رهان التمرين الديمقراطي الذي اجتازته البلاد متميزة بحكومة قوية منبثقة عن أغلبية نيابية منسجمة أفرزتها صناديق الإقتراع جلت من التغيير خارطة طريق في عملها كما تجسد ذلك من خلال مشروع قانون مالي طموح بتوجهاته واختياراته يستمد إطاره المرجعي من التوجيهات الملكية السامية ومضامين النموذج التنموي الجديد وللالتزامات الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي الذي على أساسه حازت الحكومة ثقة مجلس النواب، طموح من حيث الأولويات الاستراتيجية التي جاء بها ويجسد بحق إرادة الحكومة في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود قوامه تنزيل الإجراءات التي تضمنها ميثاق الإنعاش الاقتصادي وتعزيز دعائم الدولة الإجتماعية من خلال تقديم الدعم اللازم والتحفيزات الضرورية للقطاعات الإنتاجية حتى تتمكن من تطوير أنشطتها والرفع من قدراتها التنافسية عبر مجموعة من الآليات بما فيها أساسا:

-صندوق محمد السادس للإستثمار الذي يعتبر دعامة مالية أساسية للمقاولات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من 95% من النسيج الاقتصادي الوطني؛

- إعطاء دينامية جديدة للتشغيل الذاتي وتحفيز المبادرات الخاصة بهدف تمكين الشباب حاملي الشهادات والمشاريع من تمويل مشاريعهم بدون شروط في إطار برنامج فرصة؛

- الرفع من مستوى الاستثمارات العمومية بشكل يدعو للتفاؤل مع ما يقصد ذلك من إعادة النظر في ترتيب وتوزيع هذه المشاريع الاستثمارية ليشمل المناطق الحدودية وبما يحقق العدالة المجالية والإجتماعية؛

-أجرأة تنفيذ ورش تعميم الحماية الإجتماعية لتشمل جميع المغاربة من خلال تعميم التأمين الإجباري على المرض؛

- تعميم التعويضات العائلية ابتداء من سنة 23 ؛

- تعميم التقاعد في حدود2025 والتعويض عن فقدان الشغل وما يتطلب ذلك من تسريع وتيرة المنظومة القانونية وتفعيل الأدوات التمويلية لتنزيل هذه الأهداف؛

- إحداث جيل جديد من المخططات القطاعية مع إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة للثروة وخلق فرص الشغل وتحديد الأهداف المتوخاة منها وآلية تنفيذها ومدى آثارها على الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مناخ الأعمال باعتباره يشكل إحدى الأسس الرئيسية لتوطيد لإنعاش الاقتصاد والمدخل الأساسي لتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي في ظل وضعية اقتصادية مطبوعة بتراجع ملحوظ في رؤوس الأموال لما تقتضيه من إجراءات مصاحبة بما فيها أساسا :

أولا: التعجيل بإعادة النظر في ميثاق الاستثمار الذي طال انتظاره بعدما أصبحت مقتضياته متجاوزة ولا تستجيب لمتطلبات الإقلاع المنشود؛

إصلاح الإدارة وتحديثها وتأهيلها بشكل تصبح معه في خدمة المواطنين والتنمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين على أساس مبادئ الحكامة والنزاهة والشفافية؛

تبسيط المساطر الإدارية من خلال التعجيل بتفعيل مضامين ميثاق المرافق العمومية والميثاق الوطني اللاتمركز الإداري وتسريع وتيرة إخراج النصوص التنظيمية المرتبطة بها إلى حيز الوجود؛

التعجيل بتفعيل مضامين وتوجهات قانون إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار بما يضمن تعزيز مبادئ الحكامة وتعزيز قدرتها على تسريع البث في ملفات الاستثمار؛

تسريع وتيرة استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة بما يضمن ترسيخ الحق والقانون بعدما عرف تعثرا في إخراج بقية النصوص إلى حيز الوجود بما فيها أساسا مجموعة القانون الجنائي، المسطرة الجنائية، المسطرة المدنية وغيرها من النصوص المرتبطة بهذا الإصلاح؛

التعجيل بتنزيل القانون الإطار المتعلق بالجبايات بما يضمن

استقرار التشريع الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية والتخفيف من الثقل الضريبي على الطبقة الوسطى على الخصوص من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل الضريبة على الثروة؛

العمل على تسريع وتيرة تفعيل المقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية باعتباره ورشا إصلاحيا هيكليا رائدا للقطاع العام حتى يشكل بالفعل رافعة أساسية للتنمية ويساهم في تنزيل مفاهيم النموذج التنموي الجديد؛

تسريع وتيرة التنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال الرؤية الجديدة التي جاءت بها الحكومة المتمثلة في آليات الرصد والتتبع والمواكبة لمختلف القطاعات الشريكة في عمليات التنفيذ في إطار خطة مندمجة تستهدف توطيد علاقات التنسيق والتعاون والتكامل المؤسساتي.

السيد الرئيس،

لا يمكن تعزيز الرأسمال البشري وتثمينه كما أكد ذلك جلالة الملك في أكثر من مناسبة دون تحسين منظومة البحث العلمي والابتكار باعتبارها رافعة أساسية للتحول الاجتماعي والتقدم الاقتصادي ومدخلا رئيسيا لإنجاح النموذج التنموي الجديد، بما يقتضي ذلك من اعتمادات مالية كفيلة بدعم وتحسين منظومة البحث العلمي في الوقت الذي لا زالت فيه الميزانية المخصصة لهذا القطاع الهزيل بالنظر للتحديات والرهانات المطروحة كما أبانت عن ذلك جائحة كورونا، وأمام تزايد ظاهرة هجرة الأدمغة بشكل يدعو للقلق في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة لمثل هذه الكفاءات

وفي نفس السياق نسجل بإيجابية كبيرة التزام الحكومة بالعمل على الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم المواطنة الحقة باعتبارها الرأسمال اللامادي الحقيقي للبلاد، وما يتطلبه ذلك من ترسيخ قوي للهوية الوطنية والإنسية المغربية والتمسك بثوابت الأمة الجامعة في ظل التحولات الإجتماعية في عالم المعرفة والعولمة الثقافية والفكرية.

السيد الرئيس،

لقد تعامل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإيجابية كبيرة مع مشروع القانون المالي انطلاقا من موقعه في الأغلبية المساندة للحكومة والمشكلة للحكومة ووعيا تام بالمسؤولية الملقاة على عاتقه من حيث تقديم الدعم اللازم للعمل الحكومي وإنجاح هذه المحطة السياسية الجديدة في أفق تحقيق تغيير منشود الذي ينتظره المغاربة الذين يتطلعون إلى الإنصاف الآن ويستحقون الأحسن ويتقدمون إلى الأمام، كما رفعته شعار الأحزاب الثلاث المكونة لهذه الحكومة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد النائب المحترم السي محمد الحافظ.

النائب السيد محمد الحافظ:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

وفي نفس الإطار أتدخل في الجانب المتعلق بالبعد الاقتصادي لمشروع القانون المالي، والذي يكتسي أهمية بالغة في المرحلة الراهنة المطبوعة بتداعيات جائحة كورونا على الصعيدين الدولي والوطني وما تفرضه من تحديات لمواجهة هذه انعكاسات السلبية والتخفيف من آثارها في أفق تحقيق إنعاش اقتصادي قادر على خلق الثروة وفرص الشغل انسجاما مع التوجهات الملكية السامية وبما يضمن التنزيل السليم لتوجهات نموذج تنموي جديد ومضامين البرنامج الحكومي.

ولهذه الغاية جعل مشروع القانون المالي من توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني إحدى مرتكزاته الأساسية من خلال تنزيل ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل وتعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار انطلاقا من تدابير ومواكبة وآليات تستهدف إعطاء دينامية جديدة لتوسيع وتيرة إنعاش الحياة الإقتصادية بما فيها ذلك أساسا صندوق محمد السادس للإستثمار الذي يروم التمويل ومواكبة المشاريع الاستثمارية الكبرى وتموين المقاولات العاملة في القطاعات الاستراتيجية، وكذا برامج تستهدف ضمان توفير شروط تمويلية تمكن المقاولات المتضررة من تداعيات الجائحة ومن استئناف أنشطتها، غير أن هذه الآليات لا يمكن أن تحقق الأهداف المحددة لها إذا لم تقم المؤسسات البنكية بالانخراط الإرادي في هذه الدينامية الجديدة التي جاءت بها السياسة الحكومية لإعطاء البعد الاقتصادي مدلوله الحقيقي في السياسات العمومية منها أو القطاعية، إذا لم يتم تسريع وتيرة تحسين مناخ الأعمال بما يقضي ذلك من ظروف مناسبة وشروط ملائمة ذات جاذبية وتحفيزية بأبعادها الإدارية، جبائية، تمويلية والبيئية، في الوقت الذي تتمتع فيه بلادنا والحمد لله باستقرار يشكل رأسمال لا مادي ثمين، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيد.

وفي هذا السياق، فإن بناء اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب الشغل ذات جودة في ظل انفتاح المغرب على الاقتصاديات العالمية وبالنظر للموقع الجيو سياسي، وأمام المؤهلات

البشرية والطبيعية والإمكانيات المتاحة يقتضي الدخول في مسلسل تحول النسيج الاقتصادي قوامه قطاع خاص قوي متشبع بروح المبادرة قادر على تعبئة الفرص الإقتصادية الجديدة ورائد في ميدان الأعمال والابتكار والمبادرة الحرة، قادر كذلك على مواجهة المنافسة الدولية في إطار سياسات عمومية تشجع على الاستثمار المنتج وتحفز القطاعات الصاعدة وفقا لتوجهات النموذج التنموي، وهذا يعني أيضا ضرورة تسريع وتيرة إصلاح القطاع الغير المهيكل حيث ينخرط في النسيج الاقتصادي والدينامية الجديدة للارتقاء بالنظام الإنتاجي بشكل يجعل من المغرب القطب الأكثر جاذبي على الصعيد الإقليمي في قطاعات إستراتيجية من خلال الاستثمار الأمثل للبنيات التحتية التي تم إنجازها لخلق قيمة عالية بعدما عرفت تراجعا بأكثر من 50% وهذا يعني كذلك تسريع وتيرة تكريس الجهوية المتقدمة كفاعل أساسي للتقدم ولتعبئة طاقات التنمية الشاملة في نطاق تنوع مؤهلاتها وثرواتها الجماعية وتثمين مواردها ومنتوجاتها المحلية.

السيد الرئيس،

لقد جعل مشروع القانون المالي من تعزيز الأمن استراتيجي إحدى أولوياته بما في ذلك الاكتفاء الذاتي الغذائي عندما توقع تحقيق 80 مليون قنطار من الحبوب وما يتطلب ذلك من سياسة قطاعية قادرة على الاستثمار الأمثل لدعامة الجيل الأخضر حتى يشكل رافعة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي في مختلف المواد الواسعة الاستهلاك التي يكلف استيرادها خزينة الدولة أموالا طائلة بالعملة الصعبة، كما أن إعطاء الأولوية لتعزيز الأمن الإستراتيجي يقتضي بسياسات قطاعية قادرة على ترجمة هذه الأسبقية في مختلف المجالات الاستراتيجية في أفق تحقيق السيادة الإقتصادية التي أصبحت ضرورة ملحة في العلاقات الدولية المعاصرة مع الحرص الشديد على إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر بعدما أصبحت عبئا ثقيلا على الميزان التجاري المغربي الذي يعاني من عجز كبير مع الدول الأطراف المعنية وبما يضمن كذلك حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير المتكافئة في غياب الدعم اللازم للمقاولات المصدرة.

السيد الرئيس،

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني دعامة أساسية لإنعاش الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتعزيز روح التضامن والتعاون خاصة بالوسط القروي بما يضمن تقليص الفوارق الإجتماعية والتفاوتات المجالية وتحسين معيشة الساكنة وانخراطها في النسيج الاقتصادي وما يتطلب كذلك من دعم حقيقي ومواكبة مستمرة للمقاولات والتعاونيات المعنية وضمان تسويق المنتوجات المحلية وتثمينها وإحداث أسواق نموذجية قارة ومتنقلة ومشاركتها الوازنة في المعارض الوطنية والدولية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن هذا المشروع باعتباره مشروعا يدعو للتفاؤل من خلال التزام بتحقيق 3.2 % كمعدل للنمو في ظل الوضعية الإقتصادية الصعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال الاعتمادات المخصصة لصندوق محمد السادس للإستثمار بهدف تحقيق التوازن بين الجهات وتقليص الفوارق الإجتماعية، من خلال الزيادة في الاعتمادات المخصصة للاستثمارات العمومية لتصل إلى 245 مليار درهم لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى من خلال كذلك تحسين آجال الأداء المتعلقة بالدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ومن خلال إصلاح منظومة التدبير المفوض للمرافق العامة من خلال تبسيط المساطر الجمركية، من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين عبر الزيادة في نفقات صندوق المقاصة بحوالي 20 مليار درهم والتراجع عن تحرير بعض المواد المدعمة بما فيها غاز البوطان من خلال الشروع في تفعيل النموذج التنموي الجديد وغيرها من التوجهات التي جعلت المواطن يشعر بالتغيير والبدائل التي يتطلع إليها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة خديجة الزومي.

<u>النائب السيد خديجة الزومي:</u>

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

استكمالا للمداخلة العامة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع القانون المالي، أتناول الكلمة لأؤكد مدى طموح هذا المشروع في بعده الاجتماعي، عندما جعل من تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الإجتماعية، باعتبارها ثروة أوثورة اجتماعية حقيقية انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية وتوجهات النموذج التنموي الجديد ومضامين البرنامج الحكومي، وذلك من خلال حرص الحكومة على تعميم هذا الحق الدستوري على كافة الساكنة الهشة وأجرأتها عبر تعميم التعويضات العائلية وتعميم التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وما يتطلب ذلك من تسريع وثيرة المنظومة القانونية وتفعيل الأدوات التمويلية لتنزيل هذه الأهداف.

وفي هذا السياق لابد من التأكيد أن الحماية الاجتماعية كل لا يتجزء بما تقتضيه من مقاربة شمولية في التعاطي مع هذا الورش الاجتماعي بأبعاده الصحية والإجتماعية والحقوقية والتنموية، ذلك أنه لا يمكن تعزيز دعائم الحماية الإجتماعية دون تحقيق تنمية مندمجة مستدامة تضمن للساكنة القروية حقها الدستوري في العيش الكريم وتحسين مستوى معيشتها ودون القضاء على الفوارق الإجتماعية وكذا

المجالية، بعدما أبانت البرامج المعتمدة عن محدودية آثارها الإيجابية على الساكنة.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن ينكر أحد المجهودات المبذولة لقطاع الصحة ولكن على الرغم من ذلك، فإنه لازال يعاني من عدة إكراهات وصعوبات ذات طابع هيكلي تحول دون قيام المنظومة الصحية بالمهام المنوطة بها على الوجه المطلوب بما يضمن العيش الكريم لجميع المغاربة والوجوه والولوج العادل والمتكافئ إلى التطبيب والعلاج، بما يقتضي ذلك من إعادة النظر في المنظومة الصحية، بعدما أبانت الجائحة عن محدوديتها في تقديم الخدمات اللازمة، سواء من حيث ضعف البنيات التحتية وكذا البنيات الاستشفائية وبنيات الاستقبال والتجهيزات الضرورية وغياب العدالة المجالية في توزيعها وارتفاع أثمنة الأدوية وتكاليف العلاج، مع ما يقتضي ذلك من ضرورة التوفر على منظومة متطورة لتدبير الأدوية قادرة على الإنتاج والابتكار وضمان تموين السوق الوطنية بمختلف أنواع الأدوية لضمان الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الدوائي، حتى على تظل البلاد في وضعية تبعية للخارج تتجاوز 50% من القيمة يتم استيرادها بالعملة الصعبة، وما يترتب عن ذلك من انقطاع متكرر لمخزون بعض الأدوية الأساسية وانعكاس هذا الانقطاع سلبا على حياة المواطنين.

هذا في الوقت الذي تعرف فيه المنظومة الصحية خصاصا كبيرا فيما يخص الموارد البشرية للقطاع العمومي التي تفضل العمل في القطاع الخاص الهجرة إلى الخارج عن العمل في القطاع الصحي العمومي، مما يتطلب الزيادة في التحفيزات المادية للأطر الطبية بكل فئاتها أطباء، ممرضون والتقنيون، وتمكينها كذلك من الدعم المادي والمعنوي والتجهيزات الكفيلة بتمكينها من القيام بمهامها النبيلة المنوطة بها على الوجه المطلوب وفتح قنوات التواصل ومأسسة الحوار الاجتماعي معها والاستجابة لمطالبها المشروع. ولا يمكن أن يتأتى تحقيق هذه الأهداف إلى بالعمل على تعميم وتنزيل التغطية الصحية، بعدما أبان الجميع عن الانخراط الشامل بروح وطنية صادقة في التصدي للجائحة وإنجاح عملية التلقيح.

وفي هذا السياق، السيد الرئيس نسجل بإيجابية التزام الحكومة في مشروع القانون المالي 2022 بتوجيه الجهود نحو تأهيل وتجويد العرض الصحي وتثمين الموارد البشرية الصحية، وكذا دعم مراجعة السياسات الدوائية ودعم المنتوج الوطني وإرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية وإحداث نظام معلومياتي مندمج.

السيد الرئيس،

كما يتجلى هذا الطموح من خلال تعزيز الرأسمال البشري والحرص على تأطيره وتكوينه وتحفيزه باعتباره المدخل الأساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، بل رافعة لبناء مجتمع متضامن تسوده العدالة الإجتماعية والمجالية والمساواة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم بما يقتضي ذلك من ضرورة تثمين هذا الرأسمال كأولوية في السياسات العمومية والسياسات القطاعية خاصة في قطاعين إستراتيجيين يتمثلان في التعليم والصحة باعتبارهما العمود الفقري لازدهار الأمم وتقدمها في ظل الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية والمستجدات العلمية والمعرفية وكذا المتغيرات والتحديات التي ما فتئت تفاجئ العالم بل تحاصره كما حدث في وباء كوفيد 19، ولن ويتأتى تحقيق هذه الأهداف إلا بالرفع من الإعتمادات المالية والبشرية المخصصة لهما بل من أجل ضمان تأهيلهما ولإصلاح منظومتهما انسجاما مع مضامين القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والقانون الإطار المتعلق بالحماية الإجتماعية في أفق تنزيل مضامين وتوجهات هذا الإصلاح لتصبح معه المدرسة العمومية بوابة للإرتقاء الإجتماعي وقاطرة للتنمية وإنجاح المشروع التنموي المجتمعي لبلادنا، وتصبح معه المنظومة الصحية بدورها قادرة على ضمان ولوج واستفادة جميع المغاربة من مختلف الخدمات الصحية وفق مقاربة مجالية اجتماعية عادلة تعمل على تجويد الخدمات الصحية والعلاجية والتطبيبية لتشمل جميع المواطنين جميعا على حد سواء أينما حلو وارتحلوا مادام الأمر يتعلق بحق دستوري ليس إلا، كما أنه لن يتأتى تحقيق هذه الأهداف إلا بالتعبئة الشاملة والانخراط الفعالين لكل المتدخلين والتحلي بروح المواطنة والمسؤولية الفردية وكذا الجماعية وبإحداث تعديل الترسانة التشريعية والتنظيمية الكفيلة بضمان تدبير معقلن ومرتكز على مبادئ الحكامة وبتفعيل الإصلاحات الهيكلية ومحاربة الإختلالات المرصودة والإشكالات المطروحة وإيجاد الحلول الجذرية لها وليس الحلول الترقيعية أو الجزئية، مع الإنفتاح على التجارب والخبرات الأجنبية وتشجيعها على الاستثمار في القطاع الصحي.

السيد الرئيس،

يتجلى البعد الاجتماعي في مشروع القانون المالي أيضا من خلال جعل مسألة التشغيل في صلب توجهاته واختياراته لمواجهة معضلة البطالة التي اتسعت رقعتها بشكل يدعو للقلق أمام محدودية فرص الشغل وتزايد إعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التكوين في ظل تداعيات جائحة كورونا بأبعادها وتحدياتها الاقتصادية والإجتماعية الثقيلة، وتعتبر خطة الإنعاش الاقتصادي التي دعا إليه جلالة الملك، إحدى الركائز الأساسية التي استند عليها مشروع القانون المالي والتي من خلالها حرصت الحكومة على خلق الثروة وفرص للشغل، بالإضافة إلى مجموعة من الآليات الكفيلة بتوسيع عرض التشغيل بما فيها برنامج ضمان انطلاق المستثمر القروي التي تهدف في إطار تقليص الفوارق الإجتماعية والتفاوتات المجالية بالوسط القروي.

السيد الرئيس،

رغم المجهودات المبذولة والبرامج الإجتماعية الطموحة إلا أننا كنا نأمل أن يأتي مشروع القانون المالي بإجراءات بديلة لتحفيز القطاع

الخاص على خلق فرص الشغل، في الوقت الذي قامت به الحكومة بالرفع من مستوى الاستثمارات العمومية باعتبارها دعامة أساسية لخلق الثروة وفرص الشغل ودعم المبادرة الحرة وإنعاش الاقتصاد الوطني وكذا إصلاح القطاع غير المهيكل، كما كنا نأمل أن يعرف قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مزيدا من الاهتمام استحضارا لحجم الأضرار الإجتماعية والاقتصادية والنفسية التي خلفتها الجائحة، والتي عانى منها ويزال عدد كبير من الأسر المغربية من خلال الرفع من مستوى الدعم الاجتماعي والاقتصادي والمواكبة النفسية لهذه الأسر والحرص على مواكبة وتتبع وتقييم نتائج مؤسسات الرعاية الإجتماعية، سواء منها المخصصة لأطفال أو المسنين أو الأشخاص في وضعية صعبة بعد تمكينها من الاعتمادات المالية والموارد البشرية الكفيلة بإنجاح برامجها.

السيد الرئيس،

إننا ننخرط في حزب الاستقلال مع البرنامج الحكومي ونسانده ولن نكون إلا إيجابيين في المناقشات وفي جميع مداخلاتنا وتدخلاتنا، وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة الرئيسة، الكلمة للفريق الاشتراكي السيد الرئيس السي عبد الرحيم النائب المحترم سي عبد الرحيم شهيد مرحبا.

<u>النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات النائبات المحترمات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية قبل الدخول في مناقشة تفاصيل مشروع قانون المالية أن أعبر باسم الفريق الاشتراكي عن اعتزازنا بالمواقف الوطنية الثابتة لجلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة تخليد ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، في ظل الدينامية الإيجابية المتواصلة والتأكيد على العملية السياسية لإقرار حل نهائي قائم على مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، ونسجل في نفس الإطار ارتياحا للقرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن وما تضمنه من رد صريح على مناورات الخصوم ودعوة كل الأطراف إلى ضرورة المشاركة في التفاوض السياسي.

ونغتنم هذه المناسبة لنتقدم بتحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية ومختلف الأجهزة الأمنية على تجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك من أجل الدفاع عن المصالح العليا للوطن وحماية وحدته الترابية وأمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات،

السادة النواب،

إن مشروع قانون المالية أتى ليؤكد وجاهة موقفنا حيث صوتنا ضد البرنامج الحكومي لكون الحكومة لم تمتلك في أول امتحان لها الشجاعة الكافية لطرح ميزانية تعكس توجهات برنامجها وتعالج أولويات الشعب المغربي، لقد جاء مشروع قانون المالية مخيبا للآمال ودون مستوى انتظارات المواطن وبعيدا عن تطلعات الفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، مشروع ملتبس سياسيا مرتبك في ترتيب الأولويات ومفتقد للنفس الإصلاحي الشامل.

إن رهانات المرحلة المقبلة تقتضي منا أن نكون واضحين وأن تكون لدينا الشجاعة الكافية لتحمل المسؤولية، فكيف لحزب يقود الأغلبية الحكومية وكان شريكا أساسيا في الحكومتين السابقتين أن يتنكر لمسؤولياته ويقر بأن السياسات الحكومية على مدى العشر السنوات الماضية أنتجت إخفاقات اقتصادية واجتماعية أجهزت على المكتسبات التي حققها المغرب سابقا وأصبحت عائقا للتنمية عوض أن تكون محركا لها، الإقرار بهذا الحكم يستلزم ربط المسؤولية بالمحاسبة خصوصا إذا كان الطرف المعني طيلة الفترة السابقة مدبرا رئيسيا لقطاع الاقتصاد والمالية ومسؤولا مباشرا على العديد من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني من قبيل الفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة وغيرها، هل يتعلق الأمر بالنقد الذاتي؟ لا نعتقد ذلك، لأننا نلاحظ نوعا ما نوعا من التظاهر بالبحث عن شهادة إبراء الذمة وفي ذلك تملص غير مفهوم سياسيا وأخلاقيا من تحمل المسؤولية وإشارة سلبية تضعف الثقة في العمل السياسي، لقد وقعت الحكومة في تناقض حين انتقدت السياسة العمومية القائمة بينما تكاد لا تخلو صفحات المشروع من عبارات سنواصل الحكومة ستعمل الحكومة على مواصلة تسريع تفعيل المشاريع وغيرها، نفس التناقض وقع بين البرنامج الحكومي وبين مشروع قانون المالية برنامج يدعي الابتكار وتفعيل سياسات قطاعية طموحة في الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، الطاقة وغيرها، ومشروع يقوم على الإجترار ومواصلة ما بدأته الحكومة السابقة. الأدهى من هذا أننا في ظرف يومين فقط سمعنا السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب تتحدث عن تفعيل سياسات قطاعية طموحة من بينها الفلاحة وسمعنا وزير الفلاحة بمجلس المستشارين يؤكد على مواصلة سياسة الحكومة السابقة، فهل بهكذا خطابات متناقضة سنعزز الثقة في الفعل السياسي. إن الحكومة تارة تنتقد في خطابها الإخفاقات الإقتصادية والإجتماعية للمرحلة السابقة وتارة تؤكد على أن الاقتصاد المغربي سجل تقدما إيجابيا في العقدين الماضيين كما

نجد ذلك حرفيا في الصفحة 26 من وثيقة التقرير الاقتصادي والمالي، أي التوصيفين سنعتمد في تحليل تطور الظرفية المالية والاقتصادية والإجتماعية وفي بناء التوقعات لمناقشة مشروع قانون المالية؟

إن المرحلة القادمة حاسمة في مسار التطور الديمقراطي والتنموي لبلادنا كما يتفق على ذلك الجميع لكن يبدوا أن هناك اختلافا حول تصور وآليات التدبير السياسي، فقد صرحت الحكومة بأنها وضعت هندسة حكومية تستجيب لمعايير الانتقائية والنجاعة لمباشرة الأوراش والأولويات وأن مقاربتها لا تقاس بالحجم وبعدد الحقائق الواقع لا يرتفع فقد تم الاستغناء عن مكتسبات الحكومة المقلصة والعودة بعقارب الساعة إلى زمن الترضيات وتكريس التضخم في البينة الحكومية عبر تشتيت القطاعات الاستراتيجية المتجانسة في أفق تعيين كتاب الدولة، وما ستسفر عنه. فهذه الهندسة تعكس إلى أي مدى وصلت الهيمنة السياسية فحتى تقييم السياسات العمومية الذي هو من اختصاص البرلمان أفردت له الحكومة قطاعا وزاريا لقطع الطريق عن الجهة ذات الاختصاص، البرلمان والمندوبية السامية للتخطيط بعد إصلاحها كما دعا إلى ذلك جلالة الملك.

من جهة أخرى ظهر جليا الارتباك في مسطرة إعداد وتقديم البرنامج الحكومي ومشروع قانون المالية وتغيير توقيتاته على مستوى تداول مجلس الحكومة وعلى مستوى عرضهما أمام البرلمان في جلسة عامة مشتركة، إنه لمؤشر سلبي على رغبة الأغلبية في تقويد الزمن التشريعي ألا تنطلق الأشغال الفعلية للجنة المالية والتنمية الاقتصادية إلا بعد سبعة أيام من إيداع مشروع قانون المالية لدى مجلس النواب وإيقافها قبل خمسة أيام من أجلها، فلا يمكن إطلاقا الارتقاء بالعمل البرلماني ببرمجة تدفع في اتجاه تقليص هامشي مساءلة الحكومة تحت ضغط احترام الأجندة الدستورية لمسطرة التصويت والمصادقة على مشروع قانون المالية، لم تتقيد الحكومة أيضا بالمادة الثالثة من القانون التنظيمي لطرح إجراءات مالية لسنة واحدة بل برمجتها على سنتين للمبالغة في الجانب الكمي، برمجت 250 ألف فرصة شغل برسم سنة 2022 و2023 قبل أن تضطر إلى التوضيح على أن الأمر يخص فقط 125 ألف فرصة شغل سنة 2022.

السيد الرئيس،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات السادة النواب،

لقد تقدمت أحزاب الأغلبية الحكومية في برامجها الانتخابية بالكثير من الوعود الوردية والأرقام الحالمة، مما بعث الأمل في نفوس المواطنات والمواطنين وشجعهم على المشاركة في العملية الانتخابية وهو ما أعطى للحكومة أغلبية مريحة، أين هي وعود إدماج المتعاقدين؟ أين هي البطاقة الصحية للاستفادة المجانية من العلاج والدواء؟ أين هو الدعم المالي المباشر المحدث في 2500 درهم شهريا؟ أين وأين وأين؟ كلها تبخرت مع عرض قانون المالي.

للأسف تنكر البرنامج الحكومي لوعود البرامج الانتخابية والآن يتنكر مشروع قانون المالية بدوره للإلتزامات التي أعلنها البرنامج الحكومي، تبخرت كل الوعود الانتخابية المرقمة في هذا المشروع، سواء تعلق الأمر بنسبة النمو أو مبالغ الدعم الاجتماعي أو عدد فرص الشغل أو مضاعفة المخصصات الإجتماعية أو في غيرها، لذلك نحذر الحكومة من تنكر لوعودها وإلتزاماتها لأنها لن تكون في مستوى الأمل الذي خلقته في أوساط الشعب المغربي، ونخشى من العواقب التي قد تترتب على ذلك، إننا لا نفهم كيف يضع البرنامج الحكومي ضمن مبادئه الموجهة مأسسة العدالة الإجتماعية؟ ويجعل في محاوره الاستراتيجية تدعيم ركائز الدولة الإجتماعية. وتطرح الحكومة مشروع لقانون المالية محكوم بمنطق اقتصاد السوق والمقاربة الليبرالية المحافظة والإرتهال للتوازنات المالية على حساب التوازنات الإجتماعية، ويأتي في ظل للارتفاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية.

إن الحكومة تتحمل مسؤولية مباشرة مسؤولية مباشرة في غلاء الأسعار ومن مسؤوليتها حماية القدرة الشرائية للمواطن وخاصة بالنسبة للفئات الإجتماعية الهشة والطبقة الوسطى، هذا جاوب على اللحظة التي قيل فيها بأن الأسعار راه ارتفعت ونحن لم نكن بعد وشي جهة مشات من بعد، مسؤولية الحكومة أن تحمي الفئات الضعيفة.

مشروع قانون المالية يقترح نسبة نمو متواضعة غير كافية لخلق وضمان فرص الشغل التي وعدت بها الحكومة فيما يتعلق بما أسمته تحفيز الإقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، مع تكريسها لنوع من البطالة المؤجلة باعتماد العقود المؤقتة في فرص الشغل؛

مشروع يفرض إجراءات ضريبية تضع نسبتها الكبرى على كاهل المأجورين بما يضعف الطبقة الوسطى عكس ما تعهد به البرنامج الحكومي من توسيع قاعدة هذه الطبقة وتعزيز قدرته الشرائية والإنتخابية. مشروع يلغي الضريبة التصاعدية على الشركات لصالح الضريبة التناسبية مما يؤثر سلبا على وضعية المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تناقض تام مع توصيات النموذج التنموي وما التزم به البرنامج الحكومي؛

مشروع لم يتمكن من مضاعفة الميزانية الإجتماعية مكتفيا بزيادات متواضعة في الميزانيات القطاعية لن توفر الموارد البشرية والمادية لإقرار العدالة التربوية والصحية والتفعيل الأنجع للمشروع الضخم المتعلق بالحماية الإجتماعية؛

مشروع لا يجيب على المخاطر التي تهدد بنية المالية العمومية على مستوى التحكم في عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري وتواضع الموارد غير الضريبية واستمرار المنحى التصاعدي للنفقات وضعف مردودية المجهود الإستثماري الكبير للدولة؛

مشروع خال من أي مؤشرات لتقييم السياسات العمومية أو نسب واضحة لإنجاز المشاريع والبرامج في أفق نهاية 2022 في تجاهل تام لالتزام البرنامج الحكومي بتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي ولتوصية تقرير النموذج التنموي بمأسسة آليات تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية والإصلاحات؛

مشروع خال من أي إجراءات تجيب عن الإشكالات الحقيقية لمنظومة التحصيل للضرائب الوطنية والمحلية في ظل الضبابية والاجتهادات الفردية في مسطرة تطبيق الإشعار لدى الغير الحائز atd؛ا، وما يترتب عنها من ضياع لحقوق المقاولات وأحيانا للخزينة كذلك؛

مشروع يهدر مرة أخرى الزمن السياسي بإرجاع الإصلاح الضروري إلى أجل غير مسمى.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب،

أمام الوضع غير السليم لهيمنة الأغلبية الحكومية قررنا في المعارضة الفريق الاشتراكي والفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية إلى التنسيق لتقديم جواب جماعي دفاعا عن مكتسبات مؤسسات البرلمان في بعدها التشريعي والرقابي وعلى التعدديات السياسية وصيانة حقوق المعارضة، وحماية للتوازن داخل المؤسسة البرلمانية، وبادرنا إلى تقديم تعديلات مشتركة على مشروع قانون المالية بلغت 73 تعديل السيدة المقررة وليس 70، منها تعديلات تهم مواد المشروع ومقترحات جديدة الهدف منها معالجة الإختلالات والدفاع عن المكتسبات الإجتماعية ومواجهة التحديات المطروحة على بلادنا، هذه التعديلات المشتركة للأسف الشديد لم يتسع لها صدر الحكومة بسبب منطقها الأغلبي المتعنت حرصنا في فرق المعارضة على أن تعزز الحقوق الإجتماعية وتحمي الطبقة الوسطى وتدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة وتكرس التدبير العمومي الناجع.

السيدات والسادة الوزراء،

لنتوقف عن التزاماتكم العشر في البرنامج الحكومي ونفحصها على ضوء مشروع قانون المالية:

أولا-تحدثتم في البرنامج الحكومي عن نسبة نمو 4% للخمس سنوات القادمة، جاء أول مشروع لكم للمالية بنسبة 3.2% .

ثانيا-علاقة بنسبة تحدثتم عن إنشاء مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة بعملية حسابية نكون أمام 200 ألف منصب شغل صافي لكل سنة عندما نعود إلى مشروع قانون المالي نجد 26.68 برسم الميزانية وأضفنا إليها مناصب الشغل التي تحدث عنها دينامية الاقتصاد الوطني والتي نعتبرها بأنها غير واضحة فإننا لن تجاوز في أحسن الأحوال 120 ألف منصب.

ثالثا-تحدثتم عن رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20 حاليا لكن لا نجد لذلك صدا واضحا فمشروع قانون المالية وفي برامج القطاعية بما يؤهلنا لنصل إلى هاد الرقم.

رابعا-بالنسبة لتفعيل مشروع الحماية الإجتماعية هذا المشروع الملكي الذي حدد معالمه وأجندة تنزيله جلالة الملك متوقف هو الآخر في جزء من تفعيله على السجل الاجتماعي الموحد حتى نتمكن من تحقيق استهداف أكثر فعالية من أجل تنزيل تعميم التعويضات العائلية ابتداءا من سنة 2023 بمعنى سنة أخرى مؤجلة، كما أن المرحلة الثانية من تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض متوقفة على قدرة المنظومة الصحية الوطنية على استيعاب المستفيدين الجدد من التأمين.

خامسا-تتحدثون عن إخراج الأسر من الفقر والهشاشة وأنتم لحد الآن لم تخرجوا السجن الاجتماعي الموحد ورغم ما شكلته الجائحة من فرص سانحة لتحيين المعطيات والمعلومات حول هشاشة النسيج الاجتماعي والاقتصادي لفئات عديدة من المجتمع وتصريحكم بإخراج السجل الاجتماعي الموحد بقي حبيس أسطر الصفحة 50 من البرنامج الحكومي لا غير.

سادسا-الحديث عن الطبقة الوسطى وعن التماسك والحماية وما إلى ذلك من الشعارات الإجتماعية شكل محورا مركزيا في البرنامج الحكومي وكنا نمني النفس بأن تجد في أول مشروع قانون المالية لهاد الحكومة إشارة قوية في اتجاه تخفيض الثقل الضريبي على الدخل مثلا، مراجعة الضريبة على القيمة المضافة، تحقيق نوع من العدالة الترابية، ومع ذلك غياب أي برامج في القطاعات الأخرى تستهدف هذه الفئة أو هذه الطبقة.

جاولنا كمكونات للمعارضة أن نستدرك إهمالك لهذه الطبقة من خلال تعديلات مشتركة بين فرق ومجموعات المعارضة، لكننا فوجئنا برفض منهجي ودون مبررات مقبلة، رفضتم تعديلات بحذف الضريبة على الثلاجات والتلفاز والحواسيب وما إلى ذلك من الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي في مشروع القانون، رفضتم تعديلاتنا برفع الإعفاء إلى 40 ألف درهم عوض 30 ألف درهم، رفضتم تعديلاتنا بخصوص الحياد الضريبي لمؤسسات الأعمال الإجتماعية في أنشطتها، رفضتم تعديلاتنا بمراجعة الخصوم على الأعباء العائلية، رفضتم تعديلاتنا بمراجعة الخصوم لتحديد صافي الدخل المفروض عليه الضريبة على المعاشات والإيرادات..، رفضتم تعديلاتنا بخفض الرسوم الاستيراد على المواد التي تدخل في صناعة الأنسولين، رفضتم تعديلاتنا بإعفاء الآلات والمعدات المستعملة في عمليات زرع قوقعات الأذن، رفضتم تعديلاتنا بإعفاء الألواح الشمسية، رفضتم تعديلاتنا بتعزيز المناصب المخصصة للتعليم والصحة، رفضتم تعديلاتنا بتخصيص الضريبة على التجار الصغار، رفضتم تعديلاتنا بتخفيض الضريبة على الشركات، رفضتم 69 تعديل من فرق ومجموعات المعارضة كلها تصب بشكل أو بآخر

لصالح الفئات المجتمعية الصغيرة أو المتوسطة أفرادا كانو أومقاولات. أبهذه الطريقة ستعززون التماسك والحماية الإجتماعية؟

سابعا وثامنا وتاسعا وعاشرا سنمر

إن الفريق الإشتراكي يعتبر..

السيد الرئيس:

هنا الله يخليكم واحد الشوية دالانضباط، أسيدي الله يجازيك بالخير، السيد الرئيس تيتكلم السيد الرئيس انتهى الوقت استهكلو السيد النائب اسمح لي السيد النائب

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

لا ما انتهاش الوقت ديالي عليك السيد الرئيس حماية التوقيت ديالنا. الحكومة حاضرة، أنتم مسؤولون عن حماية التوقيت السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

اسمح لي السيد الرئيس توقف توقف، السيد الرئيس إيلا اسمحتو واحد الدقيقة، غدقيقة باش الوقت ديالك.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

عندنا 17عندنا وقتنا راه كان ممكن..

السيد رئيس:

باش نزيدك دقيقة الله يهديك

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

... أنا تمي وقتي أنا ماشي أنا هو هذاك

السيد رئيس:

لا راه الوقت ديالك استهلكوه ليك الإخوان

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

لا مستهلكوهش أنا ليس نائب علاه أنا أتحدث

السيد رئيس:

تفضل.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

لا السيد الرئيس، إن الفريق الاشتراكي

السيد رئيس:

ما هكذا تؤكل الكتف

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

متافقين السيد الرئيس، متافقين السيد الرئيس، متافقين السيد الرئيس، متافقين السيد الرئيس.

السيد رئيس:

تفضل.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الإشتراكي:

إن الفريق الإشتراكي يعتبر أن المشروع المطروح على أنظار البرلمان، مشروع خجول لا يوازي ..

السيد رئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس انتهى الوقت.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس:

انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد الرئيس، راه التوقيت عندك قبالتك، قبالتك السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس في الفريق، لا السيد الرئيس اسمح لي، اسمح لي، أنا قلتليك توقف باش نعطيك الوقت ديالك مابغيتيش توقف، تفضل السيد الرئيس، انتهى الوقت السيد الرئيس، ما كنعطيكش الكلمة السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس:

تبارك الله عليك، الكلمة للسيد النائب، الفريق الحركي النائب المحترم السيد محمد أوزين. تفضل اسي أوزين، سي أوزين واحد الدقيقة، تفضل السيد الرئيس. عطيه الميكرو، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، نتأسف على ما يحصل لأنكم عليكم أن تكونوا رئيسا للجميع، حماية التوقيت المتكلمون والمخاطبون من مسؤوليتكم ما يحصل داخل قاعة ليس مسؤول عليها السيد الرئيس، كان لدينا توقيت وكان يجب أن يحترم.

السيد رئيس:

طلبت منك..

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

لم يحترم السيد الرئيس، كنا في 15 دقيقة وبدأ الصراخ داخل القاعة ولم تحترم وبقية لنا دقيقتين كان من المفروض أن تعطونا هاد القيمة للأسف.

السيد رئيس:

السيد الرئيس، قلت ليك بلاتي وقف، نسمعوا للإخوان باش ما كتستهلكش الوقت ديالك ونحترام ليك الوقت ما بغيتيش توقف أنا قلت ليك وقف توقف راه الإخوان طلبوا كلمة قلت ليك توقف واه واسمح لي ما باغيش توقف باغي نخليليك الوقت باغي دير اللي بغيتي وفي الأخير أنا ماشي رئيس الجميع اسمح لي ماشي هكذا السيد الرئيس اسمح لي واه نحترموا السيد النائب السي محمد أوزين ونستمعوا لو، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد أوزين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

بداية بإسم الفريق الحركي نود أن نؤكد اعتزازنا بالنجاحات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا في مجال تحصين الوحدة الترابية للمملكة، والتي تجسدت من خلال القرار الأخير لمجلس الأمن الذي زكى مصداقية وواقعية المقترح المغربي، وأقر بكون الجارة الشرقية طرف مباشر في هذا النزاع المفتعل وحمل المسؤولية لخصوم وحدتنا الترابية في خرق سافر لإطلاق النار، هذه المكاسب الدبلوماسية لا يمكنها اللي تقوية وحدتنا المتراصة ولحمتها القوية المتسم بالإجماع على هذه القضية المقدسة.

السيد الوزيرة، أول حاجة غادي نبدا فيها الله يكون في عوانك حملوكي ما لا طاقة لك به، احنا في الفريق الحركي ربما عندنا واحد المجموعة ديال الأسئلة والتساؤلات وعندي يقين أن معظمها لن أجد له أجوبة عندكم، ولكن مع ذلك أسائل فيكم الحكومة، وبالمناسبة هي حكومة حققت سبقا غير قابل للجدل وخلقات واحد القاموس خاص بها يعج بالمرادفات قبيل الإرتباك، التناقض، التباين، الإرتجال والعشوائية، التردد، التذبذب والتملص وقس على ذلك، هذه ليست مزايدة وإنما أنقل لكم نبض الشارع وإرتسامات المواطنين، اليوم نستشرف مغرب ما بعد الجائحة، المغاربة خلصو ربما دروس عبر الجائحة وأصبحو أكثر واقعية إلا الحكومة أبت إلا أن تخرج عن سكة الواقع، المغاربة اليوم منحو أصواتهم للتحالف الثلاثي آمن به وتوسمنا فيه الخير، المغاربة اليوم كيربطو بين وعود الأمس وتنزيل اليوم، المغاربة بغاويشوفو البرامج الانتخابية مترجمة في ميزانية اليوم، الأرقام الصادحة والوعود المخملية ديال الأمس منزلة في مشروع قانون المالية اليوم، مع كامل الأسف و بقدرة قادر اختفت الأرقام وخفتت الحناجر وفثر الطموح فور الإنتهاء من الصناديق التي طارت وهي تحمل آمال وتطلعات وانتظارات المغاربة، إنه فعلا الحظ العاثر خوفي من أن تكون هذه الحكومة قد فقدت ثقة المواطنين حتى قبل التنصيب، الدليل هو مباشرة بعد ما سميتموه بالمشروع البرنامج الحكومي بدأ الشجب والتنديب وشفنا الأساتذة ربما خارجين للشارع، الانتخابات يا سادة لحظة عابرة ولكن التعاقد مع المواطنين هو لحظة دائمة كيفاش بغيتوا المغاربة يثيقو في حكومة زعماءها بدلات لهم مواقع اليوم مواقف الأمس، رئيس حزب خرج غير مكره ما برك عليه حد منددا متوعدا بأن التحالف مع هاد الحكومة خط أحمر بل أكثر من هذا وداك يقول أنه يرفض باعتبار أنه تينتمي إلى حزب عتيد وعلى رأسه يرفض أن يستوزر تحت سقف حكومتكم زاد وقال أنا ما نصلاحش نكون وزير، هاد الشي راه مسجل، نحن لا نولي أمرنا ما نطلبه ولا نولي أمرنا من يرفضه، السيد الوزير مشكور كانت عنده الشجاعة قالها إذن هنا سؤال واش الإستوزار ديال السيد الوزير كان استوزارا قسري بالمناسبة قسري كتكتب بالسين هذا وجه من أوجه التباين والتناقض ربما لهذه الحكومة والله يكون لها في في العوان كيف ما كان التذبذب والإرتباك في تعيين السيدة عمدة الدار البيضاء كوزيرة للصحة قبل إزاحتها ساعات بعد تنصيب الحكومة، طلع تاكل هبط من قالها لك، بالله عليكم واش عاد الحكومة اكتشفت حتى كانت المسؤولية ديال الدار البيضاء الكبرى راه كان السي العمري كان وزير وكان عمدة دالدار البيضاء أنما متافقش على هاد الجمع ما مختافيش الجمع بين مهام جسيمة ولكن أنا كناقش غياب الرؤية والوضوح عند الحكومة واخا هذا اختيار اختاريتوه ما كاين باس مرة أخرى وأنا تنشرح التذبذب والإرتباك والعمد الآخرين فين هم ،des supes mains wonder woman سمحو ليا كيف ما علق أحد الظرفاء سماوها حكومة العم وزراء.. وهذه صورة سلبية عطاتها الحكومة صورة سلبية عطاتها الحكومة وكأن أمهات المغاربة عاقرات.

منظومة الأجور مقاربتكم لها كانت فاشلة علاش؟ لأنكم بديتوها على الفئوية.. وهي مقاربة لها كلفة وكتمس بالسلم الإجتماعي مزيان نهتمو بواحد الفئة عزيزة قريبة لقلوبنا اللي هم الأساتذة ولكن الإنطباع الخطير اللي عطيتو هو أنكم اهتميتو بفئة عريضة من المواطنين اللي كتصوت بمعنى كانت استمالة لأصواتها وإلا علاش ما هضرتوش على الفرملي، ما هضرتوش على الطبيب اللي كيقرا 12 عام وتيتقاضى أجرة أجرة هزيلة، وما هضرتوش على أعوان السلطة، ما هضرتوش على الجدارمي، على البوليسي، على العسكري، على المخزني كيبقى

النهار كامل بالكسوة ديالو تحت الشتا، تحت الشمس بالكمامة، كنا في ديورنا وفي أيام الحجر وراه عرفتو آش قساو، مزيان مزيان نواعدو كما قلت ولكن الإلتزام بالوعود في تعاقد دائم ما خصوش ينسينا الفترة الزائلة، واخا نبقى معكم غير في الأساتذة ملفهم ما بانش لنا في قانون المالية، كان عنوان عريض في برامجكم الانتخابية، فين هي اليوم بغينا نشوفو السيدة الوزيرة 2500 درهم طارت سبحان الله اليوم بلاتي خاصنا نشوفوا التكوين نقارنوها بالحوار الإجتماعي، احنا في الحركة عطيناكم بديل قلنا لكم في العوض باش تبقاو دخلو فهاد الأشياء اللي ما غتعرفوش منين غادي تجيبو الميزانية ديالها والموارد ديالها اقتارحنا الترقية خارج السلم، الأساتذة في التعليم الإبتدائي وهذا جاءبه النموذج التنموي، المغاربة ماشي لابد تعطيهم فتح ليهم المجال باش يكدو ويجتاهدوا غير يتفتح المجال تبان ليهم رؤية ويكون واحد الأفق غيمشيو ليه، المشكل ديال أو الإقتراح ديال الترقية خارج السلم فعلا كانت غتحل المشكل بلا ما غادي نخلقوا مشكل ثاني آخر غادي ينسينا بالسلم الإجتماعي. وعدتم بإسقاط ما ما واليوم بغيت نذكركم بعدا بغيت نذكركم بالحملات الإنتخابية الرمضانية وبالتزامكم الصريح اتجاه الأساتذة وعدتم بإسقاط ما سمي بالتعاقد أي إدماج الأساتذة الأطر الأكاديميات بالوظيفة العمومية بالمفهوم المركزي بمعنى خلق أرقام مالية مركزية في القانون المالي لهذه الفئة، اليوم سمحوا ليا أي تحوير للملف أو إيجاد مبررات لتهرب من الإلتزام من هاد الإلتزام ما غاديش يقنعنا ماغاديش يقنع الأساتذة وماغاديش يقنع المغاربة.

السيدة الوزير المحترمة، بغيت نسولك واش خرجتي تقديتي ها الليامات؟ واش عندك فكرة على العافية اللي شعلات في أسعار المواد الأساسية؟ الطحين والزيوت والسكر وزيد وزيد، دبا غير فكري معايا ولكن باش نفكروا جميع خاصها تكون عندنا شوية دالكبدة على المغاربة، السقف اللي حددتوا واستقطاب فرص العمل هو عامين، وبالمناسبة خصكم توحدوا الخطاب ديالكم راه مرة كتقولوا فرصة عمل ومرة كتهضروا على منصب شغل راه ماشي بحال على المغاربة واش بحال بحال باش كنقولوا منصب عمل راه كنمشيو ل poste peut être budgétaire ولكن فاش كنهضروا على فرصة c›est une opportunité d›emploi بمعنى هداك اللي كيوقف في الموقف هاديك فرصة عمل يمكن يخدم يومين أو 3 أيام يقدر يكلس شهر مزيان، واش في خبارك اليوم بأن أسر عديدة اليوم ماقدراش تخلص الماء و الضوء؟ وقطعوا عليهم الماء و الضوء وحيدوا ليهم العداد conteur، وأسر تشردات ما عندهاش منين تخلص الكراء علاش؟ لأنها طبعا فقدات مورد الرزق ديالها بفعل الوباء وكتعيش وضعية اجتماعية حارقة بكل المقاييس، بيني وبينك واحد كيتوجع كايتقطع و تقوليه عامين عاد نجيبوا ليك الدواء، كيفاش غادي نديروا مع هاد الناس؟ أي حلول أي إبداع أشمن كبدة عندنا على المغاربة بالله عليك، واخا غادي نبرروا هاد الشي بارتفاع أسعار المحروقات ولكن الحكومة ديال الكفاءات هل ينقسها الإبداع؟ هل تنقسها الحداقة؟ هل ينقسها الإبتكار ؟ هل تنقسها المهارة؟ مايمنع من الجرأة في اتخاد تدابير كتسقيف الأسعار؟ كتسقيف الأسعارأو التأمين وضمان الآمن الطاقي و تخزين مواد نفطية هادي هي La prospective كيكون نظرة استشرافية اللي كنقدروا ندبروا بيها أزمات اللي ما كنبقاوش في le ponctuel مع ما هو آني.

مشروع قانون المالية اللي تقدمتم به السيد الوزيرة جاء بحلول ترقيعية ترتكز على التدبير المالي الضيق في الملفات ذات حساسية واجتماعية كبرى وغاب المنظور الإستراتيجي وغابت الحلول الدائبة.

السيدة الوزيرة، هل يرضيك تغييب العالم القروي المنسي وراء الجبال المحاصر بالثلوج ومن برنامجكم الحكومي والقانون المالي بجوج، ولو إجراء على هاد المجال المغيب أصلا أصلا هو مغيب من حقوا في التنمية والعيش الكريم، ولو إجراء على المناطق الجبلية، كتحدثوا على المناصفة المجالية واحنا أبناء القرية كنتحدثوا عن الإنصاف احنا باقي ما وصلناش للمناصفة، هانتما كتهضروا على la parité spatiale احنا ياالله ف.. يا الله غير نصفونا بعدا نتقادوا معاكم عاد نشوفو هاد الإنصاف هاد المناصفة كيغادي نوصلوا ليها أو كيفاش غادي نحافضوا عليها؟

منذ عقود واحنا كنطالبوا بمخطط خاص لتنمية هذه المناطق اللي كتشكل جوهر الجهوية المتقدمة، خلق التوازن الإجتماعي والمجالي كيغادي ديروا ليه؟ فاش كنتحدثوا على الجهوي المتقدمة هي حقوق دستورية للعالم القروي والعالم الجبلي، ما هو نصيبكم في تنزيل هاد الحق الدستور اليوم السيدة الوزيرة؟ وإجحاف وحيف وظلم لمجال مظلوم أصلا كما أسلفت، لم تبدعوا ولم تجتهدوا في خلق عدالة مجالية في توزيع الإستثمارات العمومية، اكتفيتم فقط بالتفرج على تمركز استثمارات في جهة بعينها كيما كان كيما كان الحال ستضل دار لقمان على حالها والمغارب هاداك المغرب le maroc de double vitesse عندنا 3 دالجهات هي متمركزة فيها الإستثمارات وجهات أخرى طبعا ناقصها الإستثمارات وكنجيو غدا و كنقولوا المناطق النائية، مغربي كيشد طيارة كيمشي 7 دسوايع كايطير لواحد المنطقة اللي نائية بالصح وهي في الحقيقة ماشي نائية لأن كتوفر الجاذبية هاد المناطق احنا اللي كنسميوها مناطق نائية هي مناطق تنقصها الجاذبية، وبهاد شي اللي كنديروا في الإستثمارات العمومية كنزيد كنكرسو هاد الصورة ديال المناطق الدائية ديال المغرب بسرعات متفاوتة ، الأمازيغية جميل جدا إعلان نواياكم ولكن عفوا لا يمكن اختزال الأمازيغية في التدبير المالي فقط ما مآل المخططات في تنزيل الأمازيغية واللي كتهم الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، المقاربة المالية السيد الوزير هي تجزيئية السؤال ما مجالات صرف هذه الإعتمادات؟ ما نغلطوش الأمازيغية مرتبطة بسياسات عمومية متكاملة اليوم جيتو قلتو لنا غانخلقو واحد اللجن استشارية جهوية وجلنة وطنية استشارية على أي أساس قانوني؟ خلق هيئات ليست واردة في القانون التنظيمي واش كتقراو الأوراق مزيان ولا غير تتجيز وتحطو هاد شي؟ هذا راه دستور

هذا راه قانون راه ما يمكنش لك تجي وتقول ديك اللجنة ديال التتبع المحدثة بموجب القانون التنظيمي لترسيمالأمازيغية شنو غاندیرو لها؟ نلغيوها، المجلس الوطني للغات والثقافة اللي هو هيئة دستورية مكلفة بمواكبة تنزيل نلغيوها؟ ثم لماذا الصندوق دابا احنا في واحد الوقت مطالبين بتوحيد الصناديق وانتما مازالين تتخلقو لنا صناديق أخرى؟ الاعتمادات المختصة للأمازيغية السيدة الوزيرة يجب أن تشهرفي الميزانية العامة وفق القطاعات والمجالات المحددة دستوريا، سمحوا ليا دستور دستور دابا احنا كنزلوه واش غادي نبقاوا نجتاهدوا في مجال ما كاينش فيه الاجتهاد شفتي فين تيبان الإرتباك والتباين والتناقض بحال هاد المسائل البسيطة ولكن ما كنوقفوش عليها وما كنعطيوهاش قيمتها، نعلمك السيدة الوزيرة فقط 3 دالأحزاب في البرلمان اللي كانت طالبت بالترسيم دالأمازيغية الحركة الشعبية، التقدم والاشتراكية و حزب الأصالة والمعاصرة اللي كاين اليوم طبعا هذا دليل على أن اللي ما طلبش بترسيم الأمازيغية بالدستور لا يعول عليه بتفعيل طابعها الرسمي غابت عنكم الجرأة السيدة الوزيرة في مباشرة الإصلاحات الكبرى مثل ملف التقاعد المغيب في تصريحكم الحكومي وقانون المالية ونحن مقبلون على أزمة خانقة فهاد الملف، غير الله يحفظ وصافي الله يحفظ، نفس الشيء يسري على ملف المقاصة فين هو هاد الانتخابية ديالكم ؟ إصلاح صندوق المقاصة وتحقيق ما فشلت فيه الحكومات السابقة كما صرحتم به السيدة الوزيرة ونسيتم وتناسيتم أنكم كنتم في الحكومة التي جزء من الحكومة اللي كتوصفوها بالفشل، جميل جدا التسمية الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار الابتكمار صحيح هذا هو اللي خصنا اليوم لكن أي مورد مالي علما أن الميزانية المرصودة لهاد الجانب ايلا استثنينا الصندوق الوطني البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا اللي كيوفر 22.5 مليون درهم ما اعترتش على الأقل عبد ربه ما اعترتش في الميد سوسيو على الميزانية ما ينسجم مع عنوان هاد الوزارة صحيح بدعتو في العنوان ولكن خانكم الإبداع في الموارد المالية، جادت قريحة الحكومة الموقرة أيضا بتضريب المعدات الإلكترونية والمنزلية ونسيتو أنكم كتمسو مرة أخرى بالقدرة الشرائية للمواطنين في ظرف المواطن ما بقات عنده حتى قدرة، انتما تزيدوكتبركو فيما يشبه les co- taxes ولا taxes vertes ما قدرتوش حتى تسميوها هكا واتكون عندكم الشجاعة سميوها راه الدول اللي سبقاتنا في هاد الشي راه عطات هاد السمية مالكم خايفين عطيوهاد السمية سميوها co- taxes ولا taxes verte ما عندناش مشكل وناقشوها، مرة أخرى الخلط اللي وقع لكم هو أن الدول الرائدة فهاد المجال واللي كيسكنها الهاجس الإيكولوجي كتعاود كتستثمر عائدات هاد الضرائب في إعادة تأهيل الإقتصاد الأخضر بخلق فرص شغل جديدة وسلاسل صناعية أيكولوجية مثلا هناك دول كتشجع وكتدعم المواطنين لشراء مثلا ثلاجات ديال catégorie A تتعرفة الثلاجة catégorie A غير مستهلكة للطاقة تتساهم في تحسين الأمن الطاقي كتنقص من فاتورة الإستهلاك الشهرية صعيب هاد الشي؟ أبدا ولكن خاص تكون عندنا الكبدة على المغاربة كيما قلت. المقاولات تقليص الإعفاء بنقطة وحدة شيء جميل مهم جدا ولكن اليوم تنحدثو على الانتعاش الاقتصادي في المغرب ما بعد الجائحة وهذا هو الوقت لتشجيع الصناعة المغربية واللي في بعض المجالات كتلزمها حماية ودعم، على أي الوقت بدا كيمشي فقط، السيدة الوزيرة عندنا مجموعة من التعديلات

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد النائب شكرا، الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي السيد الرئيس النائب المحترم السي شاوي بلعسال .

النائب السيد شاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في جلستنا المخصصة لمناقشة والتصديق على مشروع قانون المالية لسنة 2022، بعد قطع جميع مراحل دراسة هذا المشروع من مناقشة عامة ومناقشة تفصيلية وتقديم التعديلات ومناقشة الميزانيات الفرعية في اللجن النيابية الدائمة بحضور أعضاء الحكومة المعنيين بهذه القطاعات، وقد سبق لفريقنا أن عبر عن مواقفه وموقعه السياسي سواء في هذه القاعة بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي أوفي اللجن النيابية بمناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية، أو خلال يوم دراسي الذي نظمه الفريق حول دراسة مشروع قانون المالية 76.21.

إن فريقنا يؤكد على ضرورة استحضار أهم الحيثيات والإعتبارات الموضوعية التي حددت حجم وسقف هاد المشروع للقانون المالي، وتتمثل هذه الإعتبارات في العوامل الآتية: حضور السياق الدولي والسياقات الداخلية والفرضيات المالية والمؤشرات الماكرو اقتصادية من معدل النمو والتضخم وسعر صرف العملة الصعبة سعر الغاز الطبيعي المسجلة حاليا والمتوقعة للسنة المقبلة؛ حضور وازن لجائحة فيروس كورونا وتداعياتها الصحية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية لأزيد من سنتين متتاليتين بدون أفق واضح لتطور الوباء وانحصاره ويقينية الخروج من الأزمة؛ التنزيل الفعلي والتدريجي لمضامين النموذج التنموي التعهدات والإلتزامات الإصلاحية المعلنة سواء تلك التي يرعاها ويتابعها جلالة الملك أعزه الله، أو تلك التي تبناها البرنامج الحكومي تجاوبا مع متطلبات المرحلة وحاجة الساكنة والوعود الإنتخابية.

من الناحية العملية نشأ مشروع قانون المالية لسنة 2022 في زمن الحكومة السابقة وولد في بداية زمن الحكومة الحالية، فهو قانون مالي بطبيعته هجين وانتقالي في أفق انتظار السنة المقبلة لنستقبل مشروع قانون مالي خالص النسب، ونتمنى أن تكون الأحوال والظروف قد عادت إلى وضعها الطبيعي وإلى سابق عهدها واستئناف مسيرة الحياة بشكل إعتيادي؛

الإعتبار الأخير هو حجم ضغط التحديات المحيطة ببلدنا من مختلف الجهات والتي تحاول عرقلة انطلاقنا والتشويش على حقيقتنا لطموحنا وتحسن أحوالنا وتحقيق الإرتقاء والإنتقال نحو آفاق الصعود الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والصناعي بوسائلنا الذاتية وعزيمتنا القوية وإرادتنا الجماعية تحت القيادة الرشيدة لملكنا الهمام أدام الله نصره.

تلكم باختصار أهم المعطيات التي تحكمت في تقديم هذا المشروع قانون المالية سنة 2022، وفي تحديد سقفها ومؤشراته الرقمية الإجرائية وتدابيره الجديدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

يتضمن هذا المشروع العديد من المبادرات والبرامج الإصلاحية والإجتماعية والطموحة والهادفة إلى تعزيز الإنتعاش الإقتصادي وتجاوز آثار جائحة كورونا على الوضع الإقتصادي والتجاري والصناعي والصحي والنفسي، بعد إنكماش امتداد لأزيد من سنتين متتاليتين من التحملات الإجتماعية وصرف جهود الدولة نحو محاصرة تفشي الفيروس في المجتمع والسهر على تنفيذ التدابير الإحترازية بموازاة مع تعميم التلقيح المجاني لفائدة مختلف الشرائح العمرية بتدبير محكم، وذلك بالرغم من فجائية الوباء وحجم تداعياته، فإن المصالح الأمنية والإدارية والصحية الوطنية والترابية كانت حاضرة وبقوة وفعالية ونجاعة في تفعيل التدابير المتخذة بمبادرة وتعليمات ملكية سياسة شجاعة أعطت ثمارها وبوأت المملكة المغربية مكانة الصدارة ضمن البلدان الرائدة في التصدي للوباء والتحكم في انتشاره بمساهمة جميع المغاربة، وتحملهم لصرامة الإجراءات وثقا القيود على التنقل والتجمع وممارسة الحياة الجماعية بالحرية المألوفة في جميع مظاهرها. ومع ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي لدى شركائنا الرئيسيين واستئناف نسبة من الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، ارتفع الطلب على السلع والمواد الطاقية والاستهلاكية والمستلزمات المتصلة بالخدمات المختلفة، وبدأت الأسعار في الارتفاع مع تزايد الطلب ولم يعد الإنتاج العالمي المتأثر بالأزمة الصحية يفي بحجم الطلب مع ارتفاع ملموس في تكاليف الشحنة والنقل.

واستعدادا لما هو أسوأ نبه صاحب الجلالة في خطابه يوم 8 أكتوبر الماضي إلى أولوية وضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتوفير مخزون استراتيجي للمواد الغذائية والصحية والطاقية وذلك تعزيزا للأمن الإستراتيجي لبلدنا واستقلاليته المعيشية والصحية والاقتصادية، ونعتقد أن هذه الرسالة الملكية موجهة أساسا إلى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين والإنتاجيين تقتضي منا جميعا التعبئة، والاقتصاد في استهلاك ومضاعفة الإنتاج وتوفير نسبة من هذه المواد الأساسية لتزويد مخزوننا وتوفير بنية تخزينية كافية وسليمة تحسبا لفقدان بعض المواد أو ندرتها أو وارتفاع أسعارها.

ولقد سبق في بداية الأزمة الصحية العالمية حدوث فقدان وتوقف لإمدادات الأسواق من المواد الاستهلاكية، وثبتت كيف استطاع المغرب أن يوفر مختلف هذه المواد ويحقق أمنا غذائيا ذاتيا بفضل سلاسل الإنتاج الفلاحي الذي حقق هو ومخطط المغرب الأخضر ثم مغرب الأجيال ونظام النقل والتوزيع والتوصيل الفعال وبالتكلفة الاعتيادية والراهنية.

السيد الرئيس،

إن هذه التدابير الاحتياطية التي تندرج ضمن الأمن الإستراتيجي الوطني البعيد المدى والتي تحقق لنا الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي ستكون لها تكلفتها التضامنية في البداية، ولكنها توفر ما هو أغلى من هذه التكاليف أنه الاستقرار والسلم الاجتماعي والاستقلالية وعدم التبعية، وهو وضع مريح ومساعد للتموقع الجيد إقليميا وقاريا ودوليا يعد بعد انحصار الأزمة الصحية العالمية وتداعيتها، وستقوي هذه الاستراتيجية من مكانتنا وقدرتنا التفاوضية وتحمل الصدمات الناتجة عن التحديات المحيطة ببلادنا من مختلف الجهات، من جيران وحلفاء وشركاء وفرض احترام مواقفنا وشروطنا وسيادتنا الترابية والاقتصادية والإجتماعية وفاق ما جاء به الخطاب الملكي السامي الأخير يوم 6 نوفمبر.

السيد الرئيس،

هذه التحديات تحتم علينا المزيد من التماسك الوطني والوعي الجماعي الذكي، وتحسين المناخ الداخلي وتسرب وتسريب الأخبار الزائفة والمؤثرة على المزاج العام عبر الدباب الإلكتروني والمواقع المأجورة والمبرمجة لخدمة أجندات المناوئين والمتربصين بمصالحنا الحيوية، والهادفة إلى التمكين من التأثير والنيل من قدراتنا وتعبئتنا وذكائنا الجماعي ونموذجنا الأمني والاقتصادي والسياسي.

السيد الرئيس،

إننا في فريقنا الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نغتنم فرصة هذا النقاش حول مشروع القانون المالي لنطرح ما هو أبعد من الأرقام المالية الراهنة والناتجة عن ظروف الأزمة الوبائية وتداعياتها، ما يهمنا بالدرجة الأولى هو النجاح الجماعي في تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد

والنجاح الجماعي في تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية بالأولوية، خصوصا وأن في بداية ولاية تشريعية جديدة وننظر بكل تفاؤل وثقة إلى المستقبل بالعمل الجماعي على تحقيق ما يلي:

أولا، الخيار الأول، توسيع وتنويع مصادر الثروة الوطنية المادية واللامادية بمضاعفة التنقيب في باطن الأرض برا وبحرا لاستخراج المعادن الثمينة التي تسخر بها بلادنا لأن معدل التنقيب لدينا ضعيف مقارنة مع المعدلات العالمية وبلدنا يتوفر على مؤهلات وإشعاع وقبول دولي للإستثمار في هذا الاتجاه الواعد؛

الخيار الثاني، هو تنويع الشراكات وعدم الإستكانة إلى شركائنا التقليديين وإلى شروطهم ومناوراتهم التي لا تراعي إلا ضمان استمرارية مصالحهم بالإبتزاز المنهج وهذا التنويع لا يقتصر على المصالح الإقتصادية، بل يشمل المنظومة الثقافية واللغوية الناعمة والمنظومة التكنولوجية والعلمية والمعرفية، والمغرب وجهة عالمية مفضلة بحكم استقراره وموقعه وجغرافيته ومناخه وتنوعه؛

الخيار الثالث، يتعلق بالتسريع وتنويع الإنتقال الإستراتيجي الطاقي اعتمادا على الإنتاج الذاتي من المصادر النظيفة والمتجددة ومراجعة منظومتنا الطاقية وتحديد مستلزمات الإنتاج والانخراط في تصنيع هذه المستلزمات، واعتماد الحكامة التدبيرية التي تحافظ على مصالحنا وحقوقنا إزاء الشركاء بتحيين العقود المبرمة وتحريرها من القيود التي تخدم مصالحنا حتى تنطلق عملية التحول الإستراتيجي الطاقي بالسرعة والنسق السريع لضمان استقلاليتنا الطاقية والرفع التدريجي من نسبة الطاقة المتجددة في مزيجنا الطاقي؛

الخيار الرابع، تعزيز الإبتكار العلمي، لا بد من التنويه هنا إلى ما أقدمت عليه الحكومة الجديدة بتقديم إشارات قوية ومبادرات في هاد الاتجاه الذي يرسم توجه الابتكار المتصل بالتعليم العالي والبحث العلمي، حيث لأول المرة يتم ترسيم جهاز حكومي يجمع بين التعليم العالي والإبتكار الذي هو مفتاح تطور وتعزيز الكفاءات والرأسمال البشري، وذلك في انسجام تام مع روح وهدف النموذج التنموي، نعتبر ما تضمنه مشروع القانون المالي في هذا الباب من مبادرات وموارد بداية لتأسيس قاعدة وطنية لمأسسة الإبتكار والبحث العلمي الجامعي في أفق توسيع هذه القواعد وتشجيع تنافسية مراكزها ومنصاتها وربطها بالجهوية المتقدمة، نحن نأمل أن يكون لكل جهة من جهتنا ومدنها ومراكزها المختصة في البحث العلمي والإبتكار وتطوير منظوماتنا الصناعية والتحويلية والفنية والرياضية والثقافية وإبراز قدراتنا البشرية والمجالية المادية واللامادية وتثمين رصدنا الترابي الطبيعي والبيئي وإدماجه في أنظمتنا الإقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية تجسيدا لشعار صنع في المغرب أو صنع في جهة من جهاتنا؛

الخيار الخامس، يتعلق بتسريع التحويل التكنولوجي والمعطى التكنو الفعال في مختلف مجالات التدبير والإتصال والخدمات الإدارية والصحية والتكنولوجية، لقد ساهم فريقنا بكل جدية وتواضع في مختلف المواعيد التي برمجت لمناقشة مشروع القانون المالية من جلسات عامة، وتجويدا لهذا المشروع والمساهمة في تدشين خطوط الإتصال الدستوري بين ممثل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية وتكريس منهجية الحوار والتعاون البناء والممارسة البرلمانية الجيدة، كما ساهمنا في بلورة أفكار تعديلية مع فرق الأغلبية الثلاث والتي رحبت بمساهمتنا ضمن التعديلات المشتركة والتي تفاعلت معها الحكومة بإيجاب في نسبة منها..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية، يتفضل السيد الرئيس، النائب المحترم السيد رشيد حموني.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة والسيدات النائبات المحترمات،

السيدات والسادة الوزراء،

صباح الخير،

إن فريق التقدم والاشتراكية وهو يقارب مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 في هذا الموعد الدستوري والسياسي الهام الذي من دون شك يتابعه الرأي العام الوطني باعتبار قانون المالية هو الذي يترجم توجهات السياسة العمومية، ومدى قدرة الحكومة على الوفاء بإلتزاماتها فإنه يستحضر السياق الدولي المتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم استرجاع معظم الاقتصادات العالمية عافيتها، واستمرار تداعيات كوفيد 19 على كل دول العالم واللايقين الذي لا زال يخيم على تطورات هذا الوباء، كما يستحضر فريقنا مناسبتين وطنيتين ذكرى المسيرة الخضراء وذكرى الاستقلال بدلالتهما الوطنية العميقة، وكما أكد جلالة الملك في الخطاب الأخير نؤكد كذلك أن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة، وأن المغرب لا يتفاوض على صحرائه وأن مغربية الصحراء لم ولن تكون يوما أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات.

السادة الوزراء،

قبل أن أتطرق إلى مشروع قانون المالية 2022 لهذه الحكومة، الحكومة الاستثنائية طبعا حكومة استثنائية لأنها تتشكل لأول مرة من ثلاث أحزاب، حكومة استثنائية لأن أغلب وزراءها ما عندهم حتى علاقة بهاد الأحزاب السياسية المشكل للحكومة، حكومة حكومة استثنائية لأنها لأول مرة كيدار تعديل في ظرف أسبوع، حكومة استثنائية ، بطبيعة الحال، لأن اليوم حراك على مستوى المدن المغربية والحكومة غائبة كأنها لا تسكن في المغرب، ومن هاد المنصة أثناء مناقشة البرنامج

الحكومي بحضور السادة الوزراء والحكومة نهنا وقلنا أن الحكومة أول امتحان لها أن الحفاظ على القدرة الشرائية وحماية المواطنين من لهيب الأسعار، اليوم يمكن صعيب يعرف الإنسان اليوم شحال كيدير المازوط إيلا كان كيدير غير بـles vignettes K zudf، صعيب اليوم يعرف الإنسان شحال كدير مطيشة وبطاطة ايلا مكانش كيمشي للسوق، كيصيفط غير اللي كيشري لو، صعيب الإنسان اليوم إلى ما كاينش كيتلاقى الناس وكيخرج هو ساكن خارج أرض الوطن يعرف الأسعار كيفاش هي ملتهبة، ولكن اليوم احنا كمنتخبون الدور ديالنا نهنا الحكومة وما زال كنهو الحكومة لأن خصها تاخد إجراءات سريعة لحماية القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنات، خص الحكومة اليوم تحس بهداك المستضعف والطبقة المتوسطة، خص الحكومة تهبط وتشوف الشارع اشنو فيه، لأن اليوم هذا كايهم الإستقرار ديال البلاد ديالنا ، أعتقد أن اليوم بلا ما نذكركم ب يعني بالشعارات اللي ترفعت ديال حماية القدرة الشرائية في البرنامج الحكومي، لم نر لها أي أثر.

السادة الوزراء،

موقع المعارضة الوطنية والمسؤولة والبناءة ووعيا بالظروف الدقيقة التي تمر منها البلاد ديالنا نريد أن نتقاسم معكم تفاؤل أمل، غير أن الواقع يعلو ولا يعلو عليه، وعلينا أن نكون واقعيين حتى في تفاؤلنا وأملنا، قد نتفق معكم في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، ولكن نختلف معكم كثيرا في فرضيات اللي جبتو في المشروع ديال قانون المالية، نختلف معكم كذلك في الإجراءات اللي جبتوا واللجوء إلى الطرق السهلة، اتفقنا معكم على تعميم الحماية الإجتماعية، اتفقنا معكم على رفع، يعني، القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنات، اتفقنا معكم بزاف ديال الأوراش اللي جبتوه، ولكن ما اتفقناش معكم في الطريقة ديال التمويل، ما اتفقناش معكم باش تمولوا من جيوب المواطن وترفعوا الضرائب، ما اتفقناش معكم باش تزيدو في الثلاجات والتلفزات، احنا قلنا لكم مزيان نجيبو طريقة ديال التمويل اللي ما تقيس المواطن والمواطنات، وتأثر لو على القدرة الشرائية وجبنا لكم بدائل قلنا لكم سيروا للضريبة على الثروة، سيروا لمحاربة الإحتكار ومحاربة الفساد اللي كيلتاهم الملايير ديال الدراهم، جبنا لكم تعديلات ديال تضريب بعض المواد اللي كتضر بالصحة ديال الإنسان، قلنا لكم سيروا للقطاع الغير منظم والمهيكل وجيبوا الفلوس منها، مشيتوا غير لتلفازات والثلاجات يعني داك الحيط القصيور ديال المواطن البسيط.

السادة الوزراء،

اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن المشروع بالفرضيات اللي بني عليها وتلك التي أغفلها بهيكلته هو دون الطموحات ودون سقف الوعود التي وردت في البرنامج الحكومي، ولا يمكن اعتباره انطلاقة قوية لإرساء النموذج التنموي الذي أطلقه جلالة الملك، وتوافقت حوله كل مكونات الأمة والذي يجب أن يبنى على أساس التراكم الإيجابي في الإصلاحات الهيكلية. توقعاتكم لأسعار غاز البوطان متواضعة جدا لا سيما أنها ستشهد زيادات عالمية علاقة بالطلب مرتفع عليها في سياق الإنتعاش الإقتصادي، جبتوا 450 دولار للطن واليوم اليوم كيدير 850 دولار للطن، فرضية المحصول الزراعي المتوسط يظهر أن فيها نوع من المغامرة والتسرع خاصة في ظل بوادر تأخر التساقطات المطرية ونحن في منتصف شهر نونبر، في هذا الصدد نناشد الحكومة مرة ثانية باعتماد برنامج استعجالي لدعم الفلاحين الصغار والكسابين خاصة في الأقاليم التي توالت فيها سنوات الجفاف من قبيل إقليم بولمان وزاكورة وتنغير وجرادة وفكيك وكرسيف والرشيدية وأقاليم أخرى، ولا نعلم في الفرضيات لماذا تغافلتم مداخيل قطاع سياحية، لماذا تغافلتم مداخيل المالية التي سيتم تحصيلها من عائدات الجالية المغربية؟ وعلى العموم فنسبة النمو المتوقعة في 3.2 حتى وإن تحققت باعتبار أنها مرتبطة بتوقعات لا يقينية، فإنها لا تجيب ولن تحقق بشكل قطعي الطموحات الإجتماعية الكبيرة، ولا تلائم الحاجيات المطلوبة في الإقتصاد الوطني.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

مشروع القانون لم يتضمن أي إجراء إيجابي يهم الضريبة على الثروة أو تخفيض الضريبة على الدخل أو إعفاء التعويضات ذات الطابع الإجتماعي، حيث لا تزال الإقتطاعات الضريبية بالنسبة للناتج الداخلي مرتفعة جدا مقارنة مع معدل الدول المجاورة، وإرجاء تنزيل الإصلاحات الجبائية إلا في مقتضيات بسيطة وثانوية جدا، مما يجعلنا نشك في قدرة الحكومة على ضمان ديمومة تمويل ورش الحماية الإجتماعية، لهذا فقد حرصنا في فريق التقدم والإشتراكية على أن تكون تعديلاتنا على هذا المشروع منسجمة مع هذه القناعات من موقع المعارضة الوطنية التقدمية البناءة والمسؤولة، وبشكل مشترك مع مكونات المعارضة والتي انصبت في مجملها على حماية المستهلك المغربي ودعم القدرة الشرائية وتحقيق العدالة المجالية وتقوية النسيج المقاولاتي الوطني وكذا حماية المنتوج الوطني، وهي التعديلات مع الأسف التي لم تتجاوب معها الحكومة، وبذلك فإن نعتبر هذه بداية وإشارة غير سليمة في علاقة الحكومة مع المعارضة، والأغرب من ذلك أننا في المعارضة تقدمنا بتعديلات من شأنها وقف تدهور القدرة الشرائية للمتقاعدين الذين يزداد عددهم في بلادنا ورفضتها الحكومة تاركة الفئة تواجه مصاعب جديدة، نعاودوا متقاعد ونعاود يبقى يخلص في الضريبة، عيب. ثالث المفارقات الغريبة في سياسة الحكومة تتمثل في الرفع من الرسوم المفروضة على بعض التجهيزات المنزلية كما سبق الإشارة إليه.

السيدات والسادة النواب،

إن استعارة الحكومة لعبارة الدولة الإجتماعية ليس فقط بمثابة سرقة فكرية موصوفة من قبيل هذه الحكومة اليمينية والضعيفة سياسيا، بل إنها مقولة ينطوي توظيفها على كثير من المغالطات التي

تروم إخفاء توجهاته الغارقة في الليبرالية، فلن تنطلي على أحد محاولة التغطية المصالح الإقتصادية اللي الوبيات المالية ببعض الجرعات الإجتماعية بعضها لا يسمن ولا يغني من جوع وبعضها الآخر لا يد ولا فضل لهذه الحكومة فيه.

السيدات والسادة الوزراء،

اليوم جبتوا في البرنامج الحكومي الفوارق الإجتماعية وتقليص الفوارق الإجتماعية، الصندوق ديال التمويل ديال الفوارق الإجتماعية اللي هو FDR كان شحال هادي في الحكومة 3 د المليار اليوم دابا فيه 2 دالمليار، كيفاش غادي ديروا؟ احنا كنا كانساينوا نزيدوا 4 دالمليار، ما كناش كننتظروا لهاد الأقاليم الجبلية والقروية اليوم باش تزيد تخفضوا، خصكم تزيدوا ترفعوا، الأمازيغية اليوم والأمازيغ في الجبال ممحتاجينش تعطيوهم من الصناديق، محتاج اليوم إنصاف ديالهم المجالي والإنصاف ديالهم في المشاريع اللي اليوم محرومين منها، اليوم علينا كاملين دين على هاد الناس اللي ساكنين في المناطق الجبلية هما اللي كانوا كيحاربوا الإستعمار، هما اللي جابوا الإستقلال، اليوم على الحكومة ماشي تنقص خاصها تزيد، كذلك جبتوا 125 ألف ما نهضرش على مليون منصب شغل اللي جات في البرنامج الحكومي وتراجعتوا عليها غير في الميزانية، كنتو كتقولو مليون ووليتوا رديتوها قل من مليون، 125 ألف منصب شغل خصها تقريبا 4 دالمليار ونصف، أنتما جبتوا 2 دالمليار، هاديك 2 دالمليار قسموها غير على حساب اللي جابت على حساب غير Calculatrice كتجيهم 400 درهم للواحد واش هادو مناصب شغل؟

بالنسبة لهادوك الناس اللي ديال 65 سنة لفوق غير على حسب HCP هما مليون و800 قسموا مليون و800 على هاديك 2 دالمليار على مليون و800 شحال كتجيها ديال الفلوس؟ كتجيها 400 درهم اللي غادي تعطى لهم، وإيلا ضربناها غير في 600 درهم كتجي 10 دالمليار وأنتما دايرين ليها 2 جوج دالمليار في قانون المالي ديال 2020.

المتعاقدين اليوم كتقولوا غادي نفتحوا معاهم حوار اجتماعي و2500 درهم فينا هما الفلوس؟ واش غاتفتحوا معاهم حوارا اجتماعي غير تعطيوهم أتاي والكاطو وديروا ليهم خاطرهم؟ راه الميزانية ما فيهاش الفلوس اللي كتخص هاد المتعاقدين، حوار اجتماعي من دابا فاشل، لأن قانون المالية ما كيظمن حتى شي ريال 1 باش يحل المشاكل ديال هاد المتعاقدين وديك 2500 درهم اللي جبتوها.

السادة النواب السيدات النائبات،

في الوقت الذي طالبنا فيه الحكومة باتخاذ قرارات مستعجلة لحماية المواطنين من غلاء الأسعار الفاحش الذي مس معظم المواد الإستهلاكية الأساسية، وبخصوص أسعار المحروقات تفاجئون هذه الحكومة بقرارات إجبارية جواز التلقيح حتى صارت تنعت بحكومة الجوز، وقرار سحب مشروع القانون الجنائي أو الإثراء الغير المشروع والذي كان نقطة خلافية خلال هذه المرحلة السابقة، ما يثير السؤال حول الخلفيات الحقيقية لهذا السحب؟

إن قناعتنا في التقدم والإشتراكية راسخة في شأن تلازم العدالة الإجتماعية والديمقراطية، وأن تنزيل الأوراش الإصلاحية التي نريدها لوطنية تستلزم إرادة سياسية ورد الإعتبار للفاعل السياسي وربط المسؤولية بالمحاسبة وتحصيل المجال السياسي وتوسيع مجال الحريات والحقوق والمساواة وخلق أجواء الثقة وإحداث إنفراج حقوقي وسياسي من خلال اتخاذ مبادرات إيجابية وإطلاق سراح معتقلي الحركات الإجتماعية من جرادة والريف، ومع التعاطي بأكبر قدر من الأريحية مع مظاهر التعبير عن الرأي وقضايا الإعلام.

السيد الرئيس،

الأغلبية ستصادق على مشروع قانون المالية بالتأكيد وهذا منطق الديمقراطية ومنطق الأغلبية العددية، ولكن يظل الأساس هو:

أولا-أن يلمس المواطن وقع الإنفاق العمومي على حياته اليومية؛

ثانيا-أن لا نعيش مرة أخرى سيناريو الحكومة الغير المنسجمة؛

ثالثا-أن تكون الحكومة واضحة مع الرأي العام وأن تقتصر ضبابية التواصل وضعفه أحيان، أن تدرك الحكومة أن المقومات...

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس، انتهى التوقيت، الكلمة للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية النائب المحترم السيد مصطفى إبراهيمي.

<u>النائب السيد مصطفى إبراهيمي:</u>

السيد الرئيس إيلا اسمحتوا نسلموكم الكلمة كاملة مكتوبة من بعد إن شاء الله شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية لمناقشة مشروع القانون المالية 2022 في سياق ما بين 6 و18 نونبر، حيث يخلد المغرب مناسبتين عظيمتين ذكرى المسيرة الخضراء وعيد الاستقلال والتي توعد من الذكريات الوطنية الراسخة في قلوب المغاربة، لما لها من مكانة ولما تحمله من دلالات عميقة ودروس بليغة وتضحيات جسام تأكيدا على تشبث المغرب ملكا وشعبا بحرية الوطن ووحدته الترابية وتمسكه بمقوماتها وهويته. تأتي هذه المناقشة في

سياق مواجهات المغرب للعديد من التحديات تستلزم توحيد الجبهة الداخلية ضد أعداء الوحدة الترابية وضد دعاء التغريب والتدريج وضرب الهوية المغربية العربية الأمازيغية الإسلامية، من أجل ربح رهان التنمية بكل أبعادها الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية، من أجل ربح رهان الثقة في العمل السياسي وفي الاختيار الديمقراطي من خلال أحزاب لها مصداقية، من خلال تكون لها مشاريع مجتمعية لها مصداقية، ببرامج انتخابية واقعية ولها مصداقية، إلا أن ما وقع في 8 شتنبر اسمحوا لي الإخوان ومقدماتها ومنها القاسم الانتخابي الغريب العجيب و100 وليمة ومليون قفة مقابل الانتماء، وإستعمال المال الكثيف وعادم حياد بعض رجال السلطة، واللوائح اللي عرفت العديد من التشطيبات، وعدم تسليم المحاضر يجعلنا أمام تراجع ونكوص حقيقي للديمقراطية في بلادنا.

نناقش اليوم مشروع القانون المالي 2022 في سياق جائحة أتت على الأخضر واليابس على مستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الحمد لله بفضل توجيهات جلالة الملك نجحت الحكومة السابقة في الحد من آثارها بصرف أكثر من 33 مليار درهم لدعم الأجراء والمقاولة، وتفادي تسريح أكثر من 71% من الأجراء والتدبير الجيد للبطالة والحد من الهشاشة.

السيدة الوزيرة أنتم هنا في مناقشة تقديم قانون المالية قلتم بأن البطالة وصلت في المغرب خلال هاته العشر سنوات وانتقلت من 8% إلى 12%، وهذا فيه نوع من الخلط المتعمد بين السنوات العادية وسنوات الجائحة، بحيث أن البطالة انتقلت من 10.2 في 2017 إلى 9.2 في 2019 والمغرب دبر جيدا البطالة خلال السنة ديال الجائحة، إيلا بغينا نقارنوه نقارنوه مع دول الجوار اللي في الجزائر 14%، واللي في تونس 26%، واللي في إسبانيا 16%، المغرب عندوا 11.9 وليس 12%، ولما كنتكلموا على البطالة أيضا تكلمتوا حتى على النسب ديال النمو خلال هاد العشر سنوات، ودائما كان الخلط ما بين جميع السنوات، وأنتم السيدة الوزيرة ونذكركم بالأسماء ديال الوزراء ديال الحزب ديالكم اللي شارك في الحكومة قبل من 2012 واللي تسلمت الحكومة ديال 2012 نسبة العجز ب 7.2- واللي كان السي مزوار هو اللي كان وزير المالية نذكركم السيدة الوزيرة، واللي كان من بعدو كان السي بوسعيد واللي كان من بعدو كان السي بنشعبون هؤلاء الوزراء ديالمن كانوا؟ ودبرتم العديد كما قال اللي.. السي مصطفى، شكون هادوا؟ واش ماشي الحزب ديالكم اللي كان كيدبر؟ كيفاش كتنصلوا الآن من المسؤولية ديال العشر سنوات، ولهذا هذا ما كيبعتش على الإرتياح ولا على الثقة في الفاعل السياسي، حكومة كتعرف واحد المجموعة من الارتباكات وخاصة هاد الشي ديال جواز ديال التلقيح واللي خرج العديد من الاحتجاجات، والآن نشوفوا شارع محمد الخامس كيف داير برجال الأمن وبمختلف ملي جات هاد الحكومة والاحتجاجات كاينة ومنها أيضا الاحتجاجات حتى على رفع الأسعار.

نناقش اليوم مشروع قانون المالية الذي من المفروض أن يترجم الوعود اللي درتوها في البرامج الإنتخابية، ويترجم على الأقل تصريح التصريح الحكومي، ولهذا ملي كنشوفوا هاد الحكومة المرتبكة قال الزميل ديالي من الأسبوع الأول عرف التعديل الحكومي من 24 ساعة بعد التنصيب ديال الحكومة ماشي أسبوع، 24 ساعة السيدة قال لك مشات الدير العمدة ديال الدار البيضاء هي كانت نائبة العمدة، وهي كانت مديرة جهوية ديال الصحة كتعرف الصحة وكتعرف العمودية كفاش دايرة ديال الدار البيضاء، كيفاش 24 ساعة داك شي كيتخالف واحنا يا هنا كنصوتوا وكنصبوا في الحكومة، هذا ارتباك ما بعده ارتباك وكذلك هذا دائما كيضرب في الثقة لدى الفاعل الإقتصادي وكما قال الزميل ديالي هاد النمط هذا خصنا نعمموه لوزراء آخرين، كيفاش دأكادير غادي دبر من الرباط، ياك أنت العمدة ديالها هو الآن رئيس الحكومة.

المؤشرات الماكرو اقتصادية السيدة الوزيرة 3% بالنسبة لنسبة النمو في أقل من 4% اللي قلتوا أنتوما في التصريح الحكومي وهي أقل من 6.2 اللي عطاكم بنك المغرب هاد الحكومة اللي كتنتاقدوها وهاد عشر سنوات واللي أنتوما كنتوا كتدبروا فيها، عطاتكم 6.2 نتاع نسبة النمو وليتوا ل 3.2، وأيضا فيما يتعلق بالمبادرات الجبائية فقط يعني كاين تحمس بالنسبة ل IS للخفض، ولكن ملي كنجيبوا على الضريبة ديال الدخل ديال الموظفين دائما كيكون واحد التلكئ.

كاين مشكل كبير ما هي الإجراءات ديال محاربة الفساد؟ أين هو محاربة فساد؟ على غرار التصريح الحكومي لما جاء أي إجراء، أيضا في القانون المالية ما كاينش إجراءات لمحاربة الفساد، وهاد التزامن ديال هاد الشي مع سحب القانون ديال الإثراء الغير مشروع، وكذلك حل اللجنة اللي كاينة في رئاسة الحكومة ديال محاربة الفساد والخبراء الموجودين فيها، السيدة الوزيرة هاد الشي كيبعث على القلق لدى المواطنين ولدى المتتبعين، ملي كنلقاوا جمع السلطة مع جمع المال فهاد الحكومة، وكان إلغاء هذه القوانين واللجنة ديال محاربة الفساد فهذا هو تطبيع حقيقي مع الفساد، ونتساءل بالنسبة للقانون الآخر ديال تحرير الملك البحري، وش حتا غادي تسحبوه؟ اللي واحد المجموعة من الوزراء السابقين مازال كيحتلوا الملك البحري وكيستثمروا فيه، أين هي دعم الطبقة المتوسطة والفقيرة في هاد القانون ديال مشروع قانون المالية؟

إلتهاب الأسعار، الزيت، الخبز، المحروقات، الخضر والفواكه، الزيادة في الضرائب على التلفزات، وعلى الثلاجات وعلى آلات التصبين، واش هادي هي الطبقة المتوسطة؟ شكون اللي غادي يشري آلة التصبين؟ وشكون اللي، ياك هادوك اللي عاد غادي يتزوجوا وغادي يمشيوا، هكدا غادي ندعموا الطبقة المتوسطة بهاد الضرائب ولا مني كنقولوا الرقمنة واحنا كنضربوا les pc وles tablettes.

ارتفاع المحروقات واسمحوا لي احنا راه احنا مازال كنتاظروا التقرير

نتاع مجلس المنافسة ديال 17 مليار ديال الدرهم، غير قولوا لنا وديك الساعة نرتاحوا آسيدي ما كاين مشكل، واحنا يا أيضا درنا طلب ملي كان الفريق سابقا ديال العدالة والتنمية ديال الزيادة في الزيت 23 درهم إلى 27 درهم في 5 لتر واحنا مازال كنستناوا مجلس المنافسة يعطي لنا التقرير ديالو. واحد في الأغلبية قال لهم راه كاين واحد هذا خطأ جسيم ديال هاد تحرير الأسعار ديال المحروقات، تفضلوا الآن راكم في الحكومة، دعموا المحروقات ما يمنعكم، ياك كنتوا كتناقدوا هاد الشي، إيوا ها هوراه الحمد لله اليوم جيتوا للحكومة واليوم دعموا دعموا المحروقات. والقضية ديال العلاقة ما بين إصلاح المقاصة والحماية الإجتماعية احنا اللي قلناها؟ ياك أنتوما اللي قلتوها، اليوم مكتوبة عندكم لا في التصريح الحكومي ولا في الوثائق اللي عندكم، إذن إيلا بغيتوا تصلحوا أشنو غادي تديروا؟ غادي تزيدوا في السكر وغادي تزيدوا في الدقيق وغادي تزيدوا في البوطا ديال الغاز، إيوا قولوا هاد الشي للشعب، ماشي تقولوا غادي نديروا لك حماية اجتماعية ونديروا إصلاح المقاصة، ولا شي وحدين راه ما يقولوا علينا أنتوما اللي كتقولوا هاد الشي، تفضلوا تكون عندكم الشجاعة، كيما كان تحرير ديال المحروقات، وكان الحزب اللي كيمشي للجبال والسهول وكان كيدافع على هاد الطرح والناس تفهموه وتقبلوه تفضلوا حتا انتوما وشرحوا هاد الشي إيلا كان عندكم أحزاب حقيقية ومجتمعية اللي يمكن لها دافع على هاد.

وإلا بالنسبة للتعليم أين هو التعاقد؟ السيد الوزير بالأمس قلتوا باللي راه عندكم حلول مبتكرة، تفضلوا عطيوا الحلول المبتكرة وظفوا الناس، لا لأن كاين معكم حزب كان كيقول أنا غادي نجي غادي نحيد التقاعد وغادي نوظف عباد الله، وبالمناسبة وظفوا راه قاليكم الوزير التقنوقراطي اللي معكم قالكم راه خصكم دخلوا حتى المؤسسات العمومية الأخرى 200 ألف واحد، إلى جانب الناس ديال التعليم الوزير اللي معكم في الحكومة هذا كلام كلام رسمي، إذن بشروا جميع المؤسسات العمومية ورجال التعليم ووظفوا الجميع.

بالنسبة للصحة قلتوا درتوا 23 مليار بالزيادة 2.7 مليار، غير صحيح السيدة الوزيرة، السنة الماضية 19.7 مليار ديال الدرهم زيد عليها 3.3 مليار ديال الدرهم ديالك كوفيد، تعطيك 23 مليار في 2021، ودرتوا 23.5 هاد السنة، كتقولوا عندكم 2.7 باش غادي نديروا الحماية الإجتماعية ونأهلوا نأهلوا المستشفيات، وقولوا كلام يكون معقول، راه درتوا 23 اليوم 23.5، فينا هي 4 آلاف درهم زيادة للأطباء؟ رئيس الحكومة في الدار البيضاء جاء قال غير معقول ياخذو 8 آلاف درهم غادي نديرو ليهم 4 آلاف درهم، فينا هي 2500 درهم ديال الأساتذة؟ ولهذا ملي كنديروا برنامج حكومي خصنا نعرفوا شنوا كنقولوا، أما بالنسبة للموارد البشرية 5 آلاف و500 للصحة ماشي هما اللي غيديروا لكم البرامج الجديدة اللهم إيلا كانت غادي تكون على حساب البرامج القديمة.

الحماية الإجتماعية راه تطرق الزميل ديالي قال بأن غادي تكلفكم؛ بالنسبة للمسنين داك دعم المسنين من 8 حتى 22 مليار ديال الدرهم، واش هذا يدخل لعقل عندكم 22 مليار باش تعطيوا المسنين؛ إصلاح صندوق المقاصة أنا تكلمت عليه، أيضا فيما يتعلق..

مداخلة النائب السيد مصطفى ابراهيمي

(مسلمة للرئاسة)

مداخلة السيد النائب مصطفى ابراهيمي

بالجلسة العامة المخصصة للدارسة والتصويت

على مشروع قانون المالية لسنة 2022

السبت 13 نونبر 2021 الموافق ل07ربيع الثاني 1443

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

السياق العام

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، في سياق ما بين 6 و18 نوفمبر حيث يخلد المغرب مناسبتين عظيمتين ذكرى المسيرة الخضراء وعيد الاستقلال والتي تعد من الذكريات الوطنية الراسخة في قلوب المغاربة لما لها من مكانة وازنة في الذاكرة التاريخية الوطنية، ولما تحمله من دلالات عميقة ودروس بليغة وتضحيات جسام، تأكيدا على تشبث المغرب، ملكا وشعبا، بحرية الوطن ووحدته الترابية وتمسكه بمقوماته وهويته. ونغتنمها مناسبة لنبارك لأمير المؤمنين صاحب الجلالة حفظه الله وندعوله بموفور الصحة والعافية، ومواصلة مسيرة التقدم والنماء لازدهار بلادنا.

تأتي هذه المناقشة في سياق مواجهة المغرب للعديد من التحديات التي تستلزم توحيد الجبهة الداخلية ضد :

- أعداء الوحدة الترابية؛
- دعاة التغريب والتدريج وطمس الهوية المغربية العربية الأمازيغية الإسلامية؛

من أجل ربح رهان التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية؛ وبغية ربح رهان الثقة في العمل السياسي وفي الاختيار الديمقراطي، من خلال أحزاب تتوفر على المصداقية، بمشاريع مجتمعية لها مصداقية، ببرامج انتخابية واقعية لها مصداقية، تفرز مؤسسات دستورية من برلمان وحكومة ومجالس ترابية لها مصداقية، إلا أن ما وقع في الاستحقاقات الانتخابية ل 8 شتنبر، ومقدماتها من القاسم الانتخابي العجيب الغريب، 100 وليمة، ومليون قفة مقابل

الانتماء، استعمال المال الكثيف، وعدم حياد بعض رجال السلطة، عمليات التشطيب التي شابت اللوائح الانتخابية، عدم تسليم المحاضر بمجموعة من المكاتب، كلها أحداث متوالية تجعلنا أمام تراجع ونكوص ديمقراطي خطير.

نناقش اليوم مشروع قانون المالية 2022 في سياق جائحة أتت على الأخضر واليابس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الحمد لله بفضل توجيهات جلالة الملك، نجحت الحكومة السابقة في الحد من آثارها بصرف 33 مليار لدعم:

• الأجراء والمقاولة وكذلك الفئات الفقيرة، مما جنب تسريح أكثر من 71 % من الأجراء، وتدبير جيد للبطالة والحد من الهشاشة؛ في كلمتكم السيدة الوزيرة المحترمة، تطرقتم للبطالة التي ارتفعت من 8 إلى 12%، في خلط متعمد بين السنوات العادية و سنوات الجائحة، لذى وجب التذكير بما يلي البطالة انخفضت من 10،2% (2017) إلى 9،2 % (2019)، وللمقارنة فقد سجلت سنة 2020: بالنسبة لعدد من الدول: الجزائر 14%، تركيا 26%، اسبانيا 16.2% ، فرنسا 8.9% المغرب: 11.9%

إضافة إلى تأهيل القطاع الصحي والتكفل بالمرضى مما جنب بلادنا الأسوأ، ناهيك عن نجاح الحملة الوطنية للتلقيح التي كلفت لحد الساعة ما يزيد عن 6 مليارات درهم.

إن الارتباك الواضح للحكومة بخصوص فرض جواز التلقيح بواسطة بلاغ خلق احتقانا كبيرا لدى شرائح شعبية واسعة عبرت عنه باحتجاجات في العديد من المدن وجوبهت بتضييقيات أمنية، كل ذلك كان بالإمكان تفاديه والعمل على التحسيس والتواصل بشأنه خاصة وأننا قريبين جدا من تحقيق المناعة الجماعية.

نناقش اليوم مشروع قانون المالية 2022 الذي من المفروض أن يترجم الوفاء للوعود الانتخابية للأحزاب المشكلة لها وللتصريح الحكومي الذي على أساسه تم تنصيبها من قبل البرلمان، هذه الحكومة المرتبكة والتي عرفت أسرع تعديل حكومي، والتي يبدو عليها عدم الانسجام من التدخل اللاذع لبعض مكوناتها بالأغلبية، والرد المتشنج لرئيس الحكومة عليه، هذا من شأنه تكريس عدم الثقة لدى المواطن ولدى المستثمر، كما سجلنا تراجعات في مشروع قانون المالية 2022 من بينها:

• مؤشرات الماكرو اقتصادي:

• تحديد نسبة النمو 3،2 % بدل 4 % التي جائت في التصريح الحكومي أو 6،2 التي صرح بها بنك المغرب.

• غياب مبادرات مبتكرة بخصوص التدابير الضريبية والجبائية

• محاربة الفساد:

• على غرار البرنامج الحكومي، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2022 خاليا من أي تدبير لمكافحة الفساد؛

• إن مناقشة مشروع قانون المالية تزامنت مع حل اللجنة المكلفة بمتابعة محاربة الفساد برئاسة الحكومة وإعفاء الخبراء العاملين بها، مع سحب قانون الاثراء غير مشروع من البرلمان مع الإبقاء على إحالة 22 مشروع قانون تمت إحالتها خلال الولاية السابقة مما أثار لدينا مخاوف كبيرة وهي إشارة سيئة في هذا المجال، فإذا ما ربطنا بين هذه الإجراءات والجمع بين السلطة والمال، فنحن أمام تطبيع حقيقي مع الفساد؛

ونتساءل في هذا المقام هل سيلقى مشروع قانون تحرير الملك البحري العمومي 03. 19 نفس المصير أي السحب.

• دعم الطبقة المتوسطة والفقيرة:

مباشرة بعد التنصيب الحكومي تفاجأ المغاربة منذ بداية هذه الحكومة بضرب القدرة الشرائية: التهاب الأسعار (الخبز، الزيت، الخضر، الفواكه، الرفع من الضرائب على آلات الغسيل، التلفازات، الهواتف ، للوحات الالكترونية، الحواسيب) والمحروقات: نسبة التضخم 1،6 % مقابل أقل 1 %

ارتفاع أسعار المحروقات: أولا نحن لازلنا ننتظر تقرير مجلس المنافسة بخصوص 17مليار درهم، وننتظر رأي هذه المؤسسة بشأن طلب فريق العدالة و التنمية خلال الولاية السابقة المتعلق بزيت المائدة الذي ارتفع ثمنه بالنسبة لقارورة 5 لترات العائلية من 23 إلى 27 درهم؛

في تصريح بعض الأطراف من الأغلبية الحالية ، تحرير المحروقات كان خطأ جسيما في الوقت الذي مكن اصلاح صندوق المقاصة خلال ست سنوات من توفير 300 مليار درهم إذا اضفنا إليها 82 مليار عجز ميزانية 2020، لو لم يكن هذا الاصلاح لكنا اليوم بصدد التقويم الهيكلي، أنتم اليوم في الحكومة تفضلوا أرجعوا الدعم للمحروقات .

• قطاع التعليم:

• تم تخصيص 17.000 منصب للأكاديميات كلها للتعاقد، ووزير الميزانية كان واضحا بتأكيده على ضرورة التراجع عن التوظيف بالتعاقد لجميع المؤسسات العمومية، والناطق الرسمي قال بأنه توجد حلول مبتكرة، أتمو خيركم وعمموا هذه الحلول على كل المؤسسات العمومية التي يقدر عدد المتعاقدين بها ب 200.000.

• 2500 درهم لا أثر لها في قانون المالية لسنة 2022.

أين هي الوعود الانتخابية الزيادة في أجور الأساتذة، حذف التعاقد، وإلا يجب أن تعتذروا للأساتذة.

• قطاع الصحة:

• 23,5 مليار بزيادة 3،7 مليار عن السنة الماضية غير صحيح، 2021 الميزانية 19،7 مليار + 3،3 = 23 مليار درهم، بمعنى أن الفرق بين 2021 و2022 هي 500 مليون درهم هل بهذه الزيادة سنواكب التغطية الصحية ل22 مليون.

• الموارد البشرية 5500 ولا أثر للزيادة 4000 درهم / الشهر للطبيب التي وعد بها(لقاء رئيس الحكومة بالدار البيضاء خلال الحملة الانتخابية غير معقول 8000 درهم في الشهر).

• عدد الموارد البشرية لقطاع الصحة نفس العدد للسنة الماضية مع الارتفاع المضطرد للمحالين على التقاعد ، إضافة إلى ثلاثة برامج جديدة مراقبة الحمل 2000 درهم / 8 الفحوصات كيف ؟؟ ، طب الأسرة و فتح المراكز الصحية الجماعاتية ممكن ولكن على حساب برامج صحية أخرى كالسرطان، والسكري و أمراض القلب ...

• الحماية الاجتماعية

• الهندسة الحكومية أسندت الحماية الاجتماعية،التقاعد،التعويضات العائلية وحوادث الشغل والزمانة لقطاع الصحة فهل يمكن لهذا القطاع أن يدبرها وبأي موارد بشرية وبأي تأهيل؛

• مدخول الكرامة: 2،7 مليون مسن 68 % هشاشة أي 1،8 مليون مسن 1000 – 400 x درهم ما بين 8 إلى 22 مليار درهم.

• إصلاح صندوق المقاصة: أمام التهاب الأسعار تفضلوا حرروا السكر والغاز والدقيق (لتمويل الحماية الاجتماعية) ولتشرح أحزابكم هذا الإصلاح للشعب.

• التقاعد: لا إجراء عن إصلاحه وهو مقبل على الإفلاس وبعضكم كان ينتقد رفع سن 63، تفضلوا الآن أرجعوه إلى حده السابق

• حكومة منغلقة لا تقبل بالمقاربة التشاركية مع المعارضة

السيدة الوزيرة عملت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية مع فرق المعارضة مجتمعة على تقديم تعديلات موضوعية وبناءة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أو الصحة أو في مجال الجبايات مع مراعاة التوازنات المنصوص عليها في الفصل 77 من الدستور.

إلا أن تجاوب الحكومة التي تنهج «الهيمنة العددية» كان ضعيفا بحيث لم تتجاوز 4 تعديلات مقبولة من أصل 73 تعديل. وللتذكير فإن الحكومة السابقة قبلت للمعارضة من 20 إلى 30 تعديل ما بين 2019 و2021 وهو ما يشكل ثلث التعديلات المقبولة.

وفي هذا المقام لا بد وان نذكر بالبعض من أهم تلك التعديلات التي رفضتها مع كامل الأسف هذه الحكومة:

- الرفع من المستوى المعفى من الضريبة على الدخل من 2.500 درهم إلى 4.000 درهم شهريا أي ما يعادل 48.000درهم سنويا مراعاة لضعف الحالة المادية للفئة الشغيلة وغيرها الذين يتقاضون مدخولا شهريا لا يتعدى 2.500 درهما حاليا نظرلارتفاع الأسعارللمواد الغذائية والاستهلاكية فإن هذا التعديل هدفه اجتماعي محض لشريحة كبيرة من المجتمع ويندرج في إطار تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات من أجل مراجعة جدول أسعار وأشطر الضريبة على الدخل لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخول الدنيا والطبقات المتوسطة؛

- اقتراح إلغاء تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على الثلاجات، الهواتف الذكية واللوحات الالكترونية، والتلفازات والمصابيح الشائعة الاستعمال لدى الطبقة المتوسطة على اعتبار أنها أصبحت وسائل العمل الضرورية ومن شأن هذه الضريبة إرهاق كاهل المواطنين؛

- رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة المطبق على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشيدون مساكن رئيسية من 10% إلى 15%، وذلك تشجيعا للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي ترغب في الحصول على قرض بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي؛

- الرفع من المقدار العيني الذي تفرض عليه الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على التبغ المصنع نظرا للأضرار التي تنتج عن استهلاكه وكلفتها المالية على ميزانية الصحة، وذلك من أجل الحفاظ ما أمكن على صحة المواطنين؛

- التخفيف من أعباء وتكاليف الدراسة بالمؤسسات الخصوصية لأولياء التلاميذ والطلبة، وإرساء عدالة اجتماعية بين هذه الفئة وبين من يتوجه الى التعليم العمومي المجاني، على أساس خصم سنوي يساوي 6000 درهم عن كل طفل متمدرس، وان لا تتعدى المبالغ الإجمالية المخصومة المتعلقة بهذا البند 10.000 سنويا مع الرفع من نسبة المقاولات التعليمية وهو استثمار من شأنه خلق فرص شغل وتخفيف العبء على الدولة خاصة أن المؤسسات التعليمية الخاصة ملزمة بالتوفر على أزيد من 80% من هيئة التدريس؛

- إعفاء الإجراء والموظفين والمهنيين الصغار من أجل اقتناء السكن الرئيسي لأول مرة. على ألا يتجاوز ثمن الاقتناء 1.5 مليون درهم، من الضريبة على القيمة المضافة التي تبلغ نسبتها 10% من أجل اقتناء السكن أول مرة، وكذا السيارات المخصصة للنقل المدرسي الجماعي التي تقتنيها الجماعات الترابية، الأدوات المدرسية، الأدوية؛

- مراجعة الخصوم الجزافية لفئة المتقاعدين وتطبيق مسطرة التخفيض بمعيار تدريجي نظرا لفقدان المتقاعدين لفرصة تحسين معاشهم أو تحيينه نتيجة لفقدانهم لجميع الامتيازات والتعويضات التي كانت تشكل نسبة مهمة من راتبهم الشهري بالتالي فإن تخفيف العبء الضريبي هي الوسيلة الوحيدة لتحسينها خاصة مع ارتفاع تكاليف التطبيب والعلاج التي تزداد في سن الشيخوخة؛

- مراجعة الخصم على الأعباء العائلية الذي لم تتم مراجعته منذ سنة 2008، من 360 درهم المطبقة حاليا إلى 600 درهم من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتحسين دخلها وتخفيف العبء الضريبي على معيلي العائلة، مع اعتماد مبدأ الأشخاص الذين يوجدون

تحت كفالة المعيل من غيرزوجته، بالإضافة إلى استثناء الذين يوجدون تحت كفالة المعيل العاطلين عن الشغل من شرط السن المحدد في 27 سنة؛

- إدراج الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في الإعفاءات الدائمة من الضريبة اعتبارا لمهامها التي تروم تطوير منظومة الصحة وباعتبار وجود وكالات ومؤسسات أخرى تستفيد من هذا مقتضى الإعفاء؛

- حذف تطبيق الأسعار النسبية بخصوص الضريبة على الشركات لما لها من أثر سلبي على مبدأ العدالة الجبائية وخصوصا للشركات التي تصرح بأرباح تفوق المبلغ المحدد لتطبيق سعر معين بمبلغ ضئيل والتي تصبح خاضعة للسعر الأعلى على جميع أرباحها، خاصة أن الجدول التصاعدي يخدم المقاولة الصغيرة والمتوسطة بالخصوص ويجيب على مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات في تحفيز المقاولة وخلق محيط إيجابي لها عبر بند تكريس مبدأ تصاعدية الضريبة والحرص على التوزيع العادل للعبء الضريبي حسب القدرات الحقيقية؛

- تخفيض السعر العادي للضريبة بالنسبة للشركات الصناعية اعتبارا للتوجه الحالي للنسيج الاقتصاد الوطني في مجال التسريع الصناعي، وذلك تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية نحو سعر موحد لهذا الصنف، وإرساء ميثاق الاستقرار الجبائي، وتفعيل القانون الإطار للإصلاح الجبائي كما أن اقتراح 25 % عوض 27 % سيكوّن هامشا للمقاولة الصناعية لتوسيع نشاطها وبالتالي موارد مالية جديدة وخلق فرص جديدة للشغل ورؤية مستقرة ومحفزة للمستثمر؛

- الرفع من سعر الضريبة على الشركات المطبقة على مقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات المحروقات والاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات إنتاج الاسمنت بنقطة واحدة كونها بفضل وضعية الاحتكار وعكس كل الشركات والمؤسسات الأخرى استفادت خلال الجائحة وحققت أرباحا كبيرة ولم تعاني من آثار الوباء الذي طال الاقتصاد برمته باستثناء هذه المؤسسات؛

- خفض واجبات الجمارك من 40 الى 2.5 % الى على المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية لعلاج مرضى السكري التي يجب ان تستفيد من نفس التخفيض إلى جانب ميتفورمين؛

- تحسين جاذبية نظام المقاول الذاتي للمساهمة في خلق فرص الشغل والحد من البطالة التي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال جائحة كوفيد؛

- تحفيز البحث العلمي ببلادنا بغية تحقيق طفرة متميزة في هذا المجال. يهدف هذا التعديل إلى إعفاء التعويض عن البحث العلمي الخاص بأساتذة التعليم العالي، وهو يندرج في توجه الحكومة في هذا الصدد لجعل البحث العلمي رافعة للتنمية في مجموعة من المجالات؛

- الرفع من رقم الأعمال المفروضة عليه الضريبة بالنسبة للتجار الصغار، من 2 مليون درهم إلى 3 مليون درهم في استحضار تام لطبيعة أنشطتهم التجارية التي قد ترفع من رقم المعاملات دون أن يكون لذلك أثر على الأرباح المحققة؛

- اعفاء الالواح الشمسية والسخانات الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم داخليا، مع إعفاءها عند الاستيراد اعتبارا للحاجة الضرورية اليوم لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة اعتبارا لسياسة المغرب في هذا الصدد؛

- اعفاء المواد والمنتجات المصنوعة من الغلوتين من الضريبة على القيمة المضافة والتي تدخل في الحمية الغذائية لمرضى السلياك والذين يعانون من حساسية القمح وهي بمثابة علاج لهم خاصة وأنها تعرف أثمنة جد مرتفعة بالأسواق المغربية ولا تكون في متناول المواطنين من الطبقة الهشة والمتوسطة؛

- تشجيع اقتناء السيارات التي تعتمد على الطاقة النظيفة وصديقة البيئة؛

- اعفاء الآلات والمعدات المستعملة في عمليات زرع قوقعات الأذن لتمكين شريحة واسعة من المواطنين للاستفادة من هاته الخدمة التي تعرف أثمنة باهضة تصل إلى ما يفوق 200.000 درهم دون احتساب تكاليف الفحوصات والترويضات التي تلازم عملية الزرع؛

- اقتراح تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة على الشركات من 0.50 إلى 0.25 في المائة في أفق إلغاء نظام الحد الأدنى من الضريبة على الشركات، ومن أجل تخفيف الضغط الضريبي على المقاولات؛ مع الرفع من السعر المطبق على المنشأة التي تصرح بحصيلة سلبية برسم سنتين متتاليتين، وذلك من 0.60 إلى 1 في المائة، بهدف تشديد الإجراءات اتجاه كل أشكال التملص الضريبي من خلال الرفع من النسبة المطبقة على المنشأة التي تصرح بعجز متتالي خارج ما هو مسموح به قانونا؛

- تخفيف العبء الضريبي على محطات بيع المحروقات، وذلك من خلال إلغاء الحد الأدنى المطبق عليهم، والمحتسب على أساس رقم الأعمال الذي لا يعكس بالضرورة حجم الأرباح المحققة في هذه العمليات التجارية؛

- توسيع دائرة الاستفادة نسبة الخصم المطبق على الدخول ليشمل فئات سوسيو-مهنية تشتغل في مجالات الثقافة والابداع، من أهمها الأجور المدفوعة للرياضيين المحترفين والمربين والمدربين والفريق التقني والفنانين المسرحيين والغنائيين والسينمائيين وراقصي الباليه والفنانين الموسيقيين ورؤساء الأجواق أخذا بعين الاعتبار ما عانته هذه الفئة خلال السنتين الأخيرتين بسبب الجائحة، والضبابية بخصوص استعادة هذه الفئات لأنشطتها في الآجل المنظور؛

- إضفاء صبغة نهائية على قرارات وأحكام اللجنة الجهوية لتقدير الضريبة يمكن استئنافها لدى اللجنة الوطنية والطعن فيها لدى المحكمة المختصة؛

- تغيير تعريفة احتساب الضريبة السنوية على المركبات من عدد الاحصنة السيارة إلى معدل انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون حسب كل كيلومتر من أجل فرض ضرائب على السيارات التي تصدر نسبة عالية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الهدف هو الحصول على سيارات تصدر انبعاثات أقل في المستقبل ومن شأن ذلك الحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة ببلادنا؛

- فرض مساهمة جديدة بالنسبة للشركات التي يقع ربحها الصافي في شريحة 20.000.001 إلى 40.000.000 درهم والرفع من هاته النسبة من 5% إلى 6% على اعتبار أن هاته الشريحة تعني الشركات التي في وضعية احتكار أو شبه احتكار وتسجل نسبة ربح صافي مرتفعة وذلك انسجاما مع مبدأ العدالة الضريبية المنصوص عليها في القانون الإطار للإصلاح الجبائي؛

- الرفع من المناصب المالية المحدثة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2022 بالنسبة لقطاعي التعليم والصحة وذلك انسجاما مع البرنامج الحكومي مع تعزيز المناصب المالية المخصصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ب 400 منصب، مع فتح مجال التوظيف لحاملي شهادة الدكتوراه الذين لم يسبق لهم الانخراط من قبل في أسلاك الوظيفة العمومية، وتعزيز إمكانية توظيف المواطنين والمواطنات في وضعية إعاقة طبقا للقوانين والكيفيات ذات الصلة؛

- استدراك التأخر الحاصل في استثمار الموارد المجمعة والمتراكمة في الصندوق الخصوصي المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، منذ إحداثه في 2006 وخاصة منذ اقرار رسم على البلاستيك كما رفع من موارده دون انفاقها بشكل فعال على حماية البيئة، وبحسب تقرر الحسابات الخصوصية فقد بلغت الموارد مليار و255 مليون درهم مقابل نفقات لم تتجاوز 168مليون درهم. من أجل إعطاء أولوية لفرز وتثمين النفايات البلاستيكية، واعطاء دفعة لمشاريع فرز وتثمين النفايات، بعد تسجيل تأخر كبير في أنجاز التزام سنة 2016.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس سي إبراهيمي، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة شفيقة لشرف.

النائبة السيدة شفيقة لشرف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات النائبات السادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أستعرض أمامكم وجهة نظرنا في جهة القوى الديمقراطية بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2022، لقد كان أملنا أن تشكل مناقشة هذا المشروع وهو أول مشروع تقدمه الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 8 شتنبر الأخير، محطة للنقاش السياسي القوي والحوار الديمقراطي المفروض أن يبقى مفتوحا بين الحكومة والبرلمان، لكن ثقل التدبير التقنية لتنظيم هذه المحطة السنوية الهامة وفي مقدمتها تلك الواردة في التشريع الذاتي للبرلمان، قد تحولها إلى محطة روتينية ومناسبة عابرة للإطلاع على بعض نوايا الحكومة اتجاه السنة المقبلة. طبعا لسنا ممن يعارض من أجل المعارضة ولا ممن يوالي الحكومة حتى وهي عاجزة عن جعل هذا المشروع يؤشر عن انطلاقة قوية لإحداث القطائع الضرورية مع تدبير المرحلة السابقة بما يتماشى ومخرجات التوجهات النموذج التنموي الجديد. وبما يحول التحديات التي طرحتها جائحة كورونا إلى فرص حقيقية لمعالجة أضرارها ومخلفاتها الإجتماعية والاقتصادية، بل واستثمار هذه الانطلاقة بما تحتاجه من جرأة إلى مباشرة إصلاح حقيقي يتطلع إليه الشعب المغربي وفي مقدمته الفئات المستضعفة والمضرورة والهشة.

لذلك، ونحن نستمع إلى كل الإشارات التي سبق وعبر عنها السيدات والسادة النواب من مختلف الانتماءات السياسية، لابد أن نستحضر صعوبة السياق العام المطبوع بإرث تقيل على مراكمة الإخفاقات والتراجعات زادته الجائحة الوبائية ومخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية صعوبة، مما يجعلنا فعلا أمام آفاق صعبة تطغى عليها الضبابية وعدم الوضوح، لكن صعوبة التنبؤ بآفاق السنة المقبلة أمام ما يطبع السياق الوطني والدولي والمتغيرات معقدة ومتسارعة لا يجعلنا نعفي هذه الحكومة من نقذ الفرضيات الهشة وغير الجريئة وغير المتحكم فيها، لقد بنت عليها مشروع الميزانية.

إن ضعف الفرضيات التي تقدمها الحكومة في هذا المشروع واستمرار هاجس التقيد بالتوازنات الماكرو اقتصادية واكتفائها بإدخال تعديلات تقنية على المشروع الذي أعدته الحكومة السابقة وقد دخلت مرحلة تصريف الأعمال دون اعتماد تدابير سياسية عميقة، يجعلنا نتساءل عن وفاء هذه الحكومة بإلتزاماتها، خصوصا فيما يتعلق بضمان إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز آليات الإدماج والحماية الإجتماعية وتعزيز الرأسمال البشري، وإصلاح القطاع العام بما هي توجهات سياسية أساسية لبناء وتوطيد أسس الدولة الإجتماعية؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إننا في جهة القوى الديمقراطية لا نريد لهذه الحكومة أن تقدم المزيد من حلقات الوصل بسياسة ضرب القطاعات الاستراتيجية لبناء الإنسان المغربي، ووضعه في صلب النموذج التنموي البديل، لا نريد

لها كذلك أن تدير ظهرها لسياسة التعاقد في قطاع التعليم وفي كل القطاعات بما ينشر الهشاشة ويقوض مقومات السلم الاجتماعي، لا نريد لها كذلك أن تهمل قطاعات التعليم والصحة والتشغيل والثقافة إلى غيرها من القطاعات، وتكتفي باعتبار مجرد الزيادة في بعض نفقاتها كاف لإصلاحها، كذلك لا نريد لهذه الحكومة أن تمارس المزيد من الضغط الجبائي على الأجراء ومحدودي الدخل من أجل تأمين مداخيل إضافية للخزينة في وقت تكاد تختفي فيه الطبقة الوسطى، في حين يراكم فيه أباطرة القطاع غير المهيكل وبعض المتهربين من الضرائب تراكم الثروات، كذلك لا نريد لهذه الحكومة أن تزيد في الطين بلة حين تعمد إلى الزيادة في الضرائب على المواد الأساسية..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة فاطمة تامني.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن مشروع القانون المالي لسنة 2022 يكتسي خصوصية استثنائية لأنه كيجي في ظرفية استثنائية، وبالتالي كان المفروض أن يعد بمقاربة استثنائية اللي باش أنها تحدث القطائع الضرورية مع الاختيارات اللي انتهجت طيلة عقود ونتجت إختلالات بنيوية عميقة على المستوى الاقتصادي وكان لها انعكاسات على مستوى القطاعات الإجتماعية الاستراتيجية اللي كتشكل رافعة من بين الرافعات المركزية للتنمية الشاملة المأمولة، بحيث عرت الجائحة على واقع الفقر والهشاشة والتهميش والفوارق الإجتماعية وضعف البنى التحتية في التعليم والصحة على الخصوص؛

إن المشروع في عمقه والعناصر المشكلة لبنيته حكمته الرؤية التقنية المحاسباتية وغاب عنه المنظور السياسي الوطني الذي يسعى إلى بناء المغرب الديمقراطي الذي يتسع لكل بناته وأبنائه بمنطق الاستفادة من الثروة الوطنية في إطار عدالة ضريبية وبعيدا عن الاحتكار وتسلط رأسمال الريعي ورهن المغرب في المديونية، حيث كان من المفروض في هاد المشروع أن يعطي إشارات دالة على أن السياسة الحكومية ستمضي وفق إرادة سياسية بمنظور يؤسس لمغرب الكرامة والمساواة والعدالة الإجتماعية، باعتباره فرصة لإظهار صورة الدولة الرامية للمصالحة مع المجتمع ومع الإنسان، كما كان من المفروض في مشروع قانون المالية بعث رسائل وإشارات تستهدف محاربة الفساد والريع وترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والعدالة، فالحفاظ على التوازنات المالية لا يعفيكم مطلقا، السيدة الوزيرة، من خلق شروط الحفاظ على التوازنات الإجتماعية المفقودة والتي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث شرخ داخل المجتمع وتفقده توازنه وبالنتيجة ستكون أمام توترات اجتماعية وهو ما يدل على أن الحكومة أخفقت في استيعاب الدرس التاريخي للجائحة.

إن المغرب في حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة وهو ما يفرض المراجعة الشاملة والعميقة للمنطق السياسوي الماضوي، فالوضع في حاجة إلى إظهار استيعاب دروس الجائحة التي اللي ظهرت على أن الإنسان هو السلاح الناجع في مقاومة كل الأزمات، وبالتالي هذا يستلزم إعادة الإعتبار لأهم القطاعات الإجتماعية؛

وفي هذا السياق وفي سياق الحديث عن الإصلاحات القطاعية الهيكلية تأتي قضية التعليم، لا بد من التأكيد على ضرورة إزالة كل العناصر المحاسباتية التقنية لإصلاح النظام التعليمي بالمغرب، فالتعليم هو الرافعة المركزية والحاسمة في التقدم والتطور والتنمية والبناء الديمقراطي، لذلك وجب إعطاؤه الأهمية الوطنية والحضارية اللازمة، وهنا لا بد من إصدار نظام أساسي خاص لقطاع التعليم ليكون في قلب الثورة العلمية والتكنولوجيات الحديثة وصلب التصور التنموي الشامل؛

كما أن قطاع الصحة العمومي واللي عرات الجائحة على الإهتراء ديالو يقتضي وبإلحاح واستعجال الإصلاح الشامل والعادل للمنظومة الصحية، ونعتبر أن الميزانيات المخصصة غير كافية، وقدمنا كفيدرالية اليسار تعديلات كما في المرحلة السابقة لكنها قوبلت بالرفض لاعتبارات غير مقنعة؛

السيدات والسادة،

احتل مفهوم الدولة الاجتماعية مفهوم مركزي في التصريح الحكومي ولكن على مستوى الترجمة العملية في أبعاده الإجتماعية والاقتصادية والفكرية لا يترجم هذه الأبعاد، واتضح من خلال قراءتنا للمشروع أنكم لا زلتم بعيدين كل البعد عن إعطائه مضمونه في شموليته وعمقه السياسي، لذلك وفي الختام راه المغاربة ملّوا من الخطابات الداعية للإصلاح والتغيير دون ترجمة هذا الخطاب الترجمة العملية، بناء على كل ما سبق سنصوت ب»لا» على المشروع لأنه لا يحمل أي جديد ولا يعكس توجها اجتماعيا حقيقيا، شكرا على حسن إصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، شكرا الأخوات والإخوان، شكرا على حسن تعاونكم، أذكّر أن الجلسة المسائية ستنطلق إن شاء الله على الساعة الثالثة بعد الزوال، **رفعت الجلسة**.

محضر الجلسة الثانية عشر

التاريخ: الاثنين 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: أربعة ساعات وخمسة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة ل:

- جواب السيدة وزيرة على مداخلات الفرق والمجموعة النيابية في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية.
- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

افتتحت الجلسة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نواصل الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022، ونستمع الآن إلى جواب السيدة وزيرة الإقتصاد والمالية على كل مداخلات الفرق والمجموعة النيابية، ثم سنمر للتصويت على الجزء الأول من هذا المشروع القانون، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر، تجاوبا مع تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة النيابية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022.

لقد أنصتنا بكل إمعان لتدخلاتكم القيمة، وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات وانتقادات، نتقبلها بصدر رحب. وسنحاول التجاوب معها بما ينبغي من الجدية والشفافية، لأن هدفنا هو بناء علاقة أساسها الاحترام والتعاون والتكامل في الأدوار، خدمة للمصالح العليا لبلادنا وتجاوبا كذلك مع الإنتظارات الملحة للمواطنين الذين يتوقون لتقديم البدائل الضرورية لتحسين ظروف عيشهم.

ولعل من أهم الرهانات التي تسائلنا جميعا اليوم هي قضية وحدتنا الترابية، وما تقتضيه من تعبئة وانخراط قويين، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك -حفظه الله- فقد أكّد جلالته، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، بأن الدينامية الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية، لا يمكن توقيفها في سياق مطبوع بالعديد من المكاسب والتحديات، وأن مغربية صحرائنا حقيقة ثابتة لا نقاش فيها بحكم التاريخ والشرعية والإرادة القوية لأبنائها والإعتراف الدولي الواسع. كما أكّد جلالته على أن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة، وهي قضية كل المغاربة، وهو ما يقتضي من الجميع مواصلة التعبئة واليقظة للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد تعبئة الحكومة، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وترصيد المكاسب الدبلوماسية والسياسية التي حققتها بلادنا وتوطيد مسار التنمية المتواصل بأقاليمنا الجنوبية. وهنا، لا يفوتنا أن نوجه تحية إشادة وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية على تجندهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة -نصره الله- للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرّت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022، في أجواء إيجابية، ميّزتها التعبئة والمساهمة القيّمة للسيدات والسادة النواب في النقاش، سواء داخل لجنة المالية والتنمية الإقتصادية بالمجلس أو داخل باقي اللجان القطاعية، وما ذلك إلى ترجمة للحس الوطني العالي والإنخراط القوي والفاعل والتعبئة الجماعية التي أبان عنها مجلسكم الموقر، في ظل الوضعية الإستثنائية التي تعيشها بلادنا والعالم أجمع، وأمام تداعيات الأزمة غير المسبوقة لكوفيد 19 وغيرها من التحديات الراهنة على المستوى الوطني والدولي.

وهنا، أود أن أتقدم بالشكر لكل السيدات والسادة النواب وللسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وكل رؤساء الفرق والمجموعة النيابية والسيدات والسادة النواب، أغلبية ومعارضة، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان القطاعية، على انخراطهم الجدي في النقاش واشتغالهم المتواصل من أجل التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022. وأؤكد لكم على أننا حريصون على توطيد أسس العمل المشترك بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية إلى جانب القوى الحية ببلادنا، من أجل مواجهة التحديات الراهنة، وتنزيل أولويات الإصلاح المؤسساتية والمجتمعية والتنموية للمملكة التي يأتي على رأسها النموذج التنموي الجديد، والتي تقع مسؤولية تنزيله على عاتقنا جميعا.

ولا بد أن نستغل بداية هذه الولاية التشريعية لتأسيس علاقة مبنية

على الوضوح والصدق، وخلق فضاءات للنقاش والتشاور المستمر حول كل الإصلاحات التي تعتزم الحكومة تنزيلها.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

في إطار التفاعل مع الأجواء الإيجابية التي طبعت النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد حرصنا على مد السيدات والسادة النواب، بمعطيات مفصّلة، تجاوبا مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم، وحرصنا في نفس الوقت على التجاوب مع تعديلاتهم بما ينبغي من الجدية والشفافية والالتزام بالدراسة الموضوعية لمختلف المقترحات. فمن أصل 129 تعديل تم التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، فقد تم سحب 20 تعديل، بينما تم قبول 31 تعديل، علما أن الحكومة لم تلجأ في أي وقت من الأوقات للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يلي أهم التعديلات التي تم قبولها:

1. توسيع نطاق تطبيق المساهمة الإجتماعية للتضامن على الأرباح برسم سنة 2022 ليشمل كذلك الدخول المهنية أو الفلاحية المحققة من قبل الأشخاص الذاتيين والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقي؛

2. تخفيض سعر جدول الضريبة على الشركات بالنسبة للشركات الصناعية من 28% إلى 26% عوض 27%؛

3. تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.45% إلى 0.4%؛

4. تخفيض معامل هامش الربح المطبق أولا على مهن الحلاقة والتجميل من30% إلى 20%، مهن بائع التبغ من4% إلى 3%، وإدراج تاجر اللحوم بالمجازر ضمن صنف التجارة وأنشطة خاصة ليستفيد من معامل ب 4%؛

5. تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2022؛

6. تخفيض رسم الإستيراد المطبق على مادة البلاستيك من 10 إلى 2.5%؛

7. تطبيق رسم الإستيراد على الأنابيب والمصابيح المتوهّجة بنسبة 17% عوض 40%؛

8. التنزيل التدريجي لتطبيق الضرائب الداخلية على الإستهلاك المطبقة على المنتجات والآلات والأجهزة والتجهيزات التي تشتغل بالكهرباء؛

9. خفض مقادير الضريبة الداخلية على الإستهلاك المطبقة على الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة بالمركبات؛

10. تمكين الجمعيات العاملة في مجال مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من الإستفادة من الإعانات الممنوحة من الحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية»؛

11. تخصيص حصيلة الضريبة الداخلية على الإستهلاك المطبقة على الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة بالمركبات لفائدة صندوق دعم الحماية الإجتماعية والتماسك الإجتماعي.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في إطار التفاعل الإيجابي مع مداخلاتكم أود التطرق إلى النقط التالية:

أولا، فيما يتعلق بمقاربة الهندسة الحكومية، أود التأكيد مرة أخرى بأنها لا تقاس بعدد الحقائب، بل بمدى انسجام والتقائية القطاعات المشكلة للحكومة، وذلك لضمان النجاعة الضرورية في تنزيل مختلف السياسات والبرامج الملتزم بها. وهذا ما قمنا به، وليس هناك أي تشتيت للقطاعات، بل تم توزيعها وفق الأولويات التي تؤطر البرنامج الحكومي وتضمن تنزيله بالنجاعة اللازمة.

فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، فأود أن أؤكد لكم بأنه جاء بالتزامات واضحة ومرقمة، تنطلق من تشخيص ميداني لإنتظارات المواطنين، وبأفق زمني محدد. وقد شرعنا فعليا، وفي وقت وجيز، في تنزيل إلتزاماتنا، في إطار أول مشروع قانون المالية لهذه الحكومة. ونحن حريصون كل الحرص على الوفاء بكل التزامات البرنامج الحكومي.

فبالرغم من ضيق الوقت والسياق الذي تطبعه الأزمة وقلة الهوامش، مع الإرتفاع المسجل في المديونية، فقد نجحت الحكومة في بلوغ 3 غايات مهمة:

أولا، لم تهدر الزمن السياسي وقامت بإيداع مشروع قانون المالية لسنة 2022 بمجلسكم الموقر في آجاله للقانونية والدستورية؛

ثانيا، قامت الحكومة بتوفير الموارد الضرورية لبرمجة عدد مهم من التزاماتها، في إطار البرنامج الحكومي، ضمن هذا المشروع، علما أننا حريصون على تنزيل باقي الإلتزامات فيما يلي من السنوات وعلى رأسها التعويضات العائلية لفائدة الأسر الفقيرة والمعوزة التي تتوفر على أطفال في سن التمدرس، وكذلك التي لا تتوفر على أطفال.

ثالثا، قامت الحكومة وفي الوقت نفسه بتقليص عجز الميزانية كخطوة أولى في مسار التوجه نحو خفض حجم المديونية.

وهكذا، فقد تم التركيز في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 على 3 أولويات هي: التشغيل والصحة والتعليم، حيث تم تخصيص ما يناهز 9 ملايير درهم إضافية لهذه الأولويات، نذكر منها:

- 5 ملايير إضافية للإستثمار في قطاعي الصحة والتعليم؛
- 3.5 مليار درهم موجهة لدعم تشغيل الشباب، سواء الذين

فقدوا شغلهم نتيجة الأزمة، عبر منحهم 250 ألف فرصة شغل خلال سنتين، في إطار برنامج الأشغال الكبرى والصغرى التي خصصنا له 2.25 مليار درهم، أو الذين يريدون خلق مقاولة صغيرة ولذيهم صعوبات في توفير موارد مكملة للقروض التي تمنحها الأبناك في إطار برنامج «انطلاقة». وستخصص لهذا الغرض 1.25 مليار درهم، تستهدف حوالي 50 ألف شاب مقاول؛

• 250 مليون درهم لتقوية بنيات الإستقبال بدور الحضانة للأطفال دون سن الرابعة، خاصة في الأحياء الهامشية وفي القرى، لتمكين الأطفال في هذه المناطق من التعلم منذ سن مبكرة وتشجيع النساء على العمل؛

• 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارة العمومية وهو ما سيمكن فئات عريضة من المواطنين من حقهم في الولوج إلى الخدمات الإدارية دون صعوبات في التواصل.

وأود أن أشير هنا، لأؤكد أنه إذا كانت المادة 3 من القانون التنظيمي لقانون المالية تنص على مبدأ سنوية قوانين المالية، فإن المادة الخامسة منه تنص على أن قانون المالية يتم إعداده استنادا إلى برمجة ميزانية ل 3 سنوات، وبالتالي أن تقول الحكومة أنها ستحدث 250 ألف فرصة شغل خلال سنتين ليس فيه ما يتعارض مع القانون التنظيمي لقانون المالية.

وفيما يخص صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، فإن الحكومة حريصة كل الحرص على إيلاء الأهمية الضرورية لسكان هذه المناطق والإعتمادات المبرمجة في الصندوق التي تقدر ب 2.25 مليار درهم، تضاف إليها 2 مليار درهم كاعتمادات الالتزام وحوالي 4 مليار درهم كرصيد من السنوات الماضية، ستمكن من تنزيل كل البرامج والمشاريع المبرمجة، لتمكين هذه المناطق من الولوج إلى الخدمات الأساسية.

أما بالنسبة للفرضيات التي ارتكز عليها إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، فإنها تبقى جد موضوعية وتأخذ بعين الإعتبار السياق الدولي، على أساس التوقعات الأخيرة لجل المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الإقتصاد والمالية والبنوك اللامركزية ووكالات التنقيط.

ففيما يتعلق بنسبة النمو لسنة 2022، والتي تم تحديدها في 3.2%، فهذا المعدل المتوقع للنمو الاقتصادي يظل في مستوياته المسجلة ما قبل الأزمة. كما أنه من البديهي التأكيد على أن الأزمة الصحية شكّلت صدمة شديدة على النسيج الإنتاجي الوطني، ممّا أسفر عن ركود اقتصادي حاد خلالها، وهو ما سيليه بعد الأزمة بدون شك انتعاش تدريجي للنمو في السنوات اللاحقة، موازاة مع استئناف القطاعات الإنتاجية لنشاطها. ومن المرجح أن يساهم تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار البرنامج الحكومي، في تقوية النسيج الإنتاجي، مما سيمكن من بلوغ مستوى جديد من النمو حوالي 4% على المدى المتوسط.

وفيما يخص فرضية محصول الحبوب بنحو 80 مليون القنطار لسنة 2022، فهي كذلك فرضية تستند إلى معطيات واقعية، مرتبطة أساسا بالمجهود الكبير الذي تم ويتم بذله على مستوى الإستراتيجية الفلاحية.

أما بالنسبة لتوقعات سعر النفط، فإنها تأخذ بعين الإعتبار تطورات نمو الطلب والعرض العالمي التي تبقى رهينة لتطورات الحالة الوبائية على المستوى العالمي والأوضاع الجيو-سياسية والأمنية وسلاسل التوريد، حيث من المرتقب أن يعود النفط إلى التوازن تدريجيا سنة 2022.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفاعلا مع مداخلاتكم التي تركّزت حول ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فلا بد هنا من التأكيد أولا بأن الحكومة قد جعلت القطاعات الإجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس توجهاتها في هذا المشروع، والتي قبل الخوض في تفاصيلها لا بد من توضيح الأمور ببعض المعطيات الموضوعية الضرورية.

فعلى غرار باقي دول العالم، فقد بدأ ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل 2021، وهذا بعد اتجاه سالب لتطوير الأسعار خلال سنة 2020 على مستوى العالم. وهنا سأقدم لكم بعض الأرقام: فقد بلغ مؤشر الأسعار عند الإستهلاك في شتنبر الماضي 5.4% في الولايات المتحدة الأمريكية، و3.4 في منطقة اليورو، وهذه المعدّلات هي الأكثر الارتفاع خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا هو الواقع العالمي.

وبشكل عام، يمكن الجزم بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي للأسعار عند الاستهلاك في العالم وببلادنا، تبقى مرتبطة بالظرفية ولديها طابع ظرفي يعود أساسا للانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل أقوى ممّا كان متوقعا، وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية.

ومن جانب آخر، فإن التحسن الذي عرفته بلادنا، سواء من خلال الموسم الفلاحي الماضي الاستثنائي الذي تميز بوفرة في الإنتاج أو من خلال تدخلات الحكومة، فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع، قد مكن من توفير السلع ومن تحقيق استقرار كبير على مستوى الأسعار، باستثناء عدد محدود من المواد المستوردة من الخارج. وبالنسبة للمنتجات المحلية مثل الخضر والفواكه والحبوب، فإن الأسعار إن لم تكن مستقرة، فقد عرفت انخفاضا على مستوى العديد من المنتوجات.

أما بالنسبة للمواد المدعمة والمتمثلة في الدقيق المدعّم والسكر وغاز البوطان، فإنها لن تعرف أي تغيير، فاستقرار أسعار هذه المواد يبقا مضمونا من خلال صندوق المقاصة الذي يتدخل من أجل تعويض الفارق بين هذه الأسعار وأسعار السوق الدولية. وأود أن أؤكد بأن اللجنة بين الوزارية المكلفة بالأسعار تشتغل بصفة منتظمة منذ

أسابيع، وستكثف أشغالها لتجاوز هذه الظرفية، من خلال محاربة كل الهوامش الغير مبررة لتحديد الأسعار، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف الأسمى الذي تحرص عليه الحكومة والمتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا الإطار، فقد قرّرت الحكومة تعليق الرسوم الجمركية من أجل ضمان استقرار أسعار القمح. كما ستخصص تعويضا إضافية للمستوردين للحفاظ على أسعار جميع مشتقات القمح على المستوى الوطني. إلى جانب ذلك ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، فقد خصّصت الحكومة ما يناهز 8 مليار درهم كزيادة في كتلة الأجور خصّصت أساسا لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنتي 2020 و2021، وذلك بعد سنتين من التجميد نتيجة الأزمة.

وفي هذا الإطار، أود أن أتساءل عندما نضيف هذا المبلغ في ميزانية أي ما يناهز نقطة من الناتج الداخلي الخام، وفي هاد الظرفية الصعبة، لتمكين الموظفين من مستحقاتهم كاملة في الأجور والترقية، فهل بهذا نضرب القوة الشرائية للطبقة المتوسطة؟ ثم هل نضرب القوة الشرائية للمواطنين عندما نخصص 16 مليار درهم لمواصلة دعم السكر وغاز البوطان والدقيق؟ وهل نضرب القدرة الشرائية للمواطنين عندما نخصص 3.5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب؟ وهل نضرب القدرة الشرائية للمواطنين عندما نرفع الميزانية الخاصة بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة إلى500 مليون درهم؟ وهل نضرب القوة الشرائية للمواطنين وقد خصصنا 10 دمليار درهم لصندوق التماسك الإجتماعي والحماية الإجتماعية؟ منها 4.2 مليار درهم لضمان الحق الدستوري لما يفوق11 مليون مغربي من الفئات الفقيرة والهشة في الولوج إلى العلاج، عبر تمكينهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي سيمكّنهم من الولوج إلى الإستشفاء في القطاعين العام والخاص، والإستفادة من نفس سلة العلاج للأجرة في القطاع الخاص؛ 3.5 مليار درهم لدعم تمدرس الأطفال في إطار برنامج «تيسير» ودعم الأرامل ومليون محفظة؛ 1.7 مليار درهم لشراء الأدوية ودعم المؤسسات الإستشفائية لتمكين الفئات المعوزة من الولوج للعلاج.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يتعلق بقطاعي الصّحة والتّعليم، أود التأكيد على أن الحكومة تضع هاذين القطاعين في مقدمة أولوياتها إلى جانب التّشغيل. ففيما يخص قطاع الصّحة، فمن الأكيد أنه تم بذل مجهودات كبيرة خلال السنوات الماضية من أجل النهوض بهذا القطاع، لكن بالرغم من ذلك، لا تزال هناك عدة إكراهات هيكلية تحول دون سير منظوماتنا الصحية بفعالية ونجاعة.

وبناء على هذا التشخيص، الذي نتقاسم معالمه الكبرى، ولمواكبة الورش الكبير للحماية الإجتماعية، الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك -نصره الله- وضعت الحكومة إستراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية ترتكز على 4 مبادئ توجيهية:

- أولا تثمين الموارد البشرية بكل فئاتها؛
- ثانيا تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الإستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية، مع مأسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام؛
- ثالثا تعزيز حكامة المنظومة الصحية وذلك عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية؛
- رابعا إحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من التعقب والتتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين، من مؤسسات صحية عمومية أو خاصة، والهيئات المدبّرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقنّنة.

وفي هذا الإطار، خصّصت الحكومة ميزانية تقدر ب 6 ملايير درهم لتأهيل البنيات الإستشفائية وتعزيز تجهيزاتها، وهو ما يشكّل زيادة بقدرها 2.7 مليار درهم أي 64%+ مقارنة مع سنة 2021. وقد تم بالفعل زيادة 2.7 مليار درهم لقطاع الصحة مقارنة مع سنة 2021. أمّا مبلغ 3 الملايير التي قيل بأنه تمت زيادة من «صندوق كوفيد» فهو يرجع لسنة 2020 وليس لسنة2021.

وسترتكز أهم المشاريع التي سيتم إنجازها على:

- إطلاق بناء المركز الإستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا، الذي ستخصص له 1.1 مليار درهم؛
- الإعداد لمبدأ تفعيل التغطية الصحية الشاملة، لا سيما من خلال تأهيل حوالي 1500 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، باعتمادات تقدر ب 500 مليون درهم؛
- مواصلة بناء وتأهيل حوالي 30 من المراكز الإستشفائية الجهوية والإقليمية، من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية للإعتمادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء والمقدر بمليار درهم؛
- دعم إحداث نظام معلوماتي مندمج ب 500 مليون درهم.

فيما يتعلق بقطاع التعليم، فقد رفعنا من ميزانية الإستثمار لقطاع التعليم ب40% بهدف تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي، من خلال:

- إحداث وتأهيل وتجهيز الحجرات، وكذلك تسييرها بهدف بلوغ 100% كنسبة تمدرس بالتعليم الأولي في أفق سنة 2028. وفي هذا الإطار، تم تخصيص غلاف مالي يناهز 1.9 مليار درهم لهذا البرنامج برسم سنة 2022، منها 940 مليون درهم لتسيير أقسام التعليم الأولي؛
- تعزيز العرض المدرسي، لا سيما من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة، حيث سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 2.3 مليار درهم لهذا الغرض برسم سنة 2022، ممّا سيمكن من بناء ما يقرب من

230 مؤسسة تعليمية، منها 30 مدرسة جماعاتية، 43 داخلية، مقابل متوسط إحداث يناهز 160 مؤسسة خلال السنوات الأخيرة؛

- تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات االمدرسية بغلاف مالي يقدرب 2.56 مليار درهم، منها 65 مليون درهم لاستبدال البناء المفكّك؛

- ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة على أن تجعل من النهوض بالموارد البشرية وتحسين جودة التعليم ركيزة من ركائز الإصلاح التربوي، وذلك عبر تعزيز القدرات والكفاءات للفاعلين التربويين، عبر تطوير جودة تكوين الأساتذة من أجل تعزيز كفاءاتهم. وسيتم تفعيل هذا الإجراء، لا سيما من خلال تعزيز التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين. وقد تم رصد غلاف مالي يقدر ب500 مليون درهم لهذا الغرض. كما سيتم تخصيص 400 مليون درهم لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمراكز التابعة لها.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يتعلق بالجهوية، أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، ليس كنهج سياسي أو إداري للمملكة فقط، ولكن أيضا كبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية، فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات. ولذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة، بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الإستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا، ورافعة للتنمية البشرية والإرتقاء الإجتماعي وشريكا أساسيا للدولة. كما ستولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات لتسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية، وخاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية التي سيتم تمويلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات، وسيتم العمل كذلك على التسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص موضوع المديونية، أود التأكيد على أن اللجوء إلى الدين ليس مشكلا في حد ذاته إذا كان موجها لتمويل الإستثمار المنتج للثروة وفرص الشغل، وأول ما قمنا به، في إطار هاد المشروع، في ظل الإرتفاع الذي عرفته مديونيتنا نتيجة الأزمة والتي بلغت 76% من الناتج الداخلي الخام، هو العودة إلى تطبيق أحكام القانون التنظيمي للمالية فيما يتعلق بتوجيه الدين حصريا لتغطية نفقات الإستثمار وسداد أصول الدين. فقد كنا أمام معادلة صعبة:

• أولا، كان علينا البحث عن موارد إضافية حتى نتمكن من تغطية النفقات العادية غير القابلة للتقليص ونعني بها نفقات الموظفين ونفقات التسيير والمقاصة وفوائد الدين، وبالتالي تحقيق رصيد عادي إيجابي لأول مرة منذ سنتين؛

• ثانيا، برمجة إلتزاماتنا في البرنامج الحكومي بإضافة حوالي 9 ملايير درهم على مستوى نفقات الإستثمار؛

• ثالثا، تقليص عجز الميزانية من 6.7% إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام.

هذه، أيتها السيدات والسادة، هي المعادلة الصعبة التي كانت أمامنا، واستطعنا في وقت وجيز، وبفضل تظافر كل الجهود، أن نقوم بحلها وأن نقدم لكم مشروع القانون المالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية، ويوفي بجزء مهم من إلتزاماتنا اتجاه المواطنين، ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مقلقة. فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل. وقمنا بإقرار المساهمة التضامنية دون أن نمس بمداخيل الطبقة المتوسطة، ورفعنا من نفقات الإستثمار ب 10 المليار درهم، ولم نرفع نفقات التسيير حرصا منا أن يوجه هذا المجهود لإنعاش الإقتصاد الوطني. وستسعى الحكومة للتحكم في تطور المديونية والحفاظ على استدامتها، وذلك للتحكم في الموارد المالية المخصّصة لخدمة الدين، والحفاظ على موارد البلاد من العملة الصعبة، وتفادي مزاحمة القطاع الخاص في السوق الداخلي إلى جانب الحفاظ على السيادة الإقتصادية والمالية لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وبرلمانا، على أن تمر المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022 في أجواء إيجابية، حرصا منا على التأسيس لمرحلة جديدة تقوم على التكامل، وتقوية آليات الحوار والتشاور، بما يمكّننا، كل من موقعه، من لعب أدوارنا كاملة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا لتنزيل الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة وعلى رأسها النموذج التنموي الجديد.

فالرهان اليوم، هو أن نستعيد الثقة، ثقة المواطن في قدرة مؤسسات بلاده على الإستجابة لإنتظاراته الملحّة في التشغيل والصحة والتعليم، وثقة المستثمرين في الآفاق الواعدة التي يتيحها استقرارنا، وانخراط بلادنا في تنزيل نموذج تنموي جديد، وتنظيم انتخابات نزيهة، وثقة المؤسسات المالية الدولية في استدامة ماليتنا العمومية.

ومن هذا المنطلق، حرصت الحكومة على إعداد أول قانون مالي للشّروع في تنزيل التزاماتها في البرنامج الحكومي، فالحكومة لم ولن تخلّ بأي من التزاماتها اتجاه المواطنين، وما التدابير التي قمنا بعرضها إلّا دليل على ذلك، فهو مشروع واقعي يلتزم بالقدرات الموضوعية لماليتنا العامة، ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثّقة لأنه يتوجّه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق مغرب الغد، مغرب الحماية الإجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع.

ومن هذا المنطلق، فعلى باقي الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين التقاط الإشارات الإيجابية التي تأتي بها هذا المشروع، من أجل الإنخراط الفاعل في تفعيل الورش المجتمعي لتعميم التغطية الصحية، والرفع من وتيرة الإستثمار، من أجل خلق أكبر عدد من فرص الشغل. فأملنا جميعا هو أن نخرج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة، وثقتنا في قدراتنا هي التي ستمكّننا من كسب رهانات الغد، شكرا على مساهمتكم الفعّالة في المناقشة والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، ننتقل الآن إلى عملية التصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالية:

الباب الأول

الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية

من المادة 1 إلى المادة 18:

المادة 1 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 210؛

الأخوات الإخوان من فضلكم الإخوان الله يجازيكم بخير،

المعارضون : 64؛

الممتنعون : لا أحد.

المادة 2 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون : نفس العدد 210؛

المعارضون : نفس العدد 64؛

الممتنعون : لا أحد.

المادة 3 من مشروع قانون المالية الفصل 182 مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 1، الكلمة لأحد مقدمي التعديل فرق المعارضة.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء باتا:

شكرا السيد الرئيس،

الإخوان السلام عليكم،

السيد الرئيس، هاد المقترح يهم الفصل 182 من مدونة الجمارك، ويخص بالأساس قائمة المواد التي يتم تحصيلها من طرف مديرة الجمارك، هذا التعديل السيد الرئيس يهدف إلى إلغاء الضريبة الداخلية على الإستهلاك على المواد المنتجات والأجهزة والآلات الكهربائية الشائعة الإستعمال التي أصبحت من ضروريات الحياة اليومية لواحد الشريحة كبيرة من للمواطنين، ولا يصح في هذه الظرفية تضريبها، خصوصا مع الإرتفاع المهول للأسعار التي نشهدها حاليا، وخصوصا مع استمرار آثار الجائحة والعديد من المواطنين لم يستعد بعد الشّغل ديالهم، وقطاعات مهمّة التي تشكل واحد الشريحة متوسطة وهشّة من المواطنين اللي هي السياحة والصناعة التقليدية مزال ما استرجعاتش العافية ديالها. كما تهم النقطة أخرى من المقترح، ملاءمة مع مقترح تعديل على المادة 5 التي ستأتي من بعد، تضريب منتجات البيسكوي والبيسكوت والبرتزيل والمنتجات المماثلة، وكذا العصائر والياغورت والمنتجات التي فيها نسب كبيرة من السّكر. الغاية من هذا المقترح هو حماية صحة المواطن وخفض كلفة التطبيب بالنسبة لهاد الشريحة، وخصوصا أنه المستعملين الكثارديال هاد المواد هم الناشئة والأطفال، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الله يخليك التوقيت عملوا حتى في في tableau باش يتبعوا الأخوات والإخوان، ما يبقاش غير عندي أنا، الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول، وغادي نتطرقوا للأسباب ديالو عند مناقشة التعديل رقم 7.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، تفضل السيد النائب، في حدود دقيقة.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

أولا الغاية من التعديلات إما تيكون واحد الهدف ديال تقليص الاستهلاك أو توازن مالي، اليوم كنذاكروا على البيسكوت اللي تياكلوه أغلب المغاربة وتنبغي نضرّبوه بدعوى أنه زايد فيه السكر، في حين أنه هاد البيسكوي وهادي أمور اللي كيستغلوها المواطنين البسطاء على القدرة الشرائية ديالهم واللي اليوم حقق فيها المغرب واحد الإكتفاء ذاتي وما بقاش الإستيراد، نجيو نضرّبوها ونزيدوا الضريبة، إذا نرفض هذا التعديل. وبالنسبة للمواد الكهربائية، من طبيعة الحال تنحتفظو بحق التعقيب للمادة اللي فيها هاد ضريبة الاستهلاك، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة لأحد مؤيدي التعديل، في حدود دقيقة.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي:

ما قلتيهاش ل...

السيد الرئيس:

لا، لا، قلتها لو السيد، أنا طلبت باش يديروا التوقيت حتى السبورة باش تبّعوا حتى انتم لأنه كنشوفو، دابا عاد، غير باش نظموا النقاش.

النائب السيد مصطفى الإبراهيمي:

فرق المعارضة تقدمت بهاد التعديل، هو ماشي في الحقيقة عندو علاقة بالقدرة الشرائية، احنا كنتكلمو على الصحة ديال المواطنين، احنا كنتكلموا على تضريب النسب العالية من السكر في البيسكوي، وهذا اللي كيأدي إلى السمنة، هو اللي كيأدي إلى مرض السكري وكيأدي لواحد مجموعة من الأمراض، فإيلا بغينا، ما كنتكلموش على القدرة الشرائية، احنا غادي نخليو لهم نفس الثمن ديالهم إلا هما هبطوا من النسبة ديال السكريات. أما الأجهزة، فهادي يعني أجهزة احنا كنتكلموا على الطبقة المتوسطة والقدرة الشرائية، إلا بغيتوا تضربوا القدرة الشرائية تضربوها، ولكن ما تكلموش على التوازن ديال المداخيل والمصاريف ديال الدولة، احنا عارفين هداك الفصل 77 احنا واعيين به، دابا الحكومة اللي كتدعي بأنها كتدعم الطبقة المتوسطة جات لهاد الشي تاع اللفريجيدير والتلفزيون إلى آخره وما لقاتو غير هو اللي كتضرّبو، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت :

الموافقون: 64؛

المعارضون: 210؛

الممتنعون: لا أحد.

بلاتي، السيد الرئيس عندو نقطة نظام، تفضل السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد، رئيس الفريق الاشتراكي:

عندي نقطة نظام السيد الرئيس في العدد اللي كيصوت ب»نعم» ما موجودش في القاعة، 210 ما كايناش، ما كايناش 210، احسب، كاين 160 في القاعة، للأسف...

السيد الرئيس:

شحال السيد الرئيس؟

النائب السيد عبد الرحيم شهيد، رئيس الفريق الاشتراكي:

كاينة 160 في القاعة وكتحسب 210.

السيد الرئيس:

عاودوا الحساب، ندقّق الحساب، المادة 3، أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت، نعم اسيدي، نعم السيد الرئيس، تفضل، خذ الكلمة، تفضل.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الرئيس، مسطريا المادة 3 فيها مجموعة ديال المواد والفصول، يجب التصويت على المواد 15 والمواد اللي كاينة في الفصل عاد ندوزوا ل182 عاد نصوتوا على المادة، شكرا.

السيد الرئيس:

اسمح لي لا، نعم السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

ماشي علماء، فقهاء، ما تفضل به السيد النائب صحيح في اللجنة، لكن في الجلسة عندها النظام الداخلي كندوزوا المواد، شكرا. احنا اللي خصنا ننتبهوا، ولكن هو أشار إلينا احنا، لأن عندنا بعض التعديلات في بعض المواد غادي نوقفوا عليها باش نقولوا لك راه ما غنصوتوش ضدها، ومكنديروش تصويت آخر، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 199.

شوف الله يخليكم، شوية دالنظام الله يخليكم باش يمكن لنا نسيروا الجلسة، الله يخليكم، الله يخليكم، الله يخليكم، المرجو من السيدات والسادة النواب المحترمين، في التصويت، نعتمد واحد العدد اللي كنطلقوا به وكنكملوا به إلى الأخير، لأن السيدات والسادة النواب كيدخلوا وكيخرجوا، اللي كيتزاد كنزيدوه، إلا غنتكلموا مع بعضيتنا بواحد الإحترام في المستوى الذي يليق بهذه المؤسسة، فالكلام يجب أن يكون أو الحوار يجب أن يكون حضاريا إلى درجة أنه باش نتفاهموا بشكل سلسل، فالمطلوب المرجو أنه نستامعوا لبعضنا، درتوا الملاحظة، عاودت الحساب شخصيا وغنعاودوا الحساب كذلك ديال الإخوان في المعارضة، ولكن كاينة قاعدة اللي كنمشيوا عليها ما غاديش نبقاوا كل ساعة فينما كيخرج شي نائب غنبقاوا نقصوا وكنزيدوا، يعني كاين واحد السلاسة في التدبير، ونعتمد واحد العدد، السيد الرئيس عندك الحق ها احنا عاودنا الحساب ما شي مشكل، دابا الإخوان في المعارضة، الموافقون قلنا 199، إيوا تزاد واحد نقص واحد الله يجازيكم بخير، دابا واش غنعملوا واحد المسألة نمنعوا الدخول والخروج؟ الوقت دالعملية التصويت 199، 203 اللي غيتزادوا، نقطة نظام السيد النائب؟ الله يخليكم وا غنتسعملوا الحزم.

النائب السيد نور الدين آيت الحاج (نقطة نظام):

جاء على لسانكم أننا نكونوا حضاريين ونكونوا متمدنين، ولكن إلا كنا كنشوفوا واحد العملية ديال .. أمام أعيننا أنه، أيه، هذا ..، أنه كاينة 199 وسجلتوا 210، وا خليني نهضر، ما تقاطعونيش، ما تقاطعنيش، ما شغلكش، ما شغلكش، أنا كنهضر مع الرئيس، ما شغلكش، ماشي شغلك، ماشي شغلك، أنا كنهضر مع الرئيس والإخوان كيعاينوا أنه كانت 209 أنكم سجلتوا 209 وهي 196، واش كتعقلوا الأخ، عطيني الصوت، ما شغلكش، ما تقاطعنيش، ما تقاطعنيش، واش كتعقلوا السيد الرئيس بأن السيد رئيس الحكومة السابق بنكيران ملي قال لهم «عفى الله عما سلف» آش داروا ليه المغاربة، ما كنتجاوزوش احنا المسائل البسيطة ما كنتجاوزهاش، علاش تسجل؟ علاش تسجل من 199 سجلنا 210؟ بغينا نعرفوا علاش؟ وراه احنا كنبقاو متحضرون وكنبقاو متمدنون وكنتمسكوا بحقنا 196 ماشي هي 210 وشكرا.

السيد الرئيس:

لا إيلا اسمحتوا كنطلب من السيد النائب يسحب الكلمة ..، لا أحد ..، الكل أمامنا، الله يجازيك بخير، أنا كنطلب منك، السيد النائب أنا كنطلبها منك، أنا كنطلبها منك، إيلا اسمحتوا، صافي راه سحب السيد النائب، صافي اسيدي ها هو سحبها، أنا كنقولك هو سحبها، صافي الله يخليكم الله يخليكم إذن. يالله تفضل السيد، طبعا.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، هادي جلسة خاصة كتدوز مرة في السنة، وأنا ما غاديش، كنتوجه ليك مغانتوجهش للسيدات والسادة النواب، ثاني مرة وأنت رئيس، هاد العملية احنا كنمشيو عليها، أرجو أننا ننتابهوا لبعضياتنا، راه كنتبناوا التصويت النهائي هاديك الساعة كانت نتبناوه أقصى ما كنوصلوا لو لصالح المؤسسة كنتبناوه، لذلك الإخوان كاين باقي شويش د الحماس ما كاين مشكل، ولكن ماشي بقاو عاوتاني سحب لا حيدوا 30 حيدو، مالنا في السوق دالخضرة، شويش ديال الإحترام.

السيد الرئيس:

كنتي زوين في الأول.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

لا أنا جاييك، أنا جايك باش نختم بالزوين، شوف احنايا هذا مجلس، هادشي اللي كيسير المكتب أصلا هو تسيير جماعي، واحنا أثرنا الانتباه وخا احنا ماشي في المكتب، أثرنا انتباه الأمناء، كان كيخص يكون واحد من الأغلبية وواحد من المعارضة وماشي مسألة ثقة، أبدا، هذا النظام الداخلي اللي كان خصوا يطبق. ولذلك، اليوم احنا هاد 2 هاد الأخت وهاد الأخ احنا دايرين فيهم الثقة، فقط راه يمكن يغفل عليه شي واحد طلع من اللور خرج من اللور واحنا كانعاودوا مافيها حتى شي باس، راه لا نتهمهم ولكن الحساب اللي قال السيد الرئيس عاودوا 2 مرات وقلت له عاودوا ثالث مرة حتى المرة الثالثة عاودوا عاد اتفقنا بأننا نقولوه، لأنه عاوتاني شويش غير بيناتنا يكون شويش دالإحترام، لأن السيد الرئيس راه مغايكدبش، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن المعارضون، إلا سمحتوا نوقفوا هاد النقاش باش نتقدموا نتقدموا الله يخليكم، نكمل عملية التصويت ونعطيك، أنكمل منين كتبدا عملية التصويت نقطة نظام كتوقف إذن:

المعارضون : 67؛

الممتنعون : لا أحد.

نقطة نظام السيدة النائبة، الممتنعون لا أحد، لا السيدة النائبة ممتنعة ولا طالبة نقطة نظام؟

النائبة السيدة فاطمة التامني:

وا دابا حيث طلبتي التصويت أنا ممتنعة ومن بعد غناخد نقطة نظام.

السيد الرئيس:

إذن 66 معارضون والسيدة النائبة ممتنعة 1 امتناع واحد.

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 1.

تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

تكلمتوا على الأسلوب الحضري مزيان مسألة مهمة، ولكن خصها تكون ملزمة للجميع تسييرا وممارسة داخل هاد المجلس، وبالتالي يعني التصويت كنعتبروه مسألة يعني خاصة بالتصويت فردي، كل فرد كيعبر على الرأي ديالو من خلال رفع اليد، وبالتالي غايكون هناك تفاوت في التصويت على المواد، وما يمكنش نعتابروا شي رقم standard وهو اللي نمشيو به التصويت إلى نهاية يعني التصويت على جميع المواد، لهذا ينبغي اعتماد يعني حساب كل تصويت على حدة بالنسبة لكل مادة على حدة وشكرا.

السيد الرئيس:

المادة الرابعة من مشروع، تجاوز، والقدام اللي عارفين خصهم يتعاونو معانا، المادة 4 من مشروع قانون المالية (تعرفة الرسوم الجمركية) ورد بشأنها خمس تعديلات من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 2 و3 و4 و5 و6 الكلمة لأحد مقدمي هذه التعديلات، واش بغيتوا تقدموها دفعة واحدة ولا تعديلا تعديلا شكون غيقدم التعديل؟ لا أحد؟.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي:

الحكومة جابت واحد التعديل يخص واحد النوع من الأدوية ديال مرض السكري، والحال أن...

النائب السيد عبد الله بووانو رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

ما عليهش السيد الرئيس، التعديل كيهم بعض المواد من الدواجن من فصائل «الكاليز دومستيكيس»، هذا احنا كنعتاقدو بأنه بالفعل هادشي اللي جابتو الحكومة من أجل الرفع ديالو إلى 40% فرسم الاستيراد اعتبرناه شوية، يعني غادي يمس القدرة الشرائية، فاقترحنا احنا، لأنه كاين استهلاك كبير ديالو، فاقترحنا أنه نزلو رسم الاستيراد ل 10 عوض 2.5 وعوض 40% وعوض 17.5، قلنا 10% على الأقل بأنه كنوجدوهم للعام الجاي باش العام الجاي إذا كتاب هاديك الساعة حتى إلا رفعنا 40 غايكون الأمر هيّن، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

التعديل غير مقبول لأن هاد المحضّرات كنعتبروها منتجات تامة الصنع، وبالتالي خصهم يخضعو لرسم الاستيراد ديال 40%. النقطة الثانية هي إلا طبقنا هاد 10% غايضر بقطاع التموين ديال تصنيع المنتجات الغذائية بالمغرب، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، كاين شي معارض لهاد التعديل؟ لا أحد. مؤيد؟ تفضل.

النائب السيد عبد القادر الطاهر:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل اللي تهدف لتوحيد نسبة الرسم على الإستيراد على بعض المحظرات ديال الدواجن واللي باغيين نخليوه في المستوى ديال 10%، حيث كانت 10/40 وش طايبة واش خضرا؟ ملي سولنا الحكومة قالك هذا كان غي إشكال ديال الإدارة ديال الجمارك باش ما تبقاش مرة تتحسب ب 10 ومرة تتحسب ب 40، دابا طلعتوها ل 40 احنا تنقولوا خليوها في 10 لأن ما يمكنش نحلو مشكل ديال الإدارة دالجمارك على حساب الطبقة الفقيرة والبسيطة اللي هي تستهلك هاد المادة، وخاصة حتى هي تتنشط قطاع مهم ديال المطاعم الصغيرة وles sandwiches، دابا المواطن اللي بغى يخرج اولادو ويشري سندويتش ب 20 درهم راه غادي نغليوا عليه ونزيدو عليه في القدرة الشرائية ديالو وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: 66؛

لا واش نفس العدد ولا قلنا نحسبوا وبلاتي يالاه

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

أعرض التعديل الثالث للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

لا راه تقدموا آسيدي دفعة واحدة، الله يخليكم، راه ما يمكنشي أنا نستاجب مع القاعة كل واحد هذا كيدير سميتو، راه كاين واحد الضوابط ديال الإشتغال، راه السادة الرؤساء كيضبطوا هاد العملية هادي.

التعديل الرابع للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

التعديل الخامس:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: واحد.

أعرض المادة الرابعة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة :

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

لا آه امتناع إذن السيدة النائبة؟ ممتنعة إذن 67.

الموافقون: 206؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

المادة 5 من مشروع قانون المالية

الفصل الأول

الضرائب الداخلية على الإستهلاك

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 7، الكلمة لأحد مقدمي التعديل. 7 التعديل رقم 7، تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

أرجوك السيد الرئيس دابا أنت عرضتي علينا 4 التعديلات على المادة الرابعة وحسبتي نفس العدد ما تقدموش.

السيد الرئيس:

المادة الرابعة فيها التعديل رقم 2 و3 و4 و5 و6.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

ما قدمناهومش.

السيد الرئيس:

قلت لكم واش تقدموهم تعديلا واحدا واحدا أو دفعة واحدة.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

لا ما قلناش، حتى واحد ما قال دفعة واحدة والدليل هو أنه قدمنا..

السيد الرئيس:

دابا خليوه السادة، ياك كنذاكر أنا وياه، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

الدليل السيد الرئيس على المادة 4، هذه التعديلات على المادة 4 عندنا كل واحد، قلنا ما ندفعوهومش دفعة واحدة لسبب بسيط، هو أنه كل فريق ومجموعة كيقدم تعديل، فلذلك ما غيمكناش نقدموهم دفعة واحدة، لذلك أرجوك السيد الرئيس بأنه التعديل الرابع والخامس والسادس ما تقدموهش.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، أنا طرحت سؤال.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

أنا أعتذر نعتذر ماشي دفعة واحدة.

السيد الرئيس:

ما شي مشكل d›accord، أنا طرحت سؤال قلت واش غتقدموهم دفعة واحدة ولا تعديلا تعديلا، بما أنه هذا، أنا ما عنديش هاد المنطق هذا ما عارفوش، دابا قلتي لي غادي نطبقوه، إذن غادي، الله يخليكم، الله يخليكم، الله يخليكم، هادي حقوق يجب أن نضمنها، التعديل رقم 2 هو اللي تقدم دابا ياك السيد الرئيس؟ مزيان، التعديل رقم 3 شكون اللي غادي يقدموا؟ وا خليه آسي عبد الله تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

هادي لامبة ضوءها ناصع، حفاظا على القدرة الشرائية السيد الرئيس، ونحن نعلم على أن هاد اللامبات led كانوا تيتخلص عليهم TIC 2.5%، الحكومة جابت 14، اللجنة جابت 17، احنا تنقولوا على أنه حفاظا على القدرة الشرائية، والجميع يعلم على أن إلا تزاد 17 غتزاد la marge نتاع هداك الوسيط والوسيط الثاني وعاد غتوصل للمستهلك من جهة. من جهة ثانية، اليوم التصنيع المحلي غيركاف، نهارفاش يكون التصنيع المحلي كاف غادي نحميوا 100% الإنتاج الوطني. لهذا، احنا تقدمنا للحكومة بطلب البقاء على 2.5% في الضريبة على الإستهلاك الداخلي وتنتمناوا باش يغيروا الرأي ديالهم دابا إن شاء الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل غير مقبول لأنه ما كينطبقش مع الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النجاعة الطاقية، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، رأي معارض لهذا التعديل، السيد الرئيس، عطي الميكرو للسيد الرئيس.

النائب السيد أحمد التويزي:

غيرزدنا هاد المقتضى اللي جات به الحكومة، لا تروم منه اعتمادات مالية، ولكن تروم منه التقليص من استهلاك الطاقة، والمغرب مستورد للطاقة هادي الأولى. ثانيا، المغرب من الدول اللي كتعطي مثيل فيما يخص التحول الطاقي، إذا ع البلادنا ديالنا عندها إلتزامات فيما يخص la cop 22 اللي كانت دازت في مراكش، وبالتالي المغرب خاصو يعطي إشارات على أنه غادي في اتجاه ديال واحد الإقتصاد اللي هو أخضر هذا هو الدور. ثم داكشي اللي تزاد في الثمن ديال هاد الآليات راه نقصوا في الإستهلاك ديال الطاقة، إذن كنظن على أن هاد التعديل احنا كنرفضوه.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لأحد مؤيدي التعديل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

صحيح اليوم خرج البلاغ ديال cop 26 والمغرب في المنطقة الخضراء، ماشي منطقة الخضراء وخا باهتة ولكن احنا كبلد كحكومة وكشعب، تقدمنا في تطبيق كل مخرجات ديال cop 21 و22 ، لكن هذا الموضوع عندنا النجاعة الطاقية وعندنا عندنا أصلا إستراتيجية ديال الإستدامة حتى 2030، هذا مادام أنه غادي في الإستهلاك، كان خصنا تدبير آخر من غير الرفع في رسم الإستيراد، لأن رفع رسم الإستيراد غادي يمشي للقدرة الشرائية وغايمشي يمكن حتى الجماعات الترابية واش عندها هي القدرة باش دير هادشي؟ لذلك، احنا كنقولوا بأنه لم يأن الأوان بعد باش أننا نرفعوا من 2.5 ل 40% شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

التعديل الثالث للتصويت، لا عفوا، تقديم التعديل رقم 4 أحد مقدمي التعديل، دبا واخة اسي عبد الله بووانو قبايلة صوت على المادة بكاملها بالإمتناع ورجعنا ما كاين مشكل زعما أ باش تعرفوا.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي:

شكرا السيد الرئيس،

الحكومة جابت واحد التعديل وهو الخفض ديال الواجبات ديال الجمرك على واحد الصنف من الدواء ديال مرض السكري من 40% ل 2،5% والحال أن هاد الدواء هذا واحد الثمن يعني الثمن ديالوا بخس جدا وكان تقريبا بحالو جا في العام اللي داز جابوا واحد antibiotique؛ واحد amoxiciline؛ وهذا ما عندو علاقة بالصحة العمومية، لأن إلا بغينا باش نشوفوا مرض السكري راه كاين 2 دالمليون ديال المغاربة اللي عندهم مرض السكري وكاين6 ديال العائلات ديال الأدوية، إلا بغينا نشجعوا كما جاء على لسان الحكومة في التعديل ديالها، أنها بغا تشجع الصناعة الدوائية، فتمشي لهاد الأدوية كاملة ،لا ديال الأنسولين ولا ديال الأدوية أخرى، وكلها تهبط لها الجمرك باش نشجعوا الصناعة ديالنا باش ما يكونش عندو واحد الوقع كبير من ناحية الإسترداد لأنه كاين واحد 25% بالنسبة للنفقات ديال الصحة، الصناديق ديال التغطية الصحية والميزانيات ديال الدولة..

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

هو قطاع ديال الصيدلة عندو أهمية كبيرة، أولا في صحة المواطنين كما ذكرتوا، ولكن كذلك فيما يخص صناعة الصيدلة، فهاد التعديل غير مقبول لأن قبل ما نطرقوا للنقص فهاد الرسوم ديال الإستيراد خاصنا شركاء وخصوصا وزارة الصحة تدرس داخل اللجنة باش ما يكونش ضرر ديال التنافسية ديال قطاع الصناعة، بغيت نذكر بأن كذلك بعض الأدوية كتمتع بهاد الرسوم ديال 2،5 شكرا.

السيد الرئيس:

أحد معارضي هذا التعديل، السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

تتمتازقانون المالية اليوم أنه داروا واحد المنظومة صحية اللي عقلنها ومن ضمنها تشجيع صناعة الأدوية، وهذا كان مطلب ديال الصيادلة والناس اللي خدامين فهاد الميدان، لكن هادشي خاصوا يمشي بتدرج وبناء على دراسة علمية، ماشي غيررغبة عاطفية ديال أنه بغينا نقصوا من هاد المادة، وهنا تنبينوا أنه حكومة الكفاءات ملي تتقتارح شي حاجة تتقترحها بواحد نوع د العقلانية. اليوم المغاربة غيستافدوا من مسألة ديال صناعة الأدوية اللي مرتبطة بمنظومة صحية كاملة، وبالتالي احنا ترفضوا هاد التعديل، في انتظارمن طبيعة الحال دراسات اللي غتقوم بها من أجل خفض رسم استيراد مواد أخرى مثل الصناعة الدوائية بالكيفية اللي مطلوبة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا مؤيد التعديل؟ السيد النائب السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الرئيس، هو كاين واحد النوع من التراكم ما بين النقاش في اللجنة وهنا، كاين واحد النوع من التراكم، وكنظن بأن السيدة الوزيرة حققت هاد التراكم قالت بأن هاد الشي غادرسو، «الميتمورفيل» اللي جابوا لنا تدير 25 درهم اليوم في السوق، هاد الأدوية كلها ديال الأنسولين، ما خلينا حتى شي شركة وما خلينا حتى شي منتوج وطني، قالت غاتدرسو، على راسنا وعيننا، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد الرئيس:

إذن كتسحب التعديل ولا؟ لا، حيث قلتي شكرا.

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

لا صافي راه كاين الإخوان كيدخلوا، شوف الله يخليكم الله يخليكم، التعديل رقم 5 تقديم التعديل رقم 5 أحد مقدمي التعديل ودابا السي عبد الله داك المنطق اللي قلتي لي راه الإخوان ديال هذا كل واحد كيقدم تعديل غيروارد، تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

واش عندك شي مشكل مع التقديم ديالي السيد الرئيس؟

السيد الرئيس:

لا بالعكس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

ياك أنا كنختاصر لك.

السيد الرئيس:

تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

هاد الأسلاك ديال الألومنيوم اللي هما في الترميز ديال 76.05.19 احنا سجلنا بارتياح الحكومة قالت غاتدرسهم وكانت اللجنة يوم الثلاثاء، هذا هوهديك الأنواع اللي كنشريو سواء ديال المأكولات ولا العجائن فيهم واحد السليك ديال الألومنيوم، هذاك السليك كتديرو شركة وطنية، قلنا أودي من 1992 أن نعاونو المنتوج الوطني، الحكومة قالت غتدرس هادشي ونهار الخميس كان إجتماع، احنا بغينا غير نسمعوا من السيدة الوزيرة والسيد الوزير ماذا فعلت اللجنة؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل غير مقبول، كما ذكر السيد النائب اللجنة اجتمعت نهار 11 نونبر، وقررات بأن ما يمكنش نقبلو هاد التعديل لتواجد إنتاج محلي ديال هاد المنتوج شكرا.

السيد الرئيس:

معارض للتعديل؟ لا أحد. مؤيدي للتعديل؟ تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

دابا هادشي اللي قالت السيدة الوزيرة ماشي هو اللي، راه كان 40% كنقولو نرجعوه 2.5% هاد المنتوج الوطني دابا احنايا علاش كنهضروا؟ دابا كنهضروا كاين اللي كان 2.5 قلنا نرفعوه ل 10 وكاين اللي 40 قلنا يرجع 2.5 غادي مع المنتوج الوطني، أنا ذكرت كاين شركة وطنية من 1992، فلذلك إذا كانت اللجنة باقة ما خرجت بقرار نعرفوه، أما بأنها رفضات ما فهمناش، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

التعديل رقم 6 الأخير في هاد المادة.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

هذا السكوتش السيد الرئيس، هذا السكوتش، هذاك السكوتش اللي كنديروا، السكوتش اللي كنبيعوه في المدارس وكاين كذلك في

الشركات اللي تتشتاغل، على كل حال هاد الألواح والأشرطة والأفلام والأشكال المسطحة، احنا قلنا فيها منتوج وطني، فقلنا نرفعوها من 17.5 ل 40% فدابا شركة وطنية كتنتج هاد الشي والمنافسة كاينة غير من دولة آسيوية واحدة اللي كنعرفوها جميعا، واش باغيين نحميو المنتوج الوطني أم لا؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل غير مقبول، فاللجنة كذلك ديال 11 نونبر اجتمعات ودرسات هاد الملف، ولكن هي في حاجة لاستكمال المعلومات اللازمة باش تشوف الآثار ديال هاد الإقتراح على القطاعات اللي كتستعمل هاد المنتجات، وبالتالي ما يمكناش نقبلوا هاد التعديل قبل ما تم الدراسة وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، معارض للتعديل؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

لاشك أن الحكومة في جميع التدابير ديالها ومن خلال قانون المالية تهدف إلى حماية المنتوج الوطني، ولكن مني تنذاكروا على شركة واحدة، للأسف، نتساءل فعلا هل نريد أن نحمي المنتوج الوطني ديال شركة، أم نريد أن نحمي القدرة الشرائية ديال المواطنين؟ هاد رسوم التصدير وخصوصا مدونة الجمارك ما تنجيبوهاش اعتباطا بناء على طلب جهة معينة بذاتها أو شخص معين بذاته، ولكن كاينة آليات اللي هي معروفة اجتماع اللجنة والشركاء ودراسة الجدوى ودراسة اقتصادية، وتنعرفوا العدد دالمنتوجات دالإستيراد وعدد المصدرين بناء على إحصائيات مضبوطة، وبالتالي احنا اليوم كنعارضوا هاد التعديل وشكرا.

السيد الرئيس:

رأي مؤيد.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

السيد الرئيس، فالواقع راه صعيب باش نأيّدوا أو نعارضوا كل التعديلات اللي غتجي، دابا احنا أمام واحد يعني النازلة غريبة، السيدة الوزيرة كان المفروض قلنا أودي احنا معكم، لأن الإنتاج الوطني خصنا ندعموه، وبالعكس، احنا تنحلموا باش ندوزوا من دولة مستهلكة لدولة مصنعة، دابا اليوم الحكومة تتقول احنا خصنا شوية دالوقت، نعم، شكرا، ونتمناوا على الله باش الأمور يتم يعني تداركها في المستقبل ونتقدموا، مع العلم أننا احنا مامقتانعينش، دابا الحاجة اللي خصنا نضّربوها ونزيدوا فيها ونحميوا المستهلك الوطني والمصنع الوطني، أحيانا إلا جات من المعارضة راه معروف على أنه يمكن ترفض ومن بعد مرة اخرى راه غتقبل، ولكن أن نسمع أن كاين واحد التعقيب وتناقض ما بين ما جاء على لسان الحكومة والواقع، هذا شيء آخر.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض التعديل رقم 6 للتصويت :

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 4 هادي صوتنا عليها قبيلة ياك، هادي تقنية جديدة نصوتوا على المادة في النهاية عاد نذاكروا على التعديلات ياك، إذن لتأكيد التصويت:

الموافقون: 206؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

ياك لا قبيلة درتوا امتناع.

المادة 5 من مشروع قانون المالية

الفصل الأول

الضرائب الداخلية على الإستهلاك

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 7 الكلمة لأحد مقدمي التعديل تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

ودابا غتفهم السيد الرئيس على أننا راه فارقين الأدوار بيناتنا، وبأن المعارضة منسجمة ومرة غادي يتكلم السي عبد الله ومرة أخرى الأخ رئيس الفريق الآخر وهكذا، وهداكشي اللي اتفقنا عليه راه كاين فواحد الجدول ومظبوط.

السيد الرئيس، هاد التعديل اللي جات به فرق المعارضة، في إطار طبعا احنا دابا تنحاولوا نديروا ملاءمة مع التعديل ديال المادة 3، ولكن تنوقفوا تنقولوا أودي هاد المنتجات والآلات والأجهزة اللي تتشتغل بالكهرباء، احنا متفقين راه بغينا نخفضوا الإستهلاك، ومتفقين بغينا نطبعوا المغاربة على واحد النوع نتاع les nomenclatures إلى آخره...، ولكن في نفس الوقت احنا مقترحين ومقتنعين على أن هاد الموضوع

مازال ماشي وقتو، في الوقت اللي تقدمنا، إلا كان الموضوع فقط من أجل التوازن ديال المداخيل، تضريب هداك المنتجات الأخرى اللي تم تقديمها قبل قليل، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة، التعديل رقم 7.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل غير مقبول، وفايت لنا طرقنا لهاد النقطة وقلنا بأن كاين بعض المنتوجات الأخرى اللي كتستعمل هاد السكر، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل لا أحد، مؤيدي التعديل؟ السيد الرئيس.

النائب السيد رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

أولا السيدة الوزيرة، قدمنا في المادة 3 وقلتي لينا حتى للمادة 5 وناقشوه، هذا الأولى. مسألة الثانية باش نكونوا واضحين، هاد الإجراءات اللي جبنا ديال الحذف ديال هاد المنتجات والآلات والأجهزة، أنتما التبرير ديالكم باش تنقصوا من التكلفة راه ماغادي تنقصوا والو، وعطيناكم في تعديلات أخرى بغيتوا تربحوا في النجاعة الطاقية في l›électricité نقصوا غير البولات في الشوارع ديال كل مدينة غاتنقصوا بزاف، آلة وحدة في الدار شحال غادي كتستهلك، كتخدم ساعة دالمكانة وبولة حدا بولة حدا بولة نقصوا، ديروا الطاقة الشمسية في جميع الإدارات العمومية وتربحوا النجاعة الطاقية، هادوا راه البسطاء علاش كنهضروا والطبقة المتوسطة.

المسألة ديال المواد اللي ديال البيسكوي، هادو لكي عندهم واحد النسبة اللي هي عالية، أولا غادي هما يبداو ينقصوا تربحوا في صندوق المقاصة داكشي اللي كدعمهم اللي ديما كتقولوا كيستافدوا منو، ونحافظوا على الصحة ديال المواطنين، وإلا بغيتوا تزيدوا حتى شي حوايج اخرى نزيدوهم كيما قال السيد الوزير تالكوليستيرول راه مضر بالصحة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة، لا ولكن، شمن مادة في النظام الداخلي؟ لا أشمن المادة النظام الداخلي؟ باش نرجعلها حتى أنا باش نتكلموا بنفس المرجع، اسي عبد الله، يعطيني غير المادة ينورني، أنا بعدا ها المادة ديال النظام الداخلي باش يمكن لينا يكون عندنا نفس المراجع باش نحتكموا لها، لا إذا أعرض التعديل رقم 7 للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

نعم أسيدي 206 عفوا، شنو قلتي أ السيد النائب 150؟ واقيلا أنا باقي كنذكروا لا علاقة، راه أول امتحان، هذا تمرين كنديروه جماعة خلينا، خلينا نعم السيد الرئيس، أنا كنتكلم على راسي كانديرالتمرين.

النائب السيد يونس بنسليمان:

أنا كنقول ديما كون كان القانون رياضيات ما غتكونش المحكمة الإبتدائية وماغيكونش الإستيناف وما غتكونش محكمة النقض ومغايجتامعوش الغرف، الغرف مجتمع لتفسير نص، المادة 150 في نظام تناول الكلمة في الفرع الخامس «يمكن للرئيس، بكيفية استثنائية، أن يأذن لرؤساء اللجن الدائمة أو مقرريها تناول الكلمة في الجلسات العامة لتقديم توضيحات في قضايا سبق أن عرضت في اللجنة التي تعنيهم كلما دعت الضرورة إلى ذلك»، هذا الإستثناء السيد الرئيس هو حق لك إما أن تمنحه لرئيس اللجنة أو المقرر أو ترفضه، وبالتالي في إطارنقطة نظام، أنبه إلى احترام 150، لكم الحق في القبول أو الرفض، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا على هاد التنبيه الذي يريد أن يزيل هذا الحق وأنا معاك، وهنا ما كاينش قضية خلافية إلى درجة الإحتكام إلى رئيس اللجنة، أمر عادي، تعديلات عادية، ولمّا نحتاج الأمر في قضية خلافية راه غادي نستعملوا المادة 150. إذا المادة 5 من مشروع قانون المالية، أسي عبد الله عاونا، المادة 5 من مشروع قانون المالية الفصل 9 الجداول «ط» و»ف» ورد بشأنها 3 تعديلات من فرق ومجموعات المعارضة، التعديل رقم 8 و9 و10، الإخوان دالمعارضة، السي عبد الله هذا 3 ديال التعديلات هل ستقدم دفعة واحدة أو تعديلا تعديلا؟ تعديلا تعديلا، إذا التعديل رقم 8.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي:

السيد رئيس، الحكومة جابت واحد التعديل فيما يتعلق بالتضريب ديال التبغ ولكن بدلت الهيكلة ديال هاد الضريبة على الإستهلاك، السيد الرئيس.. فقلت بأن الحكومة بدلات الهيكلة ديال الضريبة ومشات ضربات الكمية، وحذفت واحد 58% ديال الحد الأدنى، وتقريبا أغلب الدول في العالم كتضرّب هاد الكمية وما كضربش القيمة اللي بغاو باش يكون الإستهلاك ديال التبغ ينخفض. أما أننا نمشيوا نضربوا القيمة ونقصوا 462 درهم ل 100الدرهم ل ألف سيجارة، فهذا شنوا

غادي يوقع؟ أنه بدل أنه غادي يمشيو ياخذوه هداك التبغ اللي غالي غادي يمشيوا ياخذوا التبغ اللي رخيص. وبالمناسبة، تداروا حد القرار وزاري اللي باش نشوفوا شنوا هما النسب ديال النيكوتين وديال واحد المجموعة تاع الأمور اللي فهاديك cigarettes تقريبا حتى ل2024 عاد باش نديروا les normes، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة .

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس، هاد التعديل غير مقبول، فالإصلاح اللي جينا بيه الغرض ديالو هو النقص من الإستهلاك تقريبا ب2.5، قلت تعديل غير مقبول الإصلاح اللي جينا به غادي يمكنا من النقص من الإستهلاك الهدف هو الوصول ل2.5 مليار، وكذلك يرفع من مداخيل ميزانية الدولة.

السيد الرئيس:

شكرا، رأي معارض تفضل السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

هاد المسألة دالسجائر فعلا هي نقاش ديما تيكون في البرلمان بمناسبة قانون المالية، اليوم تنعرفوا أن الأضرار الصحية راه متايختالفوش فيها أنه فعلا أضرار الصحية دالسجائر راها دوليا متعارف عليها، ولكن اليوم واش مجرد الزيادة في السعر عن طريق التضريب والتغريم غادي يحد من الإستهلاك؟ هاد المقاربة أبانت أنها مقاربة خاطئة، لأنه الفئات اللي تستهلك السجائر هي كتخضع ماشي بالإرادة ديالها، وبالتالي خص واحد المسطرة بالتدريجية، اليوم الا جينا زدنا الثمن والناس باقي مبليين، باش نهضروا بالدارجة، راه غادي يخليو الحليب والسكرويمشيو يشريو السجائر، وبالتالي الحكومة مشات في تدريجيا في التضريب، وشكرا.

السيد الرئيس:

مؤيد للتعديل؟ تفضل.

النائب السيد عبد القادر الطاهر:

سيدي الرئيس، هاد الفصل ديال الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروض، أنا بغيت نقول غير اللي مبلي يخلص، احنا كنطلبوا الرفع ديالو في المقدار إلى 462 بحال اللي قال الأخ راه باش يمكن نرفعوه le maximum غير مانمشيوش la contrebande لأن هادشي باش نرفعوا من المداخيل ونطعموا الميزانية، وخصوصا الميزانية ديال الصحة، ونحافظوا على الصحة ونحاربوا استهلاك ديال تدخين الأطفال والشباب والفئة المعوزة، وبحال اللي قلت لكم اللي مبلي بشي حاجة يخلصها، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

التعديل رقم 9 أحد مقدمي التعديل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

يهدف التعديل لحذف المادة اللي تتعلق بالثلاجات والمجمدات ومكيفات الهواء وأجهزة الغازوتجفيف الألبسة وآلات غسل الأواني إلى غير ذلك، بما فيه المصابيح اللي تكلمنا عليهم قبايلة، احنا في الحقيقة الفكرة في حد ذاتها هي فكرة حسنة، ولكن اليوم نقلبوا على مداخيل عن طريق هاد الفكرة هذا أمر غير مقبول من جهة. ومن جهة ثانية، كيف جاء على لسان قبل قليل أحد الزملاء في فرق المعارضة، إلا كنا غانقلبوا على تخفيف الإستهلاك الكهربائي راه كاين وسائل منها يمكن le chèque de la casse بحال اللي مديور دابا للكاميونات والطاكسيات إلى آخره...، نشجعوا المواطن باش يدي الآلات اللي كتستهلك بزاف ونعطيوه شيك بالمقابل باش يجدد، خاصة أن كاين واحد الجزء يصنّع في المغرب، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة.

السيد نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس، هاد التعديل غير مقبول، الهدف ديالو ما كانش الرفع من المداخيل والحكومة قبلات تعديل من طرف الأغلبية لخفض مقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك المقترح بهاد المنتوجات.

السيد الرئيس:

شكرا رأي معارض ؟ تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد هشام المهاجري:

شكرا السيد الرئيس،

بداية كنشكروا الحكومة، وبغينا نوضحو واحد الأمر، لأنه لا كنتكلمو على القدرة الشرائية للمواطن، التعديل اللي تقدمات به

الأغلبية يعني التلفزة 32 اللي كيشريها الطبقة الفقيرة والمتوسطة نقصنا فيها 50% يعني 50 درهم اللي كتدوز واحد 20 سنة ولا 15 سنة يعني ملّي كنحسبوا غنلقاوا درهم ونصف في العام، ولكن باش نكونو منسجمين وحفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، كنجيوا كنقولوا في تعديل سابق نعاودو نحطو «la TIC» على رايبي جميلة ودانون والبيسكوي اللي كيشريه الدري كل نهار، خصنا غير نكونو منسجمين. هاد المواد هادي راه كيستعملها الإنسان ل 5 سنوات ل 10 سنوات و50 درهم على التلفزة 32» اللي عندها 10 سنين راه ما كتكملش درهم ونص في العام، ولكن رايبي ودانون اللي حتى هو خص يتفتح حوار واعداتنا الحكومة بأنه غاتجلس مع المهنيين باش ناقشوا هاد الضريبة على الإستهلاك اللي غادي تدار عليه، ولكن ما تمسش القدرة الشرائية للمواطن وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا رأي مؤيد؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي (نقطة نظام) :

السيد الرئيس نقطة نظام ماشي، إلا كان ممكن يسحب من المحضر ديال هاد الجلسة هادي هادوك الأسماء التجارية ديال بعض المواد، فلا تذكر الأسماء التجارية باش ما نديرو الإشهار حتى لشي مادة شكرا السيد الرئيس، طبقا للقانون الداخلي، نعم... السيد الرئيس قلنا la metformine وماشي هو الإسم التجاري وإلا كان هذا مسجل بأنه تقال هاد السمية، اسمح لي، حتى الحكومة ما محققهاش باش تجي دير الإشهار.

السيد الرئيس:

رأي مؤيد؟

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

غير طبعا احنا مع المحافظة على البيئة ولكن هاد المنتوجات أغلب اللي كيقتنيوها هم المقبلين على الزواج أو الشباب، وكذلك صعيب على المواطن باش يفرق بين فئة A وB وصلتوا حتى G هنا، لأن أصلا العائد المالي على صندوق التماسك الإجتماعي راه ضعيف ما تيبانش هنا لأن 100 درهم ولا هادي ما كتعطيش واحد الفرق كبير، فكان من الأجدر أن تحيدو مثلا الفئة F وG لأن الرسوم ديالها 500 درهم وتخليوا الفئة ديال 100 درهم و200 درهم، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

التعديل رقم 10 تفضل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد حميد الدراق:

شكرا السيد الرئيس،

احنا في الفريق الإشتراكي، وفي إطار التعديلات مع المعارضة، نطالب بحذف هاد المادة لأنه من غير المعقول الزيادة في ثمن الآلات الإلكترونية، وعلى سبيل المثال التلفاز والحاسوب والهاتف النقال، وخاصة الطابليط اللي كيشريه واحد الشريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة والفقيرة، وخصوصا في ظل هاد الجائحة اللي ولا اليوم التعليم عن بعد والعمل عن بعد والتوجه ديال الرقمنة، علما أن هاد الزيادة ستؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين من الطبقة المتوسطة والفقيرة، لذا نطالب الحكومة الموقرة بحذف هذه المادة وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة للحكومة السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا، هاد التعديل غير مقبول، فالحكومة قبلات تعديل من طرف الأغلبية كيهم تخفيض المقادير دالرسوم في هاد المنتوجات.

السيد الرئيس:

رأي معارض ؟ لا أحد، رأي مؤيد؟.

النائب السيد رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، هاد التعديل تقدمت به المعارضة يعني بحذف هاد الضريبة الداخلية على الإستهلاك، لأن التبرير اللي جيتو به هو أن هادشي واحد الضريبة داخلية تبقى واحد الرسم بيئي. وأعتقد أن اليوم المغرب هاد المواد كلها ما زال ما مطروحش المشكل البيئي، بالعكس، هاد المواد اليوم خالقة فرص الشغل، وكلنا كنشوفوا هادوك اللي كيدورو على دوك التلفزات الخاسرين ودوك pc وكيتم التصدير ديالهم، خالقة واحد فرص ديال العمل، مازال ما وصلناش لدرجة أن هذا خالق لنا مشكل بيئي. المشكلة دابا هاد matèriel كيستعملوه للإحتياجات اللي هي ضرورية، ملّي كنرفعو ولو 10 دراهم المواطن فهاد الأزمة ومن بعد «كوفيد» ما يمكنش يقبلها، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 5 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

السيدة النائبة في التصويت على المادة معارضة أو ممتنعة؟ نعم؟ ممتنعة، حتى انتما ممتنعون إذن المعارضون لا أحد ياك المعارضة كاملة ولا؟

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: 67.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: الإعفاءات

البند الأول:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 11، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

النائبة السيدة عائشة الكرجي:

هاد التعديل كيجي في إطار الإعفاءات الضريبية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية الوطنية، احنا الغرض ديالنا هو تحقيق العدالة الضريبية. لذلك، كنطالبوا بأن جميع المؤسسات الإجتماعية أنهم يكون عندهم نفس الإعفاء الضريبي اللي كياخذوه المؤسسات الآخرين، كاين كذلك المؤسسة ديال «مصير» اللي اشتغلت بزاف في الجائحة، من الضروري أننا هاديك المؤسسة كذلك أنها تعفى من الضريبة، واتخذ بعين الإعتبار كذلك مؤسسة «ANAM» لأن هاد المؤسسة هادي من المؤسسات اللي عندهم مشروع اجتماعي اللي خصنا ضروري أننا، في إطار التضامن في الجائحة، أننا نتعاملوا بنفس الشكل مع المؤسسات الاجتماعية الآخرين، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا، فللتوضيح، الحكومة متفقة على أهمية هذه المؤسسات الاجتماعية ودورها بطبيعة الحال في تحسين الظروف الاجتماعية لمختلف الموظفات والموظفين، ولكن لا ترى جدوى لهذا التعديل، بما أن الدولة أو الحكومة ضمن الميزانية العامة توفر كل الإعتمادات الضرورية لاشتغالها في أحسن الظروف، التعديل غير مقبول السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا رأي معارض لهذا التعديل؟ لا أحد، رأي مؤيد؟ السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

الجميع يعلم المجهود اللي تتقوم به وتتقدمو مؤسسة «مصير» هاد المؤسسة اللي ضخت فيها الدولة أموال وقامت بمجهود كبير، تتشغل واحد العدد ديال الخبراء والباحثين، إلا أن الإمكانيات ديال تتبقى محدودة، والمكتب الشريف للفوسفاط يقوم بمجهود كبير في هذا الإطار. احنا ارتأينا باش يعني، ضمن هاد التعديل، نقلبو على إمكانية لدعم هاد النوع دالمؤسسات للبحث العلمي والإبتكار وتشجيعهم بشكل قوي، بالموازاة مع ما تقوم به الدولة على مستويات عدة أخرى، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: الإعفاءات المؤقتة من الضريبة وفرضها بأسعار مخفضة بصفة مؤقتة.

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فدرالية اليسار، تفضل السيدة النائبة، التعديل رقم 1.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهذا التعديل يخص الإعفاءات المؤقتة من الضريبة وفرضها بأسعار مخفضة، التعديل يقترح حذف المؤسسات الخاصة للتعليم الخاص أو التكوين المهني على أساس أن يعني خص يكون شي شوية الحد من الامتيازات اللي كتعطى للتعليم الخصوصي في اتجاه دعم التعليم العمومي، وبالتالي في إطار أيضا واحد العدالة ضريبية لأن هاد المؤسسات كتهدف للربح وماشي لتقديم خدمة عمومية، شكرا .

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

التعليم الخصوصي كيستافد من 20% خلال الخمس سنوات

للنشأة ومن بعد تيدخل في النظام العام، المسألة رقم 2، هو أن هاد الضريبة كانت في 17.5 وطلعناها ل 20%، ولا بد أن المراجعة والتقييم يتم بعد سنوات من الإشتغال، وبطبيعة الحال، كيفما قلنا دائما، فالنظام الضريبي خصو الوضوح، خصو الرؤية المستقبلية، وبالتالي فالتعديل غير مقبول السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، أحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد، مؤيدي التعديل؟ تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

السيد الرئيس، يعني بالنسبة ايلا كنتكلموعلى عدالة ضريبية فخص يكون عندنا فيها الوضوح أيضا، لأن مؤسسات ديال التعليم الخاص راه ما كتشتغلش بالمجان وما كتقدمش خدمة بالمجان، بالعكس، راه كتستنزف جيوب المغاربة، ولهذا يعني باراكا من الإعفاءات، خصوصا أن هاد المدارس راها يعني كتكلف أولا، مكلفة للجيوب ديال المغاربة، وثانيا راه كتهدف للربح وماشي لتقديم يعني خدمات في إطار دعم التعليم، ولهذا المفروض أن يكون التوجه نحو دعم التعليم العمومي وماشي التعليم الخاص، تايلا غيبقى كخيار يكون كخيار ولكن ماشي على حساب المدرسة العمومية، شكرا .

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: سعر الضريبة.

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة، التعديل رقم 12، تفضل السيد النائب.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

في الحقيقة، فهاد الموضوع بالذات كاين نقاش كبير. النقاش الأول هو حول التعديلات اللي جات عدة مرات، واللي بصراحة وبصدق، ماشي من باب المعارضة، المواطن ما بقاش قاد يتبع، المحاسب نفسو من الصعب باش يتبع بأنه جاوا تعديلات كل سنة كل سنة، هادي واحد المدة كانت 3 دالمليون درهم و10% ثم جاءت هاد الطريقة تصاعدية ب 300 ألف، 700 ألف ثم مليون درهم ثم وهكذا، اليوم هاد النسبية فهاد المادة بالذات غتطرح مشكل كبير بالنسبة لصغار المقاولات، عرفتو علاش السيدة الوزيرة؟ لأن إلا فات 300 ألف درهم بدرهم غادي يدوز من 10% ل 20% ديال الضريبة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للحكومة، التعديل رقم 12 سعر الضريبة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

أعتقد بأن هاد المقترح اللي جاء في مشروع قانون المالية هو تجسيد للقانون الإطار دالجبايات، واللي كينص على وحدة السّعر. ومن جهة أخرى، فخصنا نعرفوا بعدا على من تنتكلموا لأن 67% اليوم من المقاولات تصرح بحصيلة سلبية، إذا الإشكال غير مطروح، لا عند المقاولة الصغيرة ولا المتوسطة، الإشكال والتحدي اللي خذيناه جميعا في القانون الإطار والمناظرة الوطنية للجبايات هو نمشيوا لوحدة الأسعار وإيلا بغينا نمشيوا لوحدة الأسعار فالنظام اللي مقترح هو الأجدى، التعديل غير مقبول السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، أحد معارضي هذا التعديل؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد أديب بنبراهيم:

شكرا السيد الرئيس،

خصنا غير نفهموا المنطق ديال التصاعدي والتناسبي، دابا هاد التصاعدي كيكون في على الأجر، علاش كيكون تصاعدي؟ كيكون الجزء المعفي يساوي النفقات الضرورية ديال الشخص داكشي علاش كنعفيوه، ولما كيكون الادخار تنطلعوا في le taux. بالنسبة للشركات، العكس اللي واقع، هناك مداخيل وهداك نفقات التسيير وما عندك الربح الصافي، ولهذا ما خصناش نطبقو التصاعدي، بالنسبة للتناسبي. وبالنسبة للشركات خاصنا نعرفوا هادو اللي عندهم أقل من 300.000 درهم بأن مالك الشركة كيكون أجير، كيستافد على الأجر ديالو في التناسبي، ولكن ماللي كنمشيوا للتصاعدي ملي نمشيوا للأرباح خصو يكون تناسبي، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي هذا التعديل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

أولا المالك كيخلص الضريبة على الدخل على الأجر اللي عنده، دابا تصاعدي تناسبي، المناظرة حسمات الموضوع، في التوصيات ديالها

تكلمت على التصاعدي ما تكلمتش على التناسبي هذه أولا. ثانيا، «IS» غنمشيوا نحو الوحدة احنا مشينا لها رأسا، قلنا 31 هبطتوها ل 28 قلنا لكم سيرو رأسا ل 25 و25 غنربحوا بها، في 38 كنقولو لكم أودي كاين شي ناس ربحو في «كوفيد» كانوا كيربحوا ودابا زادو ربحو، هاد شركات المحروقات والتأمينات وهادشي غير واحد النغيزة 1% من 37 ل 38% غاتكون مهمة في المداخيل حتى واحد ما خاسر، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: واحد.

المادة 6 مشروع قانون المالية دائما المادة 19 سعر الضريبة ورد بشأنها ثلاث تعديلات من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 2 و3 و4 السيدة النائبة واش غديري دفعة واحدة ولا كل واحد بوحدو؟

النائبة السيدة فاطمة التامني:

ندير التعديلات الثلاثة.

السيد الرئيس:

دفعة واحدة ؟

النائبة السيدة فاطمة التامني:

ماشي مشكل.

السيد الرئيس:

تفضلي.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهاد التعديل فهو يخص سعر الضريبة على الشركات، نقترح أن سعر الضريبة يولي 39% بمعنى زيادة واحد2 دالنقط فيما يخص مؤسسات الإئتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين، هاد زوج دالنقط يعني المضافة المقصود هو أنها تمول الحاجيات المالية للدولة والمساعدة ديالها في الحد من الآثار السلبية ديال وباء «كورونا» وبالتالي هي مؤسسات يعني ما كتعانيش من شي منافسة خارجية.

دائما في إطار المادة 19، سعر الضريبة أيضا على الشركات، نفس الإقتراح هو هاد زوج دالنقط يعني أيضا بالنسبة للمنشآت المنجمية المنصوص عليها في المادة 6، والهدف هو تمويل الخدمات الإجتماعية المقترحة في قانون المالية واللي جات أيضا في التصريح الحكومي، وبالتالي كونها لا تعاني من منافسة خارجية. ثم التعديل الثالث في نفس المادة 19 يخص دائما زيادة هاد زوج ديال النقط ،ويخص يعني زياداتها بالنسبة للشركات ديال المساحات التجارية الكبرى وشركات توزيع الوقود، وبالتالي أيضا نفس التعليل لأنها لا تعاني من منافسة خارجية وأيضا ممكن تساهم يعني هاد زوج دالنقط في تمويل الخدمات الإجتماعية المقترحة في قانون المالية والتصريح الحكومي اللي مفروض أنها تبحث على التمويل والمساهمة في تمويل الحاجيات الإجتماعية المتعددة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، إذن الحكومة 3 ديال التعديلات دفعة واحدة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الحكومة كانت متفقة تمام الإتفاق مع هاد المقترحات، وأضافت خمس نقط على هاد التضريب، ولكن خصصناها لتمويل الحماية الإجتماعية، هاد الناس طلعناهم بخمسة متاع النقط اللي غيساهموا بها في التضامن، وفي نهاية المطاف غيأديوا القسط متاع الضريبة اللي هو 37 زائد 5% من Net متاعهم اللي غادي يمشي كما قلت لتمويل الحماية الإجتماعية، وبالتالي فلا جدوى لهذه التعديلات، شكرا.

السيد الرئيس:

رأي معارض؟ لا أحد، رأي مساند؟ تفضل السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

أعتقد على أن هاد المؤسسات خصنا يعني زوج ديال النقط اللي غتزاد لأن المفروض أن المقترح جاي فيه 37%، هاد زوج دالنقط المقصود بها مؤسسات اللي لا تعاني من أي منافسة خارجية، وكنسطر على هاد الكلمة هادي، وما فيها باس إلا كانت هاد زوج دالنقط لأننا مطروح السؤال ديال التمويل ومطروح السؤال ديال أننا كنمشيو للمديونية اللي كنغرقوا فيها البلاد، ما فيها باس إلى هاد المؤسسات ساهمت بهاد زوج دالنقط على أساس أنها غادي تساهم في تمويل عدة حاجيات اللي مطروحة اليوم ومحتاجة لإجابات، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض التعديل الثاني للتصويت التعديل رقم 2 للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

نفس التصويت بالنسبة للتعديل الثاني:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

نفس التصويت بالنسبة للتعديل الثالث:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 24 الإعفاءات من الضريبة على الدخل:

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار التعديل رقم 5 تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

هاد التعديل يخص إضافة المتقاعدين لهاد المعفيين، اللي هم السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والأشخاص المقيمون فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم إلى غيرذلك، وبالتالي يعني كنقترحوا يضافوا حتى المتقاعدين من جميع أنواع الضرائب بهدف تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، وثانيا يكون واحد النوع ديال التضامن بين الأجيال، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

90% من المتقاعدين ما تيأديوش الضريبة، 10 الباقيين إما عندهم دخول إضافية -الله يسخرلهم فيها- وبالتالي خصهم يأديوا شي حاجة لخزينة الدولة كباقي المواطنين والمواطنات، أولى اللي عندهم واحد التقاعد مرتفع اللي خصوا يخلص الضريبة لأنه ما يمكنش اليوم الموظف ولا الأجير اللي عندو 32 ألف درهم يخلص الضريبة على الدخل واللي عندو واحد التقاعد كبير فيه 40 ألف ولا 50 ألف ما يخلصش عليه التقاعد، بالتالي فالتعديل مرفوض.

السيد الرئيس:

شكرا، أحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد، مؤيدي التعديل؟ تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، راه احنا كنتكلموا على واحد الفئة اللي المفروض أنها راه ساهمت يعني، هاد الفئة ديال المتقاعدين راه ساهمت، وبالتالي عرفت يعني مجموعة ديال الإقتطاعات، فوصلات لواحد المرحلة اللي كيخصها أنها تعفى باش على الأقل ندعمو القدرة الشرائية ديالها، وفي نفس الوقت يكون واحد النوع ديال التضامن، لأن لا يعقل أن يبقى الإستمرار يعني في فرض هاد الضرائب عليها مدى الحياة، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 28: الخصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 13.

النائب السيد محمد البوعمري:

شكرا السيد الرئيس،

يهدف هذا التعديل لفرق ومجموعة المعارضة إلى تعديل المادة 28 من المدونة العامة للضرائب، بهدف رفع نسبة الخصم من مجموع الدخل المفروض عليه الضريبة المطبقة على فوائد القروض بالنسبة للأشخاص الذين يقتنون أو يشترون مساكن رئيسية من 10% إلى 20%، بالإضافة إلى إمكانية خصم تكاليف التكوين المستمر في مجال التعليم والصحة، وذلك تشجيعا للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي ترغب في الحصول على قرض بغرض تملك أو بناء مسكن رئيسي، ودعما لرفع قدرات العاملين في المجال الصحي والتعليم وتكوين الكفاءات العلمية والعملية ومسايرة التطورات التكنولوجية، خاصة وأن بلادنا مقبلة على مشاريع مجتمعية مهيكلة في المجال.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

إذا في ما يخص الكلفة نتاع فوائد القروض في اقتناء السكن، تقامت دراسة دقيقة في هاد الموضوع وقدمت لأعضاء اللجنة نتاع المالية، هاد الكتلة لا تتجاوز 7.9%، وبالتالي من غير ممكن أن يكون هاد الكلفة نتاع الفوائد هي 7.9 ونطالبوا باش نردوا للمعني بالأمر يعني كتل أكبر بكثير؛

المسألة الثانية هي كل ما يتعلق بالتكوين المستمر، كل المؤسسات اللي كتكفل بهاد القضية لفائدة الأجراء نتاعها فهي عندها الحق أنها دخلها كنفقة يعني ك charge وتخصمها من تأدية الضرائب، وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، هل من رأي معارض؟ رأي مؤيد؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد مصطفى الابراهيمي:

المغرب مقبل على واحد المشروع مجتمعي كبير اللي هو الحماية إجتماعية، وبالنسبة الصحة والتعليم اللي ما كيديروش التكوين المستمر كيرفعوا من الكلفة على الدولة فواحد المجموعة من، ما يمكنش نعطيوا تفاصيل في دقيقة، ولهذا ملي كنتكلموا على الشركة اللي عندها الأجراء وغادي يتحيد لها، راه كاين موظفين اللي كيديروا التكوين المستمر وما كيرجع لهم تا شي واحد، احنا كنتكلموا على الأشخاص الذاتيين وكذلك على الموظفين إلا داروا واحد التكوين مستمر هداكشي كيتحيد لهم من الضريبة اللي مفروضة عليهم، باش بهاد الطريقة يمكنا نشجعوا التكوين المستمر ونخفضوا الكلفة ديال الحماية الإجتماعية وكذلك نحسنوا مستوى التعليم.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 دائما من مشروع قانون المالية: المادة 39: شروط تطبيق نظام النتيجة الصافية المبسطة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، أحد مقدمي التعديل تفضل السيد الرئيس.

النائبة السيدة نادية تهامي:

شكرا السيد الرئيس،

كنهدفوا من خلال هاد التعديل إلى رفع اللبس الذي حدث بين النظام الضريبي المتعلق بالنتيجة الصافية المبسطة ونظام المساهمة المهنية الموحدة المنصوص عليه في المادة 41، التي حددت سقف رقم المعاملات في مليوني درهم للنظامين وهذا من باب تحقيق العدالة الجبائية، إذن كنتمناوا من السيدة الوزيرة والسيد الوزير يعني قبول هاد التعديل والتفاعل معه إيجابا وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

باش نعرفوا الواقع أشنوا هو، الشريك أو الناس اللي تيصرحوا بأقل من 2 دالمليون هما 93%، يعني هاد الهامش كبير باش يوصلوا لو الناس، وكيف قلنا للسيدات والسادة النواب، نهار يكونوا عندنا 90% د الشركات اللي قربوا من هاد المستوى ونقولوا أودي هاد السقف راه قليل تمة نفكروا نطلعوه، ولكن ما الجدوى اليوم أننا نحددوا واحد السقف نتاع 3دالمليون باش نديرو 93 % alors que ،la comptabilité تيصرحوا بأقل من 2د المليون.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، مؤيدي التعديل تفضل كاين شي معارض؟ اسمح لي، شكرا السيد النائب كاين معارض، تفضل.

النائب السيد أديب بنبراهيم:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهامش الربح قل من ديك la tranche ديال 2 ملاين الدرهم مكايتبدلش كيبقى la même، منين كتعدى 2 ملاين ديال الدرهم كاتكون النفقات القارة كلها استهلكت والهامش كيضاعف في 3 و في 4، ولهذا منين كتفوت داك القدر خصك دوز la comptabilité وشكرا.

السيد الرئيس:

مزيان، تفضل.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، الهدف ديالنا من هاد التعديل هو أن تشجيع القطاع الغير المهيكل باش ينخرط في المنظومة الضريبية، وكذلك ينخرط في الاقتصاد الوطني ديال بلادنا، يعني تقدمنا بهاد التعديل السيد الوزير من أجل تشجيع هاد الفئة باش تنخرط في الاقتصاد، وخاصة أننا إلى

شفنا فهاد الجائحة بان بأن هاد القطاع الغير المهيكل يشكل واحد العبء على الاقتصاد الوطني وكذلك على تنافسية المقاولة المغربية وكذلك يضر بالقطاع المهيكل، فهاد التعديل السيد الوزير هو فقط لجذب هاد الفئات ديال يعني التجار من أجل أنهم ينخرطوا في القطاع المهيكل، وكذلك ممّا من شأنه أن يدرواحد العدد ديال يعني الفوائد على الاقتصاد الوطني وكذلك على المالية العمومية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 6 دائما مشروع قانون المالية: المادة 42 مكررة مرتين: شروط التطبيق:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 15، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

هو اللي طبيعي نبداوا من مقاول ذاتي لمقاول يعني صغير في شي «sarl à associé unique» ثم وهكذا، دبا هذا التعديل يرمي إلى إعطاء يعني فرصة برقم معاملات شوية أكثر للمقاول الذاتي، السيد الوزير تفضل مشكور وفّسرنا أن عدد دالمقاولين الذاتيين ما استغلوش بعدا هداك المبلغ اللي السقف اللي هوبعدا كاين، 500 ألف درهم بالنسبة للمصنعين و200 ألف درهم بالنسبة للخدمات، احنا تنقولوا أودي الإشكال شنو هو؟ المقاول الذاتي يمكن 95% ما تيستعملوا كاع ديك البطاقة غير في الجيب ديالو، هادوك اللي تيستعملوها دابا مع الغلاء نتاع المواد ومع يعني نسبة التضخم من الأفضل نعطيوهم فرصة يطلع المبلغ لمليون الدرهم و500 ألف بالنسبة للخدمات، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

كما جاء في تدخل السيد الرئيس السيد النائب المحترم، قدمنا من المعطيات ولكن ما فيها باس نذكروا بها، اليوم المقاول الذاتي المعدل نتاع التصريح هو 8.800 درهم، السقف هو 500 ألف، فيمكن تكون بعض الحالات ولكن ما يمكنش نعالجوها بالتشريع، وهذا هو اللي خصنا نفكروا فيه بطبيعة الحال ونلقاو لو الأجرأة على أرض الواقع كيف ناقشنا خلال اللجنة، وبالتالي فلا داعي لهاد التعديل.

السيد الرئيس:

أحد معارضي هذا التعديل؟ مؤيد التعديل؟.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

من المؤكد السيد الوزير كلامو صحيح، وليني من المؤكد على أن كاين واحد العدد كبير نتاع مقاولين ذاتيين اللي تيعملوا بجد، نحن نسعى لتدعيم هاد المقاولين الذاتيين باش يمكن يخدموا في إطار قانوني. بطبيعة الحال هداك اللي تيدير تحويل دابا الا كان نجار أو حداد أو لا شي حاجة من هذا القبيل، هداك الرقم 500.000 درهم كيوصل لو بسرعة، احنا اللي طلبنا من الحكومة هم نطلعو، أما هداك اللي عندو بطاقة وتيخدم occasionellement ولا شي حاجة واللي كيوصل لهاد المعدل راه هما بعد أصلا قلال، إذن إلا شجّعنا هاد الناس وما كانتش تكلفة يعني بالنسبة للدولة في المداخيل غادي يكون أفيد، وغتكون واحد la traçabilité مراقبة لهاد، مع العلم أننا احنا كاع تنطلبو باش الفواتيروالأرقام يخرجوا من الحاسوب المركزي ديال الإدارة، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 6 دائما مشروع قانون المالية: المادة 57: الإعفاءات:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 16، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

النائب السيد حسن اومريبط:

السيد الرئيس،

التعديل يهدف بالدرجة الأولى إلى التخفيف من العبء الضريبي على الجمعيات خاصة منها التي ذات طابع اجتماعي وإنساني، وكذا كون هاد الجمعيات كتساهم بشكل كبير في خلق فرص الشغل. التعديل الثاني في نفس المادة، يتعلق بتحفيز البحث العلمي والإبتكار التي أبانت ظروف الجائحة حاجة بلادنا إليه، ومن باب التحفيزوتشجيع الباحثين على الإنتاج العلمي والمعرفي في مختلف المجالات والرفع من قدرتهم التكوينية والتأطيرية.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

سبق وأن تحدثنا عن هاد الموضوع وقلنا بأن الدخل والضريبة عن الدخل مرتبطة بالدخول وليس بطبيعة المشغل، بطبيعة الحال ملي تتكون يعني واحد المجموعة دالجمعيات أوما شابهها كتعمل على تشغيل مجموعة من الخبرات في حدود معينة راها معفية automatiquement، وملي تتكون الدخول كيما قلت كبيرة فبطبيعة الحال كتدخل في المنظومة نتاع الضريبة على الدخل. أما كما أسلفت الذكر، فالمقاولات والمتابعة نتاعها فيما يخص التكوين والتجديد والإبتكار هناك منظومة أخرى ولا داعي للجوء إلى النظام التضريبي لفعل هذا، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لأحد معارضي التعديل؟ تأييد؟ مؤيد؟ لا أحد، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 59: الخصوم:

ورد بشأنها تعديل واحد الفرق ومجموعات المعارضة التعديل رقم 17.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية:

السيد الرئيس، هادو 7 ديال التعديلات سأقدمهم دفعة واحدة، واخا، في مادة واحدة هي المادة 59.

أولا، فيما يتعلق بالتعليم الخصوصي، كاين عندنا القانون الإطار 01.00 المادة 88 اللي كتقول: «يمكن أن تمنح خصوم من الأساس الخاضع للضريبة العامة على الدخل على حقوق ومصاريف الدراسة أو التكوين في إطار الشروط وفي نطاق الحدود المقررة بقانون المالية» احنا جينا لقانون المالية ودرنا هاد القضية. ثانيا، الاستثمار، انا عاد اخذيتو من عند أحد الزملاء، كيستثمروا 9 دالمليار ديال الدرهم، كيأديوا الضرائب 1 مليار ديال الدرهم اللي كيأديوها للدولة، هاد الإستثمار هذا راه ما درتوش الدولة إذا دارو القطاع الخاص. احنا آش كنطلبوا؟ كنقولوا أودي هاد نفقات التمدرس، نفقات التمدرس طبقا للقانون 06.00 هذا يكون فيه واحد الإعفاء واللي كيتعلق...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس،

لا دابا واش، أنا عندي تعديل واحد، أنا ما عنديش، لا هنا تعديل هذا 17 بحال التعديل 15 أنا بالنسبة ليا أنا عندي مسطرة، تفضل يالاه.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

طيب هذا غنقولوا فقط في التعليم الخصوصي هاد الأمر ديال الإسترجاع، كان كذلك بالنسبة للخصوم الأخرى بالنسبة لعمال المطابع، الجرائد والأجواق إلى غير ذلك، 45% المستخدمين، 55% بالنسبة للصحافيين والمحررين والكتاب والناشرين، و50% كخصوم بالنسبة للملاحة التجارية والصيد البحري، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هاد التعديلات خاصة في الشق الأول المرتبط بالتمدرس، أعتقد بأنه النقاش فيه ماشي كان غيرهاد السنة، كان منذ سنوات، اللي اتفق عليه في المناظرة الوطنية للجبايات وفي القانون الإطار هو أنه غادي تكون إعادة النظر لكل الجداول المرتبطة بالضريبة على الدخل، اليوم من غير الأفيد أننا نجيوا لبعض الفئات ونديروا عليها يعني تضريب مغاير، في حين أن الضريبة على الدخل تهم كل الأجراء وكل الموظفين، وبالتالي فالمراجعة الشاملة طبقا للقانون الإطار والتوصيات نتاع المناظرة الوطنية للجبايات هي الطريق الأصح.

السيد الرئيس:

أحد معارضي هذا التعديل؟ مؤيدي التعديل؟ نعم معارض تفضل.

السيد أديب بنبراهيم:

شكرا السيد الرئيس،

أنا غنمشي للتعليل اللي جابتوا المعارضة، التعليل هو إرساء عدالة إجتماعية ما بين الفئات اللي كتمشي للمدرسة الحرة واللي كتوجه للتعليم العمومي، دبا احنا بحال هذا اختياري، راه تادوك الناس اللي في التعليم العمومي إلا عندهم القدرة غادي يمشيوا الخصوصي،donc إيلا كانت شي عدالة خاصنا نديروها نهزوا من المستوى ديال المدرسة العمومية وشكرا.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

أولا تجويد المدرسة العمومية واحنا خارجين منها لا أحد يناقش الموضوع. بالنسبة للتعليم الخصوصي هذا موضوع قديم جدا، كما جاء على لسان السيد الوزير، ومتفقين على الجزء الأول اللي قال والتشجيعات اللي كان من المفروض تدارما تدارتش، دابا غير نتافقوا، رجال ونساء التعليم جلهم في العمومي تيقريوا ولادهم في الخصوصي، بحال الأطباء اللي كيخدموا في العمومي تيداويو ولادهم ووالديهم في الخصوصي، ويتعلق الأمر بخدمة عمومية مؤدى عنها. دابا هاد النظرة النمطية اللي عندنا هادي سنين خصنا نفضيوا منها، هاد المدارس وهاد المصحات وهاد الناس كاع اللي باوا يترزقوا الله اللي بغا يدير شي حاجة من هداكشي يمشي والدولة تراقب، خص الناس يخلصوا الضريبة ويطبقوا القانون ويجودوا الخدمة، هذا هو المهم، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 59: الخصوم:

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 6 الكلمة للسيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل يخص يعني الخصم ديال 25% من المبالغ الإجمالية المنصوص عليها في المادة 56، وبالتالي متعلقة بالمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل المقدرة بالنسب الجزافية اللي كاينة أمام السيدات والسادة النواب، المقترح هو أن هاد الخصم ما يتجاوزش 35 ألف درهم، وكيجي في إطار يعني تشجيع القدرة الشرائية، وأيضا تخفيف الضغط الضريبي على الأجراء، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو اليوم النص هي الخصم نتاع 20% في حدود 30 ألف درهم، التعديل هو نطلعوا 20 ل 25 و30 ألف ل35، تغيير هذه الأرقام يخضع لدراسات مسبّقة، اليوم الخصم نتاع 20% في حدود 30 ألف يثبت كل الدراسات اللي تمت في مختلف الوظائف أنها كافية لتغطية المصاريف المرتبطة بالوظيفة.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل؟ مؤيدي التعديل؟ تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

اليوم يعني خصنا نعرفوا أننا كنتكلموا على واحد الفئة اللي كتعرف يعني ضغط كبير، بالنظر لإرتفاع الأسعار المتواصل اللي كنعرفوه، وفي نفس الوقت هي بالنسبة لها الوضع قار، إذا قار على مستوى تحسين الدخل ديالها وتحسين الأجر ديالها، إذا التعديل كهذف لأننا نحسنوا القدرة الشرائية ديال الأجراء، وفي نفس الوقت ما فيها باس يتخفف الضغط الجبائي اللي كيتعرضوا له، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 60: الخصوم الجزافية:

ورد بشأنها تعديلان من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 18 و19، السيدة النائبة غتقدم التعديلين دفعة واحدة؟ ولا تعديل مورا تعديل؟ واحد 18.

النائبة السيدة حنان فطراس:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

هذا التعديل يخص المادة 60 من المدونة العامة للضرائب، نرى في الفريق الإشتراكي أن الأجور الممنوحة للفنانين يجب أن ترفع نسبة التخفيض الجزافي المطبق عليها من 40 إلى 50%. ونعلل هذا المقترح بكون هذه الفئة المهمة من المجتمع، وباعتبار أن فن مرآة الشعوب، عانت كثيرا، وأن الوضع الصعب والكارثي الذي عاشته وتعيشه، وخصوصا من يشتغلون في مجال الفنون الحية، نظرا لتوقف العروض والأنشطة منذ بداية الجائحة، حيث بدا واضحا التقصير الكبير في مجال هيكلة هذا القطاع الذي أصبح أغلب العاملين به يعيشون في عطالة تامة انعكست على وضعهم الإجتماعي، باعتبار أن الفن والثقافة هما مصدر الدخل الوحيد لشريحة مهمة من الأسر التي يعولها هؤلاء الفنانون ومهنيو القطاع، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

اليوم الفنانة كيستافدوا من خصم 40% من الأجر، في حين أن مختلف الأجراء في القطاع الخاص تيستافدوا من 20%، أكيد أن الظروف صعبة بالنسبة للفنانين، والكل يعي هذا الأمر والحكومة تشتغل على إجراءات خاصة لهذا القطاع، إيمانا منها بالدور الحيوي واحنا متفقين، donc الإشكالية نتاع الفنانة الكل يعرفها والكل يعرف تفصيلها، السيد وزير الثقافة أعتقد بأنه في المراحل الأخيرة باش يقدم برنامج لمواكبة هذه الفئة المهمة في المجتمع، ولكن الشق الضريبي déja وصلناه le maximum عوض الخصم نتاع 20 اللي كاين عند الناس راه في40، إذن لا يحل الإشكال، خاص إلتفاتة خاصة ودقيقة، في هذه المرحلة الإستثنائية، الحكومة في شخص السيد وزير الثقافة ستعمل على ذالك.

السيد الرئيس:

شكرا إذن هل من رأي معارض لهذا التعديل؟ تفضل السيد السيد النائب.

النائب السيد هشام المهاجري:

والسيد الرئيس لا يمكن أحدا يكون معارضا للأزمة لي كيعيشوها الفنانة، ولكن نتكلموا بشوية ديال المنطق، راه الضرائب كتأدى على الأرباح والخصم غادي يدار من الأرباح والحجز من المنبع، واحنا كنعرفوا الفنانة فهاد العامين مادخلوش حتى درهم، علاش غادي يخصموا؟ وعلاش غادي نقصوا؟ يعني الحل خاصوا يتلقى للفنانة من الميزانية ديال الدولة. أما دابا نقولوا ذش غادي نخصموا؟ راه عامين هادي ماشد حتى درهم علاش غايخلص الضريبة أصلا؟ هو راه معندوش علاش يخلص الضريبة، ديرليه 100% راه معندوش، ماشد حتى درهم فهاد الفترة ديال كورونا، ولهذا التعديلات أنا كنقول بأنه الحل خاصوا يتلقى في الميزانية ديال الدولة لهاد الناس، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي هذا التعديل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

هو في الواقع الفنانة وواحد العدد نتاع المواطنين من شرائح معينة، راه يستحقوا هاد الخصم، ماشي باش نقصوا المداخيل، لأن الدولة محتاجة المداخيل باش يمكن ليها تصرف، هذا الجميع يعلمه، ولكن هاد الفئة وهاد الشريحة من المواطنين الجميع في أحسن الظروف، ويكون خدام ومخلص مزيان، تيخدم 4 شهور تيتخلص مزيان وتيخلص الضريبة مزيان، وليني تيبقى الباقي نتاع الوقت ديالو كله بدون عمل. إذا فعلا، السيد الوزير متفق، واحنا متافقين معاه، يجب دراسة الموضوع بجدية ولكن إيجاد الحل كذلك في أسرع وقت ممكن، كاين فنانة موظفين اللي دوزوا حياة كلهم وهما في «سلم 1» حتى وصلوا للتقاعد وهكذا، بالصح مغانصيبوش الحلول دالمغرب كلهم في نهارواحد، ولكن خاص نمشيو بالسرعة اللي قلتوا وكل شهر ناخذوا ملف ونحاولوا ناقشوه.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

التعديل رقم 19.

النائب السيد أحمد العبادي:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل يتعلق بالمادتين 60 و73، المادة 60 فيها الخصوم الجزافية يعني تخفيض نسبة الخصوم الجزافية على الدخل، كاين فئتين: الفنانون تطرقنا لها في التعديل السابق ولكن ما يمكنش نعاود لها، وكاين فئة المتقاعدون، نقترح رفع نسبة التخفيض الجزافي إلى75% بدل 60% والتسقيف 240 ألف درهم. ثم هناك مقترح تعديل المادة 73 التي تتعلق بالأرباح العقارية المتحصلة من العقارات الموجودة بالمدارات الحضرية والتي تصبح مشمولة بوثائق التعمير، إذن نقترح رفع النسبة من 30 ل 35، والهدف محاربة الربح السريع والمضاربة العقارية والإثراء الغير مشروع أو الإثراء بدون سبب وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

من الشق الأخير نبدأ، هاد الضريبة على الأملاك اللي دخلت للمجال الحضري إرتفعت منذ 2014 من 20 ل 30%، اليوم التضريب نتاع التفويتات الأخرى هو 20%، نعتبر بأن هاد الحد يعني هو أكبر من ما يجري في التفويتات الأخرى، وعلينا أن ننتظر أيضا التأثير نتاع هاد الزيادة اللي كانت منذ عهود قريبة.

فيما يخص المعاشات، ففي سنة 2020 طلعنا هاد الخصم ل 90%، إلا كان إشكالية نتاع واحد الفئة مجتمعية راه ماشي مرتبطة بالتقاعد، إذا التضريب نتاع التقاعد فيه 90% l›abattement de معناه؟ أن السيد ملي تتاخذ لو داك التقاعد حيّد بعد 90% ما تيخلص عليها تا حاجة، وهاديك 10% اللي تتبقى هذا هو معنية الخصم و10% هي اللي كتطبق عليها السلم، وبالتالي إلا كانت شي فئة اجتماعية عندها هاد الإشكال يجب معالجتها بمنهجية أخرى غير التضريب.

السيد الرئيس:

شكرا، أحد معارضي هذا التعديل؟ مؤيدي التعديل؟.

النائب السيد أحمد العبادي:

السيد الرئيس، أعتقد بأن الضريبة على الأراضي الحضرية اللي كتدخل le plan d›aménagement يعني قبل كتكون فلاحية وكيكون الثمن ديالها زهيد جدا، يعني ثمن الهكتار يقدر يكون الثمن ديال 1 مليون الدرهم مثلا، عندما تصبح وثيقة التعمير كتطلع ل 20 مليون الدرهم، لا يعقل، هذا يسمى إثراء بلا سبب أو إثراء غير مشروع، يعني من العدالة أن هاد النسبة تطلع وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

دائما المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 73: سعر الضريبة:

ورد بشأنها تعديلان من فرق ومجموعة المعارضة، أحد مقدمي هذا التعديل، تفضل السيد النائب. شكون اللي غادي يقدموا؟ اتافقوا أنا ما عنديش مشكل، كاين 20 و21، تفضل.

النائبة السيدة كلثوم نعيم:

تقدمنا بهذا التعديل لتكريس العدالة الجبائية، ولأن هاته العوائد تعتبر كدخل، يجب تطبيق مبدأ النسبة التدريجية ولتشجيع الأفراد على الإستثمار. ويرمي كذلك هذا المقترح التعديل إلى رفع الحيف، مقارنة مع الأجانب الذين يستفيدون حسب أغلب المعاهدات التي وقعها المغرب مع بلدان أخرى لتجنيب الإزدواج الضريبي الذي يستفيدون من سعر ضريبي لا يتعدى 10%.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

أنا أعتقد بأن غي خصنا نعرفوا على من تنتكلموا، لأن العدالة الجبائية ورفع الحيف إلا كان هو بالنسبة للضريبة على الشركات اللي داخلة la bourse وعلى les devidendes اللي جايين من la bourse راه كاين مجموعة دالمفاهيم خصها المراجعة، اليوم نتحدث عن الفوائد اللي كتحقق داخل البورصة، داك الحيف وداك الشي راه صعيب، الآن هاد الشركات ففرنسا تتخلص 30 في الالمان 38 ونديرو كاع « benchmark»، احنا في المغرب تتخلص 15، والدخول الأخرى راه عاد قلنا هاد 30 قلنا خصنا نطلعوها، واصحاب 37 قلنا خصنا نزيدو لهم شي بركة، كيفاش هاد الدخول للي تمة نعفيوها؟ وl›impots d›une manière générale على le revenu راه il est autour de 25 -26% donc هذا هو الأمر، وهذا هو بما يتعلق الأمر بفئة -الله يسهل- تشتغل اليوم في البورصة، وبالتالي تتحقق ربح تتقول لها الدولة جيبي لنا 15%، شكرا.

السيد الرئيس:

رأي معارض؟ رأي مؤيد؟.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

في الواقع ما يمكنش نختلفوا، فقط دابا احنا كنتكلمو على أقل من مليون درهم، دابا هادو هادوك الناس اللي تيساهموا شي مساهمة بسيطة. ثم دابا الأجانب تيخلصوا في المغرب 10% والمغاربة تيخلصوا في المغرب 15%، دابا نشوفو كيندير و أما نزلو لداك 10ولا نطلعوهم ل 15 والموضوع تسالا، شكرا .

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون:01.

التعديل الثاني رقم 21.

النائب السيد الأمين البقالي الطاهري:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل كيهم الرفع من شريحة الدّخل المعفاة من الضريبة على الدخل، نبغيو أنه الأشخاص ديال القطاع الخاص ولا القطاع العام اللي عندهم الدخل اللي ما يتجاوزش 40.000 درهم سنويا يتعفاو من الضريبة على الدخل عوض 30.000، اللي هذا السقف هذا تاع

30.000 أصبح متجاوز، بحكم الواقع المعيشي تاع فئة كبيرة تاع المجتمع اللي كتعاني من ارتفاع الأسعار، وكذلك أنه هذا الإجراء هذا في المستطاع ديال الحكومة اللي كترفع شعار ديال الدولة الإجتماعية أنه ما غاديش يكلفها الكثير مقارنة مع النفقات اللي ما تجيبش نتائج اقتصادية واجتماعية في المبتغى، وهاد هذا التعديل هذا الهدف منو هو تحقيق العدالة الضريبية والحفاظ على الطبقة المتوسطة اللي تضررت...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد النائب، الكلمة للحكومة .

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هاد الإقتراح ما تيكلف والو، تيكلف مليارو400 نتاع الدرهم، مليار و400، 1.397.000.000 السيد الرئيس، المسألة رقم 2، ملي تنتكلموا على هاد الإجراء لا علاقة له بالطبقة الضعيفة، لأن هاد الإجراء نتاع أننا نطلعو le seuil من 38 ل40 تيعني الجميع، يعني، حتى واحد اللي عندواليوم دخل متاع 200 ألف ف40 ألف الأولى ما غيخلص والو وانت غادي، لا يستفيد منها إلا ذوو الدخول المحدودة، وبالتالي وكيف جاء في القانون الإطار والمناظرة الجبايات، قلنا يا ودي هاد الجداول نتاع الضريبة على الدخل، ناخذو الوقت وندرسوها ونشوفو نعالجو الإختلالات باش éffectivement الناس نوزعو داك الشي اللي غادي الدولة تعطيه، نوزعوه بطريقة عادلة وتضمن العدالة الجبائية.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد، مؤيدي التعديل؟ .

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، قال واحد الجملة احنا متفقين عليها، كاين القانون الإطار ديال الإصلاح الجبائي فيه المراجعة، ما كاين مشكل. دابا احنا اللي كنلاحظو، الضرائب كلها كنغيروها، هذا ما بغيناش كاع نقيسوه، هاديك 30.000 درهم اللي هي معفات راه كتساوي 2.500 درهم في شهر، احنا قلنا نرفعوها دبا على الأقل تولي متنادبة مع السميك على الأقل، فلذلك في انتظار أننا نعاودوا هاد الجداول كنطالبوا بالرفع ديال هاد المعفاة، صحيح غيستافدوا منو حتى الفئات الأخرى لأنه تناسبي، ولكن دائما وأبدا هادي على الأقل 20 سنة ماقسناه، عفوا من 2008 ما قسناه، فأرجو أن نراجعه في أقرب الآجال، شكرا.

السيد الرئيس:

إلى حين ذلك الوقت أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 73: سعر الضريبة (جدول حساب الضريبة):

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 7 السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهاد التعديل في نفس الإتجاه يخص حساب الضريبة على الدخل يعني بالنسبة شريحة الدخل إلى غاية 40.000 درهم سنويا، كنقترحوا أنها تكون معرفية من الضرائب، وبالتالي هناك جدول يعني من 40.000 إلى 60.000 درهم: 10%، من 60.000 إلى 80.000: 20%، من 80.000 إلى 100.000: 30%، من 300.000 إلى 400.000: 40%، على أساس أن من 400.000 درهم وما فوق 45%. هاد التعديل هذا أو هاد المقترح يهدف إلى باش يكون واحد النوع ديال التوازن في المساهمة ديال كل الأشطر ديال الدخول، وفي نفس الوقت تخفيف الضغط الجبائي على الطبقات الهشة والمتوسطة، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

لنفس الإعتبارات، التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

رأي معارض، رأي مؤيد تفضل.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

أعتقد يعني السيد الرئيس، السيد الوزير، على أننا إلا كنا تنتكلموا على واحد الطبقة متوسطة أو طبقة هشة، فينبغي يعني أن يترجم دعمها من خلال مجموعة من الإجراءات، وبالتالي فراه هادي فئات راه إما ضعيفة أو مهددة بأنها تصبح ضعيفة، نظرا لمجموعة ديال المتغيرات ونظرا يعني للإرتفاع الصارخ اللي كتعرفوا التكلفة ديال الحياة، ولهذا

يعني وجب أنه يكون هاد النوع ديال التوازن ومراجعات الأشطر ما نبقاوش يعني كل مرة نديرولها التسويف، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت، عفوا أه نفس العدد 206 دائما.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 22، تفضل.

النائبة السيدة لبنى الصغيري:

السيد الرئيس هذا التعديل جاء لمراجعة الخصم المتعلق بالأعباء العائلية، باعتبار أن هذا الخصم م...

السيد الرئيس:

الصوت، الصوت.

النائبة السيدة لبنى الصغيري:

إذن قلت يهدف هذا التعديل إلى مراجعة الخصم المتعلق بالأعباء العائلية بإعتبار أن هذا الخصم معرفش مراجعة منذ سنة 2008، وباعتبار أن الغاية ديالو هي الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، تخفيف العبء الضريبي عنها، خاصة الطبقات المتوسطة اللي تم استنزاف قدرتها الإدخارية. أيضا يهدف هذا التعديل إلى توفير الضمانات للتكفل بالعائلات التي توجد تحت رعاية المعيل، بحيث أنه ما يبقاش غير مسؤول عن الزوجة، وإنما يضاف أيضا المعطلين عن الشغل، المصابون بعاهات المستديمة، وكذلك هادشي بغض النظر عن عنصر السن اللي هو 27 سنة، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

إذن هاد الإجراء نتاع أننا نرفعوا الخصم من360 ل 600، غادي يستافدوا منوا صحاب الأجور العليا، لأن ديك الأجور الدنيا عندها الخصوم الضرورية أنها ما كتأديش، ماغا تستافدش من هادشي، مغاتشوفش أي استفادة من هاد الفعل. المسألة رقم 2، اليوم كاين واحد الدخل يساوي 360 كيفاش نسمحوا لواحد يخصم 600 ؟علاش ماشي 800؟ إلا بغينا غير نطلعوا، donc هادشي راه فيه منطق. المسألة رقم 2، هو أنه المسألة نتاع العطالة أولى إشكالية التشغيل، راه إشكالية اقتصادية خاص الجواب عليها في موضوعات أخرى، أعتقد بأنه ستكون عندنا الفرصة لنقاشها في أمور أخرى.

والمشكل نتاع ذوي الإحتياجات الخاصة، نفس المنطق، اليوم لن نتمكن، ما كاينش شي طريقة نستعملوا الضريبة باش نخفوا العطالة ولا نخفوا الضرر على ذوي الإحتياجات الخاصة، إلا من عدم تضريب المواد اللي تيستعملوا، خاصة الكراسي المتحركة ومختلف الآلات، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، لا أحد، مؤيدي التعديل؟ لا أحد، آه، تفضل السيد النائب.

النائب السيد حسن لشكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، في الحقيقة احنا كلنا كنعرفوا بأن خاصة مع الجائحة ومع بزاف دالناس اللي فقدوا الشغل ديالهم، اليوم الحالات اللي كتحتاج للإعانة في أوساطنا تزادت للأسف في السنوات الأخيرة، في السنتين الأخيرتين، مع الظاهرة ديال العطالة اللي كثرات. النقطة الثانية هو أن بالفعل هاد الأمر ما تبدلش من سنة 2008، وكنأكدوا على أن من 2008 ل 2021 وهذا قانون المالية ديال 2022، راه مر أكثر من 14 سنة أكيد أن بالنسبة لنا احنا متمسكين ،وآن الأوان للرفع من هاد المقدار، بطبيعة الحال فحد أقصى اللي ما تزاوجش بكثير الحد الأقصى اللي كان مبرمج عندكم، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 89: العمليات المفروضة عليها الضريبة وجوبا:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 23.

النائبة السيدة حياة لعرايش:

شكرا السيد الوزير آ السيد الرئيس أستسمح، في إطار تعديل المادة 89 اللي كيهدف من الرفع من رقم الأعمال المفروضة على «la TVA» على التجار الصغار، بغينا يعني بالنسبة لهاد التجار طبعا، في استحضار بطبيعة الأنشطة التجارية ديالهم، من الرفع من المعاملات ديالهم اللي

غيكون فأثر الأرباح المحققة، واليوم يخلصوا « la TVA» على 2 المليون ديال الدرهم تيوصل chiffre d›affaire ديالهم يوصل ل 3 المليون ديال الدرهم. في إطار نفس التعديل، في نفس المادة، بغينا « la TVA» عوتاني تنقص من 10% حتى ل20% خاصة في بعض المهن كالمحامون والترجمان والموثقون والعدول وأعضاء أعوان القضاء وشكرا.

السيد الرئيس:

الحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

سبق وأن قلت بأن 93% من هذه الفئة يصرحون برقم معاملات أقل من 2 دالمليون نتاع الدرهم وبالتالي لا داعي للرفع. وثانيا، إلا كنا كنتحدثوا على توسيع الوعاء و بقينا كنطلعوا هاد الأسقف، راه كنمشيوا في الإتجاه المعاكس. المسألة رقم 2، الضريبة على القيمة المضافة وفي القانون الإطاروفي الجبايات، خصنا نمشيوا لسعر موحد، خصنا ما يوجد لدينا من قيمة نتاع 10 و7% مطالبين احنا خلال الخمس سنوات المقبلة أننا نصلحوهم إلا بغينا أننا نبقاوا في إطار القانون الإطار اللي صوتنا عليه بشكل جماعي.

السيد الرئيس:

هل من معارض لهذا التعديل؟ لا أحد، مؤيد للتعديل؟.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

في الحقيقة هذه معادلة صعبة، دابا تنقلبوا كي نوسعوا الوعاء وهذا معقول إيلا بغينا نزلوا النسبة المئوية للضريبة، ولكن أنا نعطيكم هي 2 دالأمثلة حية وراه ما يمكنش يصرحوا الناس، شتي إلا درنا دابا هداك النسبية في 300 ألف درهم وكذا، راه تا واحد ما غادي يوصل ل 250 ألف درهم، دابا 2 دالحالات: الحالة الأولى هما هادوك اللي كيبيعوا البالي، تيبيعوا السلع القديمة، تيشريوا الماريووات وهذا وتيبيعوهم، 2 دالمليون الدرهم غادي يوصلوا لها بواحد السرعة قوية، ما أحسن؟ نعطيوهم، هما ما عندهم la TVA déductible، تيشري واحد يعني واحد الماريو ولا شي حاجة وتيبيعوه وهادو راه كيديروا رقم معاملات شيئا ما كبير، ولايني إلا جاوا يخلصوا 20% TVAغادي يولي مشكل، هادوك الناس اللي تيبيعوا الصناعة التقليدية السيد الوزير، واحد البازارفي مراكش، في فاس، ما عرفت أشنو، بسرعة غادي يوصل ل 2 دالمليون الدرهم، ما عندوش بحيث تيشري هو الزربية في تازناخت ما فيها لا « la TVA» لا والو وغادي يضطر إلا دار2 دالمليون يصرح، إذن ما غادي يبقاوش يصرحو وهذا هو الإشكال، صحيح معادلة صعبة.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 91: الإعفاء دون الحق في الخصم:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 24.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء باتا:

شكرا السيد الرئيس،

موضوع هاد التعديل هو المادة 91 للي هي الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم، مقترحات المعارضة في هاد الصدد هو إعفاء واحد 5 ديال العمليات من الضريبة على القيمة المضافة، وهاد العمليات هما الفوائد على القروض التي تمنح لصغار الموظفين والأجراء المهنيين في إطار الحصول على السكن، وهاد السكن لأول مرة ولمرة وحدة في العمر. والعملية الأخرى التي نقترح إخضاعها للإعفاء هي الأدوات المدرسية والأدوية، دائما الهدف هو التخفيف عن الأسر وضمان استقرار القدرة الشرائية لهم. العملية الرابعة اللي كنقترحوا باش ندخلوها في الإعفاء هي السيارات المخصصة للنقل المدرسي الجماعي التي تقتنيها الجماعات، تانعطيوها «TVA» باليمين وناخدوها بالشمال. العملية الخامسة تهم الخدمات المقدمة من إدارة السجون لفائدة النزلاء ديالها، من إطعام ونقل وأدوية ومعدات، هاد الامتياز تعطى للمؤسسات الخاصة فيما يخص الخدمات اللي كتقدمها للتلاميذ، donc الأولى أن هاد إدارة السجون هي اللي تاخذ هاد الامتياز كذلك.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

المرتبط بالسكن تنعتقد بأنه خلال 15 سنة كانت سياسة حكومية معينة لتشجيع السكن مرتبطة بالتضريب، بشكل إرادي، السنة نتاع 2020 اعلناها نهاية هاد المجال ومشينا le droit commun، أنه الأمور المرتبطة بالسكن تدخل للتضريب. ولكن في نفس الوقت، قلنا بأن الحكومة خصها تجيب مشروع، تجيب تصور اللي نشجعو به هاد

السكن لأول مرة ولمرة واحدة في الحياة بشكل مباشر، وهذا هو اللي خص يجيو باش نضمنو الفعالية إلى غير ذلك. الآن، فيما يخص السجون ولا الجماعات المحلية، علاش غادي نهبطو الضريبة على القيمة المضافة؟ واش عندها شي منافسة من شي جهة أخرى؟ إدارة السجون راه داك الشي اللي كيتكلف لها ديك الماكلة تاع السجناء تتخذو، وغير فهاد السنوات طلعنا هاد القيمة ب200 مليون نتاع الدرهم،donc وعلاش غادي نمشيو عاوتاني لهاد التضريب ونخلقو ضريبة لإدارة السجون وضريبة للنقل المدرسي وغدا نقولوا أودي النقل المزدوج واحنا غاديين، donc غيولي كل نقل بضريبة خاصة إلى غير ذلك، خصنا غير ما نساوش بأننا راه احنا متفقين جميع على أننا نمشيوا لوحدة التسعير تاع الضريبة، سواء في الضريبة على القيمة المضافة ولا في الضريبة على الشركات، والخط واضح هو توسيع الوعاء باش نتمكنوا أننا نهبطوا الأسعار نتاع الضريبة في مختلف المجالات، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، هل من معارض لهذا التعديل؟ لا أحد، مؤيد للتعديل؟ تفضل.

النائب السيد رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نقدرو نتفقو معاك في هاد القضية اللي قلتي «الدولة زيتها في بيتها»، كتعطي لإدارة السجون والدولة هي الدولة والجماعة هي الجماعة، ماشي مشكل، والأدوية كي غنديرو معها؟ 7% كيخلصها المواطن consommateur هاديك 7%، والتصريح ديالكم اللي جا السيد الوزير أن هاد الشي العائدات من هاد الشي ديال 7% دالأدوية صرحتو بأن داك الشي قليل بزاف، ما كيدخلش للدولة شي حاجة كبيرة، علاش ما ناخدوش هاد القرارونوليو حتى احنا بحالنا بحال دول الجوارونقولو بأن الأدوية معفاة من «TVA» وما غاديش تأثر على الميزانية؟ شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 91: الإعفاء دون الحق في الخصم:

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

في نفس الإتجاه يعني بالنسبة لهذا التعديل، فنحن نقترح إضافة الأدوية والمنتجات الصيدلية غير الدوائية المخصصة للبشر كما هي منصوص عليها في القانون رقم 04.17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، وبالتالي يعني حذف الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لهاد المواد من شأنه أنه يخفف العبء ديال مصاريف العلاج على المواطنين اللي كنعرفوا على أنهم تيتكلفوا فيها 50%، أيضا باش يمكن يكون يعني استهلاك أفضل للمواطنين وتمكينهم من الولوج للعلاج اللي تنعرفوا على أنه مكلف ومكلف جدا، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو الأمر اللي كان أشار ليه السيد الرئيس قبل، الموضوع نتاع الأدوية قلنا بوضوح على أن المعالجة نتاعو خصها تكون شمولية، فيها أولا خصنا ما نبقاوش ناخذوا éffectivement الدواء بالنسبة للأمراض المزمنة، ولكن خص تكون عندنا الضمانات ونلقاوا الآليات الكفيلة بأن كل هاد العمليات اللي تدير الدولة نتاع تخفيض الضرائب خصها تنعكس إيجابا على المواطن، خصها تهبط في الثمن، وبهاد العمل خص يكون بشكل مشترك مع وزارة الصحة وكل الفاعلين، وأؤكد أن المداخيل من هاد الشي ماشي هي اللي غادي تأثر على التوازن وماشي مرتفعة، والدولة لا تهدف لمنطق المداخيل فهاد الموضوع، ولكن خص هاد المعطيات الأخرى خص الشق الأول باش نقدروا نديروا تضريب أو لاّ تخفيض للتضريب على مختلف الأدوية اللي مرتبطة بالأمراض المزمنة في تأثير مباشر على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض؟ رأي مؤيد؟ السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

يعني، لا يعقل أننا نكونو يعني بجوار دول ديال حوض المتوسط اللي كتعفي هاد الأدوية من الضريبة ونجيو للمغرب ونلقاو أنه كيفرض نسبة ديال 7% مع يعني الفرق شاسع اللي كاين فيما يتعلق بالتطبيب والصحة واحنا رافعين شعار الصحة أولوية، وأيضا التكلفة ديال العلاج اللي كتكلف المغاربة واللي كتحرمهم من الولوج لعلاج، خص يعني تستحضر بواحد الشكل ديال الموضوعية وشكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 92: الإعفاء مع الحق في الخصم:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة، تعديل رقم 25.

النائبة السيدة كلثوم نعيم:

يقترح التعديل إعفاء الألواح الشمسية والسخانات الشمسية مع الحق في الخصم داخليا وإعفائها عند الإستيراد، اعتبارا للحاجة الضرورية اليوم لتشجيع إستعمال الطاقات المتجددة، اعتبارا لسياسة المغرب في هذا الصدد. يعتبر «جليتان» من المواد التي تدخل في الحمية الغذائية لمرضى السيلياك والذين يعانون من حساسية القمح، وهي بمثابة علاج لهم، خاصة وأنها تعرف أثمنة جد مرتفعة بالأسواق المغربية، ولا تكون في متناول المواطنين من الطبقة الهشة والمتوسطة، تشجيع اقتناء السيارات التي تعتمد على الطاقة النظيفة وصديقة البيئة، وضرورة الإستفادة من الإمكانيات التي توفرها الطاقات البديلة دون حظرها في الطاقة الشمسية.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

للاعتبارات اللي قدمت فيما يخص الأمور نتاع الضريبة على القيمة المضافة، ودون الدخول في تفاصيل مفهوم والغاية من إحداث الضريبة على القيمة المضافة اللي خصها تكون يعني تتسم بالحياد في سلسلة الإنتاج، فهاد التعديلات لا نرى جدوى من استحضارها.

السيد الرئيس:

هل من معارض لهذا التعديل؟ رأي مؤيد؟ تفضل.

النائب السيد مصطفى الإبراهيمي:

السيد الوزير، احنا متفقين معاك على الحياد، غي ملّي نكونوا نديروا الحياد نديروه مع المؤسسات، بعض المؤسسات ديال الأعمال الاجتماعية كتستافد من هاد الإجراء، خاصة كنتكلمو لكم على المؤسسة دالأعمال الاجتماعية ديال التعليم وديال الخارجية، باقي المؤسسات ديال باقي القطاعات ما عندهمش، إلا غاندیرو الحياد يا إما نفرضو عليهم كاملين وإلا لا. ملّي كنتكلموا على الحياد الأدوية نفس الشيء ولا هاد «جليتان» بحال بحال، يا إما جميع الأدوية نديرو لهم «TVA «يا إما الجميع نندیروهم، ولكن مالي كنتكلمو على الدول اللي دايرة بنا كلهم محيدين «TVA» الآن وصلنا لأكثر من 50%، وداك النهار في اللجنة السيد الوزير قلتو لنا داكشي اللي كيجي واحد 100 مليون ديال الدرهم زعما داكشي قليل حتى، فإلا كان زعما ديروا واحد المجهود فهادشي ديال «L›ANAM» ولا ديال الأعمال الاجتماعية ولا الأدوية و»جليتان»راه ما غايكون إلا في الصالح ديال، واحنا تنطالبوا بالحياد، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 93: شروط إعفاء السكن الاجتماعي:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة التعديل رقم 26.

النائبة السيدة مليكة اخشحوش:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل كيتعلق بالمادة 93 من المدونة العامة للضرائب بخصوص إضافة العدول إلى الموثقين. السيد الرئيس، الهدف من هذا التعديل هو ملاءمة مقتضيات هذه المادة مع أحكام القانون رقم 16.03 المتعلق بمهنة التوثيق العدلي اللي كتخول للعدول تحرير مختلف العقود تماما كما هو الحال بالنسبة للموثقين، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الموضوع ما فيهش موقف من فئة معينة، احنا العدول راهم كيشتغلوا في نطاق ما يسمح به القانون في هاد المجال متاع التفويتات العقارية، العدول ما عندهمش الحق يحتفظو بالودائع، ما عندهمش الحق يحتافظوا ب les avoirsويبلاصيوهم إلى غير ذلك، الموثقين هما

اللي عندهم الحق يديروا هاد العملية، بالتالي ماشي لأننا ما بغيناش نزيدوا العدول، لأن ما يمكنش يديرو هاد العملية هذه، الأجرأة ما يمكنش، شكرا.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض ؟ رأي مؤيد؟

النائب السيد أحمد العبادي:

السيد الرئيس، العدول عندهم اختصاص ديال التوثيق ديال العقود العرفية والعقود الرسمية، وبالتالي وهي شريحة مهمة ما يمكناش نقصيوها لأسباب إجرائية، هذا واحد السبب إجرائي ما عندوش كيفاش يدير الودائع ديالو في CDG وهنا خصها يتلقى لها حل. أما القانون 16.06 واضح، المتعلق بالتوثيق العدلي، اللي كيعطي لهاد الشريحة اللي هي مهمة ديال التوثيق وتحرير العقود الرسمية، وإلا نعدلوا هاد القانون ونخليوا أن العدول يزوجوا ويطلقوا والسلام، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

دائما المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 99: الأسعار المخفضة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة التعديل رقم 27.

النائبة السيدة عويشة زلفى:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل رقم 27 يهم المادة 99 الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للألواح الشمسية، قانون المالية حدّد القيمة في 20%، فريق المعارضة يقدم تعديل بأنه هاد 20% يتم خفضها إلى 10%، بحيث اليوم احنا ملّي كنشوفوا واحد القيمة مرتفعة كتهم الألواح الشمسية، يعني هنا كنلمسو تناقض في برنامج الحكومة حتى في تشكيلة الحكومة، عندكم وزارة فيها وزارة الطاقة والتنمية المستدامة وفي المقابل كنلقاو الزيادة في الألواح الشمسية والمغرب انخرط منذ 2009 في تشجيع الطاقات المتجددة، في إطار ترشيد الإستعمال، هنا كيكون واحد التناقض، يعني تناقض في البرنامج ديال والشعارات ديالكم، فين يعني هاد الفلاح البسيط وهاد المواطن اللي احنا غنشجعوه باش يكون الإقبال على الطاقات المتجددة، فكنظن بأن هذا غيرواضح انطلاقا من هاد الشي اللي درتو وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بالعكس، احنا الألواح الشمسية بغينا نرجعوها 10% والتعديل يهدف أننا نحذفوها، فاحنا تنقولوا بأن الألواح الشمسية تكون في 10% مع حق الخصم هو أمر مشجّع لاستعمال الألواح الشمسية.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد، مؤيدي التعديل ؟ لا أحد.

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 123: الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 28.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

نبداو بالألواح الشمسية، دابا احنا في 123 الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، احنا كنقولو اعفيوهم، دابا تكلمتي على TVA 10% احنا كنقولو لكم أعفيوهم، وثانيا القوقعات اللي عند الأطفال أقل من ثلاث سنوات وحدا المرض -الله يحفظ منو الجميع- كيجي للأطفال عند الولادة، عند الولادة الا ما تدارتلوش القوقعة اللي كدير 20 مليون كيطلع ما كيسمع ما كيهضر، 20 مليون، كيبقى معاق حياتو كاملة، احنا كنقولو هذا على الأقل اعفيوه من الضريبة عند الاستيراد TVA، ما نتكلمش قاع على الاخرين، غير القوقعة للي كتدار ب20 مليون، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

كنا التزمنا بأنه مع قطاع الصحة غادي نعمقوا النقاش، بطبيعة

الحال لا أحد يمكن ليه يقبل على أن الأطفال كيف قال السيد النائب اللي في هاد السن واللي كيتعرضو لهاد الأمراض، أن الدولة تمشي تفكر تاخذ إيرادات ضريبية على هذه المواد، كان خصنا نشوفوا مع القطاع المعني ونعمقوا النقاش، ونتأكدوا أيضا من أن هذا التخفيض في الثمن يستفدوا به هاد الأطفال وما يمشيش يضاعف الأرباح نتاع الناس اللي كيشتغلوا في أمور أخرى، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا ، رأي معارض؟ لا أحد، رأي مؤيد؟ نعم، العفو، رأي معارض، تفضل.

النائب السيد أديب بنبراهيم:

شكرا السيد الرئيس،

غادي نرجع بالنسبة لمؤسسة «مصير» والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، خصنا غير نتفاهمو على واحد اللي المبدأ للي كاين بالنسبة للضريبة على...

السيد الرئيس:

راه ماشي، موضوع آخر..

النائب السيد أديب بنبراهيم:

لا، هو هداك، 28 ولكن نفس فيه التعديل، بغيتي تنوصلو لو، تا نوصلو لو، هو هداك. شكرا. قلت كاين واحد المبدأ اللي خص كل شي يكون عارفو، المبدأ للي جاري بع العمل في النصوص العالمية، بالنسبة للضريبة على الشركات ولا الضريبة على الدخل كنشوفو الأشخاص ولا الشركة، بالنسبة للضريبة «TVA» كتخص العملية، بغض النظر شكون الأشخاص اللي فيها، العملية l'opération واش taxable أو لا intaxable، بالنسبة إيلا اخذينا غير المثال ديال الوكالة الوطنية للتأمين الصحي كتقوم ببعض الخدمات وعندها مقابل اللي كيجي من مساهمة الدولة والمساهمات ديال المؤسسات العمومية، كان مقابل وكاين واحد la valeur ajoutée ولهذا احنا ضد هاد التعديل، شكرا.

السيد الرئيس:

رأي مؤيد؟ دابا ما عارفناش اشنو كنأيدو، أنا وقع لي خلط، تفضل السيدة النائبة، نسمعو السيدة النائبة هي للي غتحسم لنا هاد النقاش.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

غير بالإضافة اللي قال السيد النائب على الاستفادة من قوقعة ديال الأذن الفئة ديال الأطفال، أنا غنزيد بأن كاين هناك فئة كبيرة بالنسبة لكبار السن، لأن كنعرفوا هاد هي التي تعاني من الهشاشة وأغلبهم راه أولادهم ولا عائلاتهم اللي كيصرفوا عليهم، فلا يعقل أن نزيدوا عليهم هاد المصاريف هادي، خصوصا أن أغلبهم لا يتوفرون على التغطية الصحية. بالنسبة للشق ديال الألواح الشمسية، الإخوان تكلموا عليها بالنسبة للسخانات الشمسية كنعرفوا بأن السخانات الغازية والمخاطر ديالها والعدد ديال الضحايا اللي كتشوفوها كتكاثر وكترتفع على الصعيد الوطني، هادي فرصة باش يكون الإعفاء ديال السخانات الشمسية، كذلك بالنسبة للشق الخاص بالمقاولات الجد صغيرة والصغيرة المتوسطة هادي فرصة باش يعني نعلنوا التضامن ديالنا معهم، وخصوصا أنهم من الفئة اللي عانت بطريقة مباشرة أثناء الجائحة وأغلب منهم راه سدوا ولا أعلنوا على الإفلاس ديالهم وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 123: الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة:

ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطنة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 9 السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطنة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهاد التعديل فهو يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حيث الإستيراد، ونقترح إضافة الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض العقلية والنفسية، وأيضا المستلزمات والأدوات الدراسية، وبالتالي يعني تخفيض هاد الأثمنة ديال الأمراض النفسية من شأنه أنه يحد شوية من الإرتفاع اللي كتعرفوا الأمراض النفسية، وتنعرفوا أن هناك نسب كتبين على أننا عندنا واحد الوضع يعني ليس بالجيد. أيضا بالنسبة لتخفيض الأثمنة والمستلزمات والأدوات الدراسية، فهي تصب في اتجاه دعم التعليم ودعم كل ما يتعلق بنشر العلم والمعرفة في اتجاه دعم القضية التعليمية بصفة عامة، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 129:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 29 .

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الرئيس، هاد الجمعيات اللي هضرنا عليهم، جمعيات الأعمال الإجتماعية اللي هي محدثة في عدد من القطاعات، احنا كنقولوا العقود والمحررات والوثائق التي ستنقل لها، على الأقل رسوم التسجيل أنها ما تأديهاش كيفما درناها مع الدولة، الدولة مع راسها، الدولة مع الجماعات، على الأقل نضيفوا هذه على الأقل، في نهاية المطاف راهما الموظفين ديال الدولة أنهم يتعفاوا من الرسم ديال التسجيل، شكرا.

السيد الرئيس:

الحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

احنا تنقولوا بأن مؤسسة الأعمال الاجتماعية، كيف قلت قبايلة، خلقت وتمول كامل أنشطتها من طرف الميزانية العامة للدولة. أنا أتساءل مرة أخرى، أشنو هو الدور ديال التضريب في تخفيف الأعباء على هاد الأعمال الاجتماعية، الأعمال الاجتماعية إلا شرات شي عقار مهم ومزيان وبغات تدير فيه شي منشآت مزيانة، علاش ما تخلصش الضريبة على التسجيل؟ ولكن هذا راه أنشطة ربحية، اللي كتقتصر على الأعمال الاجتماعية الخاصة بالموظفين، راه ما عندها ما تسجل ولا ما تنبر، ولكن ملّي تتمشي للسوق وتبدا تخدم خصها تخلص.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض ؟ هل من رأي مؤيد؟.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

دابا خصنا غير نكونوا منطقيين، دابا هادشي في التعليم كاين، الدولة مع الدولة كاين، الجماعات مع الجماعات درناه، دابا هادو غير من الدولة ولا من الجماعات ولا من المؤسسات العمومية لهاد المؤسسات الإجتماعية، كنقولوا رسوم التسجيل ما يخلصوش عليها وإلا راحنا عفينا الدولة أصلا، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 133: الواجبات النسبية:

ورد بشأنها تعديل موحد من النائبة فاطنة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار تفضل السيدة النائبة، التعديل رقم 10.

النائبة السيدة فاطنة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل يخص إحصاء التركات، وبالتالي كنقترحوا أنه إلى حدود 200 ألف درهم يعني السعر يكون هو0% ومن 200 ألف إلى مليون درهم: 1%، من مليون إلى 5 ملايين درهم: 2% ومن5 دالملايين إلى 50 مليون درهم: 3%، ما فوق ذلك 4%، وبالتالي هاد المقترح هذا من شأنو أنه، لأن كنقصدوا التركات الكبيرة جدا ماشي المتوسطة، وبالتالي من شأنه أنه يحقق واحد العدالة في النظام الجبائي ويكون فيه نوع من التضامن، وأيضا إضافة معدل تصاعدي وفقا للمبالغ الموروثة، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

من الناحية النظرية، ما اقترحته السيدة النائبة هوجيد جدا، ولكن الواقع أن العمليات دالإرث اللي كاين اليوم يصرح بها هي 3.975، الرقم دالمعاملات نتاعها هو 11.8 مليون درهم، donc ما كاين لا 20 مليون ولا 30 ولا داكشي، وكتخلص ليهم 2.5% نتاع التسجيل، إذن الواقع نتاعنا نتاع الإرث في بلادنا هو هذا.

السيد الرئيس:

شكرا، هل من رأي معارض؟ تفضل.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل النظام المغربي واضح فيما يتعلق بالتركات والإحصاء ديالها، وراه هو التركات اليوم كيتم التضريب ديالها من خلال تسجيل الإحصاء قبل القسمة وكذلك التفويتات، وبالتالي أنه إضافة أعباء جبائية على الورثة وهما بحرا مات لهم السيد ونعاودوا نزيدوهم حتى بالضريبة تيبان لينا غير معقول وشكرا السيد الرئيس إذن نرفض هاد التعديل.

السيد الرئيس:

شكرا، رأي مؤيد تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

المقترح راه واضح على أنه راه ما معنيينش بيه يعني اللي كتكون عندهم تركات كيما قلت متوسطة أو قليلة، وبالتالي راه الوضع القائم احنا كنعرفوا أنه فيه إختلالات، والمفروض أنه يدار واحد المجهود في اتجاه نوع من الإبتكار ومن الإبداع إذا بغينا فعلا نحققوا واحد العدالة جبائية ويكون فيها واحد النوع ديال التضامن اللي كنبحثوا عليه ومازال متايبانش في مجموعة ديال الإجراءات اللي جابتها الحكومة في هاد المشروع هذا، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 144: الحد الأدنى للضريبة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة، التعديل رقم 30.

النائبة السيدة إكرام الحناوي:

شكرا السيد الرئيس،

الغاية من هذا التعديل هوتخفيف الضغط الضريبي على الشركات، من خلال تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة علىها من0.50% إلى0.25 ، والرفع من السعر المطبق على المنشأة التي تصرح بحصيلة سلبية برسم سنتين متتاليتين، من 0.6 إلى 1%، بما لذلك من أثر على التصدي لأشكال التملص والتهرب الضريبيين. أما التعديل الأخير في هذه المادة، فيهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على محطات بيع المحروقات، وذلك من خلال إلغاء الحد الأدنى المطبق علىها، والذي يتم احتسابه على أساس رقم الأعمال الذي لا يعكس بالضرورة حجم الأرباح المحققة في هذه العمليات التجارية وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الحد الأدنى للضريبة على الشركات اللي كتدير أرقام سلبية، نذكر بعدا بالرقم اللي قلت قبيلة، وهو أنه مجموعة دالشركات هو67%، معناه أن 67% أكثر من ثلثي النسيج المقاولاتي اليوم تيصرح بواحد الحصيلة سالبة عند المديرية العامة للضرائب. التوجه اللي كاين في القانون الإطاروفي المناظرة الوطنية للجبايات هو أننا غادي نقلصوا هاد المساهمة، ولكن خصنا نلقاوا واحد العمليات مواكبة باش نتصداو للشركات اللي كتحط دائما كتبقى فهاد الأرقام السالبة وكتستعمل طرق ملتوية أخرى للتهرب الضريبي.

فيما يخص الشق الثاني نتاع التعديل المرتبط بعفوا، donc عندنا le minimum وعندنا المحطات، المحطات واش تحقق الأرباح و لا متحققش؟ ولا قليلة ولا مقليلاش، هاد الأرباح نتاع البيع ب détail نتاع الوقود راه كاين في la structure des prix هو اللي محددها، إلا داك la structure وداك الربح اللي كاين اللي هو تقريبا 3% قليل، خصنا نعالجوه تمة ماشي بالضريبة. وغير باش يكون عندنا تصور شامل لهاد الموضوع د المحروقات، لأن ما يمكنش في نفس التوجه يكونوا عندنا آراء واقتراحات متعارضة.

السيد الرئيس:

هل من الرأي معارض لهذا التعديل؟ رأي مؤيد؟ لا أحد. أعرض هذا التعديل للتصويت، الموافقون، تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

احنا كنا دايزين مني رجعنا structure des prix ولينا، احنا ما كاينش عندنا تناقض احنايا في 0.25 خليناها ولكن احذفنا منها المنتجات النفطية وبالتالي حتى في structure des prix ما غاديش تبقى، مادام كنتكلموا على المحروقات راه الحكومة حاضرة قدامنا، احنا الثمن دابا اللي هو غادي كيتصاعد ديال المحروقات اللي اليوم 11 درهم الغازوال و13 درهم بالنسبة ليسانس، راه كيطرح علينا سؤال، إلى أي مدى غادي نبقاو غاديين في هذا الإرتفاع؟ وما دمنا كنتكلموا على la structure des prix وهادوك الناس عندهم 3%، نراجعوا ما كاين مشكل، ولكن راه الشق التنفيذي هذا ماشي الشق التشريعي، احنا الشق التشريعي هو هذا اللي عندنا، مادام هاد الناس مظلومين، كنطلبوا من الحكومة أن تتدارك هاد الظلم اللي على هاد الناس اللي كيبيعوا بالتقسيط واللي عندهم هادي 3%، والآخرين كيخص هامش ديال الربح بالنسبة للموزعين الكبار كيخصها تا هي تحدد وخص الحكومة تحمل مسؤوليتها، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 154 مكررة ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 31.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

هو احنا حذفنا هاديك المادة 160 مكررة باش نتكلموا غير على 154 مكررة، دابا ما بين المكرى والمكتري كاينة إشكالات كثيرة، دابا احنا فيما يتعلق بالدخول العقارية مشينا للحلقة السهلة، هداك السيد اللي عندو يعني اللي هو في الأخير يعني المكتري، المكتري كنمشيوا كنديروا له الحجز من المنبع، حجز من المنبع، صحيح كتربح منها الدولة ولكن هاد النزاع دابا هو عندو نزاع هداك اللي كاري لصاحب الملك مع داك المكتري، وكنمشيوا احنا لهداك اللي كيمتالك اللي عندو العملية الحلقة الضعيفة هوالمكتري، وكناخذوها لو من المنبع، في حين أن بعض الأحيان كيكون فيها نزاعات، الدولة كتربح منها حيت كتمشي لها من المنبع، ولكن الإشكال الحقيقي هو أنه يجب أن يعالج، احنا المعالجة ديالنا قلنا نحذفوا هاد المادة 154 مكرر وكذلك 160 مكرر، شكرا.

السيد الرئيس:

160 حتى هو؟ ما كاينش هنا في التعديل، هذا غزدتيه، وسحب هاد التعديلين بجوجهم ونزيدوا نتقدموا، تفضل السيد الرئيس.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الجملة نتاع السيد الرئيس الدولة كتاخذ غير الحق نتاعها، غير هداك IR‹ا الضريبة على داك الدخل اللي كان خصوا يجي داك الكاري ويصرح بها بصورة تلقائية، ماشي تتاخذ الأجر نتاع المكتري ولا كتمارس عليه شي ضغط، وهادشي كيكون في الأمور اللي فيها الدولة كارية ولا للإدارات ولا للمؤسسات المنظمة. وللإشارة، فهاد التصريح بالدّخل راه تلقائي، الدولة كتستعمل هاد طرق ملي لقات راسها أمام إشكالات لتحصيل هذه الموارد، ونذّكر بأننا هاد العملية عطتنا 250 مليون درهم سنويا هاد التحصيل، وما فيهش شي واحد اللي كيتخاذ لو، كنعيد مرة أخرى، أكثر من القدر اللي خص تاخذ الدولة في ديك العملية نتاع الكراء.

السيد الرئيس:

هل من معارض لهذا التعديل؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

دابا غير خصنا نعرفوا أشنو بغينا بالضبط، كاين المكتري اللي هو الحلقة الضعيفة على أساس أنه راه محتاج لهداك المحل باش يكريه وما عندوش الإمكانيات، في حين أن هاد الطرح راه هو بين قوسين، لأنه دابا كاينين مكترون التوجه العام أنه كبار الشركات العالمية راه تتكون مكترية العقارات وتتكون مكترية الأمور. اليوم ملي تتقتاطع ديك الضريبة من المنبع، لأنه الجشع تاع بعض أصحاب الأملاك ما تيخلصوش هاديك الضريبة، وبالتالي الدولة تتحرم منها، في حين أنهم تيدخلوا مداخيل كبيرة، هاد التوجه ديال الإقتطاع من المنبع هداك اللي خاصو يخلص الكراء تيمشي يخلص هاديك الضريبة وتيأدي للآخر الحق ديالو، بالعكس هذا راه تينفع الدولة وباينفع المكتري وبايخلق هداك التوازن الحقيقي، وبالتالي نعارض هاد الإقتراح، شكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس، رأي معارض ولا مؤيد؟.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

لا مؤيد.

السيد الرئيس:

مؤيد، تفضل.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

علاش زعما أنا بنت ليك رأي معارض؟

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع، دابا من الصباح واحنا كنتكلموا على المداخيل وهكذا، هادشي كل مزيان، أملنا كبير باش الحكومة، انطلاقا من الإجتهادات اللي كاينين في المحاكم وخاصة على مستوى النقض، نعدلوا القوانين. اليوم مدونة الشغل ماشية في اتجاه بواحد العداد دالمواد والأحكام النهائية الصادرة مختلفة تماما مع هداك المواد، إذا الأمل كبير كاين في الحكومة باش يتم تعديله، ونفس الشيء ما نبقاوش تنطلقوا غير من المداخيل والأرقام، انطلقوا كذلك من الإجتهادات ومن الأحكام باش نخفوا على المواطنين ونتقدموا بسرعة، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 208: الجزاءات المترتبة عن الأداء المتأخر، السيد الوزير؟

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أنا فقط السيد الرئيس أريد أن أثير عناية الرئاسة ومعها المجلس الموقر إلى المادة 196 من النظام الداخلي، لا يمكن تقديم التعديل ثم تناول الكلمة مرة أخرى بإسم مؤيد أو معارض، هذا وضح في الفقرة الأخيرة من المادة 196، طبعا حرصا على التطبيق الصارم والدقيق لهذا النظام، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

هذا النظام الداخلي داروه النواب وكيحكم النواب، وفيه واحد الجزء كيتعلق بالحكومة، الحكومة لا حق لها أن تتدخل باش تنهنا للنظام الداخلي أولا، ثانيا لحد الآن احنا غادين في المسطرة، مؤيد ومعارض، ما زدناش على هادشي، ما عطيناش 2 دمعارضين ولا 2د المؤيدين ولا تاشي حاجة، ولذلك احنا خدامين في إطار النظام الداخلي وما خرجناش عليه نهائيا، شكرا.

السيد الرئيس:

غانرفعو الأمر للسيد وزير العدل باش يفصل بيناتنا، عندك الزهر ما بقاش عندو الحق ياخذ الكلمة.

إذن التعديل رقم 32، كاين شي واحد غادي يقدم التعديل، السيدة النائبة.

النائبة السيدة فريدة خنيتي:

يهدف هذا التعديل إلى إضفاء صبغة نهائية على قرارات اللجن المحلية لتقدير الضريبة، مع الإبقاء على حق استئناف هذه القرارات لدى اللجنة الوطنية والطعن فيها لدى المحكمة المختصة، من باب حرصنا على حماية حقوق الملزمين اتجاه تعسف الإدارة الجبائية ومن شططها وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو إيلا بغينا نحميوا حقوق الملزمين ما خصناش نرجعوا القرار متاع اللجنة المحلية نهائي، لأن راه اللجنة المحلية شكون اللي كاين فيها حاضر بقوة هي الإدارة، وإلا قلنا أودي الحكم متاع الإدارة فديك اللجنة المحلية نهائي راه تنحديوا الحق ديال الملزم أنه يلتجأ لا للجنة الوطنية ولا القضاء. أنا بالنسبة لي اليوم، الطريقة اللي مبني بها العمل داللجنة المحلية يتوافق مع ضمان حق الملزمي.ن وبنفس المنهجية، ملي خلقنا اللجنة الجهوية ووسعنا لها الوعاء متاع الإشتغال باش نحافظوا على القرب متاع الإدارة ولهاد اللجن من الملزمين، ولكن دائما مع الحفاظ متاع حق الملزم أنه يلجأ إلى الطعن في القرار.

السيد الرئيس:

تفضل السيد النائب، رأي معارض.

النائب السيد يونس بنسليمان:

السيد الرئيس،

أولا ملّي جات الحكومة بهاد المشروع ديال إحداث اللجان الجهوية هي خلقات واحد التوازن بين الإدارة الجبائية وبين الملزم الذي كان يعاني، كما أنها ستخفف من المنازعات اللي يمكن تمشي للقضاء. واليوم هاد التوجه دالحكومة ديال هاد النوع من التوازن في العدالة الجبائية، من خلال إمكانية الطعن وإحداث هاد المحطة الجهوية عوض المحلية بعد ذلك المرور الوطنية، وبالنظر إلى تشكيل اللجان الجهوية وإدخال أصحاب المهن اللي يمكن تفيد في هاد النزاع، نؤكد أنه توجه سليم وكانوا تيطالبوا به مجموعة من الهيئات، وبالتالي هذه إستجابة، أنه جعل هاد القرارات نهائية والإستئناف ديالها يكون مقرون بهاد في هاد المرحلة وبالطعن أنه غايزيد الأعباء وما يخلقش هاديك الهدف وشكرا.

السيد الرئيس:

رأي مؤيد؟

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الرئيس، احنا فرحنا فاش ضافت الحكومة هاد اللجنة الجهوية، فاش ضافتها كنقولوا أودي ضافتها ولكن راه زادت غير في الناس اللي غادي التجئوا لها، في حدود 10 دمليون ديال الدرهم، وسعت الوعاء، الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل. طيب، احنا كنقولوا ما دام هي أنشئت وكيرأسها قاضي وفيها دوك الإداريين وفيها الممثلين ديال المهن، علاش ما نفتحوش لها المجال أن تبث في المرفوع إليها من اللجن المحلية؟ والقرارات ديالها غاتبقى أنها ممكن

الطعن فيها، سواء أمام المحكمة أو أمام اللجنة الوطنية، فقط هذا هو التعديل ديالنا وكنظن كيمشي مع الجهوية اللي احنا كنتمناوها لبلادنا، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 247: 32 ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 33 تم سحبه؟

النائبة السيدة عائشة الكرجي:

السيد الوزير، في إطار الالتفاتة اللي قلتي قبايلة للفنانين، هذا دورك دابا مادام أن الامتيازات كاينة للرياضيين إذا ما فيها باس أن كذلك نزيدوا عليهم الفنانين، كتعرفوا بأن الفنان يعني عاش واحد الوضعية، كلكم قلتوها قبايلة، عاش واحد الوضعية صعبة في الجائحة، إذا واحنا كنعتاقدوا في الفريق الإشتراكي أنه من الممكن ومن الضروري أننا نعملوها كالتفاتة وتصوتوا معانا بعدا على الأقل من أجل الفنان وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الوزير، الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هاد الإجراء ما فيهش شي حاجة إيجابية للرياضيين، الرياضيين اليوم تيخلصوا 0 ما كاين والو، دخلناهم في الوعاء الضريبي باش يخلصوا، وهاد الجدولة اللي كانت السنة الماضية قلنا ياودي كوفيد وما كايناش المداخيل درنا ليها décalage. الفنانة خصهم التفاتة أكبر، واش غادي نزيدوا نضربوهم، نعطيو لهم غيرL›abattement مكايحلش الإشكال وراه شرح قبيلة السيد النائب غادي نديروا L›abattement عليهاش؟ واحد الفنان سنتين تنقولولوا مكاينش الفن، كنقولوا ليهم بأن الفنان خصوا التفاتة عميقة وكاين إجراءات غادي يقوم بها السيد وزير الثقافة.

السيد الرئيس:

الكلمة لمعارض لهذا التعديل، تفضل.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

أولا البحث على العدالة الجبائية هي مطلب، ولكن ماشي غير بدغدغة العواطف والعناوين الفضفاضة، اليوم الفنانين حاضرين معنا فالبرلمان، وتم الترشيح ديالهم وهما في الصفوف الأمامية، وهما بصدد إعداد قانون متكامل بتنسيق مع السيد الوزير، وهاد القانون- إن شاء الله بحول الله- سيفرح الفنانين وغايتبناه التجمع الوطني للأحرار والفريق تاع التجمع الوطني للأحرار، والأغلبية كذلك، بطبيعة الحال بمساندة الأغلبية، خصوصا الإستقلال والإخوان دياول، وكذلك الرياضيين هاد الفئوية في التضريب احنا بغينا نخرجوا منها ونمشيوا على أساس، لأنه راه كاين فنان وفنان ورياضي ورياضي، ما نبقاوش كنشوفوا ديك الفئة الضعيفة، راه كاين رياضيين اللي الدخول ديالهم تتفوت الشركات الكبرى العقارية وغيرذلك، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي هذا التعديل، السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

احنا ما عندناش مشكل مع الفنانة بعدا وما عندناش مشكل مع الرياضيين ومعندنا مشكيل تامع شي واحد، احنا غيرتيقول المثل العامي «اللي عندو باه في الكوزينة ما تيموت بغبينا»..دبا احنا تنتمناوا على الله باش نصيبوا فوسط الكوزينة شكون اللي غادي بتكلف بالفنانة وباقي الفئات الشعبية اللي محتاجين لدعم قوي، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 247 المكررة مرتين ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 34، تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة إكرام الحناوي:

يهدف هذا التعديل إلى تمديد الأجل القانوني للاستفادة من مقتضيات المادة 247 المكررة من المدونة العامة للضرائب، لما لذلك من آثر إيجابي على دعم الطبقة المتوسطة التي تم إنهاك قدرتها الشرائية، وكذلك على إنعاش الدورة الاقتصادية بشكل عام، وتنشيط قطاع

العقار بشكل خاص، بالنظر لأهميته في المساهمة في الناتج الداخلي الوطني وإحداث مناصب الشغل وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

لوضع الأمور في نصابها وفي مجالها، أولا لما نتحدث على البرنامج اللي كانت كتقوم به الدولة حتى ل2020 فالحدود 20 31décembre ، كانوا مجموعة من الإتفاقات توقعات بين الدولة والعاملين في القطاع، وغادي تمكن الأجرأة نتاع هاد الإتفاقات من الإشتغال بنفس المنطق اللي كان عندنا هنايا، مكاينش التضريب نتاع السكن الإقتصادي خلال السنوات المقبلة. الإجراءات الإنتقالية اللي كنا درنا خلال الأزمة، واللي كتهم واجبات التسجيل، أعتقد بأن كنا درناها في واحد الفترة محددة، وهاد الواجبات نتاع التسجيل إلا خذات طابع يعني نتاع الأمد البعيد فهي تترجع حقيقة وواقع. الآن الحكومة والقطاع المعني بصدد صياغة إجراءات أخرى كما قلت، للإقلاع بقطاع الإسكان بشكل عام، ولكن بشكل يضمن فعالية أكبر، ويضمن أن ديك المساعدة توصل للمعني بالأمر حسب الدخل نتاعو، سواء كان في الطبقات الهشة أوالطبقات المتوسطة.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض؟ رأي مؤيد؟

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الوزير، احنا كون هاد الرسم هاد واجب ديال التسجيل دار على مليون ونص.. في 2019 قلنا مزيان، طبق في 2020، لكن كنعرفوا احنا في 2020 و2021 داكشي اللي كان فيها، فاحنا كنطلبوا غير التمديد ديال سنة، وخاصة أن الأرباح ما نقصاتش، المداخيل ديال الدولة زادت، هاديك 2 دالمليار ديال الدرهم -تبارك الله- مع هاد التخفيض هذا للنصف زادت المداخيل، فإذن أشنوا المشكل؟ هادو راه كنتكلموا على الطبقات المتوسطة اللي كيشريوا السكن لأنفسهم ماشي المنعشين العقاريين، احنا كنتكلموا على شي واحد شرا واحد الدويرة ديالو وبغى يسجلها كنقولوا أودي أنه النصف، ثم الناس ديال العّمال المغاربة اللي بالخارج ما استافدوش، ما استافدوش لأنه سنة ما دخلوش كاع، والسنة الأخرى اللي دخلوا ها أنتوما شتوا آش اللي وقع، ولذلك كنطلبوا بالتمديد ديالها، شكرا. يمكن لكم تدرسوا من هنا لمجلس المستشارين، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 262: تعريفة الضريبة:

ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 36، ما عنديش، لا ما عنديش، المادة 225؟ لا عندي هنا في التعديلات ولكن ما عنديش في التعديلات هنا المحالة على الجلسة العامة، يا الله تفضل شكون اللي غيتقدم؟ المادة 225 مكررة ياك.

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

نعم السيد الرئيس، يهدف هاد التعديل فقط لتوسيع شيئا ما اختصاصات اللجان الجهوية، وخص نقربوا الإدارة بعد يعني للمواطن، دابا عندنا اللجنة المحلية ولات لجنة جهوية مزيان بقات اللجنة الوطنية اللي غادي يجي من بعد نقطة ويجي للجنة الجهوية، هادشي راه صعيب بزاف. احنا نقترح باش هاد اللجان الجهوية تكون عندها يعني اختصاصات أوسع، في إطار ما جاءت به الحكومة، حتى يتمكن المواطن من قضاء الغرض ديالو يعني في الجهة ديالو، وهذا تيدخل في إطار الجهوية المتقدمة من جهة. ثم غادي يحسم بشكل نهائي القضايا، وإلا كان لابد خصوا يلجأ للمحكمة في الجهة ديالو يعني المحكمة الإدارية اللي جات في إطار النفوذ الترابي، هي اللي تبت بشكل مباشر تفاديا اللجوء كمرحلة ثالثة للجان الوطنية، شكرا.

السيد الرئيس:

دابا حسب المسطرة اللي عندي هنا المادة هادي 225 مكررة هي تدخل في البند الثاني من المادة 6 من مشروع قانون المالية، يعني الإدراج ديالها فهاد، ماشي مكانها ما زال ماجية، لا وصافي ما ندوزوهاش، لا جاوب، نحيدوها من الطريق، صافي جاوب تفضل السيد.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

كنا ناقشنا المسألة قبل قليل، الأمور واضحة، اليوم كاين مادام مني كنتكلموا هنايا راه باش نفضوا نزاع ضريبي، راه كنتكلموا على المعاملات والتجارة والربح إلى غير ذلك، وتنتكلموا أيضا على أننا غادرنا القاعدة، القاعدة هي الواحد ملي تيحسب داكشي اللي ربح في العام يمشي للضريبة هو هو déclaratif ويخلص 30% والله يعاونو.

دابا دخلنا للنزاع وراه احنا في المقاولة ماشي المواطن لأن بزاف.

المسألة آش فيها؟ اللجنة المحلية عندها حتى 10 دمليون درهم، عجبك الحال آمين فظي النزاع وخلص وسير، ما عجبكشاي كتلجأ للجنة الوطنية، قلنا هاد السنة ياودي هادوك الأمور اللي فايتة 10 دالمليون حتى هم نخليوا واحد المستوى أكبر جهوي يناقشها، والملزم إلا عجبو داك التراضي آمين، ما عجبوش تيلجأ للجنة الوطنية، وإلا ما عجبوهش هادو بزوج المحكمة تقول كلمتها.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض ؟ رأي مؤيد؟

النائب السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

المقاولة راه هي المواطن والمواطنة وبمفهوم عريض جدا أولا؛ ثانيا، احنا تنقولوا تقريب الإدارة من المقاولة إلا كان هذا هو اللي تيهم الحكومة، ثم تقول بأن بدل ما نمشيو بهاد التدرج ومن اللجنة المحلية للجهوية للوطنية، ونعلم على أن المقاولة اللي تتكلموا عليها السيد الوزير ما عندهاش دايما إمكانيات باش تجيو أحيانا هداك النزاع يمكن يهم 200 ألف درهم، 300 ألف درهم، شحال غادي يخسر باش يجي من طانطان ولا من زاكورة حتى للرباط وما قد يكلف الأمر، وطبعا ماشي كلشي هاد المقاولين المواطنين عندهم الإمكانيات ثم المعرفة باش يقدو يجيو ويدافعو على أنفسهم أمام اللجنة الوطنية، إذا إلا كان هادشي قريب قلنا أودي هادشي اللي جابت الحكومة مشكورة راه مزيان، توسيع الإختصاصات هذا راه مزيان، وهادشي تيدخل في إطار الجهوية الموسعة والمحاكم الإدارية هي اللي غاتبت في إطار النفوذ الترابي، يعني أن هادشي عادي جدا وهو في إطار التكامل ما بين كل الأطراف، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

التعديل رقم 36 من المادة 262 تعريفة الضريبة: ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعات المعارضة الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

الأمر يتعلق بالضريبة الخصوصية السنوية على السيارات la vignette، بعد الحرب العالمية الثانية العالم كله خاصة أوروبا دار la vignette باش يبني البنية التحتية ديالو، احنا مشينا معه، أوروبا كلها دارتو حتى احنا درناه ،كنديروه على حساب les cheveaux على حساب القوة اللي كاينة، العالم كله غيرو واحنا باقيين فيه. احنا كنقولوا أودي كاينة واحد العدد دالفئات ما كتخضعش لهادشي، عندنا اليوم اللي كيدخلو من Tanger-Med 205 ألف مركبة تدخل وكتهلك الطرق ديالنا ما كيخلصوا ولو سنتيم، عندنا les caravanes تيدخلو بالآلاف ما كيخلصو ولا سنتيم، عندنا مغاربة العالم للأسف الشديد أنه كيخلصو، لأنه خصو 6 شهور ما كيخلصش، ولكن إلا فات 6 شهور بنهار كيخصو يخلص وكتدار له غرامة. احنا كنقولو أودي هادشي تربط بالإستهلاك، يتربط كما هو في أوروبا يتربط بالاستهلاك أنه عندنا 6.5 مليون طن ديال المحروقات اللي كيستهلكها المواطن، تولي عدالة لأن كاين اللي هاربين من la vignette، كنقولها وبكل وضوح، هاربين لأنهم هداك اللي كيلقاه في الطريق كيعطيه السلام ما كيقولو لا أرى الأوراق لا حتى شي حاجة. ثانيا، كنقولوا احنا إلا ربطناها غادي نربحوا، اليوم كندخلوا 3 دالمليار ديال الدرهم في هاد la vignette كيمكن ملّي نربطوها بالاستهلاك غاترتافع، احنا جينا بواحد حل وسط مع كوب 26، فربطناها باستهلاك يعني بانبعاث ثاني أوكسيد الكربون، وخلينا نفس الفئات، وبالتالي المداخيل غتبقى هي هي وغنكونوا منساجمين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، تفضل الحكومة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

أنا كنعتاقد بأنه أولا المركبات اللي تيدخلوا عندنا من Tanger-Med هم 250 ألف وما كرهناش يكونو 500 ألف، لأن هذا هو المعيار متاع الصادرات، وبالتالي ما يمكنش نقولو أودي بغينا نخففو الضرائب على الشركات اللي كتصدر ونشجعوها وندخلو العملة، ومن جهة أخرى نقولو أودي الكاميونات والمركبة اللي تيدخلو تهلكو لنا الطريق. المسألة رقم 2 وهي les caravanes، حتى هما ما نعرفش الرقم، ولكن ما تمنيناش يضاعفو 10 دالمرات، لأنه حتى هو رافد من روافد السياحة وتشجيعها وهذا خيار نتاع بلادنا، وما تمنيناش يجيوا ماشي مشكل إيلا كرفسوا شي شوية la chaussée، الآن la vignette نربطوها بانبعاث أوكسيد الكربون ولا ب la consommation، كتحتاج إلى أعمال تقني أكبر إلى تحضير قد يمتد لسنوات، الضريبة احنا فهادشي اللي راحنا فيه اليوم هي أننا كنديروا الضريبة على، ملّي كنقولوا les cheveaux والقدرة و la puissance راه مرتبطة بالإستهلاك plus القوة تتطلع plus هذا. وتنعتقد بأننا خطينا خطوات كبيرة في الجدول نتاع la vignette، اللي عندو القدرة الشرائية ضعيفة وعندو السيارة بسيطة راه ما تيخلص إلا مستويات دنيا، واحنا طالعين بشكل تصاعدي مرتبط ب la consommation وهادشي اللي كاين. وكنعتقد بأن هاد المعايير نتاع أوكسيد الكربون وهذا راه معايير مهمة تتماشى COP26 و COP27 اللي غادي تجي مستقبلا، ولكن كتطلب بنية تحتية وتجهيزات إضافية.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة رأي معارض؟

النائب السيد هشام المهاجري:

رأي معارض، للتذكير بأن اليوم احنا 13 نوفمبر 2021 وبأننا خلصنا الضرائب les vignettes بحكم قانون المالية السابق، اللي الزميل جابوا للبرلمان، الحزب ديالو، واحنا في فريق الأصالة والمعاصرة أثرنا هاد الموضوع سنتين هادي، وكان جواب الحكومة: نرفض التعديل، اليوم كنشكروا السيد الوزير بأنه هاد النقاش خصو يتفتح، خصو يتفتح بإعادة النظر معla COP26، مع تغييرات البيئية اللي كاينة، مع السيارة الإلكترونية، مع الإعفاءات اللي تعطات، يعني كناخذوا التزام الحكومة باش يتفتح هاد الورش ويتدرس تقنيا، لأنه التعديلات تاحنا تكلمنا عليها، وكاين الحيف في تنزيل la vignette اليوم. ولكن للتذكير فقط، راحنا اليوم باقي 13 نوفمبر سنة 2021 والضرائب اللي مخلصة راه مخلصة من قانون المالية الحالي وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي التعديل، تفضل.

النائب السيد مصطفى الإبراهيمي:

أولا هاد التعديل ما جاش في السنوات السابقة، غير بالنسبة للقوة الجبائية السيد الوزير، تختلف عن القوة ديال المحرك اللي كتستهلك واللي كتحسب بCO2، وبالنسبة لهادوك المراكز التقنية راه ما خصهومش زعما شي استثمار كبير، يعني داكشي راه بسيط ويمكن لهم يضبطوا هاد القضية، والعربات اللي كنتكلموا عليهم السيد الوزير، العربات اللي كتدخل ماشي اللي كتخرج، اللي كتخرج هي صادرات، أما اللي كتدخل عندنا راه داخل للواردات. وملي كنتكلموا على هادوك les caravanes هما وداك tourisme راه غير شي شوية، راه كيجيوا وكيستهلكوا لنا الضو وكيستهلكوا الماء، كيجيبوا معهم الماكلة ديالهم، كيديوا البحر ديالنا وكيديوا الشمس وكيمشيوا وكيهلكوا لنا الطريق اللي عندنا، ولهذا خصنا نفرضوا عليهم شي حاجة باش يخلصوا هاديك الطريق اللي كيخرجوا عليها، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 6 دائما مشروع قانون المالية: المادة 288: الضريبة على الثروة: ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 11 السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني :

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهاد التعديل فهو يخص الضريبة على الثروة، إيوا آن الأوان أننا نفكروا شي شوية في الضريبة على الثروة، ونقترح أن هاد التعديل يخص الودائع والحسابات البنكية والعقارات والأسهم والسندات، وبالتالي ملي تكون القيمة ديال الثروة هي ما بين 10 دالمليون الدرهم إلى 100 مليون درهم، نقترح خصم سعر ديال 0.5%، من 100 مليون درهم إلى 500 مليون درهم: السعر 0.75 وما فوق ذلك 1%، وبالتالي هذا يتيح يعني واحد المساهمة ديال الأغنياء ومن خلال هاد القيمة ديال الثروة راه كيبان على أننا كنقصدوا الثروات الكبار، بمعنى كبار الأغنياء وكبار الكبار، وخص تكون عندنا شي شوية الجرأة أننا ما نبقاوش نستهدفوا فقط جيوب المواطنين والموظفين العاديين ونشوفوا شوية كيفاش ممكن يساهموا أصحاب الثروات الكبيرة في تنمية البلاد، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الضريبة على الشركات وهي اللي كتهم أغنياء أغنياء الأغنياء، المستوى العالي متاعها طلعناه من 37 ل 42، في حين أنه في الحدود اللي متعارف عليها عالميا الضريبة على الشركات ماللي كتقرب ل 40% تنفقدوا التنافسية على المستوى العالمي وتنفقدو مجموعة من الأمور المرتبطة بالتنمية الإقتصادية، لكل هذه الإعتبارات ولاعتبارات أخرى ناقشناها بتفصيل التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل تفضل السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

غير فيما يتعلق بعض الخطرات كنستعملوا شي كلمات اللي تتبان من الظاهر ديالها أنها عندها واحد الهدف ديال المحافظة على القدرة الشرائية والمحافظة على الاقتصاد الوطني، في حين أنه كاين العكس. اليوم هاد الإقتراح، احنا واحلين دابا في الناس يجيبو الودائع للأبناك ودارو إجراءات في الفترات السابقة لتشجيع الناس أنهم يحطو الودائع ديالهم في الأبناك، هاد الودائع اليوم اللي موجودة في الأبناك راه تحيدات

منها الضريبة وتحيدات منها جميع الالتزامات، نعاودو نزيدو نديرو منها خصوم، إيوا هادوك الأبناك راه نسدوهم ويخواو ونشوفو أشنو نديرو نرجعو للعصور وسطى أخرى باش يتعاملو الناس غير بالفلوس وشكرا، وبالتالي هاد التعديل مرفوض.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي التعديل؟ السيدة النائبة تفضل.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

نتافقوا علاش كنقصدو بعدا بالضريبة على الثروة؟ الضريبة على الثروة ونستوعبو مزيان المفهوم ديالها، ملي كنتكلمو على أننا نحدثوا هاد الضريبة فراه الغرض تكون مداخيل إضافية لخزينة الدولة، اللي من شأنها أنها تنمي البلاد وتدعم القدرة الشرائية ماشي تضر بالقدرة الشرائية، وإلا تمعنا مزيان فهاد المقترح كنلقاوا على أنه لن يكلف أصحاب هاد الثروات الشيء الكثير، في الوقت اللي بالعكس تماما، أنه سوف يتيح مداخيل إضافية اللي من شأنها أنها تساهم في عدة مجالات وتساهم في دعم الخزينة ديال البلاد اللي محتاجين ليها، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 01؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 66.

البند الثالث من المادة 6 من مشروع قانون المالية: المادة 269: الأسعار، المساهمة الإجتماعية للتضامن على الأرباح: ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 37، تفضل.

النائب السيد نور الدين آيت الحاج:

بقراءة المادة 269 يتضح على أن أصناف ديال الضرائب من 1 حتى 5 مليون ديال الدرهم عنده 2%، ومن 5 دالمليون حتى ل 40 مليون ديال الدرهم عندو3%، ومن فوق 40 مليون ديال الدرهم عندو5%. الإقتراح وربما الاقتراح كانت تجي به الحكومة أكثر من المعارضة، اللي كنقولو الاقتراح أننا نصنفوا ماشي ما بين 5 دالمليون حتى 40 مليون نديروا ما بين 5 دالمليون و20 مليون 3%، وما بين 20 مليون و40 مليون ديال الأرباح تخضع ل 4%، وما فوق 40 مليون 6%، لأن هذا عندو احتكار وهذا دخل كبير. ربما فهمتوني السيد الرئيس، المدخول أسميتو، السيد الوزير إيلا فهمتو هذا راه ربما هاد الاقتراح يفيدكم أكثر، حيث الربح الطويل ما بين 5 دالمليون حتى 40 مليون كلهم تيدخلوا واحد3% ما يمكنش، 5 دالمليون حتى ل 20 مليون 3%، ولكن من 20 مليون حتى 40 مليون نديرو ليه 4%، وما فوق 40 مليون ديال الدرهم نديروا 6%، ولابد ما نشكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للحكومة السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس،

باش حتى احنا يكون الشكر موصول للسيد الرئيس، هاد الإعتبارات اللي قال السيد النائب أخذت بعين الإعتبار في التعديل اللي جات به الأغلبية، وكان بودنا، ناقشنا مطولا على أنه يكون تعديل نتاع اللجنة، ولكن وقعوا بعض الإختلافات وخلات كل واحد متشبث بالطرح نتاعو، إذا عدّلنا الإقتراح الأول وضفنا، ما بقيناش دابا كندوزوا من 5 ل 40 مليون درنا 5 ل 20 و20 ل 40، وزدنا واحد الشق ثاني هو أنه، لأننا كنهضروا على الشركات، الأشخاص الذاتيين اللي عندهم واحد الأنشطة إقتصادية وعندهم أرباح تاهوما خضعناهم لهاد الضريبة التضامنية، donc عالجنا شقين: ما طلبتموه والشق الآخر أننا نضيفوا الأشخاص الذاتيين، بقى بيناتنا غيرواحد الإختلاف هوعلى ديك الفوق، نتوما قلتيوا 6 احنا زدنا 5، 5 كنقولوا زائد 37 تساوي 42، و تنقول لك أودي ملي تدوز 40 في المنطق الضريبي، في العلوم المرتبطة بالضريبة، تنطيحوا في أمور أخرى، فاش 43 وداكشي ملّي تدوز 40 من الأحسن نديروا شي نسبة طالعة هي هاديك باش تدخل دخول كثر، donc هاد التعديل تخاذ بعين الإعتباروتم تعديله الإقتراح ومشروع القانون.

السيد الرئيس:

شكرا، هل من رأي معارض؟ رأي مؤيد شكون؟ نعم تفضل السيد النائب.

النائب السيد أديب بنبراهيم:

شكرا السيد الرئيس،

غي واحد la précision بالنسبة للأجور راه ما داخلينش في المساهمة، كاين الأشخاص الذاتيين كما قال، غير بالنسبة le revenu professionnel، بالنسبة لداك المعدّل ديال 6% التعليل اللي عطات المعارضة هو كيعني الإحتكار وشبه الإحتكار. خصكم تعرفوا بأن الشركات اللي فايتة 40 مليون ديال الدرهم، راه ماشي كلها، راه 20% اللي فيها الإحتكار وشبه الإحتكار،80% شركات عادية، إلا خذينا 31% وزدنا عليهم 6 هي37%، وزد عليها توزيع الأرباح 15% غنوصلوا ل 52% ديال الضرائب، كيفاش بغينا نجيبوا احنا الإستثمار، لا الإستثمار الخارجي ولا الإستثمار الداخلي وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي التعديل.

النائب السيد رشيد حموني، رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير مع الأسف خرج، لأن قال لك كان بودنا باش نقبلوا هاد التعديل، واحنا السيد الوزير تقدمنا ب 73 تعديل، ولو تعديل واحد جوهري قبلاتو الحكومة، رغم أن الحكومة هي كتعترف غادية في نفس التوجه، وتا في الكلمة في الصباح قلنا بأن الحكومة بغات تقلب على الفلوس تمشي لدوك اللي محتاكرين، راه اللي كيربح من 20 مليون تا ل50 مليون ما عندو حتى تفسير في السوق من غير أنه محتكر، إلا زدناه نقطة واحدة والسيد الوزير موافق، ولكن يمكن التعامل مع المعارضة خصها ما تقبلها حتى واحد فقط، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 6 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون؟ لا، المادة 6 السيدة النائبة، معارض؟ غا باش واش معارضة ولا ممتنعة؟ المادة 6 في مجملها ما سمعتش، ممتنعة.

تعديل من فرق ومجموعة المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 6 المكررة، مادة إضافية من مشروع قانون المالية تحت عنوان «منحة تكسير وتجديد الآلات والأجهزة الكهربائية» التعديل رقم 38، من سيقوم بتقديم التعديل؟ تفضل السيد الرئيس.

السيد إدريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

سبق قبايلة وجبنا تعديل 9 و10 واللي تيهموا الحذف ديال هداك المواد اللي جابت الحكومة واللي تتهم الثلاجات وغيرهم، وهنا تنقولوا أودي كاين حل آخر، مادام الهم دالحكومة ماشي هو المداخيل اللي غادي يمكن تجي، بل التقليص من الإستهلاك بداك الأدوات وهداكشي اللي كيستهلك الضو كبير، وتنقولوا بنص تنظيمي يمكن خلال سنوات: 2022، 23 و24 يكون واحد le chèque casse اللي عندو شي ثلاجة وبغا يتفك منها يديها يعطيوه واحد 1000 درهم، طبعا هذا تيهم فقط الأشخاص الذاتيين، والغاية من هاد الشي هو حل هاد الإشكال الكبير اللي مطروح بالنسبة لهاد الأدوات القديمة، هذا غادي يحل المشكل من جهة ثم كاين مسألة إعادة تدوير هذاك المتلاشيات اللي كذلك طارح مشكل كبير، وتنصدرو بشكل قوي خيرات كبيرة فهاد المواد النحاس والالمنيوم وغيرهم.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاد المقترح ديال إحداث منحة تكسير هاد la prime à la casse كتعارض مع المنهجية اللي كتخذها الحكومة، خصوصا باش تكون التنسيق مع القطاعات. وهاد المقترح تنعرفوه كيكون عندو كلفة كبيرة، وهاد المقترح ما جاش بواحد الدراسة أو آلية ولا ما كيعنيش الحكومة، خصوصا كيفما ذكر السيد النائب أننا ابتدينا بهداك «LA TIC» باش نعملوا على هاد الاستراتيجية ديال التنمية المستدامة، شكرا.

السيد الرئيس:

هل من رأي معارض؟ لا أحد، رأي مؤيد؟

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

كنشكروا الحكومة على الشجاعة اللي امتلكت وقالت أودي هذا كيحتاج الدراسة مزيان، احنا اعطينا مقترح لأن كاين مقترحات، سواء في سيارات الأجرة، سواء في الحافلات، سواء في الشاحنات، واحنا الهدف قلنا دوك الثلاجات وداك الشي اللي كيستهلكوا بزاف ما غتربحش منهم الدولة، ولكن غتربح في الاستهلاك ديالهم. فلذلك الا بغينا هاد الاستهلاك وما غنربحوش منهم احنا اعطينا طريقة سهلة، كنطلبو من الحكومة أنها تدرسها مزيان لأنها مفيدة وهي اللي معمول بها، شي ثلاجة قديمة كتستهلك بزاف كنقولو ها هما les vendeurs اللي هم agrémentés وغتمشي عندهم وتعطيهم الثلاجة ديالك وخذ ثلاجة وحدة اخرى مع دعم من الدولة، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 67؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: لا أحد.

بالتالي لم يتم إضافة المادة 6 مكررة.

المادة 7 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 8 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 9 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 10 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 11 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 12 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 12 مكررة، لقد صادقت اللجنة على إحداث مادة جديدة تحمل رقم المادة 12 مكررة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 12 مكررة مرتين، صادقت اللجنة على إحداث مادة جديدة تحمل رقم المادة 12 مكررة مرتين:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 12 مكررة ثلاث مرات، صادقت اللجنة على إحداث مادة جديدة تحمل رقم المادة 12 مكررة ثلاث مرات:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 13، أعرض هذه المادة 13 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 14، أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 15، أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

تعديل من فرق ومجموعات المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 15 مكررة مادة إضافية من مشروع قانون المالية تحت عنوان إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «صندوق تمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية»، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل. هذا ما يكون غير سي محمد أوزين biensur.

النائب السيد محمد أوزين:

السيد الرئيس، طبعا لحظة إقرار القانون التنظيمي للأمازيغية كانت لحظة سياسية بامتياز، ومن القوانين المؤسسة، وبالتالي فإن إخراجها إلى حيز التطبيق يجب أن لا يكون شأنا حكوميا صرفا، لأنه أمر طبعا كيهم الجميع مما يستلزم تعبئة كافة فعاليات المجتمع المعنية، السياسية منها وغير السياسية، وتعبئة كافة الإمكانيات المالية اللازمة لضمان تنزيل مضامين هذا القانون، وكذا إدراجها في الحياة العامة. ومن أجل ضمان بلورة حقيقية للثقافة الأمازيغية وحمايتها من التلف، باعتبارها مهمة وطنية، تستدعي تطويرها بتخصيص معاهد للدراسات الأمازيغية، وبرعاية الفنانين والشعراء وكل مكونات هذا الفني المتنوعة طبعا ودائما في إطار بعد ثقافي خلاق، ولأجل الملاءمة نقترح إدراج هذا الصندوق في اللائحة 3 من الجدول (أ) من المادة 43 المتعلقة بالتقييم

الإجمالي لمداخيل أصناف الحسابات الخصوصية لسنة المالية 2022، وفي الجدول (ز) من المادة 52 المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة العامة للمالية ل2022، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الحكومة، السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

فتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من أولويات الحكومة، وهو خص تدابير أفقية، فلا حاجة في حساب خصوصي جديد، خصوصا وأن مشروع القانون المالية ديال هاد السنة لتفعيلها التدريجي وّسع مهام صندوق تحديث الإدارة العمومية، وكذلك في الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لرئيس الحكومة المكلفة بالإنتقال الرقمي الإداري وإصلاح الإدارة، كان الميزانية ديالها فيها 200 مليون درهم اللي غتساعد على تفعيل الطابع الأمازيغي، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

دابا معرفتش احنا شنو بغينا بالضبط؟ اسمعنا كلام الصباح أنه راه كاين أمازيغية واحد المجموعة من المؤسسات الدستورية وكذا، وتنسمعوا أنه خاصنا نقصوا من الصناديق وعاوتاني ضروك بينا نزيدو الصناديق السوداء. أولا الإجراءات اللي جا بها المشروع تالحكومة اللي تيتعلق بالأمازيغية والتنزيل ديالها في الإدارات العمومية، هذا ما يمكنش نعطيوه لصندوق ولا نعطيوه لهيئة دستورية حدد القانون الإختصاصات ديالها، واضحة الأمور، الهيئة منين تتكون دستورية الإختصاص ديالها واضح. اليوم كاينة سياسة أفقية فعلية، وخطاب واضح ديال تنزيل الأمازيغية ماشي ديماغوجية، بمعنى اليوم خص هذاك اللي مشا للإدارة، سواء وزارة العدل أو سواء وزارة الشغل أو سواء وزارة الرياضة أو، أو، يلقى المخاطب،و يلقى اللي يتجاوب معاه باللغة اللي تيفهم، و لذا رصدات الحكومة واحد المجموعة من المبالغ المالية للتنزيل د الأمازيغية، هذا ما تيعنيش دوك المؤسسات الدستورية راه ما تبقاش ديرشغالها، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي التعديل السيدة النائبة تفضل.

النائبة السيدة خديجة أروهال:

تانميرت السيد الرئيس،

أزول، نكين أرتينيغ س توتلايت ن تمازيغت أنه غاساد تامازيغت ؤر تحتاجا أغار الإدارة العمومية ليد يوشكان غ المادة

17 المشروع الحكومة ماش تامازيغت ؤر تكي غار أوال تكا تزدي د تودرت ن ؤفكان د تايسي د تاوسنا د توكت ن تغاوسيوين ليد يوي ماس ؤزين، غاساد ئغ نرا تامازيغت أد أس نفك، أد أس نفك غاماس ن تدريمت لي تستاهلا د يلان غ ؤسويرنس ماشي أستيد نتاسي أد تك أغار تانفولت تيزي غ نرا أسيس نسكارتسرتيت. تانميرت

السيد الرئيس:

إيلا اسمحتي السيدة النائبة لتعميم الفائدة وباش حتى أنا نفهم، غانزيدك دقيقة وحدة أخرى وقولنا داكشي باللغة العربية، نظرا لأهمية الموضوع الله يجازيك بخير هذا رجاء.

النائبة السيدة خدييجة أروهال:

واخا احنا درنا درت نقطة نظام في الجلسة على أساس أنه توفير..

السيد الرئيس:

إيه درتي نقطة نظام، وأنا كنشتغل على الملف باش الأمازيغية تبدا يدوزوا الأسئلة والجلسات مترجمة إلى اللغة الأمازيغية.

النائبة السيدة خديجة أروهال:

تنميرت السيد الرئيس شكرا. donc تنويرا للسيدات والسادة النواب والسيدات والسادة الوزراء، كنضم وكنأيد الرأي ديال السيد النائب أوزين، لأننا احنا كنقولوا أن الأمازيغية اليوم ما خصهاش تكون منحصرة أو لا تكون تجي في لحظة عابرة كتنحصر فقط في الإدارات العمومية كما تقدمات به الحكومة في المادة 17 من المشروع، وإنما الأمازيغية هي نمط عيش، هي حياة، يعني ليوم احنا إمازيغن مامحتاجينش غير الإدارات العمومية، إلا كنقول أننا احنا اليوم بغينا تمييز إيجابي، فإننا خصنا نمشيوا في هاد النسق ديال أن يتخصص ليها واحد المبلغ اللي غادي يرد ليها الإعتبار إلا احنا كنقولوا أن احنا بغينا نتصالحوا مع الهوية الحقيقية دهاد البلاد تنميرت.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة 18 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

تعديل من فرق ومجموعات المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم المادة 18 المكررة، مادة إضافية من مشروع قانون المالية، تعديل الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة والتنمية المستدامة. التعديل رقم 43، تفضل أحد مقدمي هذا التعديل، السيد الرئيس الذي حارب الصناديق السوداء والآن تفضل.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

السيد الرئيس،

قانون المالية ديال 2006 في 43.06 أحدث واحد الصندوق، وهاد الصندوق مهم جدا لأنه عندو علاقة ديك الساعة ب 0 ميكا، وهاد الرسم البيئي اللي تدار مهم جدا، اللي تدار فيه هو أنه اليوم فيه مليار و255 مليون درهم، اللي تصرف منو فقط 168 مليون ديال الدرهم، كاينة مشكل في الصرف ديالو، احنا اقترحنا أنا تضاف في الصرف ديالو نفقات متعلق بتشجيع ودعم قيام المشاريع الإستثمارية من طرف المؤسسات العمومية ومجموعات ذات النفع الاقتصادي، بالإضافة إلى الجمعيات والتعاونيات العاملة في ميدان حماية البيئة وفرز وتثمين النفايات، ثم نفقات متعلقة بتشجيع ودعم المقاولات الصغيرة ومتوسطة والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، وطبعا الصرف ديال هاد النفقات يخضع لنص تنظيمي. فإذا احنا هاد L›écotaxe مزيانة تجمعوا لفلوس، كنعاونوا الحكومة وكنعطيوها يعني بعض الأوجه ديال النفقات، تجوابت معنا إيجابا في اللجنة، كنتمنى أنها تمشي فهاد الدراسة ديال هاد الموضوع وتجاوبنا في القريب العاجل بالإيجاب، شكرا.

السيد الرئيس:

الحكومة الكلمة للحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

كيما ذكر السيد النائب بأن الرصيد ديال هاد الصندوق مهم جدا، ولكن اللي بغيت نذكر بأن مكاينش استثناء في الاستثمارات، فاليوم هو كيسمح بالإستثمار في جميع المشاريع اللي عندها علاقة بالحفاظ على البيئة وبالنفايات فهاد المقترح غير مقبول، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، تفضل.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

المثير لإستغراب أنه قضينا واحد المدة نتحدث عن الصناديق السوداء وأنه راه خص هاد الصناديق تحيد، واليوم تنجيو تنعاودوا نبنيو ونأسسوا 2 د التعديلات على أساس خلق صناديق جديدة اللي غادي نبقاوتنرصدوا ليها أموال، اليوم الحكومة، من خلال البرنامج ديالها اللي هو واضح في السياسة إلتقائية، من خلال الهندسة الحكومية، اللي أكدات أنه هاد الكفاءات اللي هي وطنية وسياسية بامتياز، واللي تترأس دابا وزارات، قادرة أنه تدبر الإستثمار وتدعم الإستثمار وتحقق التنمية المستدامة دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية وهذا هو الأصل، وبالتالي كنرفضوا هاد التعديل السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

هل من مؤيد لهذا التعديل؟

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية:

في بعض الأحيان زعما هو الصمت أفضل، لأن الصندوق محدث، احنا محدثناهش، والصناديق السوداء كاينة في المادة 18 مكرر في قانون المالية ديال 2015 ما عندو علاقة بهاد الصناديق، وحتى هادشي اللي كيتكلم على الصناديق السوداء أقسم بالله بأنهم معارفينهاش، احنا كنتكلموا على هاديك الصناديق السوداء 3 ما عندها علاقة بهادشي اللي كنهضروا عليه.

السيد الرئيس:

دابا هذا ماشي أسود؟

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

هذا ابيض، راه فيه مليارو255، هذا أبيض هذه الحكومة تجاوبت معاه بالإيجاب، وقلنا لها هاد الفلوس فين غتنفقيها؟ واعطينا بعض المقترحات، والحكومة تجاوبات والسيدة الوزيرة قالت ليك موجودين، صافي وإذا علاش؟ احنا كنرفضوا هاد الصندوق، الصندوق كاين منذ 2006، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن التعديل رقم 43 أعرضه للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

أعرض الباب الأول من الجزء الأول برمته للتصويت:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

الباب الثاني أحكام تتعلق بالتكاليف (من المادة 19 إلى المادة 35):

أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

المادة 20 من مشروع قانون المالية (إحداث مناصب مالية) ورد بشأنها تعديل واحد من فرق ومجموعة المعارضة، التعديل رقم 39، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، فليتفضل.

النائبة السيدة نزهة مقداد:

شكرا السيد الرئيس،

يهدف هذا التعديل إلى الرفع من المناصب المالية المحدثة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2022 بالنسبة لقطاعي التعليم والصحة، بالنظر لأولويتهما في تزيل ورش الحماية الإجتماعية من جهة، وأجرأة مخرجات النموذج التنموي الجديد الذي يجعل من تعزيز البحث العلمي والابتكار أولوية وطنية من جهة ثانية. أما الشق الثاني من التعديل الذي همّ هذه المادة، فيهدف إلى فتح مجال التوظيف لحاملي شهادة الدكتوراه غير الموظفين وتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الحكومة.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص مناصب الشغل والتوزيع ديالها كيتم المناقشة ديالهم حسب الدراسات وداخل اللجان، على أي، فوزارة التعليم العالي والابتكار، نذكر بأنها استفدت تقريبا من 8000 منصب للفترة الممتدة ما بين 2015 و2021 وبرمجنا لها 800 منصب فهاد السنة، وكذلك كتستفد في إطار القرار المشترك من تعاقد الطلبة مع الجامعات.

فيما يخص قطاع الصحة اللي هو من الأولويات كذلك، خصصنا له 5500 منصب، كاين ما زال نقص ولكن ما كيجيش غير من هاد المناصب خص كذلك نخدمو على جاذبية هاد القطاع وعلى المنظومة الصحية بمجموعها، فهاد التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

هو في الحقيقة هاد التعديل هذا عندو علاقة التعديل الذي تقدمت به السيدة النائبة، يعني، 3 التعديلات اللي تقدمت بهم السيدة النائبة فاطمة التامني واللي عندهم تقريبا وحدة الموضوع، وكاين اختلاف في هذا، نكملو هذا التعديل وندوزو للتعديلات ديالك، هل من رأي، معارض؟

النائب السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس المحترم، في الواقع هاد الموضوع ديال توزيع المناصب في الإدارات بالقطاعات الحكومية راه يخضع إلى دراسات معمقة، راه ماشي غير كنجيو كنوزعو اعطي لهذا حط هذا، نعم هناك خصاص فيما يخص التعليم، هناك خصاص فيما يخص الصحة، ولكن هناك خصاص فيما يخص المندوبية، هناك خصاص كذلك فيما يخص وزارة المالية للي هي الإدارة الأساسية لأن هي اللي كتجمع هاد الموارد اللي كتداكرو عليها الآن، وبالتالي إما كنحيدو 300 منصب لوزارة المالية زعما غير ديك 300 غير الناس زعما تجمعوا في العشية وقال ليه هذا 300 هذا 100 هذا 50، هذا كاين منطق، راه كاين منطق فيما يخص التوزيع هاد المنطق كيكون بعد الدراسات، وبالتالي ندخلو فهاد التفاصيل نحيدو لهذا ونعطيوا لهذا ما غيحلش المشكل، الا حيدنا 300 واحد للمندوبية العامة لإدارة السجون، غادي يحقق لها مشكل ولكن الا زدنا 1000 للتعليم العالي لن يحل مشكل التعليم العالي.

السيد الرئيس:

رأي مؤيد؟ السي ابراهيمي، مهم، السيدة سلوى، ياله، تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

هدي فيها شوية الانحياز للشمال.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

غير من خلال يعني الجدول ديال المناصب المحدثة برسم قانون المالية للسنة المقبلة إن شاء الله، 26.000 منصب كيتضح هنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود إذا قارناه بالبرنامج الحكومي الطموح واللي علّا السقف مع هاد العدد ديال المناصب. غنتكلم غي على 2 ديال القطاعات الصحة والتعليم اللي هما أساس الدولة الإجتماعية، إذا قلنا الحكومة كتقترح 5500 منصب في الصحة والحماية الإجتماعية، الدراسات كتقول بأن هناك خصاص في الأطباء 32.000 منصب والممرضين 65.000، إذا عملنا عملية حسابية بسيطة 5500 ضربناها في 5 سنوات اللي هي الولاية الحكومية يالاه غتعطينا 27.500، هاد 27 ما غتغطيش حتى الخصاص اللي كاين في الأطباء فما بالك بالممرضين وبالأطر الشبه الطبية. إذا مشينا للتعليم، التعليم العالي 800 منصب، واحنا كنعرفوا من خلال الولاية السابقة ديال الجهات، راه الجهات قامت بإحداث واحد العديد ديال الملحقات جامعية في الأقاليم ديالها، إلا قلنا غير جهة طنجة-تطوان-الحسيمة راه تم إحداث ملحقة في العرائش، في الحسيمة، في القصر الكبير، في وزان، شفشاون في المقبل..

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيدة النائبة.

أعرض التعديل رقم 39 للتصويت:

الموافقون: 66؛

المعارضون: 206؛

الممتنعون: 01.

كذلك ورد بالمادة 20 ثلاث تعديلات من طرف السيدة النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار تعديل رقم12، 13و15 السيدة النائبة دفعة واحدة لأنهم كيهمو نفس المادة ونفس الموضوع.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهذه التعديلات يتعلق التعديل الأول اللي هو رقم 12 إحداث مناصب المالية، وبالتالي علاوة على المناصب يعني المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هاد المادة، يحدث ابتداء من تاريخ يعني فاتح يناير 119 ألف منصب مالي تخصص لموظفي أطر الأكاديميات اللي مفروض عليهم التعاقد، ومن بعد غادي نبينوا منين يعني، لأن الميزانية المخصصة ليهم هي كدخل ضمن ميزانية المعدات، نحن نقترح أن تحول إلى إحداث مناصب مالية بهدف إدماجهم في الوظيفة العمومية.

التعديل التالي هو يتعلق يعني بإحداث مناصب مالية تتعلق بوزارة الصحة، لأن 5.500 منصب اللي جات هي غير كافية، وبالتالي نقترح 14 ألف منصب نظرا للخصاص المهول اللي كيعرفوا القطاع، وبالتالي المقترح يروم تحويل جزء من ميزانية قطاعات أخرى، راه مبينة في الجدول، إلى ميزانية تستافد منها الصحة.

بالنسبة للتعديل الثالث كيتعلق بخصم نسبة ديال 4% من الميزانية المتعلقة بالمعدات والنفقات لمختلف الوزارات والمؤسسات كما هي مبينة في الجدول، إلى جانب النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطية اللي هي 2 دالمليار و200 مليون، بمعنى أنها تحوّل أيضا إلى جانب ما سوف يختصم يعني اللي هو المبلغ ديال 241.318.745.925 درهم هذا هو المبلغ اللي غادي يمكّن يعني من أنه يعني لما نختاصموا النسبة ديال ربعة في المائة من هاد الميزانيات، وبالتالي يوجه لدعم قطاع الصحة والتعليم.

وأيضا فيما يتعلق بالتعديل الأخير، هو يتعلق بالتعليم الأولي لإحداث مناصب للتعليم الأولي اللي تنعرفوا على أنها اليوم كتوصل تقريبا 46 ألف معني بهاد التعليم الأولي، واللي كنعرفوا على أنه اليوم كاين يعني الجميع كيتافق على أن التعليم الأولي تيتعتبر ركيزة أساسية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص وأيضا النهوض بقطاع التعليم، واحنا تنعرفوا على أن اليوم التعليم الأولي كاين فيه واحد النوع ديال الهشاشة، أيضا لأن هاد 46 ألف كاين فيها عدة متدخلين، وبالتالي المفروض أن نمشيوا في اتجاه يكون واحد النوع يعني ديال الإستقرار النفسي والمهني بهدف دعم..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة شكرا، الكلمة للحكومة هو في الحقيقة كانت الإجابة سابقا.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس،

لنفس الإعتبارات التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

من رأي معارض؟ لا أحد، رأي مؤيد اه كاين رأي معارض تفضل السيد النائب السيد الرئيس.

النائب السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس،

عندما كنقرا هاد الجدول اللي فيه القطاعات الحكومية، وأنا أقوم بخصم 4% من كل ميزانية من المعدات والنفقات، هل هاد الخصم مبني على دراسة الحاجيات الفعلية لهاد القطاعات الحكومية كلهم؟ غي كنجي ونهز 4% هنا وحطها هنا، راه الدراسة دالميزانية لابد أن تكون مؤطرة بدراسات بحاجيات واقعية وحقيقية، ثم كذلك واش يعقل نقولوا كاع احنا نهضروا واش يمكن أي قانون مالي باش يجب 120 ألف منصب مالي في سنة واحدة؟ هذا من باب اللامنطق أنا كنقول لك من باب اللامنطق، وبالتالي احنا كمعارضة فنرفض هاد التعديل لأن فيه غير شوية ديال المزايدات، شكرا.

السيد الرئيس:

هل من رأي مساند؟ تفضل.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

أولا يعني المفروض أنه يبقى شوية ديال الإحترام يعني ما بين السادة النواب، لأن المزايدات هي أننا لما نرفعوا شعار ديال التعليم العمومي وديال الصحة العمومية وديال دعم التعليم الأولي وديال الحفاظ على التماسك الإجتماعي، ولما نجيوا نترجموه نديروا نوع ديال الإزدواجية، هادي هي المزايدة الحقيقية، لأن المفروض أننا شعارات اللي رافعينها نحاولوا نقلبوا ونديروا مجهود على تدابير اللي من شأنها أنها ترجم لنا هاد الشعارات، وفي نفس الوقت نتجاوزوا الخطاب اللي فيها شوية ديال الإزدواجية ومنه يعني اللي كنسمعوه ديال الأساتذة اللي مفروض عليه التعاقد واللي كاين هناك وعود بأننا نقلبوا على حلول، ها الحلول كنقترحوها هاد الحلول لن تكلف المالية العمومية نفقات جديدة، بل بالعكس غادي تدر مداخيل جديدة ما أحوج الميزانية لها، والمفروض أننا في الواقع نعليوا يعني من شأن اعتبار ديال إلا كلنا تنعتبروا فعلا التعليم قضية وطنية ومركزية في التنمية ماشي فقط لأنها راه بدون تعليم وبدون صحة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة شكرا، أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: 01؛

التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 01؛

أعرض التعديل الثالث للتصويت:

الموافقون: 01؛

أعرض المادة 20 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة راه بقي يالاه البداية ديال الجلسة باقي عندنا الجزء الثاني ماتعياوش دابا في ساع عييتوا وبلاتي قصارين.

أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة 22 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض المادة 23 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العد؛.

أعرض المادة 25 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 26 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 28 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 30 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 31 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 32 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 33 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 34 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 35 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول برمته للتصويت:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

الباب الثالث أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة (من المادة 36 إلى 40): المادة 36 الجدول (أ) أعرض للتصويت موارد الميزانية العامة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 66؛

الممتنعون: 01.

أعرض للتصويت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: نفس العدد؛

أعرض للتصويت موارد الحسابات الخصوصية للخزينة: نفس العدد؛

أعرض للتصويت الحسابات المرصدة لأمور خصوصية: نفس العدد؛

أعرض للتصويت حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية: نفس العدد؛

أعرض للتصويت حسابات العمليات النقدية: نفس العدد؛

أعرض للتصويت حسابات التمويل: نفس العدد؛

أعرض للتصويت حسابات النفقات من المخصصات: نفس العدد؛

المادة 36 أعرض هذه المادة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 37 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 39 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض المادة 40 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد؛

أعرض الباب الثالث من الجزء الأول برمته للتصويت: نفس العدد؛

أعرض الجزء الأول برمته من مشروع قانون المالية 76.21 للسنة المالية 2022 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 206؛

المعارضون: 67؛

الممتنعون: لا أحد.

بهذا نكون قد صادقنا على الجزء الأول من مشروع قانون المالية 76.21 لسنة 2022.

أدعو السيدات والسادة النواب والسادة رؤساء اللجان الدائمة، لإجراء عمليات للتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية بالقاعات المخصصة لكل اللجنة. شكرا، **رفعت الجلسة.**

محضر الجلسة الثالثة عشر

التاريخ: السبت 7 ربيع الثاني 1443هـ (13 نونبر 2021).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثامنة مساء والدقيقة الثلاثين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نواصل الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022، وعلى مشروع القانون المالي برمته، ويطيب لي بالمناسبة تقديم الشكر والتقدير لمقررات ومقرري اللجن الدائمة على الجهود التي بذلوها في إعداد التقارير الخاصة بالميزانيات الفرعية، والتي قدمت معلومات مفيدة حول البرامج والمناقشة المفصلة الخاصة بكل ميزانية.

السادة الرؤساء، نحن أمام أمرين: الأمر الأول هو المداخلات ديال السيدات والسادة النواب في الجزء الثاني والعدد 24 متدخل أسمع السي عبد الله 24 متدخل وفي هاد الحالة يحق للحكومة تجاوب، فإذن إيلا بدينا المناقشة اليوم غادي نأجلوا المناقشة الرد ديال الحكومة إلى يوم غد الأحد إن شاء الله صباحا، نعم وكاين المقترح الثاني هو أنه تدمج المداخلات وكتخرج في الجريدة الرسمية ديال البرلمان على أساس أنه السيدات والسادة النواب كأنهم يعني قدموا العروض وفي هاد الحالة الحكومة غادي نطلبوا منها ما ديرش الجواب وغنربحوا الوقت ونزيدوا، دابا الأمر بين أيديكم لكم واسع النظر. السيد النائب السيد النائب خذا الكلمة.

النائب السيد محمد ملال (نقطة نظام):

إيلا سمحتي السيد الرئيس بما أن يعني في المناقشة العامة للمشروع يعني خذينا واحد الحيززمني اللي هو اعتبرناه في الفريق الاشتراكي أنه غير كافي، وبالتالي فاحنا تنتشبتوا السيد الرئيس أننا ناقشوا الجزء الثاني كيما تفقتوا مع السادة رؤساء الفرق.

السيد الرئيس:

إذن الفريق الاشتراكي يتشبث بالمناقشة، نديروا جولة على الفرق، لا لا ابلاتي، هذا فيه هادنا فيه توافق هاد الشي فيه توافق هاد الشي ما فهمش فيه توافق، السيد النائب أنا سمعت لك وأنا، لا السيدات والسادة النواب عندهم التوقيت ما نقدرش نقسم، ولكن الحكومة خصها تجاوب، وقف السيد النائب.

النائب السيد هشام آيت مانة:

خليه هو يهضر بوحدوا ما كاين مشكيل كل شي غادي يسمح ف le temps parole ديالوا و le temps parole ديالوا هو ما يضيعش فيه.

السيد الرئيس:

لا أنا عندي مقترح للسيد النائب إيلا جات على خاطرك إيلا غير بلاتي أنا باقي ما خذيت حتى شي قرار، أشنو هو الرأي ديالك السي عبد الله بووانو؟ نبداو بيك أنت الأول لا أنت اللول بلاتي السي نور الدين مضيان السيد الرئيس السي نورالدين مضيان الرأي ولا نبداوا السي غياث السيد الرئيس.

النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أنا أودي الوقت ما كافيناش أنا كنظن نعطيوا المداخلات مكتوبة ونربحوا الوقت ونساليوا، شكرا.

السيد الرئيس:

السي تويزي.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

اخنا ما عندنا مشكل في الأصالة والمعاصرة ندفعوا المداخلات أو لا ندخلوا احنا ما عندنا زعما ما عندنا بحال بحال.

السيد الرئيس:

السي نور الدين.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس أنا عندي رأي آخر، هذه...

السيد الرئيس:

إيلا سمحتوا السيد تويزي نسمعوا السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

هذه أول ولاية وأول قانون في عهد هذه الحكومة وأمام نائبات ونواب جدد كلهن وكلهم حماس من أجل المناقشة، وقد أشرفنا وأشرفوا على إعداد وصياغة المداخلة ديالهم، فلذلك دورنا هو هذا ومهمتنا هي هذه نسهروا اليوم وغدا عندنا إن شاء الله له مدبر حكيم، شكرا، هاد الشي اللي بغيت نقول.

السيد الرئيس:

الفريق الاشتراكي باين الموقف ياك باين، الحركة سي إدريس السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

السيد الرئيس، إيلا تشبتوا بعض الفرق بالمناقشة احنا كذلك غادي نتشبتوا بها، ولا بأس إيلا طولنا ولكن إيلا رأفة بنا جميعا إيلا تفضلوا السيدات والسادة الرؤساء وبغاوا باش يكون يعني الاقتصار على تمكينكم من المداخلات المكتوبة غادي يكون أفضل، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، التقدم والإشتراكية.

النائبة السيدة نادية تهامي (نقطة نظام):

Alors التقدم والاشتراكية كيتشبت بالمداخلات لأن هناك النواب والنائبات اللي وجدوا المداخلات وخصها تهضر.

السيد الرئيس:

شكرا السي عبد الله فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، هاد الموضوع ناقشناه في ندوة الرؤساء وكنقولوا بأنه كيخصنا من الناحية المسطرية نديره ها احنا درناه، الآن الجلسة منعقدة من أجل مناقشة الجزء الثاني، كاينة حل ثالث من غير أنه وخا احنا التوقيت ديالنا أصلا قليل فكنقول أنا هداك التوقيت هداك التوقيت نزيدوا نقسموه إما إلى النصف أو نختاصروا فقط على الثلث منه، وكنكونوا، وهاديك الساعة الحكومة في جميع الأحوال هادي 10 سنوات ما كتجاوبش دائما ما كتجاوبش وخاصة الوزراء المعنيين كاع ما كاينين راه كاع ما كاينين الوزراء، شكون اللي غيجبد العدل؟ شكون اللي غيجبد العدل؟ هذا هو فلذلك أنا كنقول يمكن نمشيوا للثلث، شكرا.

السيد الرئيس:

إيلا سمحتوا غنديرلكم مقترح رابع، السي عبد الله درتي مقترح ثالث أنا نديرلك مقترح رابع، تدفع المداخلات وفي الآخر نديروا تفسير التصويت على أساس الإخوان ديال الاتحاد الاشتراكي باش نمكنوهم من دوك الدقائق اللي تفسير التصويت في الأخير إيلا جات على خاطركم، أنا ما زعما غير مقترح أنا ما قررتش بمكانكم، أنا مع السادة الرؤساء الله يجازيك بخير نكملوا مع السادة الرؤساء تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

السيد الرئيس..

السيد الرئيس:

وقف السيد الرئيس الله يجازيك بخير.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

لا رأفة بنا حتى احنا، رأفة بنا في العلاقات ديالنا مع النواب ديالنا لأن كلهم أعدوا ووجدوا وناقشنا مزيان في ندوة الرؤساء، وكان المقترح ديالنا نديو الجلسة الثانية يوم الأحد ونتشبتوا بأننا نساليوا يوم السبت وكنظن غيكون من الصعاب أننا نرجعوا إلى الوراء الآن، الآن يمكن للحكومة مستكفية وما كاينش الوزراء ويمكن كل الأغلبية ما عنهومش الرغبة كاع يناقشوا ولكن يمكن تخص 2 دالفرق اللي عبروا الآن على أنهم بغاوا يناقشوا يناقشوا والسلام.

السيد الرئيس:

غير كاين هو التوازن يعني فريق واحد إيلا ناقش فيعني كل شي خصوا يناقش، ما يمكن ليش نحرم شي واحد أنا من النقاش، هو تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

هو اللي سبق ووقع من بعد مناقشة بحال هادي اللي بغيت نقول كلمة على بركة الله واللي بغى يرأف بنا يوضع بين يديكم المداخلة ديالو، واللي كان ناوي غير يرتجل الكلمة ما عندوش مكتوبة، إذن راه غادي يتناول الكلمة ونتقدمو، الله يخليكم، لأن هاد الوقت اللي تنضيعو في المناقشة أكثر من اللي غادي يضيع لنا الباقي، شكرا.

السيد الرئيس:

وضعتوني أنا في حرج، نبنيو على التخفيف، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد النبي عيدودي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

غير هاد الفكرة اللي كنت بغيت نطرح انت سبقتني لها وقلت التخفيف، بغينا نقولو نيت التخفيف والإخوان رؤساء الفرق ولا غادين يدّخلوا على كل فريق يخففوا علينا شوية باش نمشيو في إطار التنزيل السليم لهاد الجلسة هادي، شكرا.

السيد الرئيس:

غير المسألة ديال التخفيف فيها واحد الإشكال بالنسبة لي أنا حيث عندي التوقيت مضبوط، وهادي كتبقى سلطة تقديرية ديال المتدخل وايلا استهلك الوقت ديالو كامل راه ما بقاش التخفيف، وما يمكن ليش نوقفو، إذن، إيلا سمحت نبداو المناقشة، نبداو المناقشة غنبنيو على التخفيف والمداخلات تدرج في المحضر، الكلمة للنائب المحترم السيد حفيظ وشاك عن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب.

النائب السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لن يختلف اثنان في كون قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي أضحى وبحق رهان المستقبل بامتياز، كيف لا وتقدم الأمم ورفعتها يتأتى بفضل العلوم والتحصيل فالمدرسة مستنبت الأمة وفيها يتم تكوين واعداد إنسان الغد لينهض برهان التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إننا نثمن الهندسة الحكومية الحالية والتي جمعت بين التربية والتكوين بمختلف أسلاكها والبحث العلمي والرياضة في وزارة واحدة، وهو دليل على نظرة شاملة لمفهوم التربية والتكوين بمعناه الشامل والأشمل، وفي هذا الإطار نود التأكيد على المقاربة الحكومية الجديدة والتي تقتبس من التوجهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد، وتعمل على إسقاطها وذلك بغية النهوض بهذا القطاع الحيوي وجعله وبحق رافعة تنموية بالمعنى التام والأشمل، وإيمانا من الحكومة بأن الدولة الإجتماعية هي التي تقوم أول ما تقوم على التربية والتكوين فإن مقاربة الحكومة تقوم على أن النهوض بمنظومة التعليم يمر عبر النهوض بأوضاع رجل التعليم، وإذ نشد بحرارة على المجهودات الحثيثة التي شرع فيه السيد الوزير بمد جسور التواصل والحوار مع مختلف مكونات المنظومة وتمثيلياتها قصد استثمار الزمن السياسي، قصد استثمار الزمن السياسي والتسريع لأجرأة البرنامج الحكومي في جوانبه المتعلقة بالتربية والتكوين، هذا ورغم الهامش الموازناتي الدقيق فإن الحكومة وبفضل علو كعبها وبعد نظرها تمكنت من تطويع هذه الهوامش لتوفير مخصصات لهذا القطاع الحيوي دون أدنى إسقاط.

وهكذا وفي سابقة من نوعها فقد تمكنت الحكومة من أن ترفع من الميزانية المخصصة لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إلى 77.4 مليار درهم سنة 2022، بزيادة بنسبة 6% في الميزانية المرصودة لقطاع مقارنة بالسنة المالية الماضية وذلك بمبلغ إضافي يقدر بحوالي 3 ملايير و600 مليون درهم دون احتساب اعتمادات للالتزام التي انتقلت إلى 6.2 مليار درهم.

ولقد جاءت مقاربة الحكومة بالجديد حينما جعلت من التعليم الأولي مجال استهداف واعتبرت تطويره صمام الأمان لتحصين مجهودات الحكومة في هذا المضمار، كما نشيد بتنصيص المشروع على تأهيل البنى التحتية للمنظومة سواء منها البيداغوجية أو الموازية وذلك بتخصيص 2.56 مليار درهم، منها 560 مليون درهم لاستبدال البناء المفكك وتعزيز العرض المدرسي من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة، حيث سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 2.3 مليار درهم. ولهذا الغرض مما سيمكن من بناء ما يقارب 230 مؤسسة تعليمية منها 30 مدرسة جماعاتية و43 داخلية، وإذ نشيد بهذا المجهود الكبير نود أن نؤكد على ضرورة تركيز المجهودات على التكوين المستمر والكفيل بالرفع من كفاءة الأطر التربوية ودعم ترقي المنظومة وتطويرها.

السيد الرئيس،

في زمن تقارع فيه الأمم الإنجازات العلمية وتتنافس في ميادين الابتكار والتطوير، أصبحت منظومة البحث العلمي تشكل وبحق مقياسا لرفعة كل نظام تعليمي بل ولكل مجتمع، وإذ نؤمن أن تطوير البحث العلمي ليس مجهود قطاع عام فحسب، ذلك أن التجارب المقارنة تؤكد أن مساهمة القطاع الخاص والقوي والقوى الحية من نسيج جمعوي ومن صفوة أكانت مراكز بحثية Think Thank حيوية جدا بل وفرقة في هذا الإطار.

فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتمد البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية على شراكات بين الشركات والجامعات بتحويل الشركات للبحث العلمي وتجعل منه عامل تطوير في إطار مشاريع عالية عادية الابتكارية وقابلة للتسويق، لذا نحث الحكومة لخلق الإطار التشريعي والتنظيمي الأمثل في الإطار الأمثل في شراكة مع هذه المكونات قصد دعم طفرة في هذه المنظومة وذلك في جوانبه التعاقدية والتحفيزية.

السيد الرئيس،

يشكل الإدماج المهني وبحق صمام أمان للتنمية السوسيو اقتصادية فهو من جهة مصدر لخلق الثروة وتوزيعها من جهة، وكذا رافعة مجتمعية

تضمن سبل الترقي المجتمعي، ولا أدل على ذلك أن أبرز التمظهرات الدولة الإجتماعية الحقة هو المصعد الاجتماعي «ascenseur social» لذا فإننا ومرة أخرى نشد على أيدي السيد رئيس الحكومة مهندس تركيبتها المبكرة والتي استحدث وللمرة الأولى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، وجوهر الابتكارية في مقاربة الحكومة هو عدم اللجوء إلى المقاربة النمطية في خلق مناصب الشغل سواء في القطاع العام، حيث حجم الكتلة الأجرية وتركيبة الجهاز الإداري يحتاجان إلى إصلاح عميق ينبغي انكباب الحكومة عليه وانخراطها في ورشه الإستراتيجي أو في قطاع خاص تطورت فيه نظم وآليات الإنتاج وأصبح موجها أكثر فأكثر نحو طفرة رقمية ترسم أبعاد جديدة لدور العنصر البشري قوامها الكفالة الكفاءة العالية والتأطير في إطار عالي المكننة.

كما أننا ندرك أهمية المقاولات على مستوى النسيج الاقتصادي ومدى قدراتها وامتلاكها المؤهلات كبيرة في الشق المتعلق بإحداث فرص الشغل، وبالتالي مساهمتها في التنمية المستدامة وفي خلق للثروة ومحاربة الفقر والرفع من مستوى المعيشة والإدماج من مستوى المعيشة والإدماج الاجتماعي.

وفي نفس السياق يتعين وعلى مجموع المتدخلين في القطاع المقاولات العامة المقاولات الصغرى الانخراط والانصهار في إستراتيجية ورؤية موحدة وشملة من شأنها تحديد الأهداف المسطر بناءا على تنسيق محكم يحدد الأولويات، ونعتبر أن دعم وتحفيز المقاولات الصغرى بمثابة أولوية وطنية وإطار للاشتغال مهم جدا في الاستراتيجية التنموية ببلادنا، كما أن المقاربة المعتمدة في هذا القطاع يجب أن تنبني على تحسيس مناخ الأعمال واعتماد سياسات وتدابير ذات طابع تحفيزي وبرامج للمواكبة، بهدف الرفع من تنافسية هذه المقاولات وجعلها في صلب اهتمامات مختلف النشطاء والفاعلين في القطاع.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن إسقاط هذه المقاربة عبر مشروع قانون المالية وذلك باتخاذ الحكومة التدابير العاجلة لمواكبة الشباب في مجال التشغيل وتشجيع مبادرة الشباب حاملي المشاريع في المجال الفلاحي وإعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة من خلال إطلاق مشروع جديد تحت اسم «الفرصة» لتمويل مشاريع الشباب دون شروط مسبقة، شكرا على حسن إصغاء.

مداخلة السيد النائب حفيظ وشاك، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار خلال مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة النواب

لن يختلف اثنان في كون قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي أضحى وبحق رهان المستقبل بامتياز.

كيف لا وتقدم الأمم ورفعتها يتأتى بفضل العلو والتحصيل، فالمدرسة مستنبت الأمة وفيها يتم تكوين وإعداد إنسان الغد لينهض برهان التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إننا نثمن الهندسة الحكومية الحالية والتي جمعت بين التربية والتكوين بمختلف أسلاكها والبحث العلمي والرياضة في وزارة واحدة، وهو دليل على نظرة شاملة لمفهوم التربية والتكوين بمعناه الشامل والأشمل.

وفي هذا الإطار نود التأكيد على المقاربة الحكومية الجديدة والتي تقتبس من التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي وتعمل على إسقاطها، وذلك بغية النهوض بهذا القطاع الحيوي وجعله وبحق رافعة تنموية بالمعنى التام والاشمل.

وإيمانا من الحكومة بأن الدولة الإجتماعية هي التي تقوم أول ما تقوم على التربية والتكوين، فإن مقاربة الحكومة تقوم على أن النهوض بمنظومة التعليم يمر عبر النهوض بأوضاع رجل التعليم.

وإذ نشد بحرارة على المجهودات الحثيثة التي شرع فيها السيد الوزير بمد جسور التواصل والحوار مع مختلف مكونات المنظومة وتمثيلياتها قد استثمار الزمن السياسي والتسريع بأجرأة البرنامج الحكومي في جوانبه المتعلقة بالتربية والتكوين.

هذا ورغم الهامش الموازناتي الدقيق، فإن الحكومة وبفضل علو كعبها وبعد نظرها تمكنت من تطويع هذه الهوامش لتوفير مخصصات لهذا القطاع الحيوي دون أدنى إسقاط.

وهكذا، وفي سابقة من نوعها فقد تمكنت الحكومة من أن ترفع من الميزانية المخصصة لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إلى 77.4 مليار درهم سنة 2022، بزيادة بنسبة 6 % في الميزانية المرصودة للقطاع، مقارنة بالسنة المالية 2021، وذلك بمظروف إضافي يقدر بحوالي 3 ملايير و600 مليون درهم دون احتساب اعتمادات الالتزام التي انتقلت إلى 6.2 مليارات درهم.

ولقد جاءت مقاربة الحكومة بالجديد حينما جعلت من التعليم الأولي مجال استهداف واعتبرت تطويره صمام أمان لتحصين مجهودات الحكومة في هذا المضمار.

كما ونشيد بتنصيص المشروع على تأهيل البنى التحتية للمنظومة سواء منها البيداغوجية أو الموازية وذلك بتخصيص 2.56 مليار درهم، منها 560 مليون درهم لاستبدال البناء المفكك، وتعزيز العرض المدرسي، من خلال بناء مؤسسات تعليمية جديدة، حيث سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 2.3 مليار درهم لهذا الغرض، ما سيمكن من بناء ما يقارب 230 مؤسسة تعليمية، منها 30 مدرسة جماعاتية و43 داخلية.

وإذ نشيد بهذا المجهود الكبير، نود أن نؤكد على ضرورة تركيز المجهودات على التكوين المستمر والكفيل بالرفع من كفاءة الأطر التربوية ودعم ترقي المنظومة وتطورها.

السيد الرئيس

في زمن تقارع فيه الأمم الانجازات العلمية وتتنافس في ميادين الابتكار والتطوير أصبحت منظومة البحث العلمي تشكل وبحق مقياسا لرفعة كل نظام تعليمي بل ولكل مجتمع.

وإذ نؤمن أن تطوير البحث العلمي ليس مجهود قطاع عام فحسب، ذلك أن التجارب المقارنة تؤكد أن مساهمة القطاع الخاص والقوى الحية من نسيج جمعوي ومن صفوة أكانت مراكز بحثية Think Thank حيوية جدا بل وفرقة في هذا الإطار.

فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتمد البحث العلمي في الولايات المتحدة على شراكات بين الشركات والجامعات بتحويل الشركات للبحث العلمي وتجعل منه عامل تطوير في إطار مشاريع عالية الابتكارية وقابلة للتسويق.

لذا، نستحث الحكومة لخلق الإطار التشريعي والتنظيمي الأمثل في شراكة مع هذه المكونات قصد دعم طفرة في هذه المنظومة وذلك في جوانبه التعاقدية والتحفيزية.

السيد الرئيس،

يشكل الإدماج المهني وبحق صمام أمان للتنمية السوسيو اقتصادية فهو من جهة مصدر لخلق الثروة وتوزيعها من جهة وكذا رافعة مجتمعية تضمن سبل الترقي المجتمعي.

ولا أدل على ذلك أن أبرز تمظهرات الدولة الاجتماعية الحقة هو المصعد الاجتماعي.

لذا فإننا ومرة أخرى نشد على أيدي السيد رئيس الحكومة مهندس تركيبتها المبكرة والذي استحدث وللمرة الأولى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

وجوهر الابتكارية في مقاربة الحكومة هو عدم اللجوء إلى المقاربة النمطية في خلق مناصب شغل سواء في القطاع العام حيث حجم الكتلة الأجرية وتركيبة الجهاز الإداري يحتاجان إلى إصلاح عميق ينبغي انكباب الحكومة عليه وانخراطها في ورشه الاستراتيجي، أو في قطاع خاص تطورت فيه نظم وآليات الإنتاج وأصبح وجها أكثر فأكثر نحو طفرة رقمية ترسم أبعاد جديدة لدور العنصر البشري قوامها الكفاءة العالية والتأطير في إطار عال المكننة.

كما أننا ندرك أهمية المقاولات على مستوى النسيج الاقتصادي، ومدى قدراتها وامتلاكها لمؤهلات كبيرة في الشق المتعلق بإحداث فرص شغل، وبالتالي مساهمتها في التنمية المستدامة، وفي خلق الثروة، ومحاربة الفقر، والرفع من مستوى المعيشة والإدماج الاجتماعي.

وفي نفس السياق يتعين على مجموع المتدخلين في قطاع المقاولات عامة والمقاولات الصغرى الانخراط والانصهار في استراتيجية ورؤية موحدة وشاملة من شأنها تحديد الأهداف المسطرة بناء على تنسيق محكم يحدد الأولويات.

ونعتبر أن دعم وتحفيز المقاولات الصغرى بمثابة أولوية وطنية وإطار للاشتغال مهم جدا في الاستراتيجية التنموية ببلادنا، كما أن المقاربة المعتمدة في هذا القطاع يجب أن تنبني على تحسين مناخ الأعمال واعتماد سياسات وتدابير ذات طابع تحفيزي وبرامج للمواكبة بهدف الرفع من تنافسية هاته المقاولات وجعلها في صلب اهتمامات مختلف النشطاء والفاعلين في القطاع.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن إسقاط هذه المقاربة عبر مشروع قانون المالية، وذلك باتخاذ الحكومة التدابير العاجلة لمواكبة الشباب في مجال التشغيل، وتشجيع مبادرات الشباب حاملي المشاريع في المجال الفلاحي، وإعطاء دينامية جديدة لبرنامج «انطلاقة»، من خلال إطلاق مشروع جديد تحت اسم «الفرصة»، لتمويل مشاريع الشباب دون شروط مسبقة. شكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ليلى داهي.

النائبة السيدة ليلى داهي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وذلك في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة القطاعات الإجتماعية برسم مشروع قانون المالي لسنة 2022، والمتمثلة في قطاعات الصحة والحماية الإجتماعية والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والتي تشكل محور الدولة الإجتماعية ضمن الهندسة الحكومية الجديدة التي تضع من بين أولوياتها الاهتمام بقضايا المواطنين والارتقاء بأوضاعهم المعيشية والحرص على تقليص الفوارق الإجتماعية وتبني سياسة العدالة المجالية.

ولعل أول ملاحظة يمكن تسجيلها هو إضافة اسم الحماية الإجتماعية لصفة وهوية وزارة الصحة واختصاصاتها، لما يحمله هذا الورش من دلالات وإشارات قوية على الرغبة الأكيدة والجامحة للحكومة في تنزيله التنزيل السليم تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وهنا لابد من الإشادة بالمكتسبات التشريعية التي راكمتها الترسانة القانونية الوطنية من خلال المصادقة على مشروع قانون الإطار رقم 21.9 المتعلق بالحماية الإجتماعية الذي يعتبر وأحد أهم الآليات

المؤسساتية والتدبيرية لتحقيق التمكين والتنمية المستدامتين، والذي هو الأصل في مشروع ملكي وورش كبير مهيكل ومندمج يروم تحقيق الإنصاف المجتمعي والمجالي، الذي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد على أهميته باستمرار في سبيل تعميم التغطية الإجتماعية وتفعيل السجل الإجتماعية الموحد.

ومن ثم فإن هذا المشروع هو ترسيخ لسيرورة من المشاريع المتكاملة والتي نهتنا جائحة كورونا على ضرورة التسريع في إنجازها باعتبارها كفيلة بالانتقال إلى حلول بنيوية للاختلالات الإجتماعية التي تعيشها بعض الفئات في والمناطق، وارتباطا بما عاشته بلادنا من مخلفات أزمة كوفيد 19. والتي أرخت بظلالها على سير المنظومة الصحية وكانت لها انعكاسات جد مباشرة على أداء المرفق العام، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نغتنمها مناسبة لكي نشد بحرارة على أيدي جميع الأطقم الطبية من أطباء وممرضين وتقنيين وخبراء ومحللين على تعبئتهم الشاملة وروح المواطنة العالية التي أبانوا عنها خلال كل مراحل الأزمة، وذلك على الرغم من الضغوطات الكبيرة التي واجهتهم.

ومن ضمن إيجابيات مشروع قانون المالية لسنة 2022 أنه خصص لقطاع الصحة والحماية الإجتماعية ما يناهز 5 آلاف و500 منصب من ضمن 26 ألفا و860 منصب مقترحة من قبل الحكومة، وهي تدابير تروم بطبيعة الحال إلى ضمان ولوج جميع المواطنين للعلاجات وكذا تكريس الحق في الصحة كما هو منصوص عليه في المادة 31 من الدستور، إننا نثمن مواصلة برنامج تأهيل المستشفيات والذي خصصت له ميزانية تقدر بمليار درهم سنويا في أفق سنة 2025 فضلا عن مأسسة إلزامية لاحترام مسلك العلاجات من أجل تقليص التكلفة وتحسين مدة التكفل بالمرضى مع الحرص على أن يتم الولوج إلى مسلك العلاجات إجباريا عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر لطبيب عام.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار مع السياسة الرامية إلى مواصلة بناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية، والذي خصص لها مشروع قانون المالية لسنة 2022 مبلغ قدره 600 مليون درهم مع دعم إحداث نظام معلوماتي مندمج بميزانية تقدر ب 500 مليون درهم، لابد كذلك من تقويم اختلالات منظومة راميد ومراجعة المنظومة الصحية في جميع هياكلها والاشتغال أكثر على حكامة القطاع مع احترام مبدأ النزاهة والكفاءة والاستحقاق في تقلد مناصب المسؤولية. إن طموحنا في النهوض كبير جدا بطب المستعجلات وتكوين أطباء متخصصين قادرين على مواكبة الحالات المستعصية. وبخصوص السياسة الدوائية فقد آن الأوان إلى فتح نقاش بناء بخصوصها وتمكين المواطن من هذه المادة الحيوية بأقل التكاليف الممكنة والعمل على تشجيع الصناعات الدوائية، مستحضرين بعض التوصيات الصادرة عن إحدى تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

إننا نؤكد على العناية بصحة الأم والطفل ومواصلة الجهود من أجل تقليص نسبة وفيات الأمهات والأطفال أثناء الولادة خصوصا بالعالم القروي والمناطق النائية من جهة أخرى، وأخيرا نوصي الحكومة إلى الانفتاح على مختلف الفرقاء الاجتماعيين من نقابات وهيئات مهنية وحقوقية للانكباب على إنجاح ورش إصلاح المنظومة الصحية، والإسهام البناءة في التنزيل السليم لورش الحماية الإجتماعية وفق أساليب متطورة تقوم على ضمان التواصل الفعال والمستمر والقرب من المواطن والإنصات إلى همومه ومشاكله، شكرا لكم على حسن الاستماع، شكرا السيد الرئيس.

مداخلة السيدة النائبة ليلى داهي، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار خلال مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

وآله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني عاليا أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وذلك في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التابعة للجنة القطاعات الاجتماعية، برسم مشروع القانون المالي لسنة 2022، والمتمثلة في قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والتي تشكل محور الدولة الاجتماعية ضمن الهندسة الحكومية الجديدة، التي تضع من بين أولوياتها الاهتمام بقضايا المواطنين والارتقاء بأوضاعهم المعيشية والحرص على تقليص الفوارق الاجتماعية وتبني سياسة العدالة المجالية.

ولعل أول ملاحظة يمكن تسجيلها، هو إضافة اسم الحماية الاجتماعية لصفة و هوية وزارة الصحة واختصاصاتها لما يحمله هذا الورش من دلالات وإشارات قوية على الرغبة الأكيدة والجامحة للحكومة في تنزيله التنزيل السليم تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية ، وهنا لابد من الإشادة بالمكتسبات التشريعية التي راكمتها الترسانة القانونية الوطنية من خلال المصادقة على مشروع قانون الإطار رقم 09-21 المتعلق بالحماية الإجتماعية، الذي يعتبر أحد أهم الآليات المؤسساتية والتدبيرية لتحقيق التمكين والتنمية المستدامتين، والذي هو في الأصل مشروع ملكي وورش كبير مهيكل ومندمج، يروم تحقيق الإنصاف المجتمعي والمجالي الذي ما فتئ جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، يؤكد على أهميته باستمرار في سبيل تعميم التغطية الاجتماعية وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد، ومن تم فإن هذا المشروع هو ترسيخ لصيرورة من المشاريع المتكاملة، والتي نهتنا جائحة كورونا على ضرورة التسريع في إنجازها، باعتبارها كفيلة بالانتقال

إلى حلول بنيوية للاختلالات الإجتماعية التي تعيشها بعض الفئات والمناطق.

وارتباطا بما عاشته بلادنا من مخلفات أزمة كورونا كوفيد 19 والتي أرخت بظلالها على سير المنظومة الصحية وكانت لها انعكاسات جد مباشرة على أداء المرفق العام، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نغتنمها مناسبة لكي نشد بحرارة على أيدي جميع الأطقم الطبية من أطباء وممرضين وتقنيين وخبراء ومحللين على تعبئتهم الشاملة وروح المواطنة العالية التي أبانوا عليها خلال كل مراحل الأزمة وذلك على الرغم من الضغوطات الكبيرة التي واجهتهم.

ومن ضمن إيجابيات مشروع قانون المالية لسنة 2022 أنه خصص لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية ما يناهز 5 آلاف و500 منصب من ضمن 26 ألفا و860 منصب مقترحة من قبل الحكومة، وهي تدابير تروم بطبيعة الحال إلى ضمان ولوج جميع المواطنين للعلاجات وكذا تكريس الحق في الصحة كما هو منصوص عليه في المادة 31 من الدستور

إننا نتمن مواصلة برنامج تأهيل المستشفيات والذي خصصت له ميزانية تقدر بمليار درهم سنويا في أفق سنة 2025، فضلا عن مأسسة إلزامية احترام مسلك العلاجات من أجل تقليص التكلفة وتحسين مدة التكفل بالمرضى مع الحرص على أن يتم الولوج إلى مسلك العلاجات إجباريا عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار مع السياسة الرامية إلى مواصلة بناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية والذي خصص لها مشروع قانون المالية لسنة 2022 مبلغ قدره 600 مليون درهم مع دعم إحداث نظام معلوماتي مندمج بميزانية تقدر ب 500 مليون درهم.

لابد كذلك من تقويم اختلالات منظومة الراميد ومراجعة المنظومة الصحية في جميع هياكلها والاشتغال أكثر على حكامة القطاع مع احترام مبدأ النزاهة والكفاءة والاستحقاق في تقلد مناصب المسؤولية.

إن طموحنا كبير في النهوض بطب المستعجلات وتكوين أطباء متخصصين قادرين على مواكبة الحالات المستعصية.

وبخصوص السياسة الدوائية فقد آن الأوان إلى فتح نقاش بناء بخصوصها وتمكين المواطن من هذه المادة الحيوية بأقل التكاليف الممكنة والعمل على تشجيع الصناعة الدوائية مستحضرين بعض التوصيات الصادرة عن إحدى تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

إننا نؤكد على العناية بصحة الأم والطفل ومواصلة الجهود من أجل تقليص نسبة وفيات الأمهات والأطفال أثناء الولادة خصوصا بالعالم القروي والمناطق النائية.

من جهة أخرى نوصي الحكومة إلى الانفتاح على مختلف الفرقاء الاجتماعيين من نقابات وهيئات مهنية وحقوقية للانكباب على إنجاح ورش إصلاح المنظومة الصحية والإسهام البناء في التنزيل السليم لورش الحماية الاجتماعية وفق أساليب متطورة تقوم على ضمان التواصل الفعال والمستمر والقرب من المواطن والإنصات إلى همومه ومشاكله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشكل قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إحدى أهم ركائز الدولة الاجتماعية ضمن خارطة طريق عمل الحكومة في الشق المرتبط بالجانب الاجتماعي وذلك لما له من وقع كبير على الحياة اليومية والمعيشية لمعظم فئات وشرائح المجتمع المغربي من نساء وأطفال ومسنين وأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلخ...

لقد أضحت بلادنا في حاجة كبيرة لمقاربة حقوقية تتجاوز المقاربة الإحسانية في هذا المجال فهو قطاع يمتاز بتفرع مجالاته واختلاف فئاته وتنامي متطلباتها سنة تلو أخرى، وبالتالي أصبحنا أمام ظواهر اجتماعية تحتاج إلى وقاية ومواكبة وتتبع وذلك في إطار رؤية موحدة تقوم على تبني سياسة الالتقائية بين مختلف الشركاء والفاعلين.

إننا نعتبر الأسرة عماد وأساس المجتمع إذ لا يصلح إلا بإصلاحها باعتبارها خليته الأساسية بالمقابل نرى أن التنمية الاجتماعية تشكل ركيزة من ركائز النموذج التنموي الجديد الذي يولي أهمية كبرى للرأسمال البشري وبالتالي بلوغ نظام متكامل وشمولي للرعاية الاجتماعية يقوم على مبدأ العدالة والإنصاف.

إن موضوع النهوض بأوضاع المرأة موضوع متشعب للغاية يتداخل فيه الحقوقي مع الاجتماعي وبالتالي أصبحنا اليوم مطالبين بتحقيق مكاسب إضافية من شأنها بلوغ التمكين الذاتي للمرأة وعلى رأسها التعليم والحد من نسبة الأمية في صفوف النساء خاصة بالعالم القروي.

كما يظل ملف حماية الطفولة والاهتمام بها من بين أهم الملفات التي يجب الاشتغال عليها بجدية ونكران ذات من أجل بلورة سياسة عمومية ووضع استراتيجية مندمجة لحمايتها وعدم المساس بأمنها وحقوقها.

إننا مع كل الأوراش المفتوحة لدعم فئة الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة من جميع مناحي الحياة والتكفل بالأرامل والمطلقات من خلال تعزيز دور صندوق التماسك الاجتماعي وتبسيط مسطرة الاستفادة منه ليشمل كافة الفئات المستهدفة وبالتالي نشد بحرارة على جرأة الحكومة في اتخاذ تدابير اجتماعية حقيقية من بينها دعم المسنين والمتقاعدين في أفق سنة 2026 باعتماد إجراءات تحفيزية وبشكل تدريجي.

وفي الختام، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار سوى التعبير عن انخراطنا في كل المشاريع والأوراش التي سطرتها الحكومة من أجل حياة أفضل للمواطن المغربي حياة تصون كرامته وتعزز قدراته وتحمي

حقوقه آملين لها النجاح تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن العملية ديال التخفيف ها هي منطلقة، الإخوان في الأصالة والمعاصرة النائب المحترم السيد محمد الحجيرة، دابا غير شعلتها ومشيتي آجي جلس معنا.

النائب السيد محمد الحجيرة:

شكرا السيد الرئيس،

سأقتصر طبعا في هذه المدخلة على مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية وإعداد التراب، طبعا باسم فريق الأصالة والمعاصرة أتشرف بمناقشة هاته الميزانية الفرعية، نهئ أنفسنا جميعا على المجهودات الكبيرة التي قامت بها وزارة الداخلية خلال إشرافها الناجح وبكل المقاييس على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، وبهذه المناسبة طبعا على المهنية العالية في التدبير والتصدي لجائحة كورونا وكذلك التنسيق والتكامل بين العمل الحكومي وبين كل القوى الحية بالبلاد، وأيضا نهئ أنفسنا بطريقة إدارة ملف الأمن على المستوى الوطني خاصة من خلال التصدي الحازم لكل التهديدات الإجرامية والإرهابية التي تستهدف هذا الوطن العزيز.

وندعم ونساند ونثمن كل المجهودات والأدوار التي تقوم بها الوزارة ونطالب في نفس الوقت بتسريع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، كما نطالب بإعطاء الاهتمام الأكثر لإشكالية تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية على المستوى الوطني، وتعميم برنامج تطهير السائل في العالم القروي، وبخصوص إعداد التراب استبشرنا خيرا بتعيين السيدة الوزيرة على رأسه لما هو معروف عليها من جرأة وشجاعة وإرادة سياسية قوية، طبعا مطمئنون على أنه هاد الإختلالات الكبرى التي راكبناها على المستوى الوطني لسنوات في هذا القطاع جا الوقت باش يكون هناك إبداع في الحلول وابتكار لحلول مناسبة.

أيضا جائحة كورونا عمقت الإشكال في هذا القطاع وخصوصا في الشق المتعلق بالعقار بالرغم من كل التدابير التي تم اتخاذها ينتظر القطاع أو السيدة الوزيرة عمل كبير لإنعاشه وانطلاقته من جديد حتى يتمكن من استعادت دوره كقاطرة في التنمية، لن أطيل أكثر أقول العالم القروي يجب أن يأخذ حقه ونصيبه في موضوع تعميم وثائق التعمير في الرخص وتسهيلها، الموضوع يعني الرخص المجانية أو les plans التصاميم المجانية اللي كاينة فلوسوا عند الجهات وكاينة في الوزارة جا الوقت باش يعرف النور ونضمنوا هداك الحق في السكن للمواطن في العالم القروي لأنه حق دستوري ماشي مهم نختاصروا فقط على الحاضرة اللي حققنا فيها بعض النتائج الجد إيجابية اللي يمكن لينا نفتخروا بها، وشكرا.

مداخلة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم سنة 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس المحترم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لكل من قطاعي الداخلية وإعداد التراب الوطني، برسم سنة 2022.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، اسمحوا لنا بداية، وبكل موضوعية، أن نهنئكم، السيد الوزير المحترم، على المجهودات الكبيرة التي قامت بها وزارة الداخلية خلال إشرافها الناجح وبكل المقاييس على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة. وأن نهنئكم كذلك، بهذه المناسبة، على المهنية العالية في التدبير والتصدي لجائحة وباء كورونا في تنسيق وتكامل بين العمل الحكومي وبين كل القوى الحية للبلاد.

كما ننوه، وبكل اعتزاز، بالجهود المبذولة كذلك فيما يتعلق بالحفاظ على أمن بلدنا واستقراره، خاصة من خلال التصدي الحازم لكل التهديدات الإجرامية والإرهابية التي تستهدف هذا الوطن العزيز.

ومن جهة أخرى، فإن قطاع الداخلية يقوم بدور محوري وأساسي، فيما يخص استكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللامركزية الترابية وتجسيد مكانة الصدارة التي خولها الدستور للجهات، ونحن، في فريق الأصالة المعاصرة، إذ نشيد بما تم تحقيقه من تقدم في هذا المجال، فإننا نؤكد على ضرورة تسريع الوتيرة الحكومية لاستكمال هذا المسار لتحقيق المزيد من المنجزات، للنهوض بالتنمية الشاملة والمندمجة لكافة الجهات بما يضمن التوزيع العادل للثروة وتقليص الفوارق المجالية بينها.

وفضلا عن ذلك، فإننا واعون بما تضطلع به وزارتكم من مهام جسيمة وثقيلة فيما يتعلق بالمساهمة في تفعيل الأوراش الاجتماعية الكبيرة والضخمة التي أطلاقها جلالة الملك حفظه الله، هذا فضلا عن البرامج الأخرى المختلفة ذات البعد التنموي التي تشرفون عليها.

وعلى الصعيد التشريعي، نود التأكيد على الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارتكم في مجالات هامة واستراتيجية والتي لا بد من التنويه بها وبأهميتها في إطار الإصلاحات والأوراش التي تقوم بها الدولة في عدة مجالات، ونذكر منها على سبيل المثال إخراج القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية، والقانون المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، وإصلاح القانون المتعلق بالجبايات المحلية...

وإذ ندعم وتثمن كل هذه الجهود والأدوار الريادية لوزارتكم، فإننا نؤكد على:

- تسريع وتيرة تنزيل ورشي الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛

- إعطاء المزيد من الاهتمام لإشكالية تقليص الفوارق المجالية، الذي يعتبر أحد الأوراش الكبرى والشائكة التي تستوجب تعبئة كل الجهود والإمكانيات المالية والاقتصادية لمعالجتها في إطار الجهوية المتقدمة.

- المزيد من العناية لملف الموارد البشرية وتحفيزها وجلب الكفاءات، وإصلاح النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية بما يتيح التنزيل الأمثل للبرامج التنموية على الصعيد الترابي؛

- التفعيل الأمثل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والعمل على تجاوز بعض التعثرات مقارنة بالأهداف التي وضعت من أجلها والمتمثلة أساسا في:

- معالجة مظاهر الهشاشة والفقر في الوسط القروي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري؛

- تعميم برنامج التطهير السائل بالعالم القروي؛

- التشجيع على رقمنة الإدارة، ولا يفوتنا هنا أن نشكركم على المراسلة التي وجهتموها للجماعات الترابية قصد الانخراط في ورش الرقمنة وإدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة في مساطرها؛

أما فيما يخص قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فإننا لا نخفي سعادتنا وتفاؤلنا الكبير بتعيينكم السيدة الوزيرة على رأس هذا القطاع الاستراتيجي، وهذا ليس مجاملة منا ولكن لما هو مشهود لكم من جرأة وإرادة سياسية قوية، ستجعلكم متميزين في معالجة المشاكل والاختلالات المزمنة التي يعاني منها هذا القطاع. ونحن كلنا أمل في قدرتكم على الابداع وابتكار الحلول المناسبة لها.

السيدة الوزيرة، لقد عمقت جائحة كورونا من أزمة قطاع العقار ببلادنا، وبالرغم من كل التدابير التي تم اتخاذها فإنه ينتظركم عمل كبير لإنعاشه وإطلاقه من جديد، حتى يتمكن من استعادة دوره كقاطرة مهمة للاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة، لا شك أن الدولة قد بذلت مجهودا كبيرا خلال العقدين الأخيرين فيما يتعلق بسياسة السكن ومحاربة السكن غير اللائق، من خلال مختلف البرامج ذات الصلة وما كلفته سواء كنفقات مباشرة من الميزانية العامة أو من خلال النفقات الجبائية الضخمة التي تم منحها للمنعشين العقاريين ...إلخ، لكن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب.

هدفنا اليوم، السيدة الوزيرة، هو إيجاد أفكار جديدة ومبتكرة التي من شأنها تجاوز نقائص السياسات السابقة، فيما يخص جعل السكن في متناول الطبقة المتوسطة والطبقات الأضعف من حيث القدرة الشرائية. هذا هو المأمول فيكم السيدة الوزيرة، ولتحقيق ذلك، ستجدون فينا، السيدة الوزيرة، كل الدعم والمساندة.

ومن جانب آخر، فإننا نؤكد، السيدة الوزيرة، على ضرورة الانكباب على تجويد المنظومة التشريعية والتنظيمية لهذا القطاع، لتجاوز المعيقات والصعوبات الكثيرة التي يشكو منها المواطنون والمستثمرون على السواء في مجال البناء والتعمير، والعمل على تبسيط المساطر وتخفيف العبء المالي والإداري والزمني، وهو ما سيتطلب منكم مجهودات غير عادية وعمل متواصل لتحقيقه.

ولضيق الوقت، أود التأكيد كذلك، السيدة الوزيرة، على أهمية إيلاء الأولوية للعالم القروي، حان الوقت للالتفات لمعاناة ساكنة البادية ولمعالجة مشاكل التعمير في هذا المجال.

السيدة الوزيرة، نعلم جميعا ظروف العيش الصعبة لساكنة العالم القروي والمناطق النائية في ظل ضعف، إن لم نقل انعدام، جودة السكن وشرط العيش الكريم، هذا السكن الذي يعيش فيه المواطن المغربي المتشبث بأرضه، بالرغم من كل هذه الإكراهات.

السكن اللائق، السيدة الوزيرة، ليس حقا دستوريا فقط في المجال الحضري، بل هو حق للمواطن المغربي حيثما وجد في ربوع الوطن. وشكرا. ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في مهامكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب على التخفيف، النائب المحترم السيد محمد صباري. السيدة حنان اتركين.

النائبة السيدة حنان اتركين:

شكرا لكم السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يكتسي قطاع العدل أهمية قصوى في النسق الحكومي ونفتخر في فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة إسناد هذا القطاع الإستراتيجي والهام إلى حقوقي محترم ومحامي متمدرس ورجل قانون ضليع في شخص عبد اللطيف وهبي، ونحن على يقين مطلق أن السيد وزير العدل المحترم سوف يبلي البلاء الحسن في المهام الجسيمة الملقاة على عاتقه، وسينهض بها أحسن نهوض مسلحا في ذلك بثقة جلالة الملك حفظه الله ودعم الفريق النيابي للأصالة والمعاصرة نائبات ونواب.

لقد قدمتم السيد الوزير العدل المحترم بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل خريطة طريق لجعل هذا القطاع رائدا وتأهيل التأهيل الذي يستحق من منطلق كونه واسطة عقد مختلف القطاعات الحكومية، من منطلق أن العدل أساس الحكم

وإليه يعهد تحقيق الأمن القانوني والقضائي للمغاربة، كما أننا نثمن السيد الوزير المحترم في هذا الباب مختلف الأوراش الكبرى التي تعهدتم بإعطاء انطلاقتها، وقد همت أساسا مشروع القانون الجنائي الذي نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن سحبه من المسطرة التشريعية بمجلس النواب إجراء دستوري سليم ويعتبر قرارا حكيما ومتبصرا الأمر الذي سيمكن من إعادة النظر في مضامين هذا المشروع المهيكل، وفي قلب ذلك معالجة إشكالية الاعتقال الاحتياطي من خلال سن مقتضيات مبدعة، لا سيما التنصيص على تدابير غير الإحترازية أو ما يعرف ببدائل العقوبات، كما أن التعهد بمراجعة النصوص المنظمة لمجموعة من المهن ذات الصلة بالقضاء والعدالة وعلى رأسها المحاماة وخطة العدالة ومهنة التوثيق والقانون المنظم للخبراء القضائيين والقانون المنظم لمهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم يعتبر ثورة هادئة في مجال التشريعات المنظمة لهاته المهن، كما أن التعهد بإطلاق ورش إعداد تصور لمراجعة بعض مقتضيات مدونة الأسرة ومراجعة قانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية والإطار القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد، وإحداث المرصد الوطني للإجرام كلها تدابير وإجراءات تبين بالملموس أنكم السيد الوزير المحترم أهل لتدبير هذا القطاع، بما هو معهود فيكم من تبصر وإنصات وإشراك لمختلف المتدخلين.

حضرات السيدات والسادة،

وطيدة هي العلاقة بين قطاع العدل ومجال حقوق الإنسان، ونغتنم هذه المناسبة من أجل التنويه بإقرار إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بقطاع العدل، كما نسجل بارتياح قرار السيد الوزير المحترم نقل الصلاحيات والاختصاصات إلى السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع احتفاظه بالإشراف السياسي على عمل المندوبية، الأمر الذي من شأنه بث دينامية جديدة في عمل المندوبية الوزارية وجعلها تنهض بالاختصاصات الموكولة إليها، خصوصا أمام التحديات المطروحة على مستوى التفاعل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان خصوصا ما يرتبط منه بالتقارير والأجهزة الخاصة، تنفيذ الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان بما يشرف صورة المملكة أمام المنتظم الدولي، شكرا لكم.

قطاع العدل، مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، مداخلة الجلسة العامة، (مداخلة مسلمة):

حضرات السيدات والسادة؛

يَكتسي قطاعُ العدلِ أهميةً قصوى في النسق الحكومي، ونفتخر في فريق الأصالة والمعاصرة، بمناسبة إسناد هذا القطاع الاستراتيجي والهام إلى حقوقي محترم، ومحامي متمرّس، ورجل قانون ضليع، في شخص الأستاذ عبد اللطيف وهبي، ونحن على يقينٍ مطلقٍ أن السيد وزير العدل المحترم سوف يُبلي البلاء الحسن في المهام الجسيمة الملقاة على عاتقه، وسينهض بها أحسنَ نهوضٍ، مسلحا في ذلك بثقة جلالة الملك، حفظه الله، ودعم الفريق النيابي للأصالة والمعاصرة: نائباتٍ ونواباً.

لقد قدّمتم، السيد وزير العدل المحترم، بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، خريطة طريق لجعل هذا القطاع رائدا، وتأهيله التأهيلَ الذي يستحق، من منطلق كونه وَاسِطَة عِقد مختلف القطاعات الحكومية، من منطلق أن العدلَ أساسُ الحكم، وإليه يُعهد تحقيق الأمن القانوني والقضائي للمغاربة.

كما أننا نثمن، السيد الوزير المحترم، في هذا الباب مختلف الأوراش الكبرى التي تَعَهَّدْتُم بإعطاء انطلاقتها، وقد هَمّت أساسا مشروع القانون الجنائي، الذي نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن سحبه من المسطرة التشريعية بمجلس النواب، إجراءٌ دستوريٌّ سليمٌ، ويعتبر قرارا حكيما ومتبصرا، الأمر الذي سيمكّن من إعادة النظر في مضامين هذا المشروع المهيكِل، وفي قلب ذلك معالجة إشكالية الاعتقال الاحتياطي من خلال سن مقتضيات مُبدعة، لا سيما التنصيص على التدابير غير الاحتجازية، أو ما يُعرف ببدائل العقوبات.

كما أن التعهد بمراجعة النصوص المُنَظِّمَة لمجموعة من المهن ذات الصلة بالقضاء والعدالة، وعلى رأسها: المحاماة، وخِطَّةُ العدالة، ومهنة التوثيق، والقانون المنظم للخبراء القضائيين، والقانون المنظم لمهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم، يعتبر ثورةً هادئة في مجال التشريعات المنظمة لهذه المهن.

كما أن التعهد بإطلاق ورش إعداد تصور لمراجعة بعض مقتضيات مدونة الأسرة، ومراجعة قانون المسطرة الجنائية، وقانون المسطرة المدنية، والإطار القانوني المنظم للمحاكمات عن بُعد، وإحداث المرصد الوطني للإجرام، كلها تدابير وإجراءات تُبين بالملموس أنكم، السيد الوزير المحترم، أهلٌ لتدبير هذا القطاع، بما هو معهود فيكمٌ من تبصر وإنصات وإشراك لمختلف المتدخلين.

حضرات السيدات والسادة؛

وطيدةٌ هي العلاقة بين قطاع العدل ومجال حقوق الإنسان، ونغتنم هذه المناسبة من أجل التنويه بقرار إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بقطاع العدل، كما نسجل بارتياح قرار السيد الوزير المحترم نقل الصلاحيات والاختصاصات إلى السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، مع احتفاظه بالإشراف السياسي على عمل المندوبية، الأمر الذي من شأنه بث دينامية جديدة في عمل المندوبية الوزارية، وجعلها تنهض بالاختصاصات الموكولة إليها، خصوصا أمام التحديات المطروحة على مستوى التفاعل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، خصوصا ما يرتبط منه بالتقارير والأجهزة الخاصة تنفيذ الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما يشرّف صورة المملكة أمام المنتظم الدولي.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، السيد النائب السي محمد التويمي بن جلون، السي ادريس الشبشالي من موراه السي قرب.

النائب السيد محمد التويمي بن جلون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العدالة.. الأصالة والمعاصرة، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن لجنة القطاعات الإجتماعية والتي خصها مشروع قانون المالية 2020 المعروض على أنظارنا بعناية خاصة، عكس التوجه الاجتماعي للحكومة التي وضعت على رأس أولوياتها ملفات اجتماعية وتنموية تجعل منها حكومة الأوراش الكبرى.

على مستوى قطاع الصحة والحماية الإجتماعية نسجل بارتياح وباعتزازكبيرين العمل العام الذي قامت به الأطر الطبية والشبه الطبية وكافة العاملين بالقطاع الصحي الذين أبانوا عن روح وطنية عالية في أداء واجبهم رغم الظروف الصعبة التي واجهوها، نثمن الشروع في تنزيل ورش الحماية الإجتماعية الذي سيستجيب للحاجيات ومطالب مجموعة من الفئات الإجتماعية، نثمن الشروع في تنزيل ورش الحماية الإجتماعية هادي قلتها، ننوه بالزيادة المسجلة في مشروع الميزانية المخصصة للقطاع حيث سجلت نسبة ارتفاع بلغت 18.9% والتي ستمكن من تيسير الولوج إلى العلاج عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، مواصلة برنامج تأهيل المستشفيات بميزانية تقدر بمليار درهم سنويا في أفق 2025، تعزيز حكامة المنظومة الصحية عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية، فيما يخص قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن الهيكلة الجديدة للقطاع وكذا أهدافه خطوة إيجابية من قبل الحكومة في معالجتها لإشكالية البطالة، حيث ستمكن الاختصاصات الجديدة المسندة للقطاع من التخفيف من حدة البطالة وتعزيز سوق الشغل ببلادنا، وفي هذا الصدد نثمن ما ورد في مشروع الميزانية الفرعية للقطاع برسم السنة المالية 2022 الذي تضمن جملة من الإجراءات العملية التي ستساهم لا محالة في تخفيض نسب البطالة، وتتمثل في:

-إحداث 250.000 فرصة شغل من خلال برنامج أوراش الذي تم الإعلان عن انطلاقه يوم الخميس 11 نونبر 2021؛

-إطلاق برنامج «الفرصة» لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى؛

-إعطاء نفس جديد لبرنامج انطلاقة وضمان استدامته؛

-تنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الصندوق محمد السادس للاستثمار؛

-إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع مقاولة ناشئة مبتكرة؛

أما قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعتبر هذا القطاع حيويا لدوره الكبير في النهوض بالأوضاع الإجتماعية للمواطنين عبر تدخلاته المتعددة وطبيعة الفئات الإجتماعية المستهدفة، لذا فهو في حاجة إلى مجهودات كبيرة لتدارك سلبيات سنوات من التدبير ولنا في السجل الاجتماعي الموحد أمل كبير استهداف الفئات المستحقة لكل دعم وتضامن، شكرا.

مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في الجلسة العامة بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في لجنة القطاعات الاجتماعية برسم السنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن لجنة القطاعات الاجتماعية، والتي خصها مشروع قانون المالية 2022 المعروض على أنظارنا بعناية خاصة، عكس التوجه الاجتماعي للحكومة التي وضعت على رأس أولوياتها ملفات اجتماعية وتنموية تجعل منها حكومة الأوراش الكبرى.

أولا: على مستوى قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

• نسجل بارتياح واعتزاز كبيرين العمل الهام الذي قامت به الأطر الطبية والشبه الطبية وكافة العاملين بالقطاع الصحي، الذين أبانوا عن روح وطنية عالية في أداء واجبهم رغم الظروف الصعبة التي واجهتهم.

• نثمن الشروع في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي سيستجيب للحاجيات ومطالب مجموعة من الفئات الاجتماعية.

• ننوه بالزيادة المسجلة في مشروع الميزانية المخصصة للقطاع، حيث سجلت نسبة ارتفاع بلغت 18,9% والتي ستمكن من:

- تأهيل العرض الصحي عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

- مواصلة برنامج تأهيل المستشفيات بميزانية تقدر بمليار درهم سنويا في أفق 2025،

- تعزيز حكامة المنظومة الصحية عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية الجامعية.

ثانيا: قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

نعتبر في فريق الاصالة والمعاصرة أن الهيكلة الجديدة للقطاع وكذا أهدافه خطوة إيجابية من قبل الحكومة في معالجتها لإشكالية البطالة، حيث ستمكن الاختصاصات الجديدة المسندة للقطاع من التخفيف من حدة البطالة وتعزيز سوق الشغل ببلادنا.

وفي هذا الصدد، نثمن ما ورد في مشروع الميزانية الفرعية للقطاع برسم السنة المالية 2022 الذي تضمن جملة من الإجراءات العملية التي ستساهم لا محالة في تخفيض نسب البطالة، وتتمثل في:

- إحداث 250 ألف فرصة شغل من خلال برنامج *أوراش* الذي تم الإعلان عن إطلاقه يوم الخميس 11 نونبر 2021
- إطلاق برنامج «الفرصة» لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى
- اعطاء نفس جديد لبرنامج «انطلاقة» وضمان استدامته
- تنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار
- إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع «مقاولة ناشئة مبتكرة»
- تشجيع وسم «صنع في المغرب» بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100 ألف منصب شغل.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

نعتبر هذا القطاع حيويا لدوره الكبير في النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنين، عبر تدخلاته المتعددة، وطبيعة الفئات الاجتماعية المستهدفة، لذا فهو في حاجة إلى مجهودات كبيرة لتدارك سلبية سنوات من التدبير، ولنا في السجل الاجتماعي الموحد أمل كبير في استهداف الفئات المستحقة لكل دعم وتضامن.

وفي هذا الصدد نسجل بارتياح عميق ما جاء في البرامج المزمع تنزيلها أو مواصلة العمل ببعض البرامج برسم السنة المالية 2022 والمتمثلة فيما يلي:

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة.
- التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الاسرة والأطفال والأشخاص المسنين.

ولهذه الاعتبارات قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية لكافة القطاعات المشار اليها سلفا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد إدريس الشبشالي، تفضل، السيد مجيدي خليفة من بعد، تفضل.

النائب السيد إدريس الشبشالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لمختلف القطاعات الوزارية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية، ونحسبها فرصة مواتية لتبليغ أعضاء الحكومة بما يتعلق في صدورنا وفي صدور المواطنين من آراء ووجهات نظر قائمة أساسا على محاولة طرح البدائل وليس المزايدات السياسية.

السيد الوزير، بكل روح وطنية لا بد من الإشادة بما هو إيجابي في قطاع الفلاحة تشكل أحد أهم محركات التنمية الإقتصادية الوطنية، وذلك بالنظر إلى لمساهمتها في خلق فرص العمل وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر، هناك غلاء أثمنة الأسمدة في السوق وعدم تفعيل المكتسبات ونتائج إعداد خرائط إعداد التربة المتعلقة بترشيد استعمال الأسمدة ببلادنا، نسجل انخفاض حقينة السدود ذات أغراض فلاحية، نطالب بناء سدود جديدة بإقليم صفرو على واد أكاي وواد زلول وواد القرية، وعلى وجه الخصوص بجماعة رباط الخير التي تعاني من ندرة المياه، مواصلة الحكومة تنفيذ البرامج الوطنية للاقتصاد في ماء السقي عبر برمجة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي إقليم صفرو نموذجا، وفيما يخص قطاع الصيد البحري يجب على الحكومة مضاعفة الجهود في سبيل تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات وذلك من خلال تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروف عيشهم.

السيد الوزير، نسجل اعتزازنا كمغاربة بنتائج التسريع الصناعي ونعلق أملنا كبير عليكم في المستقبل، لقد أبان المغرب أثناء الأزمة عن قدرته على التكييف لا سيما من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس وغيرها.

وإن تطوير جاهزية المقاولات الوطنية في قدرتها على التأقلم يمر أساسا عبر منح حوافز على ابتكار والبحث والتطوير والتصدير وفقا لتطور الحاجيات الوطنية والدولية ومن أجل الانتقال من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، ومن أجل تقليص اعتمادنا على الاستيراد يجب على

الحكومة تتبع سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية، كما يجب اعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير تسويق المنتجات الوطنية كالمنتجات التي يحظى بها إقليم صفرو، وتأهيل السوق الوطني لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الوزير، يجب التركيز على تنشيط السياحة الداخلية لتعويض خسائر السياحة الخارجية من خلال تشجيع المغاربة على استكشاف سحر المغرب ومؤهلاته السياحية وعلى وجه الخصوص إقليم صفرو، كما يجب اتخاذ تدابير صحية واقتصادية جديدة لتطمأن السائح المسافر ومنحه الهدوء والثقة، العمل على تنظيم إحصاء عامل وشامل للصناع التقليديين على مستوى غرف الصناعة التقليدية، التمكين غرف الصناعة التقليدية من الإمكانيات الخاصة بتفعيل السجل الحرفي، إعادة النظر في كيفية تنظيم المعارض المنظمة من طرف مؤسسات دار الصانع وإشراك غرف الصناعة التقليدية في تدبيرها، والسلام عليكم.

مداخلة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين.

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات، والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الوزارية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية، ونحسبها فرصة مواتية لتبليغ أعضاء الحكومة بما يعتمل في صدورنا وصدور المواطنين من آراء ووجهات نظر قائمة أساسا على محاولات طرح البدائل، وليس للمزيدات السياسية.

- السيد الوزير، بكل روح وطنية لابد من الإشادة وتثمين ما هو إيجابي في القطاع الانتاجي ببلادنا، ابتداءا من مخطط المغرب الأخضر إذ لا يختلف اثنان على أن الفلاحة تشكل أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك بالنظر إلى لمساهمتها في خلق فرص العمل، وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر.

- هناك غلاء أثمنة الأسمدة في السوق، وعدم تفعيل مكتسبات ونتائج إعداد خرائط التربة المتعلقة بترشيد استعمال الأسمدة ببلادنا.

- نسجل انخفاض حقينة السدود ذات الأغراض الفلاحية.

- نطالب ببناء سدود جديد بإقليم صفرو على واد أكاي وواد زلول وواد القرية، وعلى وجه الخصوص بجماعة رباط الخير التي تعاني من ندرة المياه.

- مواصلة الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء السقي عبر برمجة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي إقليم صفرو نموذجا.

-وفيما يخص قطاع الصيد البحري، يجب على الحكومة مضاعفة الجهود في سبيل تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات، وذلك من خلال تطوير قدرات مهني القطاع وتحسين ظروف عيشهم.

- قطاع الصناعة والتجارة:

- السيد الوزير، نسجل اعتزازنا كمغاربة بنتائج التسريع الصناعي ونعلق آمالا كبيرة عليكم في المستقبل.

- لقد أبان المغرب أثناء الأزمة عن قدرته على التكيف، لا سيما من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس وغيرها. وإن تطوير جاهزية المقاولات الوطنية، في قدرتها على التأقلم، يمر أساسا عبر منح حوافز على الابتكار والبحث والتطوير والتصدير وفقا لتطور الحاجيات الوطنية والدولية ومن أجل الانتقال من ثقافة استهلاك إلى ثقافة إنتاج.

- ومن أجل تقليص اعتمادنا على الاستيراد، يجب على الحكومة تتبع سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية.

- كما يجب اعتماد استراتيجية وطنية لتطوير تسويق المنتجات الوطنية (كالمنتوجات التي يحظى بها إقليم صفرو) وتأهيل السوق الوطنية.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الوزيرة،

- يجب التركيز على تنشيط السياحة الداخلية لتعويض خسائر السياحة الخارجية، من خلال تشجيع المغاربة على استكشاف سحر المغرب ومؤهلاته السياحية، وعلى وجه الخصوص إقليم صفرو.

- كما يجب اتخاذ تدابير صحية واقتصادية جديدة لطمأنة السائح المسافر ومنحه الهدوء والثقة.

- العمل على تنظيم إحصاء عام وشامل للصناع التقليديين على مستوى غرف الصناعة التقليدية.

- تمكين غرف الصناعة التقليدية من الإمكانيات الخاصة بتفعيل السجل الحرفي.

إعادة النظر في كيفيات تنظيم المعارض المنظمة من طرف مؤسسة دار الصانع وإشراك غرف الصناعة التقليدية في تدبيرها.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد مجيدي خليفة السيد النائب المحترم، السيدة النائبة نادية بزندفة من بعد.

النائب السيد مجيدي خليفة:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة لقطاعات لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن، ومن منطلق البناء على التخفيف كما التمستم السيد الرئيس اسمحوا لنا التطرق والإشارة إلى بعض القضايا والنقاط التي نرى ضرورة إثارتها في هذا المقام.

بداية وبخصوص قطاع الطرق فإن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرقات يعقد بالتأكيد مهمة القائمين على قطاع الطرق ببلادنا، ومن هذا المنطلق يتعين علينا التفكير في اعتماد وسائل حديثة لتتبع الشبكة الطرقية ومنشآتها وصيانتها، وتوفير المعطيات الدقيقة لأخذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم.

أما بالنسبة لقطاع الماء فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل على أنه بالرغم من كافة الجهود التي بذلتها بلادنا في هذا المجال، فإن هذه الجهود لم ترق بعد إلى مستوى طموحات المغاربة وما تفرضه التحديات الراهنة والمستقبلية، خاصة وأن العديد من التقارير الدولية مثل تقارير المنظمة العالمية للزراعة والتغذية تشير إلى أن المغرب يسير في منحى تنازلي فيما يخص موارده المائية، لذا نرى أنه من الواجب على حكومتنا أن تضع نصب أعينها كون الماء هو المورد الطبيعي الوحيد الذي ليس له بديل، وأن تعمل طبعا وفق التوجيهات الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بما يتطلبه النموذج التنموي الجديد من ابتداع مقاربات تدبيرية جديدة ومبتكرة كفيلة بنهج سياسة ناجعة لضمان الأمن المائي لكافة المغاربة ولتحصين بلادنا من مختلف الأخطار ذات الصلة بهذا المجال.

أما قطاع النقل، فإننا نقتصر على نقطتين:

النقل السياحي، فعدم التدخل لتخفيف حدة تداعيات أزمة جائحة كورونا عن مهنيي هذا القطاع لا سيما فيما يتعلق بتأجيل تسديد الديون للأبناك، بالإضافة إلى عدم استدعائهم لحضور الاجتماع الذي دعت إليه وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع باقي الفاعلين في القطاع السياحي خلف استياء في صفوفهم، الأمر الذي يجعلهم يشعرون وكأن تمت نية لأجل الإستغناء عن خدماتهم.

والنقطة الثانية تتعلق بالنقل المدرسي، حيث صرحت الحكومة بأنها ماضية في اتخاذ إجراءات كفيلة بتسهيل الولوج إلى المدرسة، خاصة بالنسبة للعالم القروي بهدف التقليص من حدة الهدر المدرسي الذي تعاني منه الفتيات القرويات بوجه خاص، ومعلوم أن هذا الأمر مرتبط بتوسيع شبكة النقل المدرسي لا سيما خلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية يأتي في إطار البدائل المطروحة لبنيات الاستقبال مثل الداخليات ودور الطالبات، لأنه أقل كلفة من الناحية الإجتماعية والتربوية بالنسبة لأسر هؤلاء الأطفال، ومن جهتنا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن هذه السياسة ونعلن انخراطنا فيها، لكن بالمقابل فإننا لابد أن نسجل كون هذه السياسة لا يمكن تفعيلها إلا مع شركاء أساسيين بوسعهم تموين هذه الخدمة وعلى رأسهم المجالس الإقليمية والمحلية، ولذلك نقول بأن لجوء الحكومة مؤخرا إلى خصم وخفض ميزانيات بعض مجالس الإقليمية يمكن أن تترتب عنه مشاكل عديدة فيما يخص انخراط هذه المجالس الإقليمية في تقديم الدعم اللازم لذلك.

مداخلة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة لقطاعات لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن، ولإبداء وجهة نظر فريقنا بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، وللتعبير عن الموقف من الإجراءات والتدابير المتخذة في هذا الإطار.

وجدير بالذكر، أن الوقت لا يسع للتعريج على كافة المواضيع والقضايا التي تستأثر باهتمام هذا القطاع. وتبعا لذلك، اسمحوا لنا السيد الرئيس للتطرق والإشارة إلى بعض القضايا والنقاط التي نرى ضرورة إثارتها في هذا المقام.

بخصوص قطاع الطرق:

إن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية، وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرقات، يعقد بالتأكيد مهمة القائمين على قطاع الطرق ببلادنا، ومما يفاقم من هذا الوضع حدة التأثيرات المناخية، من جفاف وفيضانات، بما لها من انعكاسات كبيرة على وضعية الشبكة الطرقية، سواء من حيث الخسائر التي تنتج عنها، أو من حيث الكلفة الإضافية اللازم توفيرها لحماية المنشآت الطرقية ومحيطها.

ومن هذا المنطلق، يتعين التفكير في اعتماد وسائل حديثة لتتبع الشبكة الطرقية ومنشآتها وصيانتها، وتوفير المعطيات الدقيقة الضرورية لأخذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم، وابتكار حلول

وتقنيات بديلة تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو استعمال تقنيات جديدة نظيفة، أو أقل تلويثا.

بالنسبة لقطاع الماء:

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل على أنه بالرغم من كافة الجهود التي بذلتها بلادنا في هذا المجال، فإن هذه الجهود لم ترق بعد إلى مستوى طموحات المغاربة وما تفرضه التحديات الراهنة والمستقبلية، خاصة وأن العديد من التقارير الدولية (مثل تقارير المنظمة العالمية للزراعة والتغذية) تشير إلى أن المغرب يسير في منحى تنازلي فيما يخص موارده المالية. وذلك بسبب ضغط التزايد السكاني وارتفاع الطلب عن هذه المادة الحيوية، وكذا التغيرات المناخية.

لذا نرى أنه من الواجب على حكومتنا أن تضع نصب أعينها كون الماء هو المورد الطبيعي الوحيد الذي ليس له بديل، ولذلك فإن العالم يتحدث اليوم عن اقتراب ما بات يطلق عليه «حرب المياه الأولى» الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة البحار وتقلبات الطقس.. ومعلوم أن هذه الحرب المتحدث عنها قد بدأت جمرتها في الاشتعال ليس ببعيد عنا.. ونحن نتمنى من الله أن يحفظنا ويقينا لهيبها، كما نتمنى من حكومتنا أن تولي اهتماما خاصا بهذا الموضوع؛ وتعمل . طبعا وفق التوجيهات الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله . بما يتطلبه النموذج التنموي الجديد من ابتداع مقاربات تدبيرية جديدة ومبتكرة كفيلة بنهج سياسة ناجعة لضمان الأمن المائي لكافة المغاربة ولتحصين بلادنا من مختلف الأخطار ذات الصلة بهذا المجال.

فيما يتعلق بقطاع الطاقة:

نسجل ارتياحنا الكبير بخصوص الدينامية الجديدة التي سيعرفها هذا القطاع من خلال القيام بإصلاحات جوهرية، سواء تعلق الأمر بإطلاق الأوراش والبرامج المهيكلة أو الانكباب على الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية.

فهذا القطاع يحظى بأهمية قصوى، لأنه يغطي مجالات شاسعة ويستلزم مجهودا استثماريا هائلا، وله تبعات وانعكاسات كبيرة على كل السياسات الاجتماعية والاقتصادية البيئية؛ سيما وأن هذا القطاع بات يشكل قاطرة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ببلادنا.

ولعل هذه الأهمية التي يحظى بها القطاع هي التي تفرض علينا ضرورة تكثيف الجهود بهدف التغلب على الإشكالات والإكراهات التي يعيش على إيقاعها.

أما يخص قطاع النقل:

إن إثارة النقاش حول النقل القروي لربما سيفضي بنا إلى وضع مقارنة بين المجال الحضري والمجال القروي من أجل الاقتراب وفهم مدى التهميش الذي يطال المجال القروي، فإن كان المجال الحضري نفسه يعيش أزمة خانقة من حيث النقل والمواصلات وتعبيد الطرق، برغم من تمركز مختلف وسائل النقل(حافلات النقل الحضري، سيارات الأجرة من الحجم الكبير والصغير) وبروز الحضرية كنمط عيش، فإن حال العالم القروي سيكون أسوأ مما هو عليه المجال الحضري، حيث نجد أن هناك غياب تام لأبسط شروط العيش الكريم بشتى المجالات الصحية والاقتصادية واجتماعية، وما يزيد الوضع تأزما هو ندرة وسائل النقل التي تعيق وتعرقل الوصول إلى العالم الحضري كبديل عن سوء الأوضاع الاجتماعية التي يعانيها العالم القروي.

النقل السياحي: يواصل مسلسل شد الحبل بين مهني النقل السياحي والحكومة، فبعد الشكاوى الصادرة عنهم بسبب عدم التدخل لتخفيف حدة تداعيات أزمة جائحة كورونا عنهم، لاسيَما فيما يتعلق بتأجيل تسديد الديون للأبناك، خلّف عدم استدعائهم لحضور الاجتماع الذي دعت إليه وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع باقي الفاعلين في القطاع السياحي، استياء في صفوفهم.

النقل المدرسي: جاء في التصريح الحكومي أن الدعم المالي لفائدة الأسر المعوزة، ينبغي أن يكون مصحوبا بإجراءات ملموسة تسهل الولوج إلى المدرسة، خاصة بالنسبة للعالم القروي، وذلك بهدف التقليص ممن حدة الهدر المدرسي الذي تعاني منه الفتيات القرويات بوجه خاص.

وعليه، أكد السيد الرئيس الحكومة في تصريحه على أن هذه الحكومة ستسعى وتحرص على دعم وتوسيع النقل المدرسي، لاسيما خلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

ولعل هذا الأمر المرتبط بتوسيع شبكة النقل المدرسي، يأتي في إطار البدائل المطروحة لبنيات الاستقبال، مثل الداخليات ودور الطالبات، لأنه أقل كلفة من الناحية الاجتماعية والتربوية بالنسبة لأسر هؤلاء الأطفال.

ومن جهتنا، في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن هذه السياسة ونعلن انخراطنا فيها، لكن مع ذلك، فإننا لا بد أن نسجل كون هذه السياسة لا يمكن تفعيلها إلا مع شركاء أساسين بوسعهم تمويل هذه الخدمة، وعلى رأسهم المجالس الإقليمية والمحلية، وكذلك فإن لجوء الحكومة مؤخرا إلى خصم وخفض ميزانيات بعض المجالس الإقليمية يمكن أن تترتب عنه مشاكل عديدة فيما يخص انخراط هذه المجالس الإقليمية في تقديم الدعم اللازم لذلك.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى التوقيت، السيدة النائبة المحترمة نادية بزندفة.

النائبة السيدة نادية يزندفة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة ميزانيات القطاعات التابعة للجنة التعليم والثقافة والاتصال، السيد الوزير، تعتبر منظومة التربية والتكوين ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة وإحدى اللبنات الأساسية التي تعول عليها بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالرأسمال البشري والارتقاء بالفرد والمجتمع وهو ما يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية كبيرة للرفع من مستوى التعليم بمختلف مراحله وضمان استدامته وجودته وتنافسيته وتحقيق أهداف الإنصاف والجودة والارتقاء وتوفير مدرسة قادرة على تأهيل العنصر البشري، اليوم لدينا فرصة تاريخية للقيام بتأهيل شامل للمنظومة التربوية وتحسين مردوديتها لتجاوز التفاوتات الكبيرة في الخريطة الحالية للتعليم بالمغرب والتي طغت عليها لمدة طويلة لغة التراجعات الكبيرة والمعيقات والتفاوتات والتباينات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت الجامعة المغربية على مدى عقود من الزمن مكانا لتكوين النخب العلمية والثقافية، لكن اليوم لا يخفى على أحد الوضع الذي وصلت إليه جامعاتنا وهذا راجع بالأساس إلى وجود معيقات تحد من تقدم القطاع ولكن كلنا أمل أن تنجحوا في إعادة الوهج للجامعة المغربية وتطويرها من خلال القيام بإصلاح بيداغوجي شامل وتحقيق بحث علمي متميز وترسيخ ثقافة الابتكار وتحسين حكامة المنظومة وتوفير كل الإمكانيات لها لتصبح الجامعة المغربية فضاءا للبحث العلمي والاختراع والابتكار.

السيد الوزير، يزخر المغرب بتراث مادي ولا مادي غني، وهذا التراث كان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات التي تلاقحها وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى الثقافي، لكن كما يعلم الجميع فقد عرف قطاع الثقافة انتكاسة حقيقية منذ بداية الجائحة خصوصا في مجالات المسرح والموسيقى وتشكيل إثر توقف تنظيم العروض المباشرة والمعارض الفنية، وحتى بعد استئناف العديد من هذه الأنشطة فإن هذا القطاع لازال لم يستطع بعد أن يقوم بأدواره كاملة لذا وجب وضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة للنهوض بالحياة الثقافية ببلادنا لمد الإشعاعات الحضارية خارج الحدود وتعزيز التعاون الثقافي بين الشعوب وتأصيل الظواهر الإبداعية بالانفتاح على الآخر.

السيد الوزير، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن قطاع التواصل هو قطاع ذو عمق استراتيجي حقيقي وآلية من الآليات الرئيسية والمهمة لتأطير الرأي العام الوطني لذا يجب العمل بشكل مضاعف للنهوض بهذا القطاع من خلال تبني مقاربة واضحة لتطويره على المدى الطويل ومراجعة شاملة للاختيارات الإعلامية المتبعة حتى الآن مع ضرورة استثمار التحولات الديمقراطية والديناميات المختلفة التي يعيشها المغرب يعلق شباب المغرب آمالا كبيرة لتحسين وضعيتهم الإجتماعية، صحيح أن مشاكل الشباب لا يمكن ربطها بقطاع معين فهي عابرة للوزارات إلا وأننا وبناءا على ما سبق لا يسعنا إلا أن نعبر داخل فريق الأصالة والمعاصرة على استعدادنا للتفاعل الإيجابي.

مداخلة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة والاتصال (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة ميزانيات القطاعات التابعة للجنة التعليم والثقافة والاتصال.

السيد الوزير: تعتبر منظومة التربية والتكوين ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة، وإحدى اللبنات الأساسية التي تعول عليها بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالرأسمال البشري والارتقاء بالفرد والمجتمع، وهو ما يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية كبيرة للرفع من مستوى التعليم بمختلف مراحله، وضمان استدامته وجودته وتنافسيته، وتحقيق أهداف الإنصاف والجودة والارتقاء، وتوفير مدرسة قادرة على تأهيل العنصر البشري.

اليوم لدينا فرصة تاريخية للقيام بتأهيل شامل للمنظومة التربوية، وتحسين مردوديتها، لتجاوز التفاوتات الكبيرة في الخريطة الحالية للتعليم بالمغرب، التي طغت عليها لمدة طويلة لغة «التراجعات الكبيرة» و«المعيقات» «والتفاوتات» و«التباينات».

السيد الوزير، لقد كانت الجامعة المغربية، على مدى عقود من الزمن، مكانا لتكوين النخب العلمية والثقافية، لكن اليوم لا يخفى على أحد الوضع الذي وصلت إليه جامعاتنا، وهذا راجع بالأساس إلى وجود معيقات تحد من تقدم هذا القطاع، لكن كلنا أمل أن تنجحوا في إعادة الوهج للجامعة المغربية، وتطويرها من خلال القيام بإصلاح بيداغوجي شامل، وتحقيق بحث علمي متميز، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتحسين حكامة المنظومة، وتوفير كافة الإمكانيات لها، لتصبح الجامعة المغربية فضاء للبحث العلمي والاختراع والابتكار.

السيد الوزير، يزخر المغرب بتراث مادي ولامادي غني، وهذا التراث كان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات التي تلاقحت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى الثقافي، لكن كما يعرف الجميع فقد عرف قطاع الثقافة انتكاسة حقيقية منذ بداية

جائحة كورونا، خصوصا في مجالات المسرح والموسيقى والتشكيل، إثر توقف تنظيم العروض المباشرة والمعارض الفنية، وحتى بعد استئناف العديد من هذه الأنشطة فإن هذا القطاع لازال لم يستطع بعد أن يقوم بأدواره كاملة، لذا يجب وضع استراتيجية واضحة ومحددة للنهوض بالحياة الثقافية ببلادنا، لمدّ الإشعاعات الحضارية خارج الحدود، وتعزيز التعاون الثقافي بين الشعوب، وتأصيل الظواهر الإبداعية بالانفتاح على الآخر.

السيد الوزير، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن قطاع التواصل هو قطاع ذو عمق استراتيجي حقيقي، وآلية من الآليات الرئيسيّة والمهمة لتأطير الرأي العام الوطني، لذا يجب العمل بشكل مضاعف للنهوض بهذا القطاع، من خلال تبني رؤية واضحة لتطويره على المدى الطويل، ومراجعة شاملة للاختيارات الإعلامية المتبعة حتى الآن، مع ضرورة استثمار التحولات الديمقراطية والديناميات المختلفة التي يعيشها المغرب لصياغة وعي إعلامي جديد، وتبني استراتيجية شاملة للإصلاح.

السيد الوزير، يعلق الشباب آمالا كبيرة لتحسين وضعيتهم الاجتماعية، صحيح أن مشاكل الشباب لا يمكن ربطها بقطاع معين، فهي عابرة للوزارات وتتطلب عملا منسجما ومتماسكا متناسقا بين مختلف الوزارات، وقد لاحظنا من خلال العرض الذي قدمتموه خلال مناقشة ميزانية هذا القطاع، أن الحكومة قد أعطت أهمية كبيرة للشباب، من خلال جملة من الالتزامات، والمشاريع والبرامج المهمة، كإحداث مليون منصب شغل على امتداد الولاية الحكومية بمعدل 250 ألف منصب تقريبا كل سنة، واحداث «جواز الشباب» كتمييز إيجابي لفائدة المغاربة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، وبرنامج «الفرصة» الرامي إلى تمويل المشاريع الرائدة والجمعوية والبيئة والثقافية والرياضة، مما سيشكل فرصة حقيقية للشباب المغربي من أجل احداث مشاريع خاصة.

لذا، وبناء على ما سبق، لا يسعنا إلا أن نعبر في فريق الأصالة والمعاصرة عن استعدادنا للتفاعل الإيجابي معكم في إطار الاختصاصات التي يمنحها لنا الدستور، لإنجاح مهامكم والنهوض بهذه القطاعات الاستراتيجية للاستجابة لطموحات كل مكونات الشعب المغربي.

<u>السيد الرئيس:</u>

السيدة النائبة شكرا، انتهى التوقيت، الكلمة للفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية النائبة المحترمة السيدة خولة الخرشي، الحسن العمود من بعد من بعد السيد النائب.

<u>النائبة السيدة خولة الخرشي:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الإجتماعية، وهي القطاعات التي تعنى بصفة مباشرة بالطبقات الفقيرة والهشة والتي تنظر بفارغ الصبر أن يحدث هذا المشروع قطائع حقيقية مع سياسة التردد التي طبعت لسنوات التعاطي مع عدد من الملفات الإجتماعية، وهو ما يشكل خطوة جبارة نحو تحقيق الدولة الإجتماعية، لقد تلقى عموم الشعب المغربي بكثير من الارتياح إعطاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش انطلاقة تعميم الحماية الإجتماعية لفائدة كافة المغاربة، وخاصة تعميم التغطية الصحية وتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022، وكذا توسيع الاستفادة من هذا تأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية راميد وفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا، خاصة حيث سيتمكن 22 مليون مستفيدا إضافيا من هذا التأمين الذي يغطي كافة تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء، ومن منطلق حرصنا على نجاح هذا المشروع الملكي الإستراتيجي، وحتى لا نجعل من نظام المساعدة الطبية راميد مجرد بطاقة لا تغني عن تكرار نفس المعاناة بطلب العلاج، بعد أن أصبحت المواعيد الطبية بسنوات بدل الأشهر، وبعد أن أصبحت مواعيد العمليات الجراحية الطارئة بالأسابيع، ناهيك عن التحاليل الطبية والفحص بالأشعة والسكانير.

لكل هذه الاعتبارات فإننا إذ نثمن الإجراءات الحكومية التي يحملها هذا المشروع، فإننا ندعوها إلى ضرورة تحفيز الكفاءات الطبية المغربية والمقيمة بالخارج منها للعودة إلى أرض الوطن والاستقرار به بشكل دائم، وفتح باب الاستثمار في القطاع أمام الخواص أمام الأجانب شريطة أن يراعي ذلك الخريطة الصحية الوطنية وبما يسمح بتقليص الفوارق في هذا المجال، وإعادة النظر في مسلك العلاجات وتعزيز صحة القرب، فلا يعقل أن ننسى أن قرابة 49% من الموطنين يعيشون بالعالم القروي والجبلي وفي المناطق الحدودية، وهو ما يجب أن يبقى هدفا مركزيا لهذا المشروع الملكي، وغير المعقول أن ترصد كل هذه الاعتمادات للقطاع الصحي في الوقت الذي تبقى فيه المستشفيات والمراكز الصحية مجرد بنيات في غياب الأجهزة البيو طبية المتنوعة وتجويد الخدمات المستعجلات.

السيد الرئيس،

لقد تعبنا من تكرار المشاكل البنيوية لقطاع التعليم من اكتظاظ ونقص في الموارد البشرية وتكوين مستمر لها، وتوفير الوسائل الديداكتيكية الحديثة وتأهيل المؤسسات المدرسية التي أضحت كثير منها غير صالحة للتدريس، فضلا عن النقص الحاد في الإطعام والنقل المدرسيين خاصة بالعالم القروي، وهو الأمر الذي يستمر معه الهدر المدرسي في ارتفاع خاصة في صفوف الفتاة القروية التي تبقى أكبر

ضحية للمنظومة التعليمية الوطنية، لذلك فإننا في الفريق الاستقلالي قد تلقينا بارتياح كبير تعيين جلالة الملك لوزير كما يرأس اللجنة الملكية لإعداد النموذج التنموي ومضطلع بشكل مكثف على الأعطاب البنيوية التي يعيشها القطاع، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للتعليم المدرسي فإن قطاع التكوين المهني لازال يرزح تحت وطأة مشاكل هيكلية بالرغم من الرعاية الملكية الكبيرة لهذا القطاع، الذي دعا جلالته إلى جعله

قاطرة للتنمية المستدامة إلا أنه لا زالت شبكة المؤسسات التكوينية مركزة في جهات بعينها في حين تفتقر أقاليم كثيرة لمؤسسات متخصصة في التكوين المهني خاصة تلك التخصصات المطلوبة في سوق الشغل.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي لمقتنعون أن البحث العلمي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة ويكفي أن نذكر أن براءة الاختراع الواحدة قد تضر جزءا مهما من ميزانية الدولة لسنة كاملة وفي الوقت الذي تستمر فيه عشرات الأدمغة والمخترعين المغاربة في الهجرة بحثا عن بيئة حاضنة لأفكارها وإبداعها واختراعاتها التي كانت تقابل بكثير من التهميش واللامبالاة في وطنهم الأم.

السيد الرئيس،

لقد تعددت الظواهر الإجتماعية التي أصبحنا نعيشها بكل أسف داخل المجتمع المغربي من مسنين مهملين وأطفال شوارع واغتصابات وتعنيف المرأة ومظاهر اجتماعية عديدة يندى لها الجبين، تجعلنا نبكي موروثنا الثقافي ومقاصد مجتمعنا المغربي المبني على التضامن والتكافل التي أبانت عنها أجيال متعاقبة، وفي هذا الإطار فإننا ندعم بقوة في الفريق الاستقلالي مختلف الإجراءات الشجاعة ذات الطبيعة الإجتماعية التي حملها مشروع قانون المالية لسنة 2022 وخاصة مدخول كرامة لفائدة المسنين رجال ونساء ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق ويعيشون ظروف الهشاشة والفقر.

إننا في الفريق الاستقلالي لمنشغلون بالوضع الذي تعيشه الثقافة ببلادنا خاصة فيظل تغول نظام العولمة وانتشار مكثف لاستعمال تكنولوجيا الاتصال التي تهدد بوقوع اندحار ثقافي خاصة هيمنة الأفلام والمسلسلات الأجنبية بما تحمله من قيم ثقافية وسلوكية لا تمت بصلة بواقعنا وإنسانيتنا المغربية المتفردة والتي ترسخ للأسف الشديد للمزيد من الائتلاف الثقافي، لذلك فإننا نسجل بارتياح كبير التزام الوزارة باستئناف برامج الدعم الممولة من طرف الصندوق الوطني..

تدخل في لجنة القطاعات الاجتماعية والتعليم والثقافة والاتصال في مناقشة الميزانيات القطاعية حول مشروع قانون المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية، وهي القطاعات التي تعنى بصفة مباشرة الطبقات الفقيرة والهشة، والتي تنتظر بفارغ الصبر أن يحدث هذا المشروع قطائع حقيقية مع سياسة التردد التي طبعت لسنوات التعاطي مع عدد من الملفات الاجتماعية، ويشكل بالتالي خطوة جبارة نحو تحقيق الدولة الاجتماعية.

لقد تلقى عموم الشعب المغربي بكثير من الارتياح إعطاء جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش انطلاقة تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة، وخاصة تعميم التغطية الصحية و تعميم التأمين الاجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022 وكذا توسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية راميد وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي كافة تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

فضلا على تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، إضافة إلى توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2025 من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الاجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا إضافة الى تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق سنة 2025 لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه، وهوما يشكل بحق مشروعا ملكيا ثوريا وغير مسبوق، يؤكد عناية جلالة الملك بالفئات الهشة ويهدف الى تحقيق نقلة كبيرة في تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين المغاربة.

ومن منطلق حرصنا على نجاح هذا المشروع الملكي الاستراتيجي، ومعرفتنا الدقيقة بالإكراهات الحقيقية للمنظومة الصحية الوطنية وبحجم التحديات المطروحة، وحتى لا نجعل من نظام المساعدة الطبية راميد، مجرد بطاقة لا تغني عن تكرار نفس المعاناة بمناسبة طلب العلاج بعد أن أصبحت المواعيد الطبية بالسنوات بدل الأشهر، وبعد ان أصبحت مواعيد العمليات الجراحية الطارئة بالأسابيع ناهيك عن التحاليل الطبية والفحص بالأشعة والسكانير. لكل هذه الاعتبارات فإننا إذ نثمن الإجراءات الحكومية التي يحملها هذا المشروع فإننا ندعوها إلى:

- ضرورة تحفيز الكفاءات الطبية المغربية وتحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج للعودة لأرض الوطن والاستقرار به بشكل دائم.
- فتح باب الاستثمار في القطاع أمام الخواص الأجانب، شريطة

أن يراعي ذلك الخريطة الصحية الوطنية، وبما يسمح بتقليص الفوارق في هذا المجال.

• إعادة النظر في مسلك العلاجات وتعزيز صحة القرب فلا يعقل ان ننسى أن قرابة 49 من المواطنين يعيشون بالعالم القروي والجبلي وفي المناطق الحدودية وبالتالي فإن تقريب الخدمة الصحية كحق دستوري ينبغي أن يبقى هدفا مركزيا لهذا المشروع الملكي

• من غير المعقول أن ترصد كل هذه الاعتمادات للقطاع الصحي في الوقت الذي تبقى فيه المستشفيات والمراكز الصحي مجرد بنايات في غياب الأجهزة البيوطبية المتنوعة والتي أضحت ضرورية في التشخيص والعلاج.

• إعطاء الأولوية لإصلاح المستعجلات باعتبارها الواجهة الرئيسية للصحة.

قطاع التعليم

السيد الرئيس؛

وإذا كانت الصحة تشكل أولوية فضلى في عمل هذه الحكومة، فإن وضعية قطاع التعليم ببلادنا تدعو لكثير من القلق، قلق يعززه اقتناعنا الكبير أن لا مستقبل لوطننا الا بالاستثمار في العنصر البشري، وهو ما لا تحققه بكل أسف منظومة التعليم الوطنية، حيث أصبحت المدرسة العمومية على هامش التنمية ولم تعد تلك البوابة التي تحقق الارتقاء الاجتماعي.

السيد الرئيس لقد تعبنا من تكرار المشاكل البنيوية لقطاع التعليم من اكتظاظ ونقص في الموارد البشرية وتكوين مستمر لها، وتوفير الوسائل الديداكتيكية الحديثة، وتأهيل المؤسسات المدرسية التي أضحت كثير منها غير صالحة للتدريس، فضلا عن النقص الحاد في الاطعام والنقل المدرسي، وسوء انتشار المؤسسات التعليمية، خاصة بالعالم القروي وهو الامر الذي يستمر معه الهدر المدرسي في الارتفاع خاصة في صفوف الفتاة القروية التي تبقى بحق أكبر ضحية للمنظومة التعليمية الوطنية. لذلك فإننا في الفريق الاستقلالي قد تلقينا باعتزاز كبير تعيين جلالة الملك لوزير كان يرأس اللجنة الملكية لإعداد النموذج التنموي ومطلع بشكل مكثف على أهمية الأعطاب البنيوية التي يعيشها القطاع، وهو ما نتطلع لأن يشكل أداة فعالة من أجل الرفع من وتيرة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتوسيع العرض المدرسي من خلال فتح 639 مؤسسة تعليمية جديدة 60 بالمئة منها بالعالم القروي فضلا عن تحسين جودة تكوين الأساتذة من أجل تعزيز كفاءتهم

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للتعليم المدرسي فإن قطاع التكوين المهني لا زال يرزح تحت وطأة مشاكل بنيوية بالرغم من الرعاية الملكية الكبيرة بهذا القطاع الذي دعا جلالته الى جعله قاطرة للتنمية المستدامة، وباقتضاب شديد لازالت شبكة المؤسسات التكوينية مركزة في جهات بعينها، في حين تفتقر أقاليم كثيرة لمؤسسات متخصصة في التكوين المهني خاصة تلك التخصصات المطلوبة في سوق الشغل، بل ان تخصصات كثيرة أضحت اليوم متجاوزة

وتحيل مباشرة على البطالة حيث أكدت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير لها حول التكوين المهني أن نسب البطالة في صفوف حاملي شواهد التكوين المهني أكبر بكثير من مثيلاتها في التعليم العام.

السيد الرئيس؛

إننا في الفريق الاستقلالي لمقتنعون أن البحث العلمي، هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أن مفتاح التقدم هو امتلاك التكنولوجيا، ويكفي ان نذكر ان براءة اختراع واحد قد تدر جزءا مهما من ميزانية الدولة لسنة كاملة، في الوقت الذي تستمر فيه عشرات الادمغة والمخترعين المغاربة في الهجرة بحثا عن بيئة حاضنة لأفكارها وابداعها واختراعاتها التي كانت تقابل بكثير من التهميش واللامبالاة في وطنهم الام. لذلك فإننا نسجل باعتزاز كبير إضافة قطاع الابتكار للهندسة الحكومة من أجل سن سياسة عمومية مندمجة لاحتضان الابتكار والابداع وتوفير بيئة لتطور الكفاءات المغاربة في وطنهم الأم.

قطاع التضامن والمرأة.

السيد الرئيس؛

لقد تعددت الظواهر الاجتماعية التي أصبحنا نعيشها بكل اسف داخل المجتمع المغربي من مسنين مهملين واطفال شوارع واغتصابات وتعنيف المرأة ومظاهر اجتماعية عديدة يندى لها الجبين، تجعلنا نبكي موروثنا الثقافي ومقاصد مجتمعنا المغربي المبني على التضامن والتكافل التي أبانت عليها أجيال متعاقبة، وفي هذا الإطار فإننا ندعم بقوة في الفريق الاستقلالي مختلف الإجراءات الشجاعة ذات الطبيعة الاجتماعية التي حملها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، وخاصة مدخول الكرامة لفائدة المسنين رجالا ونساء ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق ويعيشون ظروف الهشاشة والفقر، والذين يفوق عددهم 2.7 مليون مواطن مغربي من خلال تحويل مالي مباشر ينطلق هذه السنة المالية ليصل تدريجيا ل 1000 درهم شهريا في أفق سنة 2026، وهو ما يشكل بحق ثورة اجتماعية تضمن الحد الأدنى من كرامة العيش لهذه الفئة الغالية من المواطنين والمواطنات.

على مستوى قطاع الثقافة:

إننا في الفريق الاستقلالي لمنشغلون بالوضع الذي تعيشه الثقافة ببلادنا خاصة في ظل تغول نظام العولمة والانتشار المكثف للاستعمال تكنولوجيا الاتصال التي تهدد بوقوع اندحار ثقافي خاصة عبر استمرار هيمنة الأفلام والمسلسلات الأجنبية بما تحمله من قيم ثقافية وسلوكية لا تمت بصلة لواقعنا وإنسيتنا المغربية المتفردة، والتي ترسخ للأسف الشديد لمزيد من الاستلاب الثقافي، خاصة في ظل قوة المنافسة التي

تهدد المنتوج المغربي في كل أشكال الفنون والثقافة المغربية، وخاصة الكتاب المغربي في مقابل هيمنة الكتب الأجنبية، بما يمثل ذلك من خطر اندحار منسوب القراءة لدى كل الفئات وخاصة الشباب، لذلك فإننا نسجل بارتياح كبير التزام الوزارة ب باستئناف برامج الدعم الممولة من طرف الصندوق الوطني للعمل الثقافي ودعم التغطية الاجتماعية للفاعلين الثقافيين لاسيما من خلال دعم أنشطة تعاضدية الوطنية للفنانين واطلاق مشروع رقمنة الثقافة وتعزيز شبكة البرامج الثقافية وتقوية قدرة المقاولات الفنية الوطنية في مواجهة المنافسة فضلا عن سن سياسة مندمجة لحماية التراث المعماري الوطني وتثمينه.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة انتهى التوقيت، الكلمة للسيد النائب المحترم الحسن العمود.

النائب السيد الحسن العمود:

مساء الخير،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والدفاع والأوقاف والشؤون الإسلامية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

ونحن نحتفل هذه الأيام بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة نستحضر دلالات ومغزى الخطاب الملكي الأخير لا يفوتنا أن نثمن عاليا النجاحات القوية التي حققتها الدبلوماسية المغربية بفضل القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وتدخلاته على أكثر من مستوى، وهي نجاحات قوية خططت أنظار العالم وأشرت لنجاعة الدبلوماسية المغربية ومصداقيتها، مؤكدين في هذا الصدد أن ساكنة أقاليمنا الجنوبية هي في قلب معركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تعرفها بلادنا ككل بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من جهة وما يبذله المنتخبون الشرعيون لهذه المناطق من جهة أخرى وذلك من أجل الانخراط في مسار التنمية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو ما تعزز بفتح العديد من الدول الصديقة والشقيقة لقنصلياتها بمدينتي العيون والداخلة كدليل على انتصار وعدالة القضية الوطنية، واعتبارا لأهمية الأدوار التي تقوم بها الدبلوماسية الوطنية، فإننا كفريق استقلالي ندعم مختلف البرامج والاعتمادات المالية المرصودة للقطاع، داعين بالمناسبة إلى ضرورة تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الموازية والحزبية منها على الخصوص لما فيه خدمة قضايا الوطن وفي صدارتها قضيتنا الأولى، كما لا يفوتنا أن ننوه عاليا بالدور الذي يقوم بها أفراد القوات الجالية المغربية بالخارج باعتبارهم سفراء المغرب في الخارج من أجل التصدي لكل المحاولات اليائسة التي يقوم بها مرتزقة البوليساريو بدعم من جهة معروفة، أما على مستوى الميزانية الفرعية لإعداد الدفاع الوطني فلا يسعنا كفريق إلا أن نثمن عاليا كل الجهود والأعمال البطولية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية الباسلة والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة بالحدود من أجل حماية حوزة الوطن والدفاع عن مصالحه الحيوية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فإننا في الفريق الاستقلالي نشيد بكل الجهود التي تقوم بهذه الوزارة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وهنا لابد أن ندعو الحكومة إلى تعزيز وتكثيف برنامج التأطير الديني لدى أفراد الجالية بالخارج التي تيعيش في ظل مجتمعات وتحولات عميقة بتمظهراتها الدينية والثقافية والفكرية.

السيد الرئيس،

على مستوى الميزانية قطاع لوزارة الداخلية، فإننا أولا نسجل اعتزازنا الكبير بحرص جلالة الملك على توطيد دعائم دولة القانون والمؤسسات ودعم وتقوية الاختيار الديمقراطي ببلادنا، والإصرار على بناء النموذج الديمقراطي والتنموي المتفرد لبلادنا في المنطقة خاصة من خلال تنظيم استحقاقات انتخابية في موعدها الدستوري في ظل ظرفية موسومة بالجائحة ومليئة بالتحديات الداخلية والخارجية، وهي مناسبة لنشيد بالمشاركة المكثفة للمواطنات والمواطنين بالرغم من الظرفية الوبائية وكذا الجهود الاستثنائية التي بدلها رجال السلطة المركزية والترابية وأعوانها لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية من جهة، وكذا الأدوار المهمة التي قاموا بها من أجل تيسير استفادة المواطنات والمواطنين من عملية التلقيح الوطنية.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة العدل، فإننا ندعم البرامج المتعلقة بورش إصلاح منظومة العدالة بما فيها أساسا تحيين الترسانة القانونية وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة ميزانيات القطاعية للجنة الخارجية والدفاع الوطني والاوقاف والشؤون السلامية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة ولجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان (مداخلة مسلمة):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، في مناقشة الميزانيات القطاعية لوزارات الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والداخلية والسكنى وسياسة المدينة، والعدل، وكذا الميزانيات الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وإدارة الدفاع الوطني ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

واسمحوا لي في البداية أن أهنأ بدوري السيدات والسادة أعضاء الحكومة على الثقة المولوية التي حظوا بها، من طرف جلالة الملك نصره الله، متمنين لهم التوفيق والسداد في مختلف مهامهم، لما فيه خير ومصلحة وطننا.

السيد الرئيس،

ونحن نحتفل هذه الأيام بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، ونستحضر دلالات ومغزى الخطاب الملكي الأخير، لا يفوتنا أن نثمن عاليا النجاحات القوية التي حققتها الدبلوماسية المغربية، بفضل القيادة المتبصرة والحكيمة، لصاحب الجلالة نصره الله وتدخلاته على أكثر من مستوى، وهي نجاحات قوية خطفت أنظار العالم، وأشرت لنجاعة الدبلوماسية المغربية ومصداقيتها، مؤكدين في هذا الصدد، أن ساكنة أقاليمنا الجنوبية هي في قلب معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا ككل، بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من جهة، وما يبذله المنتخبون الشرعيون لهذه المناطق من جهة أخرى، وذلك من أجل الانخراط في مسار التنمية، بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تعزز بفتح العديد من الدول الصديقة والشقيقة لقنصلياتها بمدينتي العيون والداخلة، كدليل قاطع على انتصار وعدالة القضية الوطنية.

واعتبارا لأهمية الأدوار الحيوية التي تقوم بها الدبلوماسية الوطنية، فإننا كفريق استقلالي ندعم مختلف البرامج والاعتمادات المالية المرصودة للقطاع، داعين بالمناسبة الى ضرورة تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الموازية والحزبية منها على الخصوص، لما فيه خدمة قضايا الوطن وفي صدارتها قضيتنا الأولى، كما لا يفوتنا أن ننوه عاليا بالدور الذي يقوم به أفراد الجالية المغربية بالخارج، باعتبارهم سفراء المغرب في الخارج، من أجل التصدي لكل المحاولات اليائسة التي يقوم بها مرتزقة البوليساريو بدعم من جهات معروفة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإننا نسجل بإيجابية التزام الحكومة في مشروع الميزانية القطاعية، برسم قانون المالية لسنة 2022 بالعمل على الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية، وثقافة المواطنة الحقة. وبهذه المناسبة أيضا لابد من التذكير بضرورة دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأسرهم، وفاء للتضحيات الجسيمة التي قاموا بها من أجل الاستقلال والحرية، وذلك من خلال الاجراءات الكفيلة بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، حتى يتمكنوا من مواجهة متطلبات الحياة حفاظا على كرامتهم. وفي هذا السياق نسجل بايجابية التدابير المتخذة بالتكفل بمصاريف التأمين الطبي الأساسي والتكميلي لفائدة هذه الفئة الاجتماعية، كما نسجل بايجابية الدعم المخصص لانخراطهم في النسيج الاقتصادي عبر مشاريع مدرة للدخل، وكذا المساهمة في تمكينهم من السكن اللائق بشروط ميسرة.

أما على مستوى الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني، فلا يسعنا إلا أن نثمن عاليا كل الجهود والأعمال البطولية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية الباسلة والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة بالحدود من أجل حماية حوزة الوطن والدفاع عن مصالحه الحيوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإننا في الفريق الاستقلالي، نشيد بكل الجهود التي تقوم بها هذه الوزارة تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين نصره الله. وهو عمل دؤوب يرمي الى تنفيذ جميع الأوراش المندرجة في إطار الاستراتيجية العامة لتأهيل الحقل الديني، وتطويره، وتجديده.

وهنا لابد أن ندعو الحكومة إلى تعزيز وتكثيف برامج التأطير الديني لدى أفراد الجالية بالخارج التي تعيش في ظل مجتمعات تعيش تحولات عميقة بتمظهراتها الدينية والثقافية والفكرية، وما يتطلب ذلك من ضرورة تحصين أبنائنا بالمهجر من الغزو الثقافي السلبي والاستيلاب الفكري والتطرف الديني.

السيد الرئيس؛

وعلى مستوى الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية، فإنه ينبغي أولا أن نسجل اعتزازنا الكبير بحرص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على توطيد دعائم دولة القانون والمؤسسات، ودعم وتقوية الاختيار الديمقراطي ببلادنا، والإصرار على بناء النموذج الديمقراطي والتنموي المتفرد لبلادنا في المنطقة، خاصة من خلال تنظيم الاستحقاقات الانتخابية في موعدها الدستوري في ظل ظرفية موسومة بالجائحة، ومليئة بالتحديات الداخلية والخارجية، وهي مناسبة لنشيد بالمشاركة المكثفة للمواطنات والمواطنين في هذه الاستحقاقات الانتخابية، بالرغم من الظرفية الوبائية، وكذا بالجهود الاستثنائية التي بذلها رجال

السلطة المركزية والترابية وأعوانها لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية من جهة، وكذا الأدوار المهمة التي قاموا بها من اجل تيسير استفادة المواطنات والمواطنين من عملية التلقيح الوطنية.

كما لا يفوتنا التنويه بنجاعة الإستراتيجية المعتمدة لمحاربة الإرهاب والتطرف ومواجهة التهديدات الإرهابية، التي تستهدف أمن واستقرار المملكة المغربية، خاصة من خلال الحصيلة المشرفة لتفكيك الخلايا الإرهابية، فضلا عن محاربة الجريمة وتدعيم الإحساس بالأمن، وهنا فإننا نسجل بايجابية كبيرة تخصيص مشروع الميزانية القطاعية لاعتمادات مهمة، لتعزيز قدرات وموارد المديرية العامة للأمن الوطني والقوات المساعدة وكذا تقوية قدرات مرفق الوقاية المدنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي توجه الميزانية القطاعية لمواصلة تعزيز مسلسل اللامركزية واللاتركيز الإداري، وتوفير المناخ الملائم لترسيخ الجهوية المتقدمة، خاصة من خلال تعزيز ورش التعاقد بين الدولة والجهات، وكذا مواكبة الجماعات الترابية في إعداد برامج التنمية المحلية، والمساهمة الفعالة في برامج التأهيل الحضري للمدن الكبرى والمراكز الحضرية وتتبع المشاريع المهيكلة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة العدل، فإننا إذ ندعم مختلف البرامج المتعلقة بورش إصلاح منظومة العدالة، بما فيها أساسا تحيين الترسانة القانونية، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فإن بلادنا بحاجة إلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بشكل أكبر، بما يوفر أرضية مشجعة للمستثمرين، قصد الاستثمار في مجال السكن والعقار، وبما يقطع في نفس الوقت مع ظواهر الجشع والاحتكار، وبما يراعي من جهة ثالثة التوافق بين العرض والطلب ويحترم معايير الجودة والسلامة والجمالية فيما يخص البناء. ولعل هذا كله ما يتطلب مراجعة بعض المقتضيات القانونية المؤطرة، وتنمية المجالات القروية من خلال تبسيط مساطر الترخيص بالبناء فيها، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها، وتعميم المساعدة التقنية بها، فنسبة التمدين التي تعرفها بلادنا هي نسبة مهمة، والاستثمار في العالم القروي والنهوض بوضعية السكن والتعمير به من الأهمية بما كان. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب المحترم منصف الطوب.

<u>النائب السيد منصف الطوب:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات القطاعية للبنيات الأساسية والقطاعات الإنتاجية والمالية والاقتصاد.

السيد الرئيس،

بكل تأكيد فقد عانى الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على غرار باقي اقتصادات العالم وهو ما جعل اقتصادنا اليوم في مواجهة تحديات كبيرة ومتعددة لعل أبرزها هو إعادة الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، وهنا لا بد أن نعبر عن دعمنا المطلق للإجراءات التي تقودها وزارة الاقتصاد والمالية والرامية بالأساس إلى اعتماد سلسلة من التدابير الاستباقية لدعم الفئات والقطاعات المهنية والشركات المتضررة، وتعزيز الأمن الإستراتيجي للمغرب ولا سيما المخزون الإستراتيجي المتعلق بالمواد الغذائية والصحية والطاقية، وكذا تنويع ركائز الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد المالية الضرورية من أجل تمويل المشاريع التحويلية وتوطيد علاقة التعاون مع الأجانب اعتمادا على مقاربة رابح رابح، كما يسجل الفريق بإيجابية كبيرة التطور الكبير الذي تعرفه نفقات الاستثمار والتي عرفت زيادة بنسبة 13.21% مقارنة بسنة 2021؛

وعلى مستوى قطاع التجهيز والماء يسجل الفريق الاستقلالي اعتزازه بتسريع الوزارة لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالطرق الموقعة أمام جلالة الملك من خلال رصد أكثر من 265 مليون درهم كاعتمادات أداء برسم سنة 2022، فضلا عن 925 مليون درهم كاعتمادات الالتزام، كما ينوه الفريق برصد القطاع 642 مليون درهم كإجمالي استثمارات لتطوير شبكة الطرق السريعة و813 مليون درهم للطرق السيارة، فضلا عن تخصيص 1250 مليون درهم لبرنامج تقليص الفوارق المجالية بالوسط القروي؛

أما على مستوى قطاع الماء، فإن الفريق الاستقلالي يسجل بإيجابية كبيرة تخصيص 2668 مليون درهم لمواصلة تشييد السدود الكبرى وأكثر من ميتين مليون درهم للسدود الصغرى والمتوسطة في إطار السياسة الوطنية لضمان الأمن المائي للمملكة؛

وعلى مستوى وزارة السياحة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن الفريق الاستقلالي يسجل دعمه الكبير لبرنامج عمل الوزارة وخاصة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الخدمات السياحية، وخلق شراكات لتطوير المشاريع السياحية المهيكلة والمبتكرة وتحسين جاذبية الاستثمار السياحي ببلادنا وتنفيذ عقد برنامج إنعاش السياحة 2020 2022 لإنقاذ القطاع بأكمله الأكثر تضررا؛

وعلى مستوى الميزانية القطاعية لوزارة الصناعة والتجارة يجدد الفريق الاستقلالي دعمه لجهود الوزارة لمواصلة دينامية مخطط التسريع الصناعي ومخطط الإنعاش الصناعي خاصة عبر تعزيز السيادة الصناعية للمملكة، وتحسين القدرة التنافسية الصناعية للمقاولات المغربية، فضلا عن مشروع تعزيز موقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكاربون؛

كما يسجل الفريق الاستقلالي بارتياح كبير جهود التعافي التي تعرفها معظم القطاعات الصناعية سواء من حيث مناصب الشغل أو الصادرات، وخاصة قطاع السيارات والفوسفاط ومشتقاته والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الطائرات وصناعة الكهرباء والإلكترونيك، ناهيك عن جهود مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

كما نسجل إلزامية الحكومة، الالتفاتة الاستعجالية خصوصا بإقليم تطوان، بإقليم تطوان بعد غلق معبر باب سبتة الذي جعل نسبة البطالة ترتفع وكذلك انعدام فرص الشغل فعلى الحكومة الالتفات لهذه المنطقة الحدودية؛

وعلى مستوى قطاع الفلاحة، فإن الفريق الاستقلالي يؤكد دعمه لمختلف التدابير المتخذة لتنفيذ إستراتيجية الجيل الأخضر والهادف أساسا لإيلاء العناية للعنصر البشري خاصة من خلال خلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية المتوسطة، فضلا عن برنامج رواد الأعمال الشباب، وإذ نسجل داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ارتياحنا الكبير لمجمل البرنامج والمخططات المشمولة في ميزانية هذه السنة، فإننا لن نذخر جهدا في مواكبتها بالنصح والتشجيع والمتابعة والتقييم، شكرا السيد الرئيس.

مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات القطاعية: لجنة البنيات الأساسية الطاقة والمعادن والبيئة؛ لجنة القطاعات الإنتاجية؛ لجنة المالية والتنمية الاقتصادية؛ (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب في مناقشة الميزانيات القطاعية للبنيات الأساسية والقطاعات الإنتاجية والمالية والاقتصادية، وهي مناسبة لنجدد تهنئة السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية السامية التي حظوا بها من طرف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس،

بكل تأكيد فقد عانى الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، على غرار باقي اقتصادات العالم، وهو ما جعل اقتصاد بلادنا اليوم في مواجهة تحديات كبيرة ومتعددة لعل أبرزها هو إعادة الانعاش التدريجي للاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سلسة من التدابير الاستباقية لدعم الفئات والقطاعات المهنية والشركات المتضررة، وخاصة من خلال تنفيذ جميع التدابير الواردة في ميثاق الانعاش الاقتصادي والتشغيل، وكذا تحفيز الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي، ولا سيما من خلال تسريع الاصلاحات الهادفة الى تحسين مناخ الأعمال وفقا للتعليمات الملكية السامية في هذا المجال.

وهنا لابد أن نعبر عن دعمنا المطلق للإجراءات التي تقودها وزارة الاقتصاد والمالية والرامية بالأساس الى تعزيز الامن الاستراتيجي للمغرب ولاسيما المخزون الاستراتيجي المتعلق بالمواد الغذائية والصحية والطاقية وكذا تنويع ركائز الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد المالية الضرورية من أجل تمويل المشاريع التحويلية وتوطيد علاقة التعاون مع الاجانب اعتمادا على مقاربة رابح رابح.

وفي هذا الإطار، فإننا نسجل في الفريق الاستقلالي بكل ايجابية الإجراءات المتخذة من أجل توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال أجرأة صندوق محمد السادس للاستثمار وتشجيع المبادرة المقاولاتية ومواصلة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع إقبال الرأسمال الأجنبي فضلا عن تطوير منظومة مواكبة المقاولات الوطنية وتحسين تنافسيتها.

ويدعم الفريق الاستقلالي بالمناسبة مواصلة الحكومة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا الإجراءات المتخذة لدعم الاستثمار العمومي، وإصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة وبصفة خاصة الشروع في التنزيل الفعلي للقانون 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يسجل الفريق بإيجابية كبيرة التطور الكبير الذي تعرفه نفقات الاستثمار والتي عرفت زيادة ب 13.21 بالمئة مقارنة بسنة 2021.

وعلى مستوى قطاع التجهيز والماء، يسجل الفريق الاستقلالي اعتزازه بتسريع الوزارة لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالطرق الموقعة أمام جلالة الملك من خلال رصد أكثر من 265 مليون درهم كاعتمادات اداء برسم سنة 2022 فضلا عن 925 مليون درهم كاعتمادات التزام، وخاصة الطريق السريع تيزنيت العيون وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة، كما ينوه الفريق برصد القطاع ل 642 مليون درهم كإجمالي استثمارات لتطوير شبكة الطرق السريعة و 813 مليون درهم للطرق السيارة، فضلا عن تخصيص 1.250 مليون درهم لبرنامج تقليص الفوارق المجالية بالوسط القروي. أما على مستوى قطاع الماء فإن الفريق الاستقلالي يسجل بإيجابية كبيرة تخصيص 2.668 مليون درهم لمواصلة تشييد السدود الكبرى وأكثر من 200 مليون درهم للسدود الصغرى والمتوسطة في إطار السياسة الوطنية لضمان الأمن المائي للمملكة.

وعلى مستوى وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فإن الفريق الاستقلالي يدعم الاوراش المهمة التي فتحتها الوزارة على مستوى تنويع وتطوير العرض الطاقي الوطني وخاصة المحطات الشمسية ومحطات الطاقة الريحية وتطوير المحطات الكهرومائية الصغرى والمتوسطة فضلا عن تطوير مشروع الربط الكهربائي مع اسبانيا.

ويسجل الفريق الاستقلالي دعمه الكبير لمواصلة تطوير برنامج الكهربة القروية فضلا عن مشروع تطوير قدرات تخزين واستقبال المواد البترولية والغاز الطبيعي، فضلا على تطورات مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الرابط بين نيجيريا والمغرب والذي وصل لمرحلة الدراسات الهندسية والتقنية.

وعلى مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن الفريق الاستقلالي يسجل دعمه الكبير لبرنامج عمل الوزارة وخاصة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الخدمات السياحية وخلق شراكات لتطوير المشاريع السياحية المهيكلة والمبتكرة وتحسين جاذبية الاستثمار السياحي ببلادنا وتطوير العرض والمنتوج السياحيين.

أما على مستوى الصناعة التقليدية فإن الفريق الاستقلالي يؤكد دعمه لبرنامج الوزارة الرامي لتنفيذ مخطط إعادة الإقلاع وخاصة ما تعلق بمواصلة تعميم الحماية الاجتماعية للصناع التقليديين ودعم تنافسية القطاع وتفعيل المخطط الخاص بإعادة تأهيل فرعي الزربية والفخار وكذا مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات فضلا عن برامج الدعم للصناع التقليديين.

وعلى مستوى الميزانية القطاعية لوزارة الصناعة والتجارة، يجدد الفريق الاستقلالي دعمه لجهود الوزارة لمواصلة دينامية مخطط التسريع الصناعي، ومخطط الانعاش الصناعي خاصة عبر تعزيز السيادة الصناعية للمملكة وتحسين القدرة التنافسية الصناعية للمقاولات المغربية فضلا عن مشروع تعزيز موقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكربون.

كما يسجل الفريق الاستقلالي بارتياح كبير جهود التعافي الذي تعرفها معظم القطاعات الصناعية سواء من حيث مناصب الشغل او الصادرات وخاصة قطاع السيارات والفوسفاط ومشتقاته والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الطائرات وصناعة الكهرباء والإلكترونيك.

كما يعتز الفريق الاستقلالي بجهود الوزارة لرصد مشاريع استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية لتحقيق السيادة الصناعية الوطنية. وخاصة عبر مواكبة المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة.

وعلى مستوى قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات فإن الفريق الاستقلالي يؤكد دعمه لمختلف التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الجيل الاخضر والهادفة اساسا لإيلاء العناية للعنصر البشري خاصة من خلال خلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية المتوسطة والذي يستهدف اكثر من 400.000 اسرة و3.4 مليون مستفيد جديد من التغطية الاجتماعية فضلا على برنامج رواد الاعمال الشباب الذين سيستفيدون من مليون هكتار من الاراضي المثمنة أو عبر سياسة التجميع الفلاحي.

كما يدعم الفريق الاستقلالي اجراءات استدامة التنمية الفلاحية خاصة من خلال برامج الحفاظ على سلاسل المنتوجات الفلاحية وتدعيمها والهادفة الى مضاعفة الصادرات الفلاحية والناتج الفلاحي وكذا عصرنة اسواق الجملة والاسواق الاسبوعية وكذا مشاريع الفلاحة المتأقلمة والمرنة الهادفة لتعزيز فعالية استخدام الماء والحفاظ على التربة.

ويسجل الفريق الاستقلالي بايجابية مواصلة القطاع لبرنامج الجودة والتكنولوجيا الخضراء الرامية لتطوير المجازر المرخصة وتعزيز المراقبة الصحية.

وفيما يخص برامج الري وتهيئة المجال الفلاحي فان الفريق الاستقلالي يؤكد تشجيعه لبرامج عصرنة شبكات الري وتوسيع سياسة السقي الذكي والشراكة المتطورة مع القطاع الخاص في هذا الصدد.

أما على مستوى تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية فان الفريق الاستقلالي يثمن مواصلة القطاع انجاز عمليات غرس الأشجار على مساحة اجمالية تفوق 4606 هكتار وكذا عمليات انجاز المسالك القروية الجديدة والتي تفوق 41 كيلومتر.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للفريق الاشتراكي النائبة المحترمة خدوج السلاسي من بعدها السيدة النائبة مليكة الزخنيني.

النائبة السيدة خدوج السلاسي:

السيد الرئيس،

السيدة السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات النواب والنائبات،

نسجل اليوم باختصار أننا لم نفلح في استيعاب درس كورونا، نسجل أيضا أننا لم نلمس التنزيل الحقيقي لروح الدستور في مجموعة من القطاعات، الثقافة والتعليم نموذجين، وعد النموذج التنموي الجديد بثورة بيداغوجية ترتقي بالتعليم وتحقق الجودة وتهتم بأوضاع نساء ورجال التعليم، ميزانية قطاع وزارة التربية الوطنية 62.5 مليار ديال الدرهم، 55 ديال التسيير 50 ديال الأجور، هل بميزانية كهذه يمكن أن نحقق فعلا الجودة والارتقاء بالمدرسة الوطنية التي يستحقها أبناؤنا وبناتنا في القرن 21، مع العلم أن الإنفاق في مجال التربية والتعليم اليوم يجنبنا غدا الانفاق في معضلات اجتماعية كبرى كالانحراف والإجرام

والتطرف والإرهاب، كنا نستحق أيضا تصورا متكاملا لما سمي بالتعليم الأولي على مستوى المناهج على مستوى البرامج على مستوى المؤطرين وتكوينهم وعلى مستوى الأجور المستحقة لأن التعليم الأولي لا يجوز فيه الخطأ، صعب وصعيب نغلطو في مرحلة بناء الإنسان ابتداء من الطفولة، كما أن جودة المدرسة العمومية تقابلها من جهة أخرى آليات المراقبة للمدرسة الخصوصية، لكي يجد المواطن المغربي والمواطنات المغاربة أنفسهم أمام اختيار تربوي حقيقي لا أن يذهبوا مضطرين إلى المدرسة الخصوصية بحثا عن الجودة وعن جودتهم مزعومة، دعوني أذكركم أيضا أن الثقافة هي روح الشعوب، وأن التاريخ يحتفظ بالثقافة وأن الباقي تفاصيل وإلى زوال، دعوني أذكركم أن هذا القطاع، قطاع الثقافة كرس للمفهوم المبتدل للثقافة باعتبارها تسلية وتمضية للوقت، أيضا كرس الميز الكبير بين الدولة المركزية والدولة الترابية فمن جهة منشآت كبرى ومهرجانات ضخمة ومكلفة ومن جهة أخرى غياب الحد الأدنى من بنيات استقبال شبابنا وشاباتنا؛

لم نلمس في المشروع من الناحية الثقافية وعيا حقيقيا للتأسيس للثقافة دينية منفتحة صانعة للتسامح معلمة للاختلاف، ثقافة تنطلق من التنوع وتنطلق من قيمنا السمحة وتنفتح على الآخر انطلاقا مع المعطيات الدستورية في هذا المجال، توقعنا تطوير الاستثمار في الثقافة في كل روافدها والعناية بالثقافة السياحية، لأن ثقافة اليوم مدخل أساسي من مداخل التنمية، مخرجكم في هذه الحكومة هو أن تفعّلوا كل الإلتقائيات الممكنة لعلكم تجدون بعض المصادر التمويلية، مخرجكم أيضا هو تفعيل الاجتهادات والتحفيزات لإقناع القطاع الخاص في الاستثمار في كل من التعليم والثقافة؛

سجلنا الفروق المهولة بين الحملات الانتخابية وبين البرنامج الانتخابي وبين قانون للمالية، استثمرتم الوعود في الانتخابات، قلصتم البرنامج وضيقتم في الإنفاق، أنهينا النقاش اليوم وسنذهب ونحن نحمل سؤالا أين نحن من الدولة الإجتماعية؟ إنتماؤنا الأصيل في الفريق الاشتراكي بكل مرتكزاتها الحقوقية والخدماتية والتنموية والاقتصادية، وشكرا لكم.

مداخلة السيدة النائبة خدوج السلاسي باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

شكرا السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

باختصار لم تستوعب الحكومة جيدا دروس الجائحة التي كشفت الاختلالات في مجالات كثيرة وعلى رأسها القطاعات الاجتماعية، كالتعليم والثقافة نموذجين. ولم توفق الحكومة في التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد الذي وضعته ضمن مرجعياتها الأساسية سواء على مستوى البرنامج أو على مستوى مشروع قانون المالية.

لقد وعد النموذج التنموي الجديد ضمن ما وعد به بثورة بيداغوجية في مجال التعليم ترتقي بالمدرسة الوطنية وتحقق الجودة، تقلص من الاكتظاظ، ترفع من معدل الأداء الوطني، على الأقل ليقترب من متوسط الأداء الدولي، تضع آليات ومعايير للتحفيز المادي في إطار العناية المادية للنساء ورجال التعليم. لأن للجودة كلفة، وعلى الدولة أن تتحمل هذه الكلفة.

والحال أن ميزانية وزارة التربية الوطنية المتمثلة 62,5 مليار درهم،55 منها للتسيير: فكيف يمكن أن نحقق ثورة بيداغوجية في غياب الاستثمار وجودة مدرسة عمومية تليق بأبناء وبنات المغرب في القرن21؟ مع العلم أن أي إنفاق مربح في قطاع التعليم اليوم، يجنبنا الإنفاق غدا على معضلات اجتماعية كبرى ومكلفة: الانحراف، الإدمان، التعصب والتطرف وكل أشكال الإجرام.

إن المدرسة الجيدة تصنع المواطن الجيد والمدرسة مكلفة جدا الآن وعلى المدى المتوسط والبعيد.

كنا نستحق، السيد الوزير استراتيجية متكاملة لما سمي بـ»التعليم الأولي» على مستوى المناهج البيداغوجية الملائمة لهذه المرحلة العمرية، على مستوى بنيات الاستقبال ذات الجاذبية، على مستوى المؤطرين ذوي التكوين المناسب وعلى مستوى التحفيز والأجور الضامنة للكرامة والعمل الجيد.

تسريع تعميم التعليم الأولي أي نعم، إنما ليس على حساب الجودة وتكافؤ الفرص بين كل أطفال المغرب في المدن كما في البوادي، لأنه من الصعب ومن غير المقبول أن يبدأ الخطأ والارتجال من الأساس في مجال بناء الإنسان ومن مرحلة الطفولة.

إننا ننبه إلى أن الجودة في المدرسة العمومية تقابلها إلزامية تعزيز آليات المراقبة والتقييم للمدرسة الخصوصية وذلك من أجل جدية تنويع العرض التربوي ولوضع المغاربة أمام اختيار حقيقي حتى لا يذهبوا اضطرارا للمدرسة الخصوصية بحثا عن الجودة وغالبا ما تكون جودة مزعومة.

لم نلمس في مشروع ميزانية القطاع وعيا حقيقيا بضرورة تأسيس ثقافة دينية تنتصر للفكر النقدي وتبني مرتكزاته، تثمن التعدد والتنوع وتعلم تقبل الاختلاف وتنشئ على التسامح، ثقافة تجمع بين القيم الكونية ووسطية الإسلام واعتداله ومقتضيات الدستور في هذا المجال. توقعنا أن تطوروا الاستثمار في الثقافة المغربية بكل روافدها وأن ترتقوا بالسياحة الثقافية. لأن الثقافة اليوم رافعة من رافعات التنمية.

نحن ندرك في الفريق الاشتراكي أن مشروع الميزانية لا ولن يسعفكم، لذا نعول عليكم أن تحققوا الالتقائية بين القطاعات ذات الصلة لعلكم توفرون بعض مصادر التمويل.

خرجكم الثاني هو الاجتهاد والإبداع في الحلول قصد إقناع وتحفيز

القطاع الخاص من أجل الاستثمار في الثقافة والفن.. باختصار- كما بدأت–لم نلمس لا في التعليم ولا في الثقافة الإرادة السياسية الحقيقية والكافية لتنزيل مقتضيات النمو.

دعوني أذكركم السيد الوزير بأن روح الشعوب هي الثقافة وما يحتفظ به التاريخ هو الثقافة وأن الباقي إلى زوال. الأثرياء يأتون، يمرون تم ينتهون. والخلود للمثقفين والمفكرين والمبدعين والفنانين. والحال أن ميزانية القطاع وهي من أضعف الميزانيات القطاعية، تكرس التمثل المبتذل للثقافة باعتبارها تسلية وتمضية للوقت، وتكرس -ضدا على العدالة المجالية-التفاوت الصارخ على مستويين:

- التفاوت بين الدولة المركزية والدولة الترابية، فمن جهة بنيات تحتية ضخمة ومهرجانات كبرى ومكلفة ومن جهة أخرى غياب وضعف للحد الأدنى من البنيات الثقافية على المستوى الترابي لتليق بشباب وشابات الوطن في كل جهات وأقاليم المغرب.

- بالإضافة إلى هول التفاوت بين الجهات والمدن والقرى المغربية التي يُحرَم أبناؤها من الفعل الثقافي القريب.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة للسيدة النائبة مليكة الزخنيني، ومن بعد السيدة النائبة عتيقة جبرو.

النائبة السيدة مليكة الزخنيني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تم التداول بشأنها أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والتي نعطي خلاصاتها في تأكيدنا في الفريق الاشتراكي أن لا بديل عن قيام الدولة القوية العادلة، والتي تعني في مبتداها ومنتهاها دولة المؤسسات التي تقوم على سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، دولة تتمثل بشكل جيد فصل السلطات وتوازنها وتعاونها كما ينص على ذلك نظامنا الدستوري، سلطة تنفيذية مسؤولة وسلطة تشريعية قادرة على المساءلة وسلطة قضائية مستقلة، دولة تعمل على توفير الشروط اللازمة لقيام مؤسسات الحكامة بأدوارها وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

أيها السيدات والسادة،

إن ترسيخ الحقوق والحريات يقتضي مراجعة شاملة للقانون الجنائي وفق تصور عصري حداثي، بشكل يتجاوز منطق التعديلات الجزئية إلى مراجعة شاملة تراعي التحولات الإجتماعية والاقتصادية والقيمية التي يعرفها المجتمع المغربي، كما يقتضي تكريس ضمان الحق في المحاكمة العادلة، لأننا نعتبر في الفريق الاشتراكي أن العدالة القوية والمنصفة هي أحد المداخل الضرورية لتحقيق التنمية وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، ولا تقتصر المراجعة على قوانين العقوبات بل تمتد إلى قانون الضمانات المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية ثم تمتد إلى مدونة الأسرة، مما يستدعي بالضرورة التوفر على مخطط تشريعي واضح المعالم محدد الأفق، وهو ما يبدو أنه غاب عن الحكومة.

السيدات والسادة،

إننا نناقش اليوم مشروع قانون الميزانية في ظل أجواء توحي بالتفاؤل بقرب عودة الحياة إلى طبيعتها مع الرفع التدريجي لإجراءات الطوارئ الصحية، لكنها أيضا تمر في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة بفعل تداعيات الجائحة على العديد من الشرائح الإجتماعية، التي وإن كان حس التضامن الوطني قد خفف منها إلى حد ما طيلة الفترة السابقة، فإن موجة ارتفاع الأسعار التي نعرفها هذه أيام والاحتجاجات والتلويح بالاحتجاجات من قبل العديد من القطاعات والفئات لها الوقع السيء على السلم الاجتماعي الهش أصلا بفعل صعوبة الولوج إلى مجموعة من الحقوق، وعلى رأسها الحق في الصحة والحق في التعليم وإن تباين الأمر من منطقة إلى أخرى بما يشكل عائقا حقيقيا للتنمية. وبناء عليه يكون على الحكومة أن تعطي دينامية نوعية جديدة للفعل التنموي الشامل من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة التراب الوطني بتسريع مسلسل اللاتمركز، حيث تفتح علاقة مباشرة بين المصالح اللاممركزة لمختلف الوزارات ومجالس الجهات، بما يجعل هذه المصالح في خدمة التنمية الجهوية. إن من مقتضيات هذه التنمية الجهوية وأول شروطها فك العزلة عن مناطق المغرب المختلفة مع تطوير هذا المفهوم لينسحب على تمكينها من آليات الانخراط في الاقتصاد الوطني والديناميات التي يفترض أن يطلقها اعتماد نموذج تنموي جديد أبدعه أبناء المغرب على امتداد ترابه، ويكون بذلك مطلب العدالة المجالية ملحا بل إنه بالنسبة لنا المدخل الحقيقي لكل عدالة اجتماعية مرجوة لأنه لا يمكن تحقيق إقلاع من أي نوع مع وجود فوارق معيقة عنوانها تمركز البنية التحتية الأساسية والمهيكلة في مناطق بعينها، إن هذا التميز بين جهات المغرب المختلفة وداخل الجهات نفسها لا يستدعي فقط المطالبة بصوت عال بالعدالة المجالية ولكن أيضا بالعدالة الرقمية مع التحول الذي يباشره العالم لأنه ببساطة لا يمكن المضي مغرب بسرعتين متبانيتين..

مداخلة السيدة النائبة مليكة الزخنيني باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 الذي نعتبره لحظة لمناقشة السياسات العمومية التي ستؤطر حياة المغاربة لقادم الأيام، ومدى انسجامها مع البرنامج الحكومي المصادق عليه من البرلمان، وإجابتها على متطلباتهم، وإكراهات السياق الحالي القاضي بتأمين خروج آمن من الجائحة.

وبهذا الصدد، نؤكد في الفريق الاشتراكي، أن لا بديل عن قيام الدولة القوية العادلة، والتي تعني في مبتداها ومنتهاها دولة المؤسسات التي تقوم على سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، دولة تتمثل بشكل جيد فصل السلطات، وتوازنها وتعاونها، كما ينص على ذلك نظامنا الدستوري، سلطة تنفيذية مسؤولة، وسلطة تشريعية قادرة على المساءلة، وسلطة قضائية مستقلة؛ دولة تعمل على توفير الشروط اللازمة لقيام مؤسسات الحكامة بأدوارها، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

إن ترسيخ الحقوق والحريات يقتضي المراجعة الشاملة للقانون الجنائي وفق تصور عصري حداثي، بشكل يتجاوز منطق التعديلات الجزئية، إلى مراجعة شاملة تراعي التحولات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية التي عرفها المجتمع المغربي، كما يقتضي تكريس ضمان الحق في المحاكمة العادلة لأننا نعتبر في الفريق الاشتراكي أن العدالة القوية والمنصفة هي أحد المداخل الضرورية لتحقيق التنمية وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات. ولا تقتصر المراجعة على قانون العقوبات فقط بل على قانون الضمانات أيضا، أي قانوني المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، كما تمتد المراجعة إلى مدونة الأسرة، مما يستدعي بالضرورة التوفر على مخطط تشريعي واضح المعالم، محدد الأفق، وهو ما يبدو أنه غاب عن الحكومة.

إننا نناقش اليوم مشروع قانون الميزانية في ظل أجواء توحي بالتفاؤل بقرب عودة الحياة إلى طبيعتها مع الرفع التدريجي لإجراءات الطوارئ الصحية، لكنها أيضا تمر في ظل أوضاع اجتماعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة على العديد من الشرائح الاجتماعية التي وإن كان حس التضامن الوطني قد خفف منها إلى حد ما طيلة الفترة السابقة، فإن موجة ارتفاع الأسعار التي نعرفها هذه الأيام، والاحتجاجات والتلويح بها من قبل العديد من القطاعات والفئات، لها الوقع السيء على السلم الاجتماعي الهش أصلا بفعل صعوبة الولوج للكثير من الحقوق وعلى رأسها الحق في الصحة والحق في التعليم والذي تختلف حدته من منطقة إلى أخرى مما يشكل عائقا حقيقيا للتنمية.

مما يكون معه على الحكومة أن تعطي دينامية نوعية جديدة للفعل التنموي الشامل، من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة التراب الوطني، تسمح بالمساهمة الإيجابية للساكنة في تدبير شؤونها، وبالتالي يكون من المستعجل تسريع مسلسل اللاتمركز، بشكل يفتح علاقة مباشرة بين المصالح اللاممركزة لمختلف الوزارات ومجالس الجهات وجعل هذه المصالح في خدمة التنمية الجهوية.

إن من مقتضيات التنمية الجهوية وأول شروطها فك العزلة عن مناطق المغرب المختلفة، مع تطوير هذا المفهوم لينسحب على تمكينها من آليات الانخراط في الاقتصاد الوطني والديناميات التي يفترض أن يطلقها اعتماد نموذج جديد للتنمية، أبدعه أبناء هذا الوطن على امتداد ترابه، ويكون بذلك مطلب العدالة المجالية ملحا بل إنه المدخل لكل عدالة اجتماعية مرجوة، لأنه لا يمكن تحقيق إقلاع من أي نوع في وجود فوارق معيقة عنوانها تمركز البنيات التحتية الأساسية والمهيكلة في مناطق بعينها.

إن هذا التمايز بين جهات المغرب المختلفة، وداخل الجهات نفسها، لا يستدعي فقط المطالبة بصوت عال بالعدالة المجالية ولكن أيضا ب»العدالة الرقمية» مع التحول الرقمي الذي يباشره العالم والمغرب جزء منه؛ هذه العدالة التي يفترض أن تكون أحد سبل إصلاح الإدارة ومصالحة المواطن معها بما يضمن تخليق الفضاء العام، وتقويض ظاهرة الفساد المالي والإداري.

لأنه لا يمكن المضي بمغرب بسرعتين متباينتين، لما يشكله ذلك من خطر على استقرار البلاد.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيدة عتيقة جبرو.

النائبة السيدة عتيقة جبرو:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم سنة 2022 في المحور المتعلق بميزانية القطاعات الإجتماعية.

السيد الرئيس، نناقش هذا المشروع اليوم في ظل أوضاع اجتماعية تمتاز بتزايد ارتفاع الأسعار وتنامي الحركات الاحتجاجية في العديد من القطاعات، ونسجل في هذا الصدد بأسف شديد عدم تخصيص مشروع قانون المالية لسنة 2022 لغلاف مالي قوي لهذه القطاعات الإجتماعية مثل الصحة والتشغيل والأسرة، وهي مناسبة حقيقية لمعرفة أهم آلية لأجرأة العمل الحكومي وكذا الوقوف على إحدى الركائز الأساسية التي تمكن من بلورة خطة العمل التي تعتزم الحكومة وضعها لكي تصبح قيد التنفيذ، لكن الميزانية المرصودة لهذه القطاعات ضعيفة رغم أن الحكومة تتبنى خطابا ذا حمولة اجتماعية يجعل الإنسان في صلب السياسات العمومية فقانون المالية هو لحظة حقيقية لتنفيذ

الوعود التي يظهر أنها أثناء الحملة الانتخابية كانت وعود تسويقية أكثر مما هي وعود انتخابية، ولا أدل على ذلك قطاع الصحة الذي يعتبر من القطاعات المهمة التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين والمواطنات لكن بسبب هزالة الميزانية المرصودة والنقص المهول لأنها لا تغطي المصاريف الإجمالية للقطاع، ومن خلال المناصب المالية التي خصصها فمشروع قانون المالية لهذا القطاع بلغت 5500 منصب شغل وهذا وضع غير مجدي نهائيا لأننا إذا مؤشر بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار جهة الدار البيضاء الكبرى أهم المستشفيات سيدي عثمان، بن مسيك، مولاي رشيد، طبيب واحد يشتغل طيلة اليوم ولكن في المساء كل مريض لا يمكن أن يجد طبيب في هذه المسألة حتى المشكل هذه المناصب إذا قسمناها على 12 جهة غادي تولي عندنا 400 طبيب فقط لعدد الجهات في المغرب وهذا إشكال حقيقي، هذه الميزانية توضح كذلك ضعف البنيات التحتية الاستشفائية، غياب عدالة مجالية في توسيعها حيث أن75% من المستشفيات المغربية تعيش تدهور كبير ووضعية مأساوية ونقص في التجهيزات لذلك نلاحظ على أن المؤسسات الخاصة هي التي أصبحت تحل مشكل المواطنين والمواطنات ولكن هذه المستشفيات الخاصة ليست خاصة بحاجة إلى حكامة تدبيرية مشكلة لأنها تحولت إلى تدمير جيوب المغاربة وليس إلى تدبير صحتهم بأسعار لا مثيل لها أكثر حتى من الدول المتقدمة أما المشاريع الاستشفائية التي في طور الإنجاز فهي 7950 سرير على الصعيد الوطني وهذا غير كافي.

أما فيما يخص وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي، نتمنى تفعيل الإطار المرجعي الوطني في مجال الإرشاد الأسري أي مسطرة الصلح كذلك المساواة نسجل غياب الفصل 19 من الدستور في البرنامج الحكومي الذي يقر بإحداث هيئة المناصفة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، العنف لا زالت الظاهرة المتفشية ولن نجد لها حل بالنسبة للمسنين نرفض المقاربة الإحسانية لهذه الفئة بدل ألف درهم في هذه المسألة

مداخلة السيدة النائبة عتيقة جبرو باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022(مداخلة مسلمة):

شكرا السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم سنة 2022 في المحور المتعلق بميزانية القطاعات الاجتماعية.

السيد الرئيس؛

نناقش هذه المشروع اليوم في ظل أوضاع اجتماعية تمتاز بتزايد ارتفاع الأسعار وتنامي الحركات الاحتجاجية في العديد من القطاعات، ونسجل في هذا الصدد بأسف شديد عدم تخصيص مشروع قانون المالية لسنة 2022 لغلاف مالي قوي لدعم كل القطاعات الاجتماعية مثل الصحة، الأسرة والتشغيل...

وهي مناسبة حقيقية لمعرفة أهم آلية لأجرأة العمل الحكومي وكذا الوقوف على إحدى الركائز الأساسية التي تمكن من بلورة خطة العمل التي تعتزم الحكومة وضعها لكي تصبح قيد التنفيذ. لكن الميزانية المرصودة لهذه القطاعات، ضعيفة رغم أن الحكومة تتبنى خطابا ذا حمولة اجتماعية يجعل الإنسان في صلب السياسات العمومية.

فقانون المالية هو لحظة حقيقية لتنفيذ الوعود التي يظهر أنها كانت تسويقية أثناء الحملة الانتخابية أكثر مما هي تعاقدية.

ولا أدل على ذلك قطاع الصحة الذي يعتبر من القطاعات المهمة التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين والمواطنات، لكن بسبب هزالة الميزانية المرصودة لهذا القطاع تظهر النقص المهول لأنها لا تغطي المصاريف الاجمالية لهذا القطاع.

ومن خلال المناصب المالية التي خصصها فمشروع قانون المالية لهذا القطاع والتي بلغت 5500 منصب شغل، فهذا مؤشر مقلق بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

هذه الميزانية توضح كذلك ضعف البنيات التحتية الاستشفائية وغياب العدالة المجالية في توسيعها حيث أن 75 في المائة من المستشفيات المغربية تعيش تدهور كبير ووضعية مأساوية فضلا عن نقص التجهيزات الطبية. وهذا لا يبشر بمشروع الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة.

350 مصحة خاصة بحاجة إلى حكامة تدبيرية لكن للأسف فإنها تحولت إلى تدمير جيوب المغاربة بأسعار لا مثيل لها أكثر حتى من الدولة المتقدمة وهذا يعني غياب تام لدور مراقبة الوزارة الوصية على القطاع لوقف هذا النزيف والتسيب في المصحات الخاصة والنتيجة هي انفصال القطاع العام عن الخاص.

أما المشاريع الاستشفائية في طور الانجاز فهي 7950 سرير على الصعيد الوطني وهذا نقص مهول في عدد الأسرة المضافة.

وفيما يخص وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، نتمنى تفعيل الإطار المرجعي والوطني في مجال الإرشاد الأسري والتربوي.

المساواة: نسجل غياب تفعيل الفصل 19 من الدستور في البرنامج الحكومي الذي يقر بإحداث هيأة المناصفة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

العنف: معالجة الظاهرة لا زالت بحاجة إلى شروط موضوعية للقضاء على العنف بكل أشكاله المادية والمعنوية والجنسية.

المسنين: نرفض المقاربة الإحسانية لهذه الفئة بذل أن نقدم لهم ألف درهم موزعة على خمس سنوات فإننا في الفريق الاشتراكي نفضل بطاقة الصحة وبطاقة التنقل الدائمة لهذه الفئة.

الشغل: حسب الاستراتيجية الوطنية للشغل ما بين 2015-2025 كان الهدف هو توفير 200 ألف و10000 منصب شغل لكن الطلب كان أكثر من العرض لأن الاقتصاد المغربي وفر فقط في بداية الاستراتيجية 71.000 منصب شغل. لكن اليوم الحكومة الحالية خصصت فقط 26.860 منصب شغل وهذا غير كافي للحد من ظاهرة العطالة.

الضمان الاجتماعي: غير مفهوم حذفه من وزارة التشغيل باعتبار أن وزير الشغل هو رئيس المجلس الإداري. فلماذا تم تغييره إلى وزارة الاقتصاد والمالية.

إعادة النظر في القطاع الغير المهيكل داخل الوطن لأنه يتوسع بشكل مهول. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت الكلمة للفريق الحركي النائبة المحترمة السيدة سكينة لحموش، من بعد السيدة فاطمة ياسين.

النائبة السيدة سكينة لحموش:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي برسم مشروع قانون المالية 2022 لأتناول بعض المحاور الأساسية ذات الصلة بالميزانيات القطاعية التي نناقشها اليوم والتي تهم قطاع الخارجية والداخلية والإجتماعية والتعليم، وذلك انطلاقا من موقعنا كمعارضة مواطنة ومسؤولة، وبداية السيد الرئيس لابد أن نقف عند مستجدات قضية وحدتنا الترابية التي نجمع عليها جميعا ملكا وحكومة وشعبا حيث نسجل باعتزاز كبير ما حققته بلادنا في مجال تحسين قضيتنا العادلة بفضل حكمة صاحب الجلالة نصره الله وأيده والجهود الدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية بما فيها دور البرلمان والأحزاب السياسية، مجهودات توجب النجاح المتلاحق للمملكة المغربية في مختلف المحافل الدولية والقارية وضمن هذا التقرير الأخير لمجلس الأمن الذي كرس عدالة قضيتنا الوطنية وحدد معالم التفاوض بشأنها في إطار حل واقعي وعادل وتراجع العديد من البلدان عن الاعتراف بالكيان الوهمي، وكذا في إجماع مجمل بلدان الاتحاد الإفريقي على مساندة الموقف المغربي المسنود بالشرعية الدولية والقاضي بحل هذا النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية وفق الحكم الذاتي، والذي لم يتم إلا في إطار السيادة والوحدة الوطنية والترابية للمملكة الراسخة برباط البيعة المقدسة والمشروعية التاريخية والشرعية القانونية.

وترسيخا لهذا التوجه نتطلع، السيد الرئيس المحترم، إلى بذل المزيد من الجهود لبناء إستراتيجية دبلوماسية متكاملة لاختراق مختلف المنتديات التي يستغلها خصوم وحدتنا الترابية، فنحن مازلنا في معركة دبلوماسية ولا يفوتنا بهذه المناسبة دون أن نقف جميعا وقفة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ومسؤولي وأطر الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسام من أجل وحدة الوطن وأمنه وسلامته.

السيد الرئيس،

إننا مقبلون على العديد من التحديات كتنزيل النموذج التنموي الجديد وترسيخ الجهوية المتقدمة ووضع أسس الحماية الإجتماعية والخروج من تبعات جائحة كورونا وبعث النهضة الجديدة في اقتصادنا الوطني الذي عانى الأمرين طيلة الجائحة، ورغم أن بلادنا عرفت نقلة نوعية على مستوى المشاريع الكبرى لكن هذا لا يكفي فغالبية المواطنين لا يلمسون تحسين ظروف عيشهم وتلبية حاجياتهم اليومية، فإذا كان جزء من الإشكالية يعود إلى غياب الحكامة الجيدة والكفاءة في التدبير وتشتت البرامج وعدم إلقائيتها، فإننا نعتبر بأن تنزيل النموذج التنموي الجديد والجهوية المتقدمة يعتبران مدخلا حقيقيا لتجاوز إكراهات التفاوتات بشقيها المجالي والاجتماعي، وبالتالي فإن تنزيل الأمثل لها يعتبر كفيلا بالإجابة عن العديد من التساؤلات التنموية وحل مجموعة من الإشكاليات الإجتماعية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص التنمية العمرانية، فإننا ندعو إلى الإسراع بإخراج قانون الوكالة الحضرية وإعمال المرونة في تطبيق وثائق التعمير بالنسبة لساكنة العالم القروي نظرا للصعوبات التي تعتري بناء بهذا الوسط، وإنجاز مختلف التصاميم والإجراءات الإدارية المطلوبة بالمجان، كما ندعو إلى اعتماد مقاربة جديدة في مجال السكن تراعي ضبط الحاجيات وتحديد الأولويات.

السيد الرئيس،

إن المنجزات الهامة التي تحققت في منظومة التربية والتكوين عبدت الطريق من أجل تنزيل سلس وفعلي لمضامين القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، ونعتبر أن هذا القطاع نجح بالتأكيد في التعامل مع الجائحة وهنا نطالب في الفريق الحركي مختلف تحديات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين لا سيما في العالم القروي وتحقيق كل الرهانات المعلقة عليه، وتكثيف الرعاية الإجتماعية بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد، وتدعيم ركائز الدولة الإجتماعية عبر جعل التعليم في صلب تنمية الرأسمال البشري المطالبين برفع من ميزانية البحث

العلمي والابتكار معتبرين أن نسبة 0.7% من الناتج الداخلي الخام لا تفي بالغرض، كما نطالب أيضا ببت دينامية جديدة في الرياضة المدرسية باعتبار هذه الأخيرة مشتلا لصناعة الأبطال الرياضيين.

السيد الرئيس،

إن ما يشهده القطاع الصحي من مشاكل واختلالات يؤثر على مؤشرات التنمية ببلادنا ويجعلنا في مصاف الدول المتأخرة في هذا المجال، ونحن نعتقد بأن موضوع الصحة لا يجب أن يكتفي بما تم رصده من ميزانية، بل إننا ندعو إلى عقد مناظرة وطنية خاصة بالصحة وبإشكالية الصحة، ثم إحداث مجلس أعلى للصحة وتدعيم ركائز الدولة الإجتماعية التي يتضمن الحماية الإجتماعية.

مداخلة الفريق الحركي في الشق السياسي المتعلق بدراسة مشروع قانون المالية لسنة 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، برسم مشروع قانون المالية 2022 لأتناول بعض المحاور الأساسية ذات الصلة بالميزانيات القطاعية التي نناقشها اليوم والتي تهم قطاع الخارجية والداخلية والاجتماعية والتعليم، وذلك انطلاقا من موقعنا كمعارضة مواطنة ومسؤولة.

وبداية، -السيد الرئيس- لابد أن نقف عند مستجدات قضية وحدتنا الترابية التي نجمع عليها جميعا ملكا وحكومة وشعبا، حيث نسجل باعتزاز كبير ما حققته بلادنا في مجال تحصين قضيتنا العادلة بفضل حكمة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وجهود الدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية بما فيها دور البرلمان والأحزاب السياسية، مجهودات توجت بالنجاح المتلاحق للمملكة المغربية في مختلف المحافل الدولية والقارية، وضمنها التقرير الأخير لمجلس الأمن، الذي كرس عدالة قضيتنا الوطنية، وحدد معالم التفاوض بشأنها في إطار حل واقعي وعادل، وتراجع العديد من البلدان عن الاعتراف بالكيان الوهمي، وكذا في إجماع مجمل بلدان الاتحاد الإفريقي على مساندة الموقف المغربي المسنود بالشرعية الدولية، والقاضي بحل هذا النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية وفق الحكم الذاتي، والذي لن يتم إلا في إطار السيادة والوحدة الوطنية والترابية للمملكة الراسخة برباط البيعة المقدس والمشروعية التاريخية والشرعية القانونية.

وترسيخا لهذا التوجه، نتطلع–السيد الرئيس المحترم-، إلى بذل المزيد من الجهود لبناء استراتيجية دبلوماسية متكاملة لاختراق مختلف المنتديات التي يستغلها خصوم وحدتنا الترابية. فنحن مازلنا في معركة دبلوماسية، ولا يفوتنا بهذه المناسبة، دون أن نقف جميعا وقفة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، ومسؤولي وأطر الإدارة الترابية على تضحياتهم الجسام من أجل وحدة الوطن وأمنه وسلامته.

السيد الرئيس،

إننا مقبلون على العديد من التحديات، كتنزيل النموذج التنموي الجديد وترسيخ الجهوية المتقدمة ،ووضع أسس الحماية الاجتماعية، والخروج من تبعات جائحة كورونا وبعث نهضة جديدة في اقتصادنا الوطني الذي عانى الأمرين طيلة الجائحة، ورغم أن بلادنا عرفت نقلة نوعية على مستوى المشاريع الكبرى، لكن هذا لا يكفي، فغالبية المواطنين لا يلمسون تحسين ظروف عيشهم وتلبية حاجياتهم اليومية، فإذا كان جزء من الإشكال يعود إلى غياب الحكامة الجيدة والكفاءة في التدبير وتشتت البرامج وعدم إلتقائيتها، فإننا نعتبر بأن تنزيل النموذج التنموي الجديد و الجهوية المتقدمة يعتبران مدخلا حقيقيا، لتجاوز إكراهات التفاوتات بشقيها المجالي والاجتماعي، وبالتالي، فإن التنزيل الأمثل لها، يعتبر كفيلا بالإجابة عن العديد من التساؤلات التنموية وحل مجموعة من الإشكالات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص التنمية العمرانية فإننا ندعو إلى الإسراع بإخراج قانون الوكالة الحضرية، وإعمال المرونة في تطبيق وثائق التعمير بالنسبة لساكنة العالم القروي نظرا للصعوبات التي تعتري البناء بهذا الوسط، وإنجاز مختلف التصاميم والإجراءات الإدارية المطلوبة بالمجان، كما ندعو إلى اعتماد مقاربة جديدة في مجال السكن تراعي ضبط الحاجيات وتحديد الأولويات.

السيد الرئيس،

إن المنجزات الهامة التي تحققت في منظومة التربية والتكوين، عبدت الطريق من أجل تنزيل سلس وفعلي لمضامين القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، ونعتبر أن هذا القطاع نجح بالتأكيد في التعامل مع الجائحة، وهنا نطالب في الفريق الحركي برفع مختلف التحديات المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين لاسيما في العالم القروي، وتحقيق كل الرهانات المعلقة عليه، وتكثيف الرعاية الاجتماعية، بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد. وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية عبر جعل التعليم في صلب تنمية الرأسمال البشري، مطالبين بالرفع من ميزانية البحث العلمي والابتكار معتبرين أن 0.7% من الناتج الداخلي الخام لا تفي بالغرض، كما نطالب أيضا ببت دينامية جديدة في الرياضة المدرسية باعتبار هذه الأخيرة مشتلا لصناعة الابطال الرياضيين.

السيد الرئيس،

إن ما يشهده القطاع الصحي من مشاكل واختلالات يؤثر على مؤشرات التنمية ببلادنا، ويجعلنا في مصاف الدول المتأخرة في هذا

المجال، ونحن نعتقد بأن موضوع الصحة لا يجب أن يكتفي بما تم رصده من ميزانية، بل إننا ندعو إلى:

- عقد مناظرة وطنية خاصة بالصحة وبإشكالية الصحة بمشاركة واسعة للمهتمين بالمجال.

- إحداث مجلس أعلى للصحة.

- تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية الذي يتضمن الحماية الاجتماعية مدى الحياة عبر تعميم الحماية الاجتماعية ورعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن.

السيد الرئيس،

بخصوص محور الشباب، فإن هذه الفئة العريضة من المواطنين التي تحظى دوما بالعناية السامية لصاحب الجلالة، تعتبر أكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بالواقع ومتغيراته. ومن هذا المنطلق، وسعيا لتحصين شبابنا، لا بد من إتاحة الفرصة للارتقاء بالقيم الإنسانية من خلال المشاركة، والانفتاح، والتشبع بأسس الهوية الثقافية المغربية، المبنية على الاعتدال، والتعايش وتدبير الاختلاف، وعلاقة بهذا الأمر نطالب بإخراج المجلس الوطني للشباب والعمل الجمعوي إلى حيز الوجود. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، شكرا على المساهمة، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة فاطمة ياسين.

النائبة السيدة فاطمة ياسين:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأدلي بوجهة نظرنا بخصوص القطاعات التي تدخل في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولجنة القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية.

السيد الرئيس،

نعتبر بأن تدبير السياسات العمومية لا يمكن أن يستقيم إلا في ظل قضاء وعدالة قادرة على أن تكون قاطرة لتحقيق التنمية بمختلف تجلياتها وتضمن للمواطنين المساواة والحماية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بمنظومة العدالة، ووضع سياسة جنائية وواضحة المعالم، فضلا عن تقوية المسار الحقوقي والمكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، من خلال تنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وكل الهيئات المعنية.

وفي هذا الإطار ندعو لمعالجة الأسباب المؤدية للجريمة باستحضار البعد التنموي والاجتماعي وغيره.

السيد الرئيس،

بخصوص إصلاح الإدارة نؤكد على التنزيل الأمثل والسليم للقانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية لا سيما أننا لاحظنا بأن العديد من الإدارات والمؤسسات لا تقوم بتطبيق مقتضيات هذا القانون ولا زالت سائرة في مسار التعقيد الإداري، كما نطالب بمراجعة شمولية قانون الوظيفة العمومية الذي عمر أزيد من 50 سنة وإخراج قانون الوظيفة الجهوية تماشيا مع طموحات المملكة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة فضلا عن العمل على تنزيل القانون رقم 54.19 بمثابة المرافق العمومية والإسراع في إخراج النصوص التنظيمية لتطبيقه.

السيد الرئيس، بخصوص الانتقال الطاقي نؤكد بأن الحكومة مدعوة إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق سنة 2030 من خلال تحقيق أهداف تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة فضلا عن التحكم في الطاقة والحفاظ على البيئة، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة أن الانتقال الطاقي يعتبر أحد الرهانات الأساسية لبلادنا بالنظر للإكراهات المرتبطة بهذا الجانب ، لكن وجه الاستغراب يكون في تقليص ميزانية الاستثمار إلى 25.34% وميزانية التسيير إلى 7.66% الأمر الذي يؤكد بالملموس غياب الإرادة الحكومية في الرفع من أداء هذا القطاع سواء على مستوى تقليص التبعية الطاقية باستثمار كل الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا، على مستوى الطاقات البديلة فالكلفة الطاقية لابد لها من إرادة وكلفة مالية الأمر الذي يستدعي من الحكومة البحث عن البدائل التمويلية الضرورية لتحقيق أهداف ورهانات الاستراتيجية وتقوية قدرات بلادنا.

السيد الرئيس، بخصوص قطاع المياه سواء مياه السقي أو مياه الشرب فإننا نثمن اتفاقية استخدام صور الأقمار الصناعية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني، لكننا نود أن نلفت انتباهكم إلى المشاكل التي يعاني منها العالم القروي حيث أن العديد من الجماعات تعرف جلب المياه للسكان عبر الصهاريج، كما نؤكد على ضرورة القيام بدراسات حول الفرشة المائية والإمكانيات التي تتيحها تحلية مياه البحر واستغلال المياه العادمة وترشيد وإستعمال الماء، إن مسألة تدبير المياه تتجلى في الحكامة الجيدة بالدرجة الأولى ولكنها مسألة اختيارات سواء على مستوى الاختيارات الاستراتيجية.

مداخلة السيدة النائبة فاطمة ياسين باسم الفريق الحركي في الجزء الثاني من مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022 (الجلسة التشريعية بتاريخ 13 نونبر 2021) (مداخلة مسلمة):

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأدلي بوجهة نظرنا بخصوص القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولجنة القطاعات الانتاجية والبنيات الأساسية.

السيد الرئيس،

نعتبر بأن تدبير السياسات العمومية لا يمكن أن يستقيم إلا في ظل، قضاء نزيه وعدالة قادرة على أن تكون قاطرة لتحقيق التنمية بمختلف تجلياتها، وتضمن للمواطنين المساواة والحماية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بمنظومة العدالة، ووضع سياسة جنائية واضحة المعالم، فضلا عن تقوية المسار الحقوقي والمكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، من خلال تنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وكل الهيئات المعنية.

في هذا الإطار، ندعو لمعالجة الاسباب المؤدية للجريمة، باستحضار البعد التنموي والبعد الاجتماعي وغيره.

السيد الرئيس،

بخصوص إصلاح الإدارة، نؤكد على التنزيل الأمثل والسليم للقانون المتعلق بتبسيط المساطير الادارية، لاسيما أننا لاحظنا بأن العديد من الإدارات والمؤسسات لا تقوم بتطبيق مقتضيات هذا القانون، ولازالت سائرة في مسار التعقيد الإداري. كما نطالب بمراجعة شمولية لقانون الوظيفة العمومية الذي عمر أزيد من 50 سنة، واخراج قانون الوظيفة الجهوية تماشيا مع طموحات المملكة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، فضلا عن العمل على تنزيل القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، والإسراع في إخراج النصوص التنظيمية لتطبيقه.

السيد الرئيس،

بخصوص الانتقال الطاقي، نؤكد بأن الحكومة مدعوة إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق سنة 2030، من خلال تحقيق أهداف تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة، فضلا عن التحكم في الطاقة والحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة أن الانتقال الطاقي يعتبر أحد الرهانات الأساسية لبلادنا، بالنظر للإكراهات المرتبطة بهذا الجانب، لكن وجه الاستغراب يكمن في تقليص ميزانية الاستثمار بناقص 25.34% وميزانية التسيير بناقص 7.66%، الأمر الذي يؤكد بالملموس غياب الإرادة الحكومية في الرفع من أداء هذا القطاع، سواء على مستوى تقليص التبعية الطاقية باستثمار كل الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا، على مستوى الطاقات البديلة. فالكلفة الطاقية لابد لها من إرادة وكلفة مالية، الأمر الذي يستدعي من الحكومة البحث عن البدائل التمويلية الضرورية لتحقيق أهداف ورهانات الاستراتيجية، وتقوية قدرات بلادنا.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع المياه، سواء مياه السقي أو مياه الشرب، فإننا نثمن اتفاقية استخدام صور الأقمار الاصطناعية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي لتحسين معرفة الموارد المائية السطحية على المستوى الوطني، لكننا نود لفت انتباهكم إلى المشاكل التي يعاني منها العالم القروي، حيث أن العديد من الجماعات تعرف جلب المياه للسكان عبر الصهاريج. كما نؤكد على ضرورة القيام بدراسات حول الفرشة المائية، والإمكانيات التي تتيحها تحلية مياه البحر واستغلال المياه العادمة وترشيد استعمال الماء.

إن مسألة تدبير المياه تتجلى في الحكامة الجيدة بالدرجة الأولى، ولكنها مسألة اختيارات، سواء على مستوى الاختيارات الاستراتيجية والألويات المتعلقة بالشرب، والاستعمال الفلاحي والصناعي وغيرها.

السيد الرئيس،

قطاع النقل واللوجستيك يعتبر من القطاعات المتضررة جراء تداعيات جائحة كورونا، وبالتالي نعتبر بأن إيجاد حلول لهذه الإشكاليات لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك المهنيين أنفسهم، سواء النقل السياحي أو نقل البضائع أو النقل العمومي، من خلال حوار بناء يأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكالات والمخرجات الكفيلة بإعادة العافية لهذا القطاع.

السيد الرئيس،

قطاعات الفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة لا تخفى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، لكننا لم نلمس ما يؤشر على الارتقاء بهذه القطاعات، سواء على مستوى ميزانياتها أو على مستوى برامجها. كما أن مسألة العدالة المجالية والاجتماعية وتقليص الفوارق مطروحة بإلحاح، ولا يوجد ما يؤشر على توطيد هذا الخيار الاستراتيجي. شكرا لكم والسلام عليكم

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة النائبة، انتهى التوقيت، الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي النائب المحترم السيد نور الدين الهروشي.

<u>النائب السيد نور الدين الهروشي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني باسم الفريق الدستور الديمقراطي الاجتماعي أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022، بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يشهد هذا القطاع العديد من المبادرات المتعلقة بخلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسات بالتعليم العالي إضافة إلى العديد من المبادرات الخاصة بتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية والبحثية وأصبح قطاع التعليم العالي يفرض نفسه بقوة غير أن الواقع الحالي يضعنا أمام مجموعة من التحديات خاصة في مجال التطوير والبحث العلمي والابتكار، وبهذه المناسبة ندعو إلى مزيد من العناية للقطاعات البحث العلمي والابتكار وتقوية بنياته التحتية والاهتمام بالعنصر البشري من خلال تشجيع الأساتذة الباحثين وتحسين وضعيتهم المادية والمعنوية بهدف رفع من مستوى البحث ومن نجاعته لما له من تأثير على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

بالنسبة للشباب لقد بوأت الخطب الملكية مكانة خاصة للشباب وجعلت قضاياهم من الأولويات كما أولى النموذج التنموي الجديد اهتماما كبيرا بقضايا الشباب وانتظاراتهم، إن بلادنا نجحت في السنوات الأخيرة في الرفع من مؤشرات التنمية الإقتصادية باستثناء مؤشر واحد وهو إدماج الشباب في النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث نجد معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب.

السيد الرئيس المحترم،

عندما نتحدث عن الشباب فإننا نستحضر شباب العالم القروي هذه الطاقة التي لها أهمية كبيرة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام نظرا لأهمية النتائج ممكن أن يجنيها المجتمع من الحفاظ على هذه الفئة في بيئتها، وجعلها محركا لنشأة الطبقة المتوسطة بالعالم القروي وتوقيف تدفق الهجرة الداخلية والخارجية والحفاظ على استدامة التوازن المجالي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبانت الجائحة على عدة اختلالات بعدد كبير من القطاعات منها الصحة، إن قطاع الصحة الذي هو من القطاعات التي يجب أن تحظى بأهمية كبيرة لا من حيث الرفع من الميزانية المخصصة له ولا من حيث البنيات الاستشفائية والعنصر البشري الذي يعد العنصر المهم في المعدلات النهوض بالقطاع، كما أن أي إصلاح فعال وجاد لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك هذا العنصر البشري الصحي الذي نحييه هذا المنبر على مجهوداته وتضحياته، لذلك ندعو للاهتمام به تكوينا وتأهيلا وتحفيزا، وتوفير كل الوسائل والمستلزمات الضرورية والاهتمام بشكل أكبر بالأطر المساعدة في البوادي حتى تكون هناك عدالة مجالية وضمان حق للجميع المواطنين في الولوج إلى خدمات صحية.

السيد الرئيس،

ومن جهة أخرى، فإننا نتكلم عن المناخ فإن التقلبات المناخية وانعكاساتها على المخزون المائي أصبحت تهدد أمننا المائي وذلك بسبب الجفاف وواقع التساقطات المطرية ببلادنا وعدم انتظامها، ولقد تم القيام بمجهودات كبيرة في إطار التدبير الموارد المائية إلى جانب مواصلة سياسة بناء السدود والمعالجة المياه العادمة وتحليل مياه البحر، وذلك للتخفيف من حدة النقص الحاصل في هذه المادة الحيوية والاستراتيجية أهمها:

البرنامج الوطني لتزويد الماء الشروب والمياه الصقي الذي يعد خارطة الطريق لتوفير الأمن المائي، لذلك فإننا ندعو إلى حكامة تدبير جيدة واستكمال النصوص التنظيمية وتفعيلها وتعبئة جميع الفاعلين في هذا القطاع وإشراك المجتمع المدني والإعلام لهدف ضمان حقوق الأجيال القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في توزيع هذه الثروة واستحضار العدالة المائية الجهوي والترابية.

أما على مستوى الطاقي، فإن بلادنا انخرطت في المسلسل طموح يروم إلى التحول الطاقي وتوفر على قدرات مهمة من الطاقات المتجددة، وبهذه المناسبة نثمن إطلاق المغرب منذ 2009 إستراتيجية طاقية وطنية حيث أحرزنا تقدما مضطردا في تنمية الطاقة المتجددة ببلوغ نسبة 37% نهاية سنة 2020، من توليد الطاقة النظيفة من مصدرين بيئيين جديدين هم الشمس والريح.

إن هذا التحول يتناغم مع مضامين النموذج التنموي الجديد ويوفر لبلادنا استقلالية طاقية وعدم التبعية الخارجية والانخراط في الاقتصاد الأخضر والتقليص من حجم استراد وتوفير العملة الصعب والتقليص من العجز التجاري، وذلك بعدما قطعنا أشواطا مهمة في بناء نموذج طاقي وطني ورائد.

وفي الختام، السيد الرئيس موقعنا المساند فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية المعروضة علينا، وشكرا.

مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022 (مداخلة مسلمة):

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب والأطر المحترمين،

يشرفني، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر، لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022/2021، والمتعلق بالشق الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مغرب اليوم، مغرب ما بعد 62 سنة من الاستقلال، و46 سنة

من ذكرى المسيرة الخضراء، مغرب العهد الجديد، مغرب شكل استثناءا إقليميا ودوليا بإرادة ملكية وشعبية سيساهم فيه جميع الأطياف، بوعي جماعي، لأهمية الاستقرار والأمن في تحقيق تطور تنموي شامل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر قطاع التعليم والتعليم الأولي من القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية الوطنية، ومؤشرا من مؤشرات التنمية البشرية كما حظي بعناية ملكية مثله مثل باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى كالصحة والشغل... حيث كان موضوع العديد من خطبه في مناسبات عدة وبهذه المناسبة فإننا نثمن المجهودات المبذولة في هذا القطاع، لكن السيد الرئيس، ورغم الزيادات التي تعرفها ميزانيته كل سنة، إلا أنه لا زال يواجه مجموعة من التحديات والإكراهات لذلك فإننا ندعو الحكومة إلى مضاعفة مجهوداتها لمواصلة مسلسل الإصلاح وهذا لن يتأتى من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات العملية على عدة مستويات كتعزيز البنيات التحتية وإعادة النظر في النموذج البيداغوجي والإنفتاح على اللغات وتوفير الأطر الكافية والمؤهلة، كما أننا ندعم دمج الرياضة في قطاع التعليم لأن المدرسة العمومية تعد مرتعا خصبا للتنقيب واكتشاف المواهب الصاعدة والطاقات الإبداعية التي من شأنها تعزيز الحضور المغربي في المحافل الدولية.

التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

يشهد القطاع العديد من المبادرات خاصة المتعلقة بخلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي... إضافة إلى العديد من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية لبعض الجامعات. وأصبح قطاع التعليم العالي يفرض نفسه بقوة وواقعه يضعنا أمام مجموعة من التحديات خاصة في مجال تطوير البحث العلمي والابتكار.

وبهذه المناسبة، فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، ندعو إلى الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع البحث العلمي والابتكار، وتقوية بنياته التحتية، والاهتمام بالعنصر البشري من خلال تشجيع الأساتذة الباحثين وتحفيزهم ماديا ومعنويا بهدف الرفع من مستوى البحث ومن نجاعته وتأثيره على النمو الاقتصادي والاجتماعي وحتى تكون جامعتنا في صلب النموذج التنموي الجديد.

الثقافة:

إن لقطاع الثقافة أهمية استراتيجية نظرا للدور الذي يلعبه في بناء مقومات الشخصية الوطنية والمحافظة عليها وتحصينها، وفي كونه رافعة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وعنصرا أساسيا في بناء النموذج التنموي الجديد، وتشخيصا للوضع الثقافي الراهن، فإننا لا نجازف إذا قلنا أن الساحة الوطنية تعاني من الفراغ والجفاف الثقافي، ورغم ضعف الميزانية المرصودة للقطاع، فإننا نراهن عليه نظرا للدور الذي يلعبه في إبراز الغنى الثقافي والموروث الحضاري الذي تتميز به بلادنا، كما أننا في فريقنا ندعو إلى اعتماد مخطط ثقافي وطني يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع، ويساير تحولاتنا الاجتماعية والاقتصادية، ويرسخ الثقة في مؤسساتنا وقيمنا وشخصيتنا ويواكب أيضا مغاربتنا بالخارج تعزيزا لروابط الانتماء والمواطنة لدى مغاربة العالم.

الشباب:

لقد بوأت الخطب الملكية مكانة مرموقة للشباب، وجعلت قضاياه ذات أولوية، كما أولى النموذج التنموي الجديد اهتماما كبيرا بقضايا الشباب وانتظاراتهم.

إن بلادنا نجحت في السنوات الأخيرة في الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية باستثناء مؤشر واحد وهو إدماج الشباب في النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث نجد معدلات البطالة ترتفع في صفوف هؤلاء الشباب، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الصحية والتي ما زالت ترخي بظلالها على جميع المستويات.

السيد الرئيس،

عندما نتحدث عن الشباب، فإننا نستحضر شباب العالم القروي، هذه الطاقات، التي لها أهمية كبيرة، تحتاج إلى المزيد من الاهتمام نظرا لأهمية النتائج الممكن أن يجنيها المجتمع من الحفاظ على هذه الفئة في بيئتها، وجعلها محركا لنشأة طبقة متوسطة بالعالم القروي وتوقيف تدفق الهجرة الداخلية والخارجية والحفاظ على استدامة التوازن المجالي والاجتماعي.

الصحة:

السيد الرئيس،

لقد أبانت الجائحة وعرت عن مجموعة من الاختلالات بعدد كبير من القطاعات وإننا في فريقنا، نرى أن قطاع الصحة من القطاعات التي يجب أن تحظى بأهمية كبيرة لا من حيث الرفع من الميزانية المخصصة لها، ولا من حيث البنيات الاستشفائية والعنصر البشري الذي يعد العنصر المهم في معادلة النهوض بالقطاع، كما أن أي إصلاح فعال ومجد لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك العنصر البشري الصحي الذي نحييه من هذا المنبر على كل مجهوداته، لذلك فإننا ندعو إلى الاهتمام به تكوينا وتأهيلا وتحفيزا، وتوفير كل الوسائل والآليات الضرورية، والاهتمام بشكل أكبر بالأطر المساعدة في البوادي حتى تكون هناك عدالة مجالية وضمان حق جميع المواطنين في الولوج إلى الخدمات الصحية.

أما فيما يخص التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فرغم الإكراهات التي تواجه هذا القطاع، فإننا ندعو إلى الإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد كأهم آلية لبناء الدولة الاجتماعية، وتحقيق التنمية البشرية.

وسنعمل على المساهمة التشريعية والميدانية من أجل النهوض بهذا

القطب الاجتماعي لتحسين مستوى بلادنا الاجتماعي لتحسين مستوى بلادنا الاجتماعي وترتيبنا الدولي في مجالات التنمية المستدامة.

ومن القطاعات الاجتماعية نجد التشغيل الذي يعد الحافظ لكرامة الإنسان والدافع الأكبر للاستقرار، والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد، وإذا استحضرنا ميزانية هذا القطاع، فإنها لا ترقى إلى التطلعات ويبقى مطلبنا التركيز على حسن تدبيره حسب الأولويات والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهنا في هاته الفترة الاستثنائية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية النائبة المحترمة فريدة خنيتي من بعد نهى الموسوي، السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة فريدة خنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نقارب القطاعات الإنتاجية انطلاقا من حرصنا الشديد في فريق التقدم والاشتراكية على بناء اقتصاد قوي في خدمة التنمية والسيادة وضمان تموقع بلادنا ضمن الدول الصاعدة، السيد الرئيس، لقد أبان التشخيص المنجز من قبل اللجنة الخاصة للنموذج الجديد أن العديد من الاستراتيجيات المعتمدة لم تحدث التغييرات والتحولات الهيكلية المنتظرة وذلك بالرغم من العنايات والموارد المهمة التي خصصت لها، السيد الرئيس، ومن هذا المنطلق فإن تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة يمر حتما عبر إحداث تحولات عميقة وقوية لمنظومتنا الإنتاجية تحولات تمكن من خلق الثروة ومناصب الشغل والتوزيع العادل لخيرات ومحاربة مظاهر الفقر والهشاشة، ولهذا فإننا ندعو إلى:

- تقوية دور الدولة كمحرك للتنمية والتأهيل الاجتماعي لجميع الجهات؛

- إدراج التنمية الفلاحية ضمن رؤية أوسع لتنمية البوادي والأرياف، تنمية تشمل كل المجالات الترابية وتستحضر تحديات أمننا الغذائي؛

- نهج سياسة حقيقية للتصنيع كشرط أساسي لصعود اقتصادي فعلي؛

- بتشجيع القطاع البنكي على دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة التي تشتغل في القطاعات التي تخلق الثروة وفرص الشغل؛

- إعطاء البعد الإيكولوجي مكانته وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الفلاحة والصناعة التقليدية؛

- مواصلة الارتقاء بالطاقات المتجددة والحفاظ على ثروات بلادنا وصيانة حقوق ومستقبل الأجيال القادمة خصوصا فيما يتعلق بمواردنا المائية وثرواتنا البحرية؛

- النهوض برقمنة الاقتصاد عبر إدماج بلادنا في عصر الرقمنة بغاية تحضيرها للتأقلم مع التحولات المجتمعية الكبرى وتحويل الآلية الرقمية إلى رافعة للتنمية.

هذه باختصار، السيد الرئيس، بعض من مواقفنا واقتراحاتنا والحكومة مطالبة اليوم لاغتنام هذه الفرصة لتحقيق تحول عميق للاقتصاد الوطني، شكرا لكم السيد الرئيس.

النائبة فريدة خنيتي: الحكومة مطالبة اليوم بتحقيق تحول عميق في اقتصادنا الوطني. أثناء مداخلتها باسم فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، في المناقشة العامة للجزء الثاني من شروع قانون المالية لسنة 2022 (مداخلة مسلمة):

فيما يلي النص الكامل للمداخلة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نقارب القطاعات الإنتاجية، انطلاقا من حرصنا الشديد في فريق التقدم والاشتراكية على بناء اقتصاد قوي في خدمة التنمية والسيادة وضمان تموقع بلادنا ضمن الدول الصاعدة.

السيد الرئيس،

لقد أبان التشخيص المنجز من قبل اللجنة الخاصة للنموذج الجديد، أن العديد من الاستراتيجيات المعتمدة لم تحدث التغييرات والتحولات الهيكلية المنتظرة، وذلك بالرغم من العناية والموارد المهمة التي خصصت لها.

السيد الرئيس،

ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة، يمر حتما عبر إحداث تحولات عميقة وقوية لمنظومتنا الإنتاجية، تحولات تمكن من خلق الثروة ومناصب الشغل والتوزيع العادل للخيرات ومحاربة مظاهر الفقر والهشاشة.

ولهذا فإننا ندعو إلى:

- تقوية دور الدولة كمحرك للتنمية والتأهيل الاجتماعي لجميع الجهات؛

- إدراج التنمية الفلاحية ضمن رؤية أوسع لتنمية البوادي والأرياف، تنمية تشمل كل المجالات الترابية، وتستحضر تحديات أمننا الغذائي؛

- نهج سياسة حقيقية للتصنيع، كشرط أساسي لصعود اقتصادي فعلي؛

- تشجيع القطاع البنكي على دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة التي تشتغل في القطاعات التي تخلق الثروة وفرص الشغل؛

- إعطاء البعد الإيكولوجي مكانته وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في الفلاحة والصناعة التقليدية.

- مواصلة الارتقاء بالطاقات المتجددة والحفاظ على ثروات بلادنا وصيانة حقوق ومستقبل الأجيال القادمة، خصوصا فيما يتعلق بمواردنا المائية وثرواتنا البحرية.

- النهوض برقمنة الاقتصاد عبر إدماج بلادنا في عصر الرقمنة، بغاية تحضيرها للتأقلم مع التحولات المجتمعية الكبرى، وتحويل الآلية الرقمية إلى رافعة للتنمية.

- هذه باختصار، السيد الرئيس، بعضٌ من مواقفنا واقتراحاتنا. والحكومة مطالبة اليوم لاغتنام هذه الفرصة لتحقيق تحول عميق لاقتصادنا الوطني.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نهى الموسوي.

النائبة السيدة نهى الموسوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق التقدم والاشتراكية، وبالنظر لضيق الوقت فإنني سأركز في مداخلتي هذه على البعد الحقوقي الذي نعتبره بمثابة الخيط الناظم لبناء المجتمع الديمقراطي الذي تسوده قيم العدالة والمساواة وهي مقاربة يفترض أن تؤطر عمل كل القطاعات الحكومية، إننا في فريق التقدم والاشتراكية نتعامل مع الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والثقافية والبيئية كمنظومة شاملة ومتكاملة غير قابلة للتجزؤ، ومع الأسف نسجل الهوة الكبيرة بين الزخم الحقوقي الهام الذي يضمنه دستور 2011 والواقع على الأرض، وعلينا العمل اليوم بشكل أكبر لضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمغاربة.

إن مقاربتنا للمساواة والمناصفة لا ترتكز فقط على بعدها الحقوقي وإنما على انعكاساتها التنموية، وإذا كنا فعلا نثمن المجهودات التي بذلت سابقا على هذا المستوى، فإننا نشدد في المقابل على التفاوت الحاصل بين الرجال والنساء في المجال السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

ونعتبر أن الحكومة مطالبة بالتسريع في تحقيق مساواة فعلية وحقيقية لأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال الحديث عن المساواة دون الرفع من مداخيل المرأة وتقوية مركزها الاقتصادي، وفي هذا السياق نعتبر أن تنمية حقيقية من شأنها أن تحقق توزيع عادل للثروة واستقرار مجتمعي لن يتأتى دون ضمان استقلال حقيقي للقضاة واستقلالية فعلية للسلطة القضائية ودون تقوية دور المحاماة لأن قضاء مستقل ومحاماة قوية أمران ضروريان لمحاربة الفساد الذي ينخر المجتمع وأصبح عائقا حقيقيا للتنمية المنشودة.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة العدل يمكن أن تساهم بشكل فعال عن طريق التشريع وذلك بإدخال تعديلات على القانون الجنائي والتفكير في سن عقوبات بديلة لوضع حد للاكتظاظ الذي يعرفه السجون على قانون المسطرة الجنائية بتعزيز دور المحامي أثناء البحث التمهيدي الذي تقوم به الضابطة القضائية لضمان حقوق المشتبه بهم، ضرورة فتح ورش مراجعة مدونة الأسرة في اتجاه منع تزويج القاصرات وحماية الأطفال والنساء، هذه باختصار، السيد الرئيس، بعض من مواقفنا والحكومة مطالبة بمزيد من العمل لتعزيز الحريات الفردية والجماعية والنهوض بحقوق المواطنات والمواطنين، وشكرا.

النائبة نهى الموسوي: الحكومة مطالبة بمزيد من العمل لتعزيز الحريات الفردية والجماعية، أثناء مداخلتها باسم فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، في جزء من المناقشة العامة للجزء الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2022. الجلسة العامة ليوم السبت 13 نونبر 2021 (مداخلة مسلمة):

فيما يلي النص الكامل للمداخلة:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق التقدم والاشتراكية، وبالنظر لضيق الوقت، فإنني سأركز في مداخلتي هذه، على البعد الحقوقي، الذي نعتبره بمثابة الخيط الناظم لبناء المجتمع الديمقراطي الذي تسوده قيم العدالة والمساواة؛ وهي مقاربة يفترض أن تؤطر عمل كل القطاعات الحكومية.

إننا في فريق التقدم والاشتراكية، نتعامل مع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كمنظومة شاملة ومتكاملة غير قابلة للتجزيء، ومع الأسف نسجل الهوة الكبيرة بين الزخم الحقوقي الهام الذي يضمنه دستور المملكة لسنة 2011، والواقع على الأرض، وعلينا العمل اليوم بشكل أكبر لضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمغاربة.

إن مقاربتنا للمساواة والمناصفة لا ترتكز فقط على بعدها الحقوقي، وإنما على انعكاساتها التنموية، وإذا كنا فعلا نثمن المجهودات التي بذلت سابقا على هذا المستوى، فإننا نشدد في المقابل، على التفاوت الحاصل بين الرجال والنساء في المجال السياسي الاقتصادي والاجتماعي، ونعتبر أن الحكومة مطالبة بالتسريع في تحقيق مساواة فعلية وحقيقية، لأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال، الحديث عن المساواة، دون الرفع من مداخيل المرأة وتقوية مركزها الاقتصادي.

وفي السياق، نعتبر أن تنمية حقيقية من شأنها أن تحقق توزيعا عادلا للثروة واستقرار مجتمعي، لن يتأتى دون ضمان استقلال حقيقي للقضاة، واستقلالية فعلية للسلطة القضائية، ودون تقوية دور المحاماة، لأن قضاء مستقلا ومحاماة قوية، أمران ضروريان لمحاربة الفساد الذي ينخر المجتمع، وأصبح عائقا حقيقيا للتنمية المنشودة.

- وفي هذا الإطار، فإن وزارة العدل، يمكن أن تساهم بشكل فعال عن طريق التشريع، وذلك بإدخال تعديلات على القانون الجنائي، والتفكير في سن عقوبات بديلة، لوضع الحد للاكتظاظ الذي تعرفه السجون.

- على قانون المسطرة الجنائية، بتعزيز دور المحامي أثناء البحث التمهيدي الذي تقوم به الضابطة القضائية، لضمان حقوق المشتبه فيهم.

- ضرورة فتح ورش مراجعة مدونة الأسرة في اتجاه منع تزويج القاصرات وحماية الأطفال والنساء.

هذه باختصار، السيد الرئيس، بعضٌ من مواقفنا. والحكومة مطالبة بمزيد من العمل لتعزيز الحريات الفردية والجماعية، والنهوض بحقوق المواطنات والمواطنين. وشكرا

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيدة الرئيسة السيدة النائبة نادية تهامي.

النائبة السيدة نادية تهامي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التقدم والاشتراكية في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في شقه الاجتماعي، وهي مناسبة نعبر فيها عن أسفنا على الكلفة الإقتصادية والإجتماعية الكبيرة التي خلفتها جائحة كورونا والتي لا تزال تأثيراتها منعكسة بشكل كبير وقاسي على عدد من الأسر المغربية.

لقد كشفت هذه الجائحة عن الحالة الإجتماعية الهشة والمتدهورة للمغاربة وأظهرت العجز العميق للمنظومة الصحية والمستويات المتدنية لدائرة الفقر والهشاشة ببلادنا، وأظهرت كذلك مدى التشتت والضعف على مستوى التغطية والنجاعة، وكذا عدم إدماج القطاع الغير المهيكل وغياب العدالة الإجتماعية والمجالية التي بدون شك من مرتكزات أجرأة النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر اليوم مرجعا في إعداد وتوجيه السياسات العمومية، واسمحوا لي أن أشير إلى بعض أهم علامات الهشاشة الإجتماعية التي تهدد كيان الصرح الاجتماعي والذي أعرته أكثر جائحة كوفيد 19 ويتمثل في أن حوالي 60% من المغاربة لا يتوفرون على التقاعد، حوالي 46% منهم لا يتوفرون على تغطية اجتماعية بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 15 مليون من المغاربة يستفيدون من نظام راميد الذي تضخ فيه الدولة 75% من كلفته الإجمالية، ونعتقد أنه لا ينبغي أن نبيع الوهم للشباب المغربي لأن ما يزيد عن 12% اليوم هي نسبة البطالة يشكل الشباب منها ما بين 45% و20.4% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، وهنا نتساءل هل كل هؤلاء الشباب سنحولهم إلى مقاولين ذاتيين؟ كما أن معدل المقاولة النسائية اليوم يبقى ضعيفا لا تتجاوز 10% من مجموع المقاولات بالمغرب بما فيها المقاولة المتوسطة والمقاولات الكبيرة، وطبعا هذا الضعف سوف يكون له تأثير كبير ومباشر على التنمية الإقتصادية وعلى توفير مناصب الشغل ويضيع فرص هامة على بلادنا. نسجل مع الأسف أن الأغلفة المالية المرصودة للقطاعات الإجتماعية في السنة المالية 2022 تبقى عاجزة عن استيعاب الطموحات الكبيرة التي عبرت عنها الحكومة ورفعت السقف عاليا دون اتخاذ إجراءات والتدابير المالية..

النائبة نادية تهامي: الأغلفة المالية المرصودة للقطاعات الاجتماعية في السنة المالية 2022، تبقى عاجزة عن استيعاب الطموحات الكبيرة التي عبرت عنها الحكومة. أثناء مداخلتها باسم فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، في مناقشة الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 76.21 للسنة المالية 2022، في القطاعات الاجتماعية الجلسة العامة -السبت 13 نونبر 2021 (مداخلة مسلمة):

فيما يلي النص الكامل للمداخلة:

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة النواب؛

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التقدم والاشتراكية، في هذه الجلسة العامة، المخصصة لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، في شقه الاجتماعي؛

وهي مناسبة، نعبر فيها عن أسفنا عن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي خلفتها جائحة كورونا، والتي لا تزال تأثيراتها منعكسة بشكل كبير وقاس، على عدد من الأسر المغربية؛

لقد كشفت هذه الجائحة عن الحالة الاجتماعية الهشة والمتدهورة للمغاربة، وأظهرت العجز العميق للمنظومة الصحية والمستويات المتدنية لدائرة الفقر والهشاشة ببلادنا، وأظهرت كذلك مدى التشتت والضعف على مستوى التغطية والنجاعة، وكذا عدم إدماج القطاع غير المهيكل، وغياب العدالة الاجتماعية والمجالية، التي هي من دون شك، من مرتكزات أجرأة النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر اليوم مرجعا في إعداد وتوجيه السياسات العمومية؛

واسمحوا لي، أن أشير إلى بعض أهم علامات الهشاشة الاجتماعية، التي تهدد كيان الصرح الاجتماعي، والذي عرته أكثر جائحة كوفيد 19، ويتمثل في أن حوالي 60 % من المغاربة لا يتوفرون على التقاعد، وأن حوالي 46 % منهم لا يتوفرون على تغطية اجتماعية، بالإضافة إلى أن ما يزيد عن 15 مليون من المغاربة يستفيدون من «نظام راميد»، الذي تضخ فيه الدولة 75% من كلفته الإجمالية؛

ونعتقد أنه لا ينبغي أن نبيع الوهم للشباب المغربي، لأن ما يزيد عن 12 % اليوم، هي نسبة البطالة، يشكل الشباب منها ما بين، 45 أو 50 %، و20,4% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا. وهنا نتساءل هل كل هؤلاء الشباب سنحولهم إلى مقاولين ذاتيين؟؛

كما أن معدل المقاولة النسائية اليوم، يبقى ضعيفا، بحيث أن نسبة المقاولات النسائية، لا تتجاوز 10 % من مجموع المقاولات بالمغرب، بما فيها المقاولات المتوسطة والكبيرة. وطبعا هذا الضعف، سوف يكون له تأثير كبير ومباشر على التنمية الاقتصادية، وعلى توفير مناصب الشغل ويضيع فرص هامة على بلادنا؛

نسجل مع الأسف، فالأغلفة المالية المرصودة للقطاعات الاجتماعية في السنة المالية 2022، تبقى عاجزة عن استيعاب الطموحات الكبيرة التي عبرت عنها الحكومة، ورفعت السقف عاليا، دون اتخاذ إجراءات وتدابير مالية من شأنها إغناء خزينة الدولة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة ربيعة بوجة ومن بعد النائبة السيدة سلوى البردعي.

النائبة السيدة ربيعة بوجة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمجلس النواب في الجزء الثاني من مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 بخصوص محور العدل والداخلية والإجتماعية، أبدأ بمحور العدل إننا ننوه في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية للمجهود الجبار الذي قامت به الحكومة السابقة في قطاع العدل ونتلمس من وزير العدل السعي إلى مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة من خلال دعم استقلالية السلطة القضائية، من خلال تفعيل القضاء ونجاعته وذلك بتبسيط المساطر والإجراءات وتوحيدها وتسريع البت في القضايا وتسهيل الولوج للمحاكم وتسريع وتيرة الأحكام القضائية بما فيها الأحكام ضد الإدارة وأشخاص القانون العام، ومراجعة الإطار القانوني للمهن القضائية والقانونية مع تحيين الإطار القانوني المنظم للوكالة القضائية، والذي مرت قرابة عشر سنوات عليه ولكن أقبر وهذا يحيلنا للحديث عن التقارير الخاصة للمجلس الأعلى للحسابات، فما الجدوى من هذه التقارير إذا لم تفعل؟ هذا السؤال مطروح. لابد من تحديث الإدارة القضائية ومواكبة ورش الرقمنة وتعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات والتسريع بمراجعة المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية ونستغرب ومبادرة الحكومة الحالية في أول تدبير تشريعي لها، سحب القانون الجنائي من لجنة العدل وحقوق الإنسان وهذا تيطرح واحد السؤال طويل عريض.

السجون، السيد الوزير، رغم كل الجهود المبذولة في هذا الشأن لابد من الإشارة إلى أن هناك وضعية مزرية للموظفين الموظفين ديال السجون يزاولون في مهامهم بين الإداري والأمني وكيعيشوا في ظروف اللي هي مزرية نتمنى أن تكون هناك التفاتة إلى أجورهم، نطرح السؤال السيد الوزير لماذا هناك تراجع وانخفاض في الزيارات القضائية للمؤسسات ديال السجون واحنا كنعرفوا هاد الزيارات القضائية والفلسفة التي جاءت من أجلها، هناك الاعتقال الاحتياطي، السيد الوزير، نقول لكم أنه أصبح سبة في حق المغرب وهو يجهض جميع الجهود المبذولة داخل السجون المجهودات التي تقوم بها المندوبية ديال السجون من الإطعام والإيواء والتجويد ديال هاد الخدمات هذه وكذلك يعني البرامج ديال التأطير وديال الإدماج نقول لكم بأنه هذا الاعتقال الاحتياطي هو عرقلة لكل هاته المجهودات ويحيلنا إلى ضرورة مراجعة السياسة العقابية وإلى ضرورة اعتماد العقوبات البديلة، السيد الوزير، لابد من حل مشكل تصنيف ديال السجناء راه كنلقاو الصنف «أ» حاطينو مع الصنف «ب» واحنا كنعرفوا الترتبات ديال هاد الشي، مشكل الزنزانة الانفرادية، مشكل ترحيل السجناء، حالة العود بعد العفو.

فيما يخص العلاقات مع البرلمان، السيد الوزير، الحكومة ديالكم كنسجلوا عليها مجموعة من الخروقات الآن احنا فهاد القاعة هادي وكنشوفوا الحرص على التنظيم والاحترام ديال النظام الداخلي ديال المجلس، في حين أنه لا يعقل أن نواب الأمة يمشيو للجان ويجيو الوزراء، وفي نفس اليوم يكونوا العروض وتكون المناقشة وحتى الوثائق ما متوصلينش بها كاملة فهذه أسجلها، أسطر كذلك لابد أن ننتبه ما

يمكنش مؤسسة من المؤسسات القطاعية تجي ما جايش حتى الرئيس ديالها ثم لا يحضر الوزير الممثل ديال الحكومة ما يمكنش باش نقبلوا بهاد الشي هذا فنتمنى أنها تكون أخطاء عابرة لا تتكرر في المستقبل.

فيما يخص حقوق الإنسان، السيد الوزير، نتساءل عن حصيلة تنزيل الخطة..

في اطار المناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 2022 النائبة ربيعة بوجة محور العدل والداخلية والاجتماعية (مداخلة مسلمة):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدات النائبات والسادة النواب.

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمجلس النواب في الجزء الثاني من مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 بخصوص محور العدل والداخلية والاجتماعية.

قطاع العدل

-إننا ننوه في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمجلس النواب بالمجهود الجبار الذي قامت به الحكومة السابقة في قطاع العدل.

-السعي الى مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة من خلال:

-1دعم استقلال السلطة القضائية؛

-2فعالية القضاء ونجاعته وذلك بتبسيط المساطر والإجراءات وتوحيدها وتسريع البت في القضايا وتسهيل الولوج للمحاكم وتسريع وثيرة الاحكام القضائية بما فيها الاحكام ضد الإدارة وأشخاص القانون العام ومراجعة الإطار القانوني للمهن القضائية والقانونية مع تحيين الاطار القانوني المنظم للوكالة القضائية التي صدرت بشانها تقارير رصدت مجموعة من الاختلالات من طرف المجلس الأعلى للحسابات لكنها اقبرت قرابة 10 سنوات وهذا يحيلنا الى جدوى تقارير المجلس الأعلى للحسابات ان لم تفعل في مجال محاربة الفساد المالي ؛

-3تحديث الإدارة القضائية من خلال فعالية الأداء القضائي في أفق محاكم رقمية ودعم الجهوية الموسعة واللاتمركز الإداري والمحاسبة والمسؤولية وترسيخ القيم القضائية؛

-4تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات ومراجعة المنظومة التشريعية في مجال التجريم والعقاب .

5 -التسريع بمراجعة إخراج بعض النصوص المهمة الى حيز الوجود: المسطرة الجنائية-المسطرة المدنية.....

-6 مبادرة الحكومة الحالية في أول تدبير تشريعي لها الى سحب القانون الجنائي من لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان-دون سابق إنذار- بعد أن عمر لولايتين تشريعيتين أخذ حقه خلالها في المناقشة العامة والتفصيلية وإيداع الفرق البرلمانية لتعديلاتها عليه؛

-7الإدارة القضائية والرقمنة ومشروع المحكمة الرقمية.

السجون

رغم كل الجهود المبذولة في هذا الشأن لابد من الاشارة الى مشكل:

- مشكل الوضعية المزرية لموظفي السجون
- لماذا هناك انخفاض في الزيارات القضائية للمؤسسات السجنية
- مشكل الاعتقال الاحتياطي الذي اصبح سبة في حق المغرب ويجهض كل جهود المندوبية، فهو يشكل اعاقة ل:
- سياسة الاطعام وجودته
- برامج الايواء
- برامج الادماج
- برامج التأطير
- وهذا يحيلنا الى ضرورة مراجعة السياسة العقابية واعتماد العقوبات البديلة.
- السيد الوزير لابد من حل:
- مشكل تصنيف السجناء
- مشكل الزنزانة الانفرادية
- ترحيل السجناء
- حالات العود بعد العفو

العلاقات مع البرلمان

- السيد الوزير، حكومتكم اليوم سجلت تراجعات مقلقة فيما يخص مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب مثال: عدم احترام المادة 215 منه وعدم حضور حكومتكم عند مدارسة الميزانيات الفرعية لبعض المؤسسات القطاعية مما يطرح اكثر سؤال دستورية بعض اللجان وهذا نعتبره استخفافا بالسيدات والسادة النواب .

حقوق الانسان

نتساءل السيد الوزير عن حصيلة تنزيل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان.

نتساءل عن الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى لحقوق الانسان؟ لماذا لم يحضر لعرض ميزانيته؟ اين هو من القضايا الحقوقية الرائجة والتي

كان فيها مس بحقوق وحريات المواطنين: كاحتجاجات المواطنين حول الزامية الادلاء بجواز التلقيح.

اين هو من الاضراب عن الطعام الذي قام به بعض معتقلي الرأي ؟

هل لازال المجلس الوطني لحقوق الانسان هيأة مستقلة وصوت من لا صوت له؟ ام تحول الى رجع صدى لصوت الحكومة؟

المجتمع المدني

الكل يجمع على الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في الدينامية المجتمعية الإنسانية والحقوقية، لذا نطالب:

نطالب بإعفاء جمعيات المجتمع المدني من أداء الرسوم الجمركية على اعتبار أن ادواره تطوعية وليس بشركة ربحية.

ندعو الى منح صفة المنفعة العامة للجمعيات الجادة والمشتغلة في مجال الإعاقة والوساطة الاسرية والهشاشة.

الثقافة

إن المشروع المجتمعي المنفتح على المشترك الانساني والمتمسك بخصوصياته، لا يمكن بلوغه بدون بناء ثقافي، ولهذا كلما استوعبت السياسة الثقافية هذا البعد الوطني والادوار المؤثرة للفعل الثقافي كلما كانت برامجنا ومخططاتنا الثقافية حاضنة للمشروع المجتمعي وللنموذج التنموي الذي دعا اليه صاحب الجلالة نصره الله.

لهذا بداية من الموضوعية بمكان الاعتراف أن هناك مجهودا بذلته الحكومات السابقة في تحسين ميزانية هذا القطاع طيلة هذه السنوات واليوم نحن مع 925 756 000 درهم رغم إقرارنا انها ستظل ميزانية غير كافية ولن تجيب على كل الانتظارات والرهانات الثقافية ببلادنا.

ولهذا نرى في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية أنه ينبغي على الوزارة أن تنحو منحى مقاربة جديدة للدفع بتطوير مواردها الذاتية من أجل إنعاش وزيادة مخصصات الصندوق الوطني للعمل الثقافي.

السيد الوزير

القطاع يملك ترسانة قانونية مهمة صدرت في الولايتين السابقتين نذكر منها:

- قانون الفنان والذي يرتبط تفعيله بصدور مجموعة من المراسيم (صدر البعض منها ومازال البعض الآخر عالقا)؛

- قانون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والذي نأمل أن يتم تفعيله في أقرب الآجال؛

- القانون المتعلق بإحداث المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، ...والذي نأمل أن يخرج للوجود في أقرب وقت بصيغة تفعل كل مكونات هذا المجلس وعلى الخصوص أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

قطاع الاتصال

السيد الوزير

لقد عرف قطاع الاتصال في السنوات الاخيرة دينامية تشريعية مهمة وبرامج طموحة لا يمكن انكارها، غير ان واقع الممارسة الاعلامية ببلادنا يستوقفنا في ظل ما يشهده من تطورات وتحديات خاصة من بينها توسع كبير للصحافة الالكترونية؛

تراجع مقروئية وبيع الصحف والغياب المتزايد لاستحضار أخلاقيات المهنة خلال الممارسة الصحفية ومحدودية جودة وتنافسية القطاع السمعي البصري.

لهذا السيد الوزير فيما يخص حكامة القطاع، نحن اليوم في حاجة ماسة لرؤية جديدة لمستقبل هذه الوزارة من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع على المستوى الرقمي والتكنولوجي وفي ظل الاختصاصات الممنوحة لعدد من المؤسسات كالمجلس الوطني للصحافة، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ، ...

السيد الوزير صورة المرأة في الاعلام مازالت صورة نمطية تحط من كرامة المرأة، رغم المقتضيات القانونية التي جاءت بها مجموعة النصوص المنظمة للقطاع فمازال النموذج السائد هو نموذج المرأة الجسد،.

قطاع الشباب

فيما يخص قطاع الشباب الذي نعتبر أن الاستثمار فيه هو استثمار للمستقبل، تتداخل فيه العديد من السياسات العمومية وقد عانى هو الاخر كما تابعنا من آثار الجائحة بفعل التوقف القسري للعديد من الأنشطة ذات الصلة بهذا المجال.

السيد الوزير

لذا نؤكد على ضرورة تنزيل السياسة الوطنية المندمجة للشباب التي أثارت نقاشا واسعا ونعتبرها تقدم إجابات حقيقية على واقع هده الفئات واحتياجاتها وتطلعاتها من خلال التشخيص الدي سبق للوزارة أن أعلنت عنه.

قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي

السيد الوزير

ورش التعليم ورش استراتيجي بامتياز واولوية وطنية بعد قضيتنا الترابية .

كما يعلم الجميع، أضحى ورشا مفتوحا، شهد خلال السنوات الاخيرة تنزيل عدد من الاجراءات الإصلاحية الكبرى والتي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية إلى المصادقة على قانون الاطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين .

لذا تأمل السيد الوزير أن يشكل هذا القانون الاطار خارطة الطريق للمشاريع التي تعتزمون تنزيلها .

السيد الوزير

هناك تطور إيجابي للمؤشرات الكمية لوزارة التربية الوطنية بفعل الحصيلة الإيجابية التي سجلها القطاع خلال الولايتين السابقتين .

غير ان واقع المدرسة العمومية مازال يحتاج الكثير (الاكتظاض ، جودة التعلمات الملفات العالقة المرتبطة بالموارد البشرية للقطاع ...).

السيد الوزير

قضية الهندسة اللغوية كذلك تبقى من القضايا الاكثر اثارة للجدل حيث مازال يشوب تفعيل الهندسة اللغوية كثير من الارتباك حيث تحولت من اعتماد تناوب لغوي الى فرض فرنسة تدريس العلوم حيث لم يعد للتلاميذ من خيار سوى دراسة العلوم باللغة الفرنسية دون غيرها في مقابل تقزيم مساحة اللغة العربية في نموذجها التعليمي الراهن والمستقبلي لفائدة لغة تتراجع علميا يوما بعد يوم في مجال البحث العلمي والاقتصاد العالمي .

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

السيد الوزير

لاشك ان قطاع التعليم العالي من القطاعات التي شهدت تطورات مهمة كميا ونوعيا وحصيلة مشرفة للحكومات السابقة لايمكن انكارها .

حيث نسجل بإيجابية عدد من المؤشرات :

- تحسين العرض الجامعي

-الرفع من خدمات الدعم الاجتماعي الموجه الى الطلبة وتطوير البحث العلمي

السيد الوزير، كما يعلم الجميع ان الجامعات بالمغرب كانت محدودة جدا ومتمركزة في المدن الكبرى الرباط الدار البيضاء مراكش وفاس.

اليوم اصبحت عندنا خريطة جامعية تهدف الى انشاء جامعة بكل جهة.

وأصبحنا نتحدث عن 12 جامعة عمومية تضم 159 مؤسسة جامعية وعن 77 مؤسسة لتكوين الأطر.

ونتحدث اليوم عن المساهمة المهمة للقطاع الخاص والمؤسسات الدولية في مجال التعليم العالي التي خفف كثيرا العبء الذي كان يثقل كاهل المؤسسات العمومية كما نوعت كذلك في العرض الجامعي .

اليوم السيد الوزير

نهئ انفسنا بافتتاح 8 مؤسسات جامعية جديدة بعدد من المدن.

السيد الوزير

أشرتم السيد الوزير الى ان هناك افاقا واعدة في مجال تطوير البحث العلمي ببلادنا وربطه باهداف التنمية نأمل ان تكلل خططكم بالنجاح وخدمة الجامعة المغربية.

دون أن نغفل السيد الوزير حاجة هذا القطاع لمراجعة شاملة وعاجلة لقانون التعليم العالي 01.00 وفق مقاربة تشاركية تستميع لجميع الفاعلين والمتدخلين .

السيد الوزير

لابد من الالتفات الى بعض الإشكالات التي مازالت تعترض تطور هذا القطاع نذكر من اهمها ..مثل:

- قلة الموارد البشرية البيداغوجية والادراية خاصة مع استمرار مشكل الاكتضاض

- الامر الثاني يتعلق بنظام الباشلار الذي دخلنا فيه دون توفير الإمكانات الضرورية لانجاحه

- هيمنة الطابع الاكاديمي وتقادم عدد من المسالك بسلك الاجازة

- ضعف انخراط الشركاء الاقتصاديين في تحديد الحاجيات والمساهمة في بلورة وتأطير التكوينات الجامعية .....

- غياب نظام ناجع للتوجيه وهو الذي نتج عنه الكثر من الهدر الجامعي

- ضعف المستوى المعرفي واللغوي لدى الطالب الجامعي بسبب غرابة لغة التدريس فمهما قلنا فان اختلاف لغة التدريس سيظل معيقا للنهوض بالتعليم الجامعي .

- ضعف استثمار التكنولوجيا الرقمية لتطوير التعليم عن بعد السيد الوزير بعد هذه الجائحة تأكد الجميع ان التعليم عن بعد لابد ان يكون له دور في تطوير التعليم .

دون ان ننسى في الأخير السيد الوزير الى أهمية اخراج القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين وفق مقاربة تشاركية.

قطاع الداخلية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

تنزيل الجهوية المتقدمة:

يعتبر ورش الجهوية المتقدمة أحد الأوراش الإصلاحية المهمة والتي تهدف إلى إعادة تنظيم هياكل الدولة من خلال تنظيم ترابي تحتل فيه

الجهة مكانة الصدارة على باقي الجماعات الترابية الأخرى، و قد أظهرت الممارسة مجموعة من الاختلالات التي مازالت تعيق تنزيل ورش الجهوية المتقدمة و بالتالي تحقيق رؤية حكامة ترابية تكون رافعة للتنمية ببلادنا، ويرجع الامر إلى تأخر الحكومة في إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية والتأطيرية التي من شأنها تحقيق حكامة في تدبير مجالس الجماعات الترابية على المستوى الإداري والبشري و المالي و التنموي ،نذكر منها :

• التأخر في مأسسة آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة عبر خلق جهاز للتتبع والتقييم الدوري للسياسات الترابية ;

• التأخر في تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات لتجاوز الفوارق المجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف جهات المملكة بالرغم من الخصاص المسجل في مجالات الصحة والتعليم في بعض الجهات.

• عدم إصدار أغلبية الدلائل المنصوص عليها في المراسيم المتعلقة بمواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها كدليل الافتحاص الداخلي على سبيل المثال، والإسراع في تحويل هذه الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها؛

• التأخر في إصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية حتى يتم تحفيز وجلب الموارد البشرية الكفأة للعمل بإدارة الجماعات الترابية، بالإضافة الى تعطيل التوظيف والتأخر في تنزيل تنزيل آليات التعاقد في الوظيفة الترابية لسد الخصاص في الموارد البشرية؛

• التأخر في تنزيل مضامين ميثاق اللاتمركز الإداري؛

وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه إلى مجلس النواب حول موضوع «الحكامة الترابية ،رافعة للتنمية المنصفة و المستدامة» من خلال دراسة أداء الفاعلين والعلاقات القائمة بينهم و مع الأطراف الأخرى المعنية ، ليخلص إلى وجود أوجه قصور في تملك وتنزيل وتفعيل آليات القيادة والإشراف والتنسيق على المستوى الوطني والترابي واقترح المجلس لتجاوز هذه الوضعية مجموعة من الاليات كتوضيح اختصاصات الجماعات الترابية و تعزيز آليات القيادة والتنسيق والتقييم وتحسين آليات تمويل الجماعات التربية بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

ونعتقد في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية أنه يجب على الحكومة العمل على تنزيل هذه التوصيات قصد تحقيق التنمية الترابية المنشودة.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة

مجال السكن:

لقد كشفت الحكومة في مناسبات عديدة عن أن برنامج السكن الاجتماعي أشرف على نهايته بنهاية سنة 2020 مع الاستمرار في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة قبل نهاية 2020 مما سيمكن توفير احتياطي مهم لهذا النوع من السكن في السنوات المقبلة ،لذلك نطالب الحكومة بوضع آليات جديدة لإنتاج السكن لتجاوز العجز الحاصل في هذا المجال ،في أفق بلوغ إنجاز800.000 وحدة سكنية سنة 2021 وتخفيض العجز الحالي من 400 ألف وحدة سكنية إلى 200ألف وحدة كما جاء في البرنامج الحكومي ،باعتبار أن أهداف برنامج السكن الاجتماعي قد بلغت مداها ، ومن ثم وجب التفكير في وضع برنامج جديد موجه بالأساس للطبقتين المتوسطة و الفقيرة ،و يساير التطور المجتمعي لبلادنا و يتجاوز النقائص التي عرفها برنامج السكن الاجتماعي الحالي سواء من ناحية الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الضريبية التي وضعت لهذا البرنامج أو الضعف المسجل على نوعية المشاريع السكنية، خاصة بالنسبة لجودة المساكن ومساحتها وغياب المرافق الاجتماعية والبنيات التحتية ،كما نطالب أن تكون الطبقة الوسطى في صلب هذا المشروع الجديد بالنظر إلى عدم استفادتها في البرامج السابقة من مشاريع تراعي أهمية هذه الطبقة في استقرار المجتمع و توازنه، وتراعي كذلك متطلبات هذه الفئة في مجال السكن كما تم التعهد بذلك في البرنامج الحكومي.

مكافحة السكن غير اللائق: نطالب الحكومة بالإسراع بحل عدد الأسر المتبقية للمعالجة والتي يبلغ عددها 114.250 أسرة مع معالجة الاكراهات المتعلقة بصعوبة عمليات الإحصاء وتزايد عدد الأسر المعنية وضعف تعبئة العقار العمومي والتأخر في إنجاز المرافق العمومية وضعف معالجة القدرة الشرائية للأسر وتمكينها للولوج الى التمويل البنكي بشروط تفضيلية.

بالإضافة الى هذه المحاور فإننا في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، ندعو الحكومة الى معالجة مجموعة من المشاكل التي يعاني منها قطاع التعمير والإسكان ببلادنا ويمكن إجمالها في:

1. ضرورة معالجة الإشكالات التي يطرحها القانون 066.12 المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

2. ضرورة تفعيل اللاتمركز الإداري لتشجيع الاستثمار قصد تحقيق موارد لتمويل الدولة الاجتماعية.

3. تقييم حجم العقارات العمومية المعبئة في إطار رخص الاستثناء ومدى انعكاساتها على الجانب الاجتماعي خاصة التشغيل والإسكان.

4. الإسراع بتغيير الإطار القانوني للوكالات الحضرية مع ضرورة اعتبار الوكالة الحضرية للدار البيضاء وكالة كباقي الوكالات وعدم تخصيصها بأي استثناء.

5. ضرورة تفعيل قانون تبسيط المساطر في مجال التعمير والبناء.

6. العمل على تحقيق انعقاد اللجان المكلفة للبث في المشاريع عن بعد.

7. تقييم الجيل الجديد لتصاميم التهيئة والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

• الآثار المترتبة على فرض رأي وزارة الثقافة بخصوص المآثر التاريخية من حيث تعطيل الاستثمار.

• وضع آلية لتصحيح الأخطاء الواردة في تصميم التهيئة.

• الملاءمة بين تصاميم التهيئة والتصاميم الجهوية.

• حل إشكالية التعمير بالمجال القروي.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن تنزيل المشروع الملكي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة من خلال إصدار القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية ثورة اجتماعية حقيقية لإصلاح هده المنظومة التي تتميز بمجموعة من الأعطاب، والتي تتطلب أيضا إصلاحا هيكليا عميقا للمنظومة الصحية الوطنية.

لقد أكدت العديد من التشخيصات على أن منظومةُ الحماية الاجتماعية بالمغرب، تتميز بالتعدد، والتجزؤ، والهشاشة أحيانا والضُّعف أحيانا أخرى، كما أنها لا تشمل مجموع فئات المجتمع. ويُؤَثِّرُ هذا التعدد والتجزؤ على الوَاقعِ الاجتماعي، ويؤدي إلى تشتت الموارد، مما يجعل أثرَ الإنفاق العمومي على الحماية الاجتماعية غيرَ ملموسٍ على النَّحْوِ المطلوب، ولا يُحْدِثُ الأَثرَ المُتَوَخَّى على الخدمات والمداخيل.

أمابالنسبة للقطاع الصحي:

فقد انتقلت الميزانية المخصصة للصحة خلال خمس سنوات الأخيرة من 14.29 مليار درهم سنة 2017 على 20.54 مليار درهم سنة 2021 أي بزيادة 6.25 مليار درهم .

إحداث ماياهز 24.000 منصب مالي.

إننا ندعو في هدا الإطار إلى:

- تعبئة المزيد من الموارد لجعل منظومتنا الصحية تستجيب لحجم تطلعات وانتظارات المغاربة.

-ضرورة تثمين الموارد البشرية، وإقرار نظام تحفيزي يتماشى والدور الكبير الدي تلعبه الأطر الطبية، ولعل جائحة كرونا أثبت ها المعطى.

-تأهيل العرض الصحي والارتقاء بالمستشفى العمومي

-تعزيز حكامة المنظومة الصحية ودلك من خلال:

• ضرورة التقيد بمختلف الملاحظات الصادرة عن العديد من المؤسسات الدستورية الداعية إلى ضرورة احترام الخريطة الصحية واحترام مقتضيات القانون 34.09 المتعلق بعرض العلاجات.

• فتح نقاش جدي وواسع مع المهنيين بخصوص القانون 30.21 المعدل للقانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لفتح المجال للكفآت الأجنبية ولكن استنادا على رؤية موضوعية ومقاربة تشاركية مع الهيئة الوطنية للأطباء ومختلف الفعاليات.

• ضرورة تعديل القانون 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية والإشكالات التي يطرحها وفي مقدمتها المادة 44 المتعلقة بحالة التنافي والمادة 114 ومختلف المواد التي أصبحت عائقا حقيقيا أمام تطور المنظومة.

• إعادة النظر في نظام المساعدة الطبية راميد والإشكالات الواقعية لتي بات يطرحها خاصة على مستوى الحكامة. وتفعيل السجل الاجتماعي.

• ضرورة العمل على تحقيق التقائية برامج الحماية الاجتماعية والقطع مع منطق التشتت وتعدد المتدخلين، وذلك باعتماد هيئة موحدة لتدبير الأنظمة المدبرة.

• إحداث آلية للقيادة يوكل لها تتبع البرامج وتقييمها وتنسيق تدخلات الأطراف

وفي الاخير إننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مشروع الحماية الاجتماعية استثمار مجتمعي واعد، وخطوة عملية في إطار تفعيل النموذج التنموي الجديد الذي تراهن عليه بلادنا للقيام بإقلاع حقيقي. ورافعة لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة النائبة انتهى التوقيت، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سلوى البردعي.

<u>النائبة السيدة سلوى البردعي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لاشك أن مناقشة مشروع قانون المالية والميزانيات الفرعية القطاعية يحظى بأهمية بالغة لتقييم البرامج والسياسات العمومية

القطاعية، السيد الوزير المحترم، سأنطلق من قطاع الفلاحة فما يقال أن ما تحقق بفضل مخطط المغرب الأخضر لا يمكن أن يغطي الفشل في سياسة التجميع في عدد من السلاسل وفي عقلنة تدبير الموارد المائية كما أنه يصطدم بغياب رؤية واضحة لتثمين المنتوج الفلاحي الوطني وتسويقه وغياب رؤية واضحة حول خلق طبقة وسطى في صفوف الفلاحين، أما بالنسبة للمناطق الجبلية فلابد من مراعاة خصوصياتها ورسم السياسات العمومية وبرامج تعيد الاعتبار لهذه المناطق وتحقق العدالة المجالية والتنمية الإقتصادية، فيما يتعلق بالقطاع الغابوي فقد حظي باهتمام تثمين المجال لكنه اقتصر على منتزه واحد هو منتزه إفران وأغفل منتزهات أخرى تعرف الضغط والتهميش.

السيد الوزير المحترم، فيما يخص قطاع الصيد البحري نثمن مكتسبات استراتيجية أليوتيس من جهة وننبه إلى الإشكاليات المتعددة لهذا المجال كضعف المراقبة ومحدوديته وهذا ما يجعل الحاجة ملحة لتعزيز شروط السلامة الصحية للبحارة وحمايتهم، كما نوصي بإيلاء الاهتمام للصيد التقليدي والحرص على التوزيع العادل للاستثمار في هذا المجال.

بالنسبة للصناعة والتجارة، السيد الوزير، يراهن المغرب على تحقيق طفرة صناعية بعد أن وضع اللبنات الأولى للبنية التحتية ومحاولة تحسين مناخ الأعمال لكن لا زالت العوائق تحول دون الوصول إلى المبتغى ولا سيما ضعف تدعيم البحث العلمي وعدم جعله في خدمة الصناعة، تحدي الوصول إلى صناعات نظيفة تستجيب لانخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية لتنزيل أهداف التنمية المستدامة.

بالنسبة للتجارة يعاني هذا القطاع من المنافسة واتساع رقعة القطاع غير المهيكل وغياب رؤية إستراتيجية تحمي التجار الصغار، وفي نفس السياق تأتي الصناعة التقليدية التي بذلت من أجلها مجهودات عديدة لكنها لا زالت تعاني من مشاكل هيكلية والمنافسة الشديدة لمنتوجاتها، فيما يتعلق بقطاع الصناعة نسجل تضرر هذا القطاع بشكل واضح من الجائحة وبالرغم من المجهودات التي بذلت من دعم مباشر للمهنيين وإطلاق برامج مشجعة على السياحة فلن تتعافى بعد لتواكب الركب الاقتصادي، ومن هنا لابد من إثارة الانتباه للسياحة الإيكولوجية التي أصبحت تلقى اهتماما وإقبالا داخليا وخارجيا، أما البنيات الأساسية لقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا بفضل السياسة المولوية الرشيدة التي جعلت النهوض بالبنيات الأساسية في صلب اهتمامات الحكومة السابقة، لكن من خلال الدراسة والاطلاع على البرنامج الحكومي الحالي تبين أن الدعم الحالي لقطاع البنيات الأساسية ما هو إلا استمرارية لالتزامات الحكومة السابقة مع إضافات محدودة لا تحقق العدالة المجالية..

في إطار المناقشة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 2022 النائبة سلوى البردعي (مداخلة مسلمة):

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة النواب المحترمين

لا شك أن مناقشة مشروع قانون المالية والميزانيات الفرعية القطاعية تحظى بأهمية بالغة لتقييم البرامج والسياسات العمومية القطاعية وهي محطة لتقييم واستشراف البرامج والمخططات للانطلاق نحو المستقبل،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر القطاع الفلاحي، القطاع الاقتصادي الأول حيث يشغل حولي 13 مليون مغربي وهو دعامة أساسية للاقتصاد الوطني ويستأثر بتمويل مهم.

ما يقال أن ما تحقق بفضل مخطط المغرب الأخضر لا يمكن أن يغطي الفشل في سياسة التجميع في عدد من السلاسل وفي عقلنة تدبير الموارد المائية كما أنه يصطدم بغياب رؤية واضحة لتثمين المنتوج الفلاحي الوطني وتسويقه. وغياب رؤية واضحة حول خلق طبقة وسطى في صفوف الفلاحين .

أما بالنسبة للمناطق الجبلية فلا بد من مراعاة خصوصياتها ورسم سياسات عمومية وبرامج تعيد الاعتبار لهذه المناطق وتحقق العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية.

فيما يتعلق بالقطاع الغابوي فقد حضي باهتمام تثمين المجال لكنه اقتصر على منتزه واحد.»افران « وأغفل منتزهات أخرى تعرف الضغط والتهميش.

السيد الوزير، يخص قطاع الصيد البحري،

نثمن مكتسبات استراتيجية «أليوتيس» من جهة و ننبه الى الاشكاليات المتعددة لهذا المجال كضعف المراقبة ومحدودياته، وهذا ما يجعل الحاجة ملحة لتعزيز شروط السلامة الصحية للبحارة وحمايتهم من كل المخاطر.

كما نوصي بإيلاء الاهتمام للصيد التقليدي، ونؤكد على ضرورة مواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية والحرص على التوزيع العادل للاستثمار في هذا المجال.

الصناعة والتجارة؛

تهدف الصناعة إلى:

* فتح أوراش استراتيجية؛

* تعزيز السيادة الصناعية؛

* تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛

* تموقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكربون.

السيد الوزير

يراهن المغرب على تحقيق هذه الأهداف بعد أن وضع اللبنات الأولى للبنية التحتية ومحاولة تحسين مناخ الأعمال.

لكن لازالت بعض العوائق تحول دون الوصول إلى المبتغى؛ ولاسيما ضعف تدعيم البحث العلمي وعدم جعله في خدمة الصناعة.

- تحدي الوصول إلى صناعات نظيفة تستجيب لانخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية لتنزيل أهداف التنمية المستدامة.

التجارة

يعاني هذا القطاع الذي يشغل أزيد من 1.85 مليون مغربي من المنافسة واتساع رقعة القطاع غير المهيكل وغياب رؤية استراتيجية تحمي التجار الصغار في ظل زحف....

الفضاءات الكبرى

الاقتصاد التضامني

لقد أولت الدولة اهتماما خاصا لهذا القطاع لتشغيل فئة واسعة من المجتمع خاصة النساء، فهو يعتبر الدعامة الثالثة للاقتصاد في عدد من الدول المتقدمة.

لكن يحتاج لرؤية استراتيجية تدعم كل المتدخلين به، كما يحتاج إلى التحسيس بكونه قطاعا يحتاج لمزيد من التشجيع لضمان المنافسة.

وفي نفس السياق تأتي الصناعة التقليدية التي بذلت من أجلها مجهودات عديدة لكنها لازالت تعاني من مشاكل هيكلية والمنافسة الشديدة لمنتوجاتها.

قطاع السياحة

تضرر هذا القطاع بشكل واضح من الجائحة التي لازالت تداعياتها حاضرة إلى الآن وتنذر بتراجع كبير لكل القطاعات الأخرى المرتبطة به، فرغم المجهودات التي بذلت من دعم مباشر للمهنيين وإطلاق برامج مشجعة على السياحة فلم تتعافى بعد لتواكب الركب الاقتصادي.

ومن هنا لابد من إثارة الانتباه للسياحة الإيكولوجية التي أصبحت تلقى اهتماما وإقبالا داخليا وخارجيا، وبالتالي يجب خلق مسارات سياحية وتثمين الموروث الثقافي التاريخي الأركيولوجي لدعم هذه السياحة.

البنيات الأساسية

لقد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا بفضل السياسة المولوية الرشيدة التي جعلت النهوض بالبنيات الأساسية في صلب اهتمامات الحكومة السابقة لكن من خلال الدراسة والاطلاع على البرنامج الحكومي الحالي تبين أن الدعم الحالي لقطاع البنيات الأساسية ما هو إلا استمرارية لالتزامات الحكومة السابقة مع إضافات محدودة لا تحقق العدالة المجالية وتوزيع المشاريع على الأقاليم.

نسجل في هذا المجال تراجع برمجة السدود الكبرى 2022، من 5 سنويا إلى 3 سنويا.

كذلك لا يتضمن البرنامج إنجاز الطرق السيارة.

توسع عرض النقل الجوي في عدد من المدن الجنوبية بالمغرب شكل دعما الاقتصاد الوطني لكن بعض الخدمات المرتبطة بهذا القطاع تحتاج الى تدعمها .

قطاع النقل الطرقي

بذلت مجهودات لتجويد هذا القطاع الذي يلبي حاجيات شريحة واسعة من المغاربة، الا انها لازالت تحتاج الى العناية الخاصة بتنظيم المحطات الطرقية التي تعرف بعض الفوضى و الارتجالية في تقديم خدماتها.

كما تجدر الإشارة الى تضرر النقل السياحي من اثار جائحة كوفيد 19.

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

ننوه بداية باحتلال المغرب المرتبة الخامسة عالميا في مؤشر الأداء للتغيرات المناخية لسنة 2022 بفضل التوجيهات السامية لجلالة الملك ممد السادس نصره الله ومقاربته الاستباقية في هذا المجال.

كما ننوه أيضا بمجهودات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

النجاعة الطاقية

سار المغرب بخطى ثابتة في وضع أسس انتاج الطاقات المتجددة و السير نحو النجاعة الطاقية لمواجهة التقلبات الإقليمية و الدولية في مجال الطاقة حيث يعتبر نموذجا يحتدى به بين الدول .

قطاع السلامة الطرقية واللوجيستيك

رغم المجهودات التي حضي به القطاع لازال ارتفاع الحوادث الطرقية مما يجعلنا نتساءل عن جدوى بعض الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الردارات المتحركة و الاتوماتكية.

نسجل أهمية الاجراء المتخذ بشأن اتفاقية الشراكة مع بريد بنك و بريد كاش التي تم في 9 غشت بالدار البيضاء و بدا تعميمها في باقي المدن .

الخارجية ومغاربة العالم

لابد من الاشادة بالقرار الأخير لمجلس الأمن الذي عزز موقف المغرب من خلال تجديد التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي وإقبار جميع المقاربات والأطروحات المتجاوزة،

- التنويه بما تحققه بلادنا بخصوص مغربية الصحراء وحاجتها

إلى التحصين في المحافل الدولية وما يتطلبه ذلك من التعبئة الوطنية الشاملة وراء جلالة الملك حفظه الله، وذلك في اتجاه الطي النهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

- القضية الوطنية عرفت زخما غير مسبوق في الآونة الأخيرة والتأكيد على المقاربة القائمة على كون مغربية الصحراء حقيقة ثابتة لا رجعة فيها تم تكريسها على المستوى الدولي من خلال المكتسبات الحاسمة التي حققها المغرب في السنوات الأخيرة، كما أنها تقوم على الانخراط بإيجابية في المسلسل الأممي بهدف إيجاد حل سياسي سلمي نهائي في إطار السيادة المغربية والوحدة الترابية للمملكة، كما أنها تقوم أيضا على المسيرة التنموية الشاملة للأقاليم الجنوبية للمملكة وجعلها قاطرة لتنزيل الجهوية المتقدمة.

- الإشادة بالقوات المسلحة الملكية الباسلة التي تقاوم على الدوام الاستفزازات بحكمة وأناة.

- التنويه بما أظهرته الدبلوماسية الوطنية الرسمية والبرلمانية من حضور لافت على الساحة الدولية، والانفتاح المتنوع على كافة الشركاء بعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة في كافة القارات خاصة مع الدول الإفريقية الشقيقة.

- الدعوة إلى مواصلة جهود توثيق العلاقة مع المحيط الإفريقي، والاستمرار في تنويع الشراكات الاقتصادية والتبادلات في كافة الميادين المعرفية والثقافية والعلمية.

واخيرا ندعو السيد الوزير

مواصلة مد جسور التواصل مع مغاربة العالم (6 مليون مغربي) مع الإشارة الى الحاجة الملحة والمستمرة لتحسين وتجويد الخدمات التي تقدمها القنصليات لأفراد الجالية المغربية والتذكير بحقهم الدستوري الثابت في المشاركة السياسية.

دون اغفال جوانب التأطير الثقافي والديني والمحافظة على الهوية والذاكرة الوطنية خاصة لأبناء الجيل الثالث من مغاربة العالم.

الى جانب دعوتنا الى استثمار كفاءات مغاربة وضمان انخراطهم الفعلي في تنزيل ورش النموذج التنموي الجديد.

- دعوتنا للعناية بالفئات العاملة في الشأن الديني، والتي تضرّرت من جائحة كورونا وعلى رأسهم القيمين الدينيين وطلبة المدارس العتيقة وباقي الفئات. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة النائبة، انتهى التوقيت، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة التامني.

<u>النائبة السيدة فاطمة التامني:</u>

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إذا كانت الظرفية الاستثنائية أبهرت العالم وفي بلادنا الأهمية القصوى لضرورة رعاية الدولة المرفق العمومي وخصوصا التعليم والصحة والتشغيل والنتائج المدمرة لنهج خوصصة وتسليع هاد القطاعات خدمة للرأسمال المتوحش، فإننا فدرالية اليسار نعتبر أن ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022 لا يعكس إرادة سياسية تدعم الحق في الخدمة العمومية ذات جودة وتستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنات والمواطنين الشيء الذي لن يتأت إلا على أساس مبادئ العدالة الإجتماعية والمساواة والتضامن والولوج العادل للخدمات الإجتماعية، فمشروع قانون المالية لم يقدم أية مقاربة جديدة تعيد الإعتبار للإنسان كمحور أساسي في عملية التنمية وكل عملية تنموية لقد قدمنا مجموعة من الاقتراحات والتعديلات لا تكلف المالية العمومية نفقات جديدة بل بالعكس هي مدرة لمداخيل جديدة ولكن قوبلت بالرفض بمبررات غير مقنعة، اقترحنا تحويل الميزانية المخصصة لأطر الأكاديميات المفروض عليهم التعاقد من ميزانية المعدات إلى مناصب مالية لإدماجهم في الوظيفة العمومية ولا نزايد على أحد لأن هاد 119 ألف راه كاينة ومحسوبة ضمن المعدات اللي ما فاهمش الملف يعني اليوم راه كاينة 102 ألف بالإضافة إلى 17 الألف ديال هاد السنة وبالتالي هذا ليس فيه مزايدة وإنما هو بحث عن وضع حد للاحتقان وللهشاشة اللي كيعرفها القطاع، اقترحنا كذلك خصم 4% من ميزانية النفقات والمعدات وبدراسة وماشي من باب المزايدة أيضا باش يمكن يتدعم قطاع الصحة والتعليم وأيضا إحداث مناصب التعليم الأولي وما نبقاوش رافعين شعار التعليم الأولي هكذا وهو أيضا داخلة له الهشاشة إلا واقترحنا أيضا الضريبة على الثروة وتعديلات من شأنها تخفيف العبء الضريبي ودعم القدرة الشرائية، إلا أن اختياراتكم السياسية بخلفيتها الأيديولوجية الليبرالية المتجاوزة عالميا اليوم جعلت مشروع قانون المالية لسنة 2022 استمرار للاختيارات التي انتهجت وعمقت الإختلالات البنيوية التي تعرفها وتعيشها القطاعات الإجتماعية الاستراتيجية التي تشكل رافعة مركزية للتنمية الشاملة المأمولة.

إن الضرورة الوطنية اليوم تقتضي مراجعة كلية لهذه الاختيارات والسياسات المنبثقة عنها حتى لا نستمر في نفس الأخطاء التاريخية الماضية التي لم تجعل من الإصلاح النسقي للمرافق العام والاهتمام بالعنصر البشري منطلقا أساسيا لإخراج البلاد من أزماتها المركبة ومن حالات الانحباس الشامل الذي تعرفه..

نص مداخلة السيدة النائبة فاطمة التامني المتعلقة بمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالي لسنة 2022 (مداخلة مسلمة):

اذا كانت الظرفية الاستثنائية قد اظهرت، عبر العالم، وفي بلدنا، الاهمية القصوى لضرورة رعاية الدولة للمرفق العمومي، وخصوصا التعليم والصحة والتشغيل والسكن .. والنتائج المدمرة لنهج تسليع وخوصصة هذه القطاعات خدمة للرأسمال المتوحش، فإننا في فدرالية اليسار نعتبر ان ما جاء به مشروع قانون المالي لسنة 2022لا يعكس ارادة سياسية تدعم الحق في الخدمة العمومية المستجيبة لحاجيات وانتظارات المواطنات والمواطنين، والذي لن يتأتى الا على اساس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن والولوج العادل للخدمات العمومية، واعتباره عنصر اساسي للتوازن والتماسك المجتمعي، فمشروع قانون المالية لم يقدم اية مقاربة جديدة تعيد الاعتبار للإنسان كمحور اساسي في كل عملية تنموية.

لقد قدمنا اقتراحات تعديلات، لا تكلف المالية العمومية نفقات جديدة، بل ندرة لمداخيل جديدة ما احوج الميزانية لها، وتم رفضا بمبررات غير مقنعة.

اقترحنا تحويل الميزانية المخصصة لأطر الاكاديميات / الاساتذة المفروض عليهم التعاقد من ميزانية المعدات الى مناصب مالية لإدماج اساتذة التعاقد وعددهم هذه السنة 119000

اقترحنا خصم 4% من ميزانية النفقات والمعدات من ميزانيات مختلف الوزارات والمؤسسات لدعم قطاعي الصحة والتعليم، ورفع عدد المناصب المالية في قطاع الصحة، واحداث مناصب للتعليم الاولي، كما قدمنا تعديلا يقضي بفرض ضريبة على الثروة .. وتعديلات من شانها تخفيف العبء الضريبي ودعم القدرة الشرائية..).

الا ان اختياراتكم السياسية بخلفيتها الإيديولوجية الليبرالية المتجاوزة، عالميا ،اليوم ، جعلت مشروع قانون المالية استمرارا للاختيارات التي انتجت و عمقت الاختلالات البنيوية التي تعرفها وتعيشها القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية التي تشكل رافعة من بين الرافعات المركزية للتنمية الشاملة المأمولة.

إن الضرورة الوطنية اليوم، تقتضي مراجعته كلية، حتى لا نستمر في نفس الاخطاء التاريخية الماضية التي لم تجعل من الاصلاح النسقي للمرفق العام ، والاهتمام بالعنصر البشري ، منطلقا اساسيا لاخراج البلاد من ازماتها المركبة ، ومن حالة الانحباس الشامل الذي تعرفه .

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، شكرا للسيدات والسادة النواب على المداخلة، للحكومة الحق في 120، ساعتان نفس التوقيت المخصص، لا، تفضل السيد الوزير، تفضل، الحكومة عندها 120 دقيقة، 120 دقيقة السيد الوزير، خذ راحتك، المعاملة بالمثل.

السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل:

قررت الحكومة نظرا للتخفيف عليكم ما غاديرش 120 دقيقة، غدير 118،

اسمحوا لي السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

هناك سؤال يطرح على الحكومة، هل نحن جئنا كحكومة جديدة لننفذ سياسة واختيارات الحكومة السابقة؟ أيعقل بعد أن حسم التصويت وحسمت الديمقراطية الموقف من السياسة التي كانت تمارسها الحكومة السابقة بكل مكوناتها وبحزبها الكبير آنذاك، هل يعني هذا أن كل تلك البرامج علينا أن ننفذها نحن؟ هل يعني أن هذه الحكومة عليها أن تشتغل لدى الحكومة السابقة؟ هناك مبدأ الاستمرارية ماشي مشكل ولكن يجب أن نترك بصماتنا، يجب أن نعيد النظر في مجموعة من الأشياء، لا هذا إذا أرجعنا القانون الجنائي لأن وجهة نظرنا تختلف حول طريقة التعامل مع مجموعة من القضايا، ليس فقط قضية واحدة لا نختزل القانون الجنائي في قضية واحدة، عندنا قضية الإعدام، عندنا قضية الحريات، عندنا قضية المؤسسات، عندنا قضية العقوبات البديلة، عندنا الكثير، لماذا سأحتفظ بقانون جنائي لأن هناك فصل يمارس بشكل يتم التعامل معه بشكل إيديولوجي، هل يعني أن قانون من أين لك هذا أو الإثراء بدون سبب، هذا يعني يجب أن نحتفظ بهذا النص، لأن كل المغاربة الذين يملكون أموال لصوصا، أما لأن هذا الفصل يستعمل لخطاب سياسي لم يجد صداه في الشعب المغربي لأن صوت ضده، إذا فعلنا سنحصل على نفس عدد نوابكم في 2026، يستحيل اسمحوا لي اسمحوا لي لأنه هذه الحكومة لها تصور، لها برنامج؛ ثانيا نحن بعد ليست لنا ميزانية وليست لنا إمكانيات وتحاسبوننا، غير احترمو الزمن السياسي، عطيونا فرصة بعدا غير نعرفو هاد الملفات اللي خلتوا لنا وهاد الأمور كلها، احنا ما عندنا إشكال، وآنذاك نتحاسبوا ونضاربو ونتقاتلو، ولكن الميزانية مازال ما صوتنا عليها تتقولو لنا آش درتوا؟ هاد السؤال خصكم تقولوه لنفوسكم آش درتو، 5 سنين في 5 سنين هي 10 سنين، ماشي آش درنا احنا، أما احنا غنديروا وانتظرونا ها احنا جايين وغتشوفو آش غنديرو، غادي نشوفوا انتما دورزتو ماشي كاين اللي دوز 10 سنين كاين اللي دوز 40 سنة في الحكومة، اه راه على اليمين ديالك، أييه اللي معايا دوز 40 سنة واعطى الكثيروكاين اللي دوز 40 سنة ومشى للمعارضة، اللي معايا دوز 40 سنة وصوت عليه الشعب المغربي واللي معك دوز 40 سنة ومشى للمعارضة، آجي نتحاسبو، إيلا بغيتي نتحاسبو نتحاسبو، لذلك كاين 2 دالأمور إما نديرو المزايدات ونديرو ما عندنا مشكل، إما أننا نتناقشو ونوضعو النقط على الحروف، لذلك لا تحاسبوننا بعد حتى تشوفو الخطوات اللي درنا هذا قانون المالية الأول نحن كنا نخجل أن نحاسبكم ونحن في

المعارضة في الميزانية الأولى كنقولو هاد الحكومة يالله جات غنعطيوها 100 يوم هاد 100 يوم كيف غانحسبوها غانحسبوها نهار نصوتو بشكل نهائي على القانون المالي وتعطيوه لنا، آجي نتحاسبو ديك الساعات ما عندي إشكال ما عندي مشكل ديك الساعات ونتحاسبو، لأن حكومة بدون ميزانية راه ما عندهاش إمكانيات راه أي تصرف داخل الدولة وداخل الحكومة يحتاج إلى إمكانيات مالية، وغندخلو لمواضيع أخرى، الخطة الوطنية، هل يمكن أن أقبل بخطة وطنية للديمقراطية اللي هي في هدفها في تصوراتها مزيان ولكن ماشي نفس التصور كنملك أنا كان كيملكو السيد الرميد، أنا جاي من الحداثة انتما جايين من المحافظة، أنا جاي من المستقبل، انتما جايين من الماضي، خصنا نتافقو، خصنا نتافقو وبناءا عليه خصني نعيد النظر في هداك الفصل، ونعيد النظر في هذاك الموضوع، ويمكن نجيب انذاك ونقول ها التغييرات اللي غاندير وديك الساعات نتحاسبو ونذاكرو عليها، أنا تنقول كاين واحد العمل تدار ما تنكروش كاين واحد العمل تدار، وبغينا نطوروه للأفضل ولكن ماشي لأنه كاين واحد العمل تدار مزيان وكان هناك بدا الاستمرارية ونجيو نهز داك شي نبقى غادي به، لا، لا، خصني ندير البصمات ديالي حتى أنا خصنا نعطيو الرأي ديالنا كحكومة وخصنا نغيرو الفصول حيث صوت علينا الشعب المغربي قال لنا راه هداك شي اللي عندكم تما راه ما صالحش سيرو صاوبوه واحنا تنفيذا لهاد القرار الديمقراطي الانتخابي الوطني، احنا هنا وخصنا نفذو هاد القرار ديال الحسم. ما بغيتش ندخل الميزانية السيدة الوزيرة، السيد الوزير، أنا ما كنعرف لهادوك الأرقام شوفوا أنتوما شكرا لا، لا، باركة عليهم.

السيد الرئيس:

شكرا، صافي الحكومة؟ يا الله استهلكت 5 الدقايق، شكرا نعم نمر إلى عملية التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

المادة 41 والجدول «ب» من مشروع قانون المالية للاعتمادات الخاصة بميزانية التسيير ورد بشأنها تعديل واحد من النائبة فاطمة التامني عن تحالف فيدرالية اليسار، التعديل رقم 14، الكلمة للسيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهاد التعديل نروم من خلاله أن هاد كاينة هناك أولويات، وخص يكون عندها الوضوح في هاد الأولويات، هي التعليم، هي الصحة، هي التشغيل، هي مجموعة من القطاعات الإجتماعية اللي اليوم أبانت الجائحة على أن فيها يعني إختلالات وإختلالات عميقة، ولما اقترحنا الخصم ديال هاد 4% فالغرض منها هوأنها تتحول لدعم هاد القطاعات الإجتماعية هادي وبالتالي وفي مقدمتها التعليم والصحة بهدف إحداث مناصب ومن شأنها أنها توضع حد للاحتقان وتحافظ على التماسك، وفي نفس الوقت هناك مجموعة من المشاكل اللي كيعرفها اليوم الشارع المغربي المفروض أننا نمشيوا في اتجاه نوضعوا لها يعني حد ونجاوبوا على الإنتظارات ديال المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

كنعتقد بأنه أولا ما يسمى بالمعدات والنفقات المختلفة في الجزء الأكبر هوتحويل لمؤسسات عمومية لتأدية الأجور، donc ملي تنديروا هاد النقص قد نسقط في العديد من الحالات والعديد من القطاعات الوزارية في وضعية نكون غير قادر على تأدية أجور لناس اشتغلوا لعقود ولسنوات، وما كنشوفش انا كفاش نحيدوا لواحد الأجر خدام باش نخلقوا le poste، وفي هاد المسألة نتاع الصحة بالضبط والتعليم الإحداث نتاع المناصب نتاع التشغيل داخل هاد القطاعات لم يخضع لأي منطق ميزانياتي، تحددات تحدد الخصاص والطلب من لدن القطاعات المعنية، أنا ما كنفهمش واحد الوزارة فيها 8 آلاف دالناس تيشرفوا على إعداد الميزانية نتاعها ويخططوا ويعرفوا الحاجيات نتاعهم، وتيعرفوا الأطباء اللي تيتكونوا والقدرات نتاعهم على جلب الأطباء الأجانب والطريقة دالإدماج إلى غير ذلك، تيقول لك أودي خصني 5500 تنجيوا يخصنينجي انا نقول لو لا راه كاين واحد la perception نتاع قطاع الصحة في المجتمع، ما عرفتهاش أشنوا هي خصنا نخلقوا 10 آلاف، علاش 10 آلاف؟ ولاش 8 آلاف؟ قطاع التعليم خضع لنفس المنطق وبنى مؤسسة مؤسسة، باش نوصلوا لنسبة اكتظاظ نحيدوا على هاد 40 تلميذ في القسم إلى غير ذلك، ويكون عندنا الأمور محسوبة، راه اجاء في الردود وفي النقاش، راه هاد الأرقام اللي كاينة في مشروع قانون المالية هي كثيرة بالفعل، ولكن راه هي اللي تيخدمواعليها 18 ألف لناس منذ شهر مارس، ماشي كنتسناوا 19 أكتوبر وتنشدوا stylo وتنبقاوا نعمروا la grille، راه ملي تنخلقوا واحد المنصب راه c›est un plan de charge c›est un besoin يعني خصاص، وفيه عمل وفيه رؤية. الآن نجيوا نقولوا ياودي لدوك النفقات اللي عندهم البنود نتاعهم، دابا احنا كنشتغلوا هنا واش هاد الإنارة ما نخلصوهاش؟ واش مجلس النواب غدا نقولوا لو ما تخلصش؟ هذا هو المعدات المختلفة، هداك المعدات المختلفة اللي كانت فيها المزايدة، الإطعام والفندقة وداك شي حيدناه وللى donc 0 أشنو غادي نحيدوا، نقولوا للناس ما تخلصوش، نقولوا l›ONE وla régie يعطينا الماء والضو فابور، نقولوا الناس يمشيوا على الرجلين هذا هو النفقات، وقلت بأن الجزء الأكبر كيمشي les salires نتاع المؤسسات وهما 208 بالضبط، إيلا كان شي منطق ميزانياتي نديروانقبطوا 4% ونضربوها فداك العدد وكيعطينا

واحد العدد دالملايريقولوا لنا منين وصافي، راه كان نقاش من 20 أكتوبر ومستمر حتى ل 30 دجنبر وغنرجعوا في القراءة الثانية، أنا غير يوريلي غير 100 مليون نتاع دالدرهم ناخذوها ماشي 4 دالمليار، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، هل من رأي معارض؟ لا أحد، رأي مؤيد؟ تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة التامني:

شكرا السيد الرئيس،

أنا في الواقع يعني بغيت غير لما ألحق التعليم الأولي يعني بوزارة التربية الوطنية، واش ما كانش التفكير في أن هاد التعليم الأولي راه محتاج لمناصب قارة ومحتاج الميزانية، في الوقت اللي تنعرفوا على أن اليوم راه كاين 46 ألف ديال الأطر ديال تعليم الأولي اللي كلها هي في وضعية هشاشة واحنا رافعين شعار ديال بغينا التعليم الأولي يكرس لنا نوع ديال تكافؤ الفرص ويكون ركيزة أساسية وغير ذلك، نفس الشيء بالنسبة ل 119 الف اللي محسوبة ظمن المعدات، وكنقترحوا على أنها غير دوز من المعدات لمناصب مالية باش يتوضع حد أيضا للإحتقان والهشاشة، إذن المفروض أنه يكون عندنا هاد الوضوح، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، أعرض هذا التعديل للتصويت، أشمن غنعتمدوا الإخوان الأخوات؟ واش نحسبوا ولا نعتامدوا داك شي اللي كنا كنشتغلوا عليه، إذن:

الموافقون: 1

المعارضون: 66

ممتنعون: 206

حيت كثروا عليا الأرقام والميزانيات وداك شي وما بقيتش كنعرف فين غادي، إذن تم رفض التعديل.

المادة 46 والجدول «ز» من مشروع قانون المالية نفقات الحسابات الخصوصية الخزينة الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة ورد بشأنها تعديلان من فرق ومجموعة المعارضة التعديل رقم 40 و41، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

نسحب هاد التعديلان بعد المناقشة اللي تمت خلال اللجنة المالية قبل قليل ونحتفظ يعني بما جاء على لسان السيد الوزير من حيث كون هاد الصندوقين يتوفران على اعتمادات أخرى دون الاعتمادات المسجلة في الميزانية، وعلى أنهم كافيين وإن شاء الله غادي يكون خير، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، تم سحب التعديلين، الآن طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادة 220 من النظام الداخلي للمجلس، أعرض الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للتصويت برمته دفعة واحدة:

الموافقون: 206

المعارضون: 66 نفس العدد آه 67 لأنه كنعاود على حسب.

أعرض مشروع قانون المالية برمته للتصويت:

الموافقون: 206

المعارضون: 67

الممتنعون: لا أحد

إذن **صادق مجلس النواب على مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022** بموافقة 206 دالأصوات ومعارضة 67 صوتا. شكرا على حسن تعاونكم والشكر موصول لكل من ساهم في أشغال دراسة مشروع قانون المالية، رفعت الجلسة.

آه، اسمحوا لي، اسمحوا لي، الأخ، تفضلوا، باقي كاين تفسير التصويت، اسمحوا لي، اسمحوا لي، الأخواتي الإخوان، اسمحوا لي، أعتذر، مليار راه كتسال، راه عندك ساعتين، ياللاه خديتي 5 دقائق، كيسال السيد، الحكومة كتسال، إذن طلب تفسير التصويت، واش غنديروه بالترتيب ديال الفرق ولا بالترتيب ديال التوصل؟ لا، لا، التوصل كاين الترتيب ديال التوصل، الفرق، ياللاه فريق التجمع الوطني للأحرار. دايزين في اللجنة، مصادق عليهم في اللجنة، صادقت عليهم اللجنة واستعملت المادة 53 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يعني، كما صادقت عليه اللجنة، تفضل السيد النائب في حدود 5 دقائق لكل فريق.

النائب السيد يونس بنسليمان:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

اليوم بعد مصادقة الأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2022، وأصبح هاد القانون من طرف مجلس النواب، مجلسكم الموقر، نالت

الحكومة هذه الثقة، وفي انتظار استكمال الإجراءات أمام مجلس المستشارين فإننا نؤكد اليوم أن الأغلبية وحكومتها السياسية بامتياز وكفاءاتها أبانت عن حسن تدبيرها للمرحلة، أولا، حفاظا على الزمن السياسي باحترامها الآجالات الدستورية مرورا كذلك بإبداعها في هاد البرامج التي جاءت متناسقة ومتناغمة مع برنامجها الانتخابي، اليوم المغاربة جميعا محتاجين أولا لواحد الهدوء بعد ضجة الانتخابات، وهذا الهدوء شكون للي بغى يديرو؟ ايلا ما درناش احنا، هاد السلم الاجتماعي اللي تنذاكرو عليه كاملين، واش يمكن نحققوه بهاد التجاذبات اللي لا تعتمد على أسس علمية، اليوم احنا عندنا تتحدي خارجي كبير جدا، الحمد لله الدستور واضح، صاحب الجلالة هو المكلف بالسياسة الخارجية هو الدفاع، احنا خصنا نعاونو كنواب في إطار الاختصاصات ديالنا، نعطيوا لهاد الحكومة الفرصة ديالها كاملة، زكيوا لنا ودنينا شوية بعد، نعرفو نشتغلو، اليوم نبداو تنطلبوا وتنأججو، واش ؟ فينا هي 2500 درهم؟ فينا هي ألف درهم؟ فين؟ هذا راه ليس كلام العقلاء، كلام العقلاء منزه عن العبث، الحكومة ما زال ما صادقتش لها على الميزانية ما زال، مازال كيقال واحد السيد الوزير، ما زال تا الملفات ما قراهمش وما قرناهم كاملين، نعرفو غير آش من عجب كاين لداخل، واليوم نجيو نبداو نطالبو بأمور اللي هي ستؤجج المجتمع، وغيكون احتقان اجتماعي، تحية عالية للقوات المسلحة الملكية، تحية عالية للدرك الملكي، تحية عالية للقوات المساعدة، وتحية عالية لقوات الأمن، اللي ليل نهار تسهرو على الأمن والسلم لا الخارجي ولا الداخلي، راه ساهل الإنسان يقول لك كلام بأنه هاد الحكومة ما ديراش بحاسب المسكين، هاد الحكومة ما بغاتش تنزل الأمازيغية، هاد الحكومة واحد الوزير قال ما بقيش قال ساهل هاد الكلام، ولكن راه الأثر ديالو ماشي هنا هاد الناس راه فاهمين الخطاب، خصنا الأثر ديالو على برا، واش احنا قادرين اليوم كمسؤولين سياسيين وكممثلين الأمة نساهموا كمعارضة وأغلبية في الحفاظ على السلم الإجتماعي، وهادي هي الغاية لأنه أنا لا أشك في النية والصدق ديالنا كاملين للرقي ديال المغرب، ولكن راه بعض الخطرات تنساوا وتتغلب علينا الحسابات السياسية الضيقة، احنا اليوم أمامنا 5 سنوات هاد 5 سنوات من طبيعة الحال الدور ديال المعارضة واضح ودور دستوري وراه ماخص شي من المعارضة، راه ما يمكنش ما تكونش معارضة، كيف أنه الدور ديال الأغلبية واضح، اليوم حكومة ب 3 أحزاب عندها أغلبية مريحة لا تريد أن تمارس الديمقراطية الأغلبية بل تريد أن تمارس الديموقراطية التشاركية ومارستها من خلال الإستشارات قبل البرامج، اليوم نعطيوها فرصة تحقق التنمية وتحقق البرامج ديالها، وكونوا على يقين أنه راه باقي الوقت فين نتحاسبوا وباقي الوقت فين نذاكروا. اليوم السلم الإجتماعي ضروري واحنا جزء من السلم الإجتماعي والنموذج ديال العمل البرلماني هو اللي تيحقق جزء كبير من السلم الإجتماعي سواء من خلال البرامج اللي تتجيبها الحكومة أو من خلال مقترحات القوانين اللي قدر يجيبها البرلمان، واحنا راه لدينا كل اثنين جلسة شهرية اللي تيتفرجوا فينا المغاربة كاملين، خصنا نعطيوا النموذج، الله يوفقكم السادة الوزراء في المهام ديالكم والله يقدركم على تنفيذ البرامج اللي غادي تكون إن شاء الله هي لتنمية الوطن، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للفريق الحركي النائب السيد الرئيس السي إدريس السنتيسي، راه قالوا لي في الأول ديرهذا من بعد قال لك الفرق أنا تلفت أنا ماشي.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب،

أنا بغيت في البداية نذكر في اللقاء اللي جاء وناقشنا فيه البرنامج الحكومي، هاد اللقاء في الفريق الحركي قلنا أودي راه نجاح الحكومة هو سعادة المغاربة وتمنينا لهاد الحكومة النجاح، وقلنا على أن العمل والمقاربة اللي غنعملوا بها قد تكون مختلفة، باش: أولا بمعارضة بعيدة كل البعد على المزايدات. ثانيا معارضة مواطنة ثم معارضة مسؤولة وتقدمنا بتعديلات مشتركة، هاد التعديلات المشتركة جابت واحد يعني بقوة اقتراحية وبحضور وبدون ملل، قلت من هاد المنبر كذلك على أننا غادي نكونوا مرابطين في اللجان وما غادي نخرجوا شي وغادي نتبعوا وغادي نعملوا ونسمعوا ونقتانعوا، قلت كذلك باسم الفريق الحركي على أن الإمكانيات اللي موجودة راه تنعرفوها وهاد الإمكانيات ما نقدوا شي نجبدوها، ولكن هذا غادي يجرني باش نتكلم على سبب التصويت ضد هاد الميزانية، هاد الميزانية كان المفروض نسمعوا وسمعنا على لسان أحد الوزراء المحترمون على أنه يمكن نجيوا بميزانية تعديلية في يناير، وهذا هو المفروض اللي يكون لأن هاد الميزانية ما وضعتهاش الحكومة الحالية، وطبيعي وهذا تيجرني مرة أخرى باش نذكر على أن التهنئة كانت للأشخاص، وقلت بالحرف نيابة عن الفريق المحترم اللي تنتمي لو لو كان لنا أن نصوت على الأشخاص لصوتنا على هاد الأعضاء دالحكومة من باب القناعة، تنعرفوا بعضيتنا، كنعرفوكم الله يعمرها دار، ما كاين مشكل ولكن هاد الميزانية لا ترقى لانتظارات المواطنين، المغاربة عندهم مشاكل مستعجلة جدا ما جبرناها شي فهاد الميزانية اللي احنا اليوم صوتنا عليها، هاد الميزانية صوتنا، يعني، سلبا لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار أدنى التعديلات التي تقدمت بها فرق المعارضة، وطبعا فرق المعارضة أول مرة اللي في البرلمان تنجمعو فرق المعارضة وتيتقدموا بتعديلات، يعني، مشتركة وسحبنا جزء منهم و وتفاعلنا، يعني، بشكل، أنا، يعني، جد متحضر، بعد على مستوى لجنة المالية مشت الأمور بشكل ، يعني، مزيان ، اليوم ، لا قدرالله، لو كان كانت شي كارثة، لا قدر الله، وكنتمناوهاش، واحنا راه ما متفقينش على التهويل، وما غنحركو

والو غادي يكون الحديث ديالنا كلو تفاؤل وكلو أمل في المستقبل، ولكن، بطبيعة الحال، الدور دالمعارضة هو راه معروف محددو القانون وغادي نعملو عليه، كاين اللي غادي يفسر بأن المعارضة ضعيفة وما عرفت شنو لأنها ما تتغوتش، واش غبقاو نغوتو؟ احنا ماشي حمّاق، حنا ناس بعقلنا، غادي نقدمو ونعملو ونجرّبو باش كل شي يفهم الكلام ديالنا ونتعاونو لما فيه الخير، دابا المشكل الكبير هو الناس اللي فقدوا فرص الشغل ديالهم داخل كوفيد، ما تنوجدوش الحل ديالهم هنا، كنسمعو 125 ألف ولكن ما كاينش الحل القار لأن هداك 125 ألف استقرار جبائي كانوا تعديلات وتعديلات وكل سنة، إذن التنزيل كان صعيب، تخفيض ثمن دالأدوية مسألة اللي كانت يمكن تكون عادية، الميزانية نتاع، يعني، نسبة التأطير ما جبرناش شي حاجة اللي تتبين على أن نسبة التأطير غتكون مرتفعة بالمقارنة مع العدد دالموظفين الهائل وليني اللي فيه بززاف الموظفين صغار، راه العدد الكبير فهاد ماجبرناش سياسة الأجور، غياب تشجيع حقيقي للقطاع الخاص، تكلمنا على 245 مليار نتاع الإستثمار، والحال أن 245 مليار دالاستثمار فيها 80 ولا شي حاجة هكذا دالمليار اللي فات ب10 السنة المنصرمة، أما الباقي كلو راه دالجماعات ونتاع القطاعات، يعني، الشبه حكومية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، النائب سي محمد تويزي.

النائب السيد محمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي النواب،

نحن في الأصالة والمعاصرة سوف نصوت على هاد الميزانية أولا..

السيد الرئيس:

في القراءة الثانية، في القراءة الثانية.

النائب السيد محمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

نحن سوف نصوت على هذا المشروع أولا، لا، صوتنا على هذا المشروع أولا سمحو لي راه العيا، أصاب منا العياء، إذن صوتنا على هاد المشروع أولا لأن هاد الميزانية هي ميزانية عندها واحد الشحنة اجتماعية، ماشي داك الشي اللي تيتقال، أن لم تعطي القيمة ولم تعطي لهذا المجال الاجتماعي، عدد من الإمكانيات التي رصدت كلها مشات في الإتجاه دعم هاد المجال الاجتماعي، كذلك هي أول ميزانية في تنزيل البرنامج الحكومي، ولا يمكن ننزل البرنامج الحكومي في ميزانية واحدة، باقي 5 سنين كيما قال الأخ، 5 سنين، ولكن هادي أول ميزانية هي بداية التنزيل، وكذلك هي بداية التنزيل ديال المخطط اللي كلنا متفقين عليه على هاد النموذج التنموي الجديد، هاد الميزانية دارت البداية ديالها في هاد الموضوع، كذلك فهي ميزانية اللي اعطات إمكانيات ماشي كبيرة بالنسبة السنة الفارطة فيما يخص قطاع الصحة، فيما يخص قطاع التعليم، فيما يخص قطاعات كلها ذات، كيما قلت في البداية دات شحنة اللي هي اجتماعية، هذا علاش صوتنا عليها، وبغيت نذكّر أخي وصديقي النائب محترم الذي تكلم على الأمين العام دالأصالة والمعاصرة علاش دخل للحكومة؟

أولا: هذا قرار سيادي ثم نقولها لك بكل صدق، ما كانش عندو رغبة باش يدخل الحكومة، ولكن الرأي ليس برأيه، هذا رأي ديال المجلس الوطني اللي هو بالإجماع دافع باش يمشي يدخل للحكومة، هذا قرار سيادي ديال المجلس الوطني هادي الأولى.

ثانيا: تكلمت وأنت أخي العزيز كنعرفك وتتعرفني لا تكلمت كذلك على الأمازيغية، وأنا في الواقع أتعجب من حزب شارك في جميع الحكومات منذ الاستقلال إلى الآن ولم يتكلم عن الأمازيغية غي بالكلام، هاد الحكومة عندما تكلمت على الأمازيغية أتت بإمكانيات واضحة في الميزانية بتبدا فيها، ولكن ماشي بوحدها ماشي تكلمات غير الهضرة، ماشي كنفرقوا غي اللغا تكلمات على الأمازيغية جابت الإمكانيات في هاد الموضوع دالأمازيغية. إذن احنا باش نتكلموا بهاديك الطريقة في الواقع، ما عجباتنيش الطريقة باش تكلمت السيد الوزير السابق، احنا ما غادي شاي ندخلوا في التفاصيل، أنت كنت في الحكومة وكنا عرفنا كدخلتي للحكومة وكي دخلتي للحكومة ومنين خرجتي من الحكومة، وكلنا كنتفكدوا كذلك هداك شي ديال الفايسبوك وهاد شي كلو كنتفكدوه، لا أنا عندي لأن دخلتي لنا تيما تكلمتي بطريقة لا بطريقة مستفزة بالخصوص ديال السي الأمين العام ديال الحزب ديالنا. إذن احنا كأغلبية مساندة ومشاركة للحكومة سوف نكون معكم مدافعين عن مشاريعكم، ماشي غير مدافعين مدافعين ومنهين كذلك إذا كانت هناك هفوات، ولكن وهاد الحكومة اللي جابت الثقة إثر الإنتخابات اللي فاتت اللي واحد العداد يشكك فيها، وقلنا أننا لا يجب أن نشكك في الإنتخابات ديالنا، ما نشكوش فيها، ما نعطيوش إشارات سلبية للمواطن، ما نعطيوش إشارات سلبية للدول المجاورة اللي كتقلب لنا غير الهفوات، الإنتخابات دازوا ماشي غير عطيني بيضة ولا نطيح، غير نجحت راه راه انتخابات مزيانة، ما نجحت شي الإنتخابات ما مزياناش، ملي جاب الحزب الأغلبي 127 عضو لم ما عمر الأصالة والمعاصرة تكلمت على أن الإنتخابات غير نزيهة، وجابت 127 عضو، وبالتالي لا يمكن أن يكون عندنا هاد 2د المواقف متناقضة فيما يخص التعامل مع هاد السياق دالإنتخابات، خصنا نفضيوا من هاد الانتخابات. المغرب أعطى ضمانات قانونية كثيرة جدا لم تعط في الدول المتقدمة لتحصين وصيانة هاد الخيار الديمقراطي، وبالتالي خصنا نطويوا هاد الموضوع هذا. الحكومة يالله جات الحكومة يا الله بدات مازال الوزراء مازال ما

سخنوا بلايصهم، ولا يمكن أن نحمل هاد الحكومة تبعات سياسات اللي كانت هادي 10 سنين اللي كيتكوى منها المواطن الآن في الشارع، هاد المواطن اللي خرج الآن في الشارع خرج في الشارع لماذا؟ لأن السياسات التي التبعت منذ عشرات السنين أدت إلى ما نلاحظه اليوم، هاد شي اللي كنشوفوا اليوم ماشي ديالنا احنا، تسناونا تسناوا هذا عامين تسناو عام ونص، وديك الساعة غنشوفوا كفاش غيتفاعل المواطن.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للنائب المحترم عبد الله بووانو.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

احنا كعدالة وتنمية صوتنا ضد هذا مشروع قانون المالية 2022 على عدة اعتبارات، منها هاد القضية ديال محاربة الفساد والريع والاحتكار إلى غير ذلك، في مجلس النواب فيه 22 مشروع قانون من حق أي حكومة مشات أي حكومة جات كتسحب اللي كاين كامل وكترجعوا، هاد شي اللي وقع في 2016 وهاد شي اللي وقع في 2012. هذه الحكومة عزلات واحد، إذن كاين شي مصلحة، ملي كنضيفوه ل 2 دالمؤشرات آخرين، واحد الخلية كانت في رئاسة الحكومة مكلفة بهاد شي وملي كنجي وطلاع وجاوبني آ أستاذ، راه ما عندكش الحق ما عندكش الحق لا تقاطعني ولا طلع، ما عندكش الحق لا تقاطعني ولا طلع أرجوك السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد الوزير، السيد الوزير من فضلك تفضل. تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

لا ولكن صدر الحكومة ضيق لهاد الدرجة، ما بغيتوش نكلمو؟ هذه الحكومة قلت تطبع مع الفساد، اعطيت المؤشر الأول، المؤشر الثاني وهو أنه خلية، خلية كتشتغل على المؤشرات وعلى تنزيل الاستراتيجية ديال الفساد، ما تدارتش وحدة اخرى، هاديك تدارت في يوم من بعد 3 ايام كيتسحب هذا القانون، باش غنفسرو هاد الشي؟ قولوا لي باش غنفسروه للمغاربة، هذا قانون جنائي غنجتيبوا قانون جنائي متكامل جيبوه وسحبوا هداك، ولا سحبوا كل شي هاد 22 وقولوا لنا هدا غنخليوه هذا غنرجعوه، غير من حيث الذكاء، كنصوتو ضد هاد مشروع قانون المالية كذلك، لأنه احنا ما عندناش مشكل مع الاستمرارية، وما قلنا لكمش استمروا، بالعكس، بغيتوا بغيتوا ديروا القطيعة ديروها، ما تقدوش، ما غتقدوش تديرو القطيعة، وبما أنه الحكومات ماشي كتشتغل بقوانين المالية، دابا الآن كتشتغل وكتخلص الموظفين ماشي غنتظر حتى يجي قانون المالية في يناير غنصادقو عليه، ولا ما غنصادقوش عليه، وبه غتخدم، ما غتخدمش الحكومة فقط بقوانين المالية، عندها دابا 3 اشهر وهي خدامة وغادي تخدم، واحنا مخلينها تخدم، بالعكس لا نثير أي شوشرة عليها الآن، كنتكلموا داخل المؤسسة واللي اليوم وشي وحدين كيقول لك لا ما تهضروش، راك كتخلعو عباد الله، وراه كاين الناس خارجين وراه كاينة الناس في الخارج، وراه كاينة الجيران وغياخدو كلامكم، آش كنقولو بالسلامة؟ أش كنقولو بالسلامة؟ مشروع قانون المالية لم يعكس لا من قريب ولا من بعيد لا النموذج التنموي ولا البرامج الانتخابية ولا حتى البرنامج الحكومي، واعطيناكم أمثلة، كنقولو لكم أودي داك الشي اللي قلتو ما كاينش، حتى في الأوراش ديال التشغيل، حتى في فرصة، كنقولو لكم هداك الشي كاين اللي كان، كاين اللي جا كيشوش على انطلاقة، واليوم حنا غنقولوها في 29 نوفمبر غادي نوليو نقولوها، وغنقولوها لرئيس الحكومة بالوضوح، المؤشرات المعتمدة غير واقعية، قانون المالية يضرب القدرة الشرائية، قلناها كيبيع الوهم، قانون المالية محدود من حيث التدابير الجبائية، قولوا لنا 5 ديال التدابير اللي جاب، كيبغيتونا احنا نصوتو عليه، قانون المالية يرفض التفاعل مع المعارضة، أول مرة والسيد الوزير المنتدب كيعرف هاد الشي، أول مرة وأنا رئيس اللجنة لمدة 5 سنوات، أول مرة يتم التعامل مع المعارضة بهذا الشكل، 4 ديال التعديلات شكيلة التي قبلت من 73، أول مرة دائما فوق 20 اللي كتقبل الحكومة للمعارضة، وها الإخوان المعارضة حاضرين معنا، قانون المالية بدون رؤية ناظمة، ها اللي كنتكلمو على الاستمرارية كنتكلمو على القطيعة إلى غير ذلك، قولوا لنا في الأخير، اليوم البلاد مهددة بالجفاف وبارتفاع المحروقات، آش غديروا مع الشارع؟ احنا هنا كمعارضة، احنا مادين يدينا للتعاون، قدمنا تعديلات، أكثر من ذلك، كنقولو لكم اليوم، حذار لأنه استقرار البلاد فهاد جوج ديال الأمور، إذا استمر الجفاف، لا قدر الله، كنطلبوا الله من هنا، أن يرحمنا بالشتاء وبالمطر وأن الأسعار اللي باقا مرتفعة، هذا هو اللي كيخوفنا، ولذلك خصنا نكونو مسؤولين كاملين، خاصنا نكونو مسؤولين، وما نجيوش لهنا ونقولو، أودي احنا، أسيدي دير القطيعة، ما تديرش غير الاستمرارية، ولكن حذار ثم حذار أننا نمشيو ببلادنا حيث لا يجب أن تمشي من غير أن تمشي في استقرار وفي الأمن وفي الازدهار والتنمية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة، السيد الرئيس، السي رشيد حموني، انت آخر، لاّ لاّ على حسب الترتيب ديال التوصل ديال الطلبات.

النائب السيد رشيد حموني رئيس فريق التقدم والاشتراكية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في البداية، لا بد باش نسجل واحد النقطة مهمة، هاد المنصة ما تدارتش لشي واحد يجي يعطينا الدروس، كيفاش نعارضو، وكيفاش نديرو مداخلاتنا كيفاش نعارضوا؟ وكيفاش نديروا مداخلاتنا؟ ويشد ستيلو أحمر ويبدا يجاوبنا على المداخلات، هاد الفترة وهاد يعني الكلمة اللي تعطات في الآخير لتفسير التصويت، ماشي نبقى نجاوب على مداخلات ديال المعارضة، لأن حزب التقدم والاشتراكية 73 عام في التاريخ ديالوا، وكتعرفوا حزب التقدم والإشتراكية كان عليا يعتى هنا بوحدوا يقيموا ويقعد الدنيا بوحدو، نهار كان سنوات الرصاص اللي ما كانش كيقدر واحد يشري جريدة، اليوم هاد الأحزاب الوطني اللي كتقولوا كانت في الأغلبية وكانت في المعارضة ودبا نحترمها جميعا، والنضال والإعتقالات اللي تعرض لها هي اليوم باش را كم في البرلمان، هي اليوم باش كنعموا بهاد الإستقرار ديال البلاد ديالنا، لأن الناس ضحات وتعتاقلات و تسحبات ولكن باش اليوم نجي نعطي الدروس للنواب كيفاش يعارضوا عيب وهو كان مازال ما تخلقش في ديك البلاصة، شوية ديال الإحترام داخل هاد المؤسسة، راه ما يمكنش البلاد تمشي بلا معارضة معارضة، هادي راه مصلحة البلاد. احنا قدمنا الصباح بعض المقترحات قلنا جبتوا هدوك ديال 65 سنة اللي غاتعطيوكم ودرتوا لهم 2 دالمليار مشينا ا HCP لقينا مليون و800 كنضرب مليون وكنقسم 2 دالمليار على مليون و800 كاتجيني 300 درهم، ياكما ب L Calculatrice مافيها لا اجتهاد تاشي حاجة قلنا ليكم أودي هاد شي راه خاص 4 دالمليار، 10 دالمليار اللي درنا غير ألف درهم، مشينا قلتوا غاتحاوروا مع المتعاقدين في الحوار الإجتماعي قلنا ليكم راه في الميزانية راه ما دايرين والوا في الفلوس، باش غتحاوروا معاهم بالكلام؟ واش هاد شي عيب؟ قلنا ليكم في FDR ديال الفوارق المجالية والإجتماع راكم نقصتوا مليارو في البرنامج الحكومي كتقولوا القضاء على هاد الفوارق، واش هاد شي قلقكم؟ لأن اليوم احنا في المعارضة باغيين نتعاون لأن هاد النواب كلهم صوتوا علينا المواطنين لاش؟ باش نخدموا المواطن مافيه لا أغلبية ولا معارض كلنا وحكومة وبرلمان باش نخدموا هداك المواطن، وقلنا ليوم هاد الغلاء ديال الأسعار راه الحكومة قلنا أول امتحان عندها تنكب للخدمة ديال هاد وتحافظ على القدرة الشرائية، مصلحة بلادنا، لأن ملي كنجيو نهضروا في هاد القاعة ما كنجيوش نتزايدوا ما كانجيوش قاصدين شي واحد. السحب ديال القانون الجنائي بطبيعة الحال نرجعوا شوية لور بالفعل كان فيه مشكل كان واحد متباغيش الحريات الفردية وداك شي ديال العلاقات الرضائية وداك الشي اللي فخباركم، أ واحد ما باغيش عاوتاني يتحاسب، وهادو كانوا بجوج في الأغلبية كان مشكل، واحنا كنا كنقولوش خاصوا يتقدم وكلنا كنقولوا خص مراجعة ديال القانون هاد شي حقيقة ولكن غير كنقولوا للسيد الوزير عنداك تمشي تحيد داك المادة، عدل كيف ما بغيت غير خليلنا هاديك المادة خلا لنا هاديك المادة أولا لاما خليتيهاش راه شي حاجة تم، وأنا عارف السيد الوزير يمكن بأن حتى هو راه كان كيدافع على ديك المادة ولا أعتقد يدير هاد الخطأ، لأن السحب ديالوا فهاد الفترة وكلنا كنتذكروا القانون ديال تكميم الأفواه سبحان الله كاع فهم 20 20 اللي جا في الحكومة داز بواحد الطريقة، راه نفس الشيء، جاه الناس كين تلقيح كذا وهو يتسحب خلانا كنشكوا، كنقولوا كيفاش علاش بالدرجة 20 قانون وسحبتوا غير واحد؟ هذا هو التساؤل ديالنا، من حق تسحبوا ولكن ماسحبوتوش لوخرين؟ إيلا سحبتم غادي نتظروا منين تجيبو إيلا بقات هاديك المادة راه نيتكم حسنة وإيلا ما بقاتش هاديك المادة راه شي حاجة تمة، قلنا لكم اليوم كاين منين تجيبوا الفلوس، قلنا لكم راه كاين اليوم الفلوس في مقالع الرمال، الملايير قلنا لكم اليوم كاين الناس محتكرين، قلنا لكم راه كاين القطاع الغير المنظم جيبوا لنا شي حلول..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الرئيس نور الدين مضيان.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الرئيس نور الدين مضيان.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال الفريق استقلالي صوت على مشروع القانون المالي عن اقتناع ولعدة أسباب كما سبق أن ذكر بعض الزملاء في الأغلبية.

أولا لأنه مشروع واحد اللي هو طموح ويكرس التفاؤل في أكثر من جانب، أولا من خلال التدابير الواقعية التي تضمنها هذا المشروع فيما يتعلق بتنزيل الأوراش الكبرى التي دعا إليها جلالة الملك، وخاصة طبعا فيما يتعلق بتنزيل المقتضيات وتفاصيل النموذج التنموي كحل بطبيعة الحال أساسي لإيجاد المخرج السريع لتحقيق التنمية المنشودة، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك صوتنا على مشروع القانون المالي لأنه مشروع بطبيعة الحال يرمي إلى إنعاش الاقتصاد من خلال آليات كثيرة جدا واردة في هاد المشروع، وكذلك يرمي هاد المشروع إلى تنزيل تفاصيل الحماية الإجتماعية كذلك كمشروع هام دعا إليه جلالة الملك، يعني في عهد الحكومة السابقة ونتمنى أكيد أن هاد الحكومة تبنتها في إطار تبنت هاد المشروع في إطار القانون المالي بما يكلفه من ميزانيات ومجهودات المالية بطبيعة الحال ستحسب لصالح

هذه الحكومة في إطار الاجتهاد يعني الذي قامت به في هذا الإطار، وكذلك صوتنا على هذا المشروع لأنه سيضمن إنعاش الاقتصاد الوطني الذي عانى خلال الحكومة السابقة يعني في أكثر من مجال وخير دليل على ذلك الأرقام ديال الرسمية ديال البلاد الدالة على ذلك، إذن رغم جائحة كورونا الحمد لله أنه بشائر الخير ديال نجاح هاد الحكومة هي أننا الآن بدأنا نعيش المراحل الأخيرة ديال كورونا اللي ورثناها من الحكومة السابقة، يعني كانت جات في العهد ديالكم السي عبد الله واحنا الحمد لله دابا راه غادية كورونا بأرقام نتمناوا إن شاء الله واحد المدة قصيرة وغادي تمشي هذا من جهة. إذن هاد التداعيات ديال كورونا والآثار التي خلفتها المختلفة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي كان لها الأثر البين، إذن فأعتقد بأنه هاد المشروع من خلال القراءة المتمعنة يعني الأرقام ديال هاد الميزانية على أنها سنعمل على تجاوز أهم المخلفات ديال هاد الجائحة رغم الإكراهات الإقتصادية الموجودة، وأن تحقيق نسبة 3.2 من نسبة النمو إيه هذا رقم واعد في ظل هذه الأزمة اللي كاينة هي أزمة عالمية وأزمة ناتجة عن كورونا والظرفية الإقتصادية إلى آخره. إذن فتحقيق مليون ديال منصب الشغل هذا طموحا كبير بل وأكثر من ذلك، أنه ما لمسناه في مشروع هذا القانون المالي هو أنه إنعاش الشغل بالدرجة الأولى ليس فقط من خلال توفير المناصب المالية القارة، ليس هو مليون منصب لا، هو دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي كسبيل أساسي لإنعاش التشغيل بالدرجة الأولى. إذن فلذلك نحن في البداية الحكومة في البداية فلا يمكن أن نكلف مولودا جديدا بالمشي السريع وهو في المهد، إذا نتمناوا إن شاء الله تفاءلوا خيرا تجدوه، تفاءلوا خيرا تجدوه وأكيد أنه بشائر الخير ديال نجاح الحكومة وارد بالدرجة الأولى أنه حكومة ثلاثية، وثانيا أنه تكونت في زمن قياسي وما كاينش البولاكاج ديال 6 شهور ولا ديال 3 شهور، وهذه من بشائر الخير ونتمناوا إن شاء الله أننا نشتغلوا كمعارضة وأغلبية من أجل تسريع وتيرة العمل وتنزيل المقتضيات وتفاصيل النموذج التنموي كحل لعلاج مشاكل المغاربة والمشاكل التي ورثناها من الحكومة السابقة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، آخر متدخل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

بطبيعة الحال نحن كفريق اشتراكي صوتنا ب لا على قانون المالية، قبل ذلك كنا قد صوتنا بلا على البرنامج الحكومي، صوتنا اليوم مرة أخرى ل 3 أسباب:

أولا: لأن الحكومة بشكل مباشر لم تتعامل مع فرق المعارضة ولم ترد على الكثير من التعديلات، وأعتقد أن أحد الإخوة شرحوا بأن في 73 تعديل تعاملت الحكومة مع 4 تعديلات في 69 لم تتفاعل معها، رغم إيمانها في الكثير من..، السادة الوزراء في كثير من الأحيان تفاعلوا يعني في النقاش وتفهمهم لهاد المواضيع ورغم ذلك لم يفعل فيها، حتى الموضوع الذي حظي بالكثير من النقاش وهو موضوع الزيادات حول الآلات إلكترونية، التفسير الذي قدم له بأنها هاد الضريبة كنزيدوها للتدوير باش أن المغاربة يتعلموا بأن هاد الآلات راه كيمشيوا من بعد الدارلهم recyclage ، وآمنا وقلنا بأن البيداغوجية راه ماشي هكدا، راه كتدار بطرق أخرى وما يمكنش نتكلم عليها. هذا نموذج اللي كيختزل بأن لم يتم التفاعل إيجابيا نهائيا وأعتبرنا بأن هذا مؤشر نربطه بمؤشرات أخرى، هو الأذان الصماء احنا أن العدد ما غنقبلوش أي رأي.

المسألة الثانية وهي اللي كنختم بها هو أن تصويتنا أيضا جاء وشرحناه في البرنامج الحكومي وشرحناه في أثناء التصويت هو تخليق الحياة العامة، تخليق الحياة السياسية لأنها جميل بأن المغاربة رجعوا الثقة في العملية السياسية وصوتوا بكثافة وعطاوا أغلبية منسجمة، ولكن أنا متأكد بأن هاد الأحزاب التحالف الثلاثي كان دائما تيقول نهار كانت جهات حزب تيقول بأن عندي الأعداد تيقول لو لا الديمقراطية قيم، الديمقراطية منهج في عمل ماشي فقط الأعداد كتصوت وكتنتهي، ولهذا علقنا من البداية بأن الطريقة التي دبرت بها الإنتخابات في التحالف بأن اللي سميناها مفاصل الدولة أننا نقفلوها على جميع الفرقاء السياسيين يمشيوا الجهات، يمشيوا المجالس الإقليمية ويمشيوا البلديات كنقولوا كتهدد التعددية السياسية،ووصلات البرلمان، واليوم في التصويت كانوا الأمناء كانت الحكومة كتعد بوحدها، التحالف الحكومي تيحسب لراسو غنبداوا نقولولكم لا كتقولوا لنا لأن كان بالإمكان والسيد الرئيس على مسؤوليته بأن نفكروا للمستقبل بأننا غادي نكونوا مجموعين وراه غادي نحسبوا مجموعين ولأن الديمقراطية فيها 2 دالأطراف، وبأن هاد الميزة للآخرين حتى وإن كان ضعيفا علينا أن نقويه، المرحوم الحسن الثاني الله يواليه برحة الله قال لك:» كون ما عنديش المعارضة غادي نخلقها» الآن كاينة معارضة وواعية ومسؤولة ويقظة، وعلى الحكومة أن تلتقط الكثير من الأشياء التي تقوم بها. المسألة المرتبطة بهذه وهي الثالثة سبقني أحد الإخوان وقال الوزراء كاع مازال ما سخنوا بلايصهم وأنتوما تتجاوبوا عليهم، وغير يبقاوا يبردوا، راه التصريحات ديالهم من هنا ومن هنا ومن هنا هي اللي كتجيب الهضرة، لا راه كاينة بزاف دالتصريحات في كل لحظة من العملية، نرجعوا وكنقول تخليق الحياة العامة لأن المواطن خصوا يثيق بالوعود اللي كتعطى لو ربطناها بالإنتخابات. انتقال عطينا نموذج المتعاقدين ومازال غنقولوه لأنه تيحظى برأي عام، يمكن الكثير من الإخوان تيقولوا علاش..، لا أنا كنتمي لواحد المنطقة نهار يضربوا المتعاقدين مكيقرا حتى شي حد 80% من المدرسة كتوقف، درعة تافيلالت كتوقف المدرسة العمومية كلها، فملي كيجي السيد الوزير السي بايتاس وتيقول غادي يتحل هاد المشكل، السيد الوزير السي وهبي

تيقول هاد المشكل غادي يتحل، السيد نزار البركة السيد الوزير كيقول هاد المشكل غادي يتحل، كيجي السي فوزي لقجع السيد الوزير وتيقول لا، لا ما كاينش لا حل ولا حل الشكل رجعوا للجهات ما كنتكلموش على هاد شي لا لا، قلتي غيبقى في الجهات، لا لم أقل قلت لم أقل أنك قلتها، قلت السيد الوزير بأن التشغيل ديال الموظفين هادو غادي يبقاوا موظفين جهويين فقط، قلت بأن الرأي اللي قالوه 3 دالوزراء سابقين قلتها ضده وهذا مهم، ولهذا بالنسبة لنا ملي كنقولوا وعود إنتخابية وفي برنامج حكومي من بعدوا كيجي تصريح ديال وزير التربية الوطنية وتيقول في نهاية نونبر غاتكون أشياء جديدة، تناقضات من هاد النوع ما يمكن لنا معارضة إلا نلتاقطوها، ونقولوا بأن الحكومة عليها أن تنتبه، والحكومة عليها أن تعطي الحقائق أخرى للمغاربة لأن المغاربة يقظون ويقظون بمعارضتهم. الكثير من الأشياء التي صوتنا ضدها أيضا لأننا وجدنا بأن الشعارين الكبيرين الدولة الإجتماعية التي بشرت بها الحكومة وقالت الحكومة بأنها هي البوصلة في عملها لم نجدها في هاد البرنامج، وكل التعديلات التي قدمتها المعارضة لتقويم نوعا ما استرجاع الآلة إلى مكانها رفضت، وبالتالي..شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم، **رفعت الجلسة.**

محضر الجلسة الرابعة عشر

التاريخ: الاثنين 9 ربيع الثاني 1443هـ (15 نونبر 2021).

الرئاسة: السيد محمد والزين النائب الخامس لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات التالية:

-العدل؛

-التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة،

-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محمد والزين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إيلا اسمحتوا السيدات والسادة النواب، إيلا اسمحتوا الله يخليكم. طبقا للفصل 100 من الدستور، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، ويتضمن جدول أعمال اليوم 17 سؤالا شفهيا موزعة على القطاعات التالية: العدل، التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وأخيرا وليس آخرا القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إذا سمحتم، وفق المادة 149 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نستمع إلى المراسلات الواردة على الرئاسة، فليتفضل السيد أمين المجلس لتلاوتها مشكورا.

السيد محمد بودريقة أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

توصلت رئاسة المجلس بمقترح قانون تنظيمي يقضي بتغييروتتميم المواد: 19، 21 و32 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، تقدم به السيد النائب إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي وباقي عضوات وأعضاء فريقه.

توصلت رئاسة مجلس النواب كذلك عدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 8 إلى 15 نوفمبر 2021، 162 سؤلا شفويا و124 سؤالا كتابيا، تم سحب سؤالين شفويين وتم سحب سؤال كتابي واحد، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم،

السيدات والسادة النواب،

بداية أود الإشارة فيما يخص الطلبات المقدمة من لدن السيدات والسادة النواب بناء على المادة 152 من النظام الداخلي، فقد برمجت 4 طلبات في موضوع ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية تقدم بها كل من فريق التجمع الوطني للأحرار، وفريق الأصالة والمعاصرة، وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، وسنعرضها لاحقا بعد طرح جميع الأسئلة المدرجة بجدول أعمالنا.

وإذا سمحتم، نشرع الآن في بسط الأسئلة الشفهية المدرجة بجدول الأعمال ونستهلها بقطاع العدل، نرحب بالسيد الوزير بيننا ونمر مباشرة إلى السؤال الأول وهو سؤال عن مراجعة قانون المسطرة الجنائية للسيدات والسادة النواب الأفاضل من فريق الأصالة والمعاصرة فليتفضل أحد، تفضلي السيدة النائبة المحترمة تفضلي.

النائبة السيدة قلوب فيطح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بداية نجدد التهاني لشخصكم الكريم بمناسبة نيلكم الثقة المولوية السامية، وتعيينكم على رأس قطاع العدل. السيد الوزير، تضمن البرنامج الحكومي للولاية التشريعية ما بين 2021-2026، وخصوصا على مستوى استكمال ورش إصلاح قطاع العدل التزاما حكوميا بتعديل قانون المسطرة الجنائية. لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لأجل التنزيل الفعلي لهذا الالتزام الحكومي وبلورته على أرض الواقع بما يستجيب وانتظارات المواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة على التهاني وشكرا على السؤال، اسمحوا لي

أولا حينما نتحدث عن قانون المسطرة الجنائية في الحقيقة لما جينا لوزارة العدل وجدنا قانون المسطرة الجنائية موجود، وقد اشتغلت عليه الوزراء 3 السابقين من الأستاذ الرميد إلى الأستاذ أوجار إلى الأستاذ بنعبد القادر وجدنا أنه أتمموا الكثير من العمل، بقات بعض الروتوشات، وبقات بعض التغييرات الطفيفة وكذلك بعض الملاحظات حول هاد القانون، وسينتهي هاد الأسبوع ستنتهي وزارة العدل من أشغال هذا آخر اجتماع غيكون نهار الجمعة إن شاء الله، باش نوضعو النقط النهائية والأخيرة بالنسبة لقانون المسطرة الجنائية، وفيه كثير من الأشياء التي تغيرت منها: تعزيز الضمانات المتهمين، فنصينا مثلا على حضور المحامي في مخافر الشرطة أثناء الاستماع إليهم؛ اشترطنا بالنسبة للاعتقال الاحتياطي واحد المجموعة نتاع الشروط وخاصة تعليل القرار علاش غادي الشروط، وكذلك ما يسمى بالسراح المؤقت إما بواسطة «bracelet éléctronique» وأشياء أخرى أضفناها؛ كذلك حضور المساعدات الاجتماعيات بالنسبة للمرأة والطفل؛ إلى آليات التعاون الدولي؛ تقوية الوسائل الإلكترونية في مكافحة الجريمة، ثم أنه نغيرو مجموعة ديال النصوص التي تنص على الاعتقال إما بحوافز نتاع الغرامات إما بالعقوبات البديلة نريد أن نقدم قانونا مسطريا جديدا متطور باش ما يبقاوش أنه الحل الوحيد اللي كاين هو نحدو من باش نحدو من كثير من التصرفات اللي كتأدي إلى السجن أو شيء من هذا القبيل، وكذلك إعطاء دور للمحامي حتى يكون له نفس الوسائل التي لدى النيابة العامة باش نضمنو التوازن بين الأطراف، وكذلك أنه العنصر الإلكتروني يكون حاضر ونصينا عليه في القوانين كذلك لتبادل المحاضر ولتبادل المراسلات، مباشرة بعد القانون المسطرة الجنائية غنمشيو لقانون المسطرة المدنية، ثم غنمشيو للقانون الجنائي، ثم غادي نمشيو لقانون المهن، هذا هو شكرا السيدة النائبة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، التعقيب للسيدة النائبة المحترمة، تفضلوا.

النائبة السيدة قلوب فيطح:

السيد الوزير، لنا الثقة الكاملة أنكم ستمضون قدما في مواصلة استكمال ورش إصلاح قطاع العدل بما يستجيب وتصوراتكم ومبادئكم الحقوقية، خصوصا وأن هذا القطاع يحظى بالرعاية الخاصة لجلالة الملك نصره الله، من أجل توطيد مفهوم دولة الحق والقانون، وكذا من أجل تعزيز استقلال السلطة القضائية وتحقيق الأمن القانوني. وهذا لن يتأتى إلا بضرورة مراجعة مجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون المسطرة الجنائية بما يضمن التوازن بين ضرورة كبح الجريمة وحرية الأفراد، وكذا مدى ملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، طبعا أول جلسة غادي نمروا للتعقيبات الإضافية وفق المادة 267 من النظام الداخلي، فهل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ لا يبدو، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا على التعقيب، غير باش نأكد واحد المسألة، باش غير نأكد بأنه راه المسطرة الجنائية كما يتفق على الفقهاء في القانون هي عمق الديمقراطية، المواطن من حيث تيجي أمام المحكمة للضمانات المنصوص عليها في المسطرة الجنائية هي التي تحميه من أي تجاوز للسلطة أو تضمن له حقوق الدفاع، لدرجة أنها يقال وأن قانون المسطرة الجنائية بعض الفقهاء مشاو بعيد وقالوا بأنها من النظام العام لأنها تحرص على أن توفر للمتهم وللضحايا حق شروط المحاكمة العادلة، هادي المسائلة الأولى؛

المسألة الثانية، ما يمكنش طور المجال القضائي ديالنا بدون مسطرة جبائية متطورة جدا اللي كتحمي الحقوق وغندخلو فيها الضمانات المنصوص عليها في المواثيق الدولية وفي الحقوق الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي لم يصادق عليها المغرب راه احنا طارحينها، ثم غادي نوفرو فيها كذلك داك التوازن اللي خص يكون بين هيئة الدفاع والمحامين شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت، نمر إلى السؤالين الموالي وهما آنيين لهما وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بالاعتقال الاحتياطي، لذا أقترح على السيدات والسادة النواب طرحهما جملة أو دفعة واحدة لينالا جوابا موحدا من لدن السيد الوزير. إذن السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم والاشتراكية، لكم الكلمة السيد النائب المحترم.

النائب السيد يوسف بيزيد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، سؤالنا اليوم يتعلق بالاعتقال الاحتياطي وهو إشكال السيد وزير إشكال قانوني وإشكال حقوقي تواجهه العدالة المغربية، ويتصل الوضع الحقوقي في بلادنا لأنه يعتبر نوعا من الإدانة بدون حكم، ونود السيد الوزير معرفة موقفكم منه من أجل الحد من الاستعمال المفرط لهذا النظام ومعالجة الاكتظاظ في السجون، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، السيدة تفضلي السيدة النائبة المحترمة لكم الكلمة.

النائبة السيدة مليكة الزخنيني:

السيد الوزير، المشكل المعتقلون الاحتياطيون ما يناهز نصف الساكنة السجنية، نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها للتخفيف من هذه الظاهرة؟ شكرا كم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الجواب لكم سيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

مشكلة وزير العدل أنه لا يمكن أن يعطي توجيهات أو يتدخل لدى السلطة القضائية في اتخاذ قرارات مماثلة، الوسيلة الوحيدة اللي عند وزير العدل هو أنه يوفر واحد المجال تشريعي، واحد الإطار تشريعي لهاد الموضوع هذا، وفعلا حيث كنا كنوضعو قانون المسطرة الجنائية اللي جاء فيها السؤال من قبل طرحنا هاد النقاش هذا، هل نترك للقضاء حق تقرير وتقييم قضية الاعتقال أو اعتقال شخص في وضعية احتياطية أم لا؟ هاد المسألة كانت عندنا فيها نقاش كبير لأن كتدخل ضمن سابقا عناصر السلطة التقديرية ولكن خصها ما تكونش بالمطلق، خص نوفرو لها واحد المجموعة نتاع الشروط اللي ما يمكنش. قانون المسطرة الجنائية أضفنا مجموعة ديال الشروط منها عندنا 44،56 % في السجون كلهم معتقلين احتياطيين، احنا الآن في قانون المسطرة الجنائية فرضنا أنه ما يمشيوش للاعتقال الاحتياطي إلا إيلا ما عندوش شي تدبير بديل؛ إما منع مغادرة التراب الوطني، إما المراقبة القضائية، إما مجموعة ديال، باش يمكن لووقلنا بأن الاعتقال الاحتياطي أولا خصو تكون فيه عناصر اللي تفرض أنه يكون في حالة الاعتقال الاحتياطي، مثل إيلا كان الاعتراف نهائي وثابت واخا هو نسبي، إذا ظهر بأنه كيشكل شي خطورة على النظام العام، إذا كانت الأفعال خطيرة، أو إذا كانت الوسيلة المستعملة في ارتكاب الفعل خطيرة، ثم إذا اعترف المشتبه فيه بالأفعال المكونة للجريمة يعاقب عليها بالحبس أو ظهرت معالم أو أدلة قوية على ارتكابه لهذه الأفعال. ثم أنه خصو يعلل للقاضي علاش دارو في الاعتقال الاحتياطي، خاص القاضي يعلل يقولو أنا درتو في الاعتقال الاحتياطي لهاد السبب أو ذاك؛

المسألة الأخرى اللي زدنا الي حاولنا نديرو في قانون المسطرة الجنائية قلصنا من المدد، كتعرفو قاضي التحقيق كيدير 3 شهور 5 د الخطرات أعتقد ولا 4 د الخطرات، الآن قلصناها من 12 شهر ل8 شهور، وقلصنا كذلك الحق ديال الاعتقال الاحتياطي ديال اسميتو ديال وكيل الملك في المحاكم الابتدائية إلى أقل من ذلك ما كاين، المحكمة طلبنا ليها أنها يكون الطعن في القرار ديال الاعتقال في المسطرة الجنائية الجديد، وتبت فيه المحكمة بغيت نطعن في شرعية الاعتقال، كان كيطلب السراح المؤقت بمعنى كاينة عناصر الجريمة ولكن كيطلب السراح المؤقت هذا موضوع، وكاين عنصر آخر وهو البت في شرعية الاعتقال وهذا اعطيناه فرصة أنه الأشخاص يمشيو يطعنو فهاد الشرعية هادي، هاد الشرعية هادي لدى القاضي داخل أجل يوم واحد، بمعنى أنه في يوم اللي كيجي يلي يوم العطلة خاصو يبت القاضي واش الاعتقال ديالو شرعي أو غير شرعي باش يكون خاضع للقضاة من هيئة من 3 د القضاة باش يضبطوها أكثر.

التمديدات نتاع الجنايات كانت 5 دالمرات في الحقيقة، ردناها 3 دالمرات وطرحنا أنه ماشي ضروري، ماشي ضروري أن كل شي نديرو فيه التحقيق، كاين بعض الجرائم التي ثبتت نحيلوها مباشرة على القاضي باش يبت فيها علاش غادي نديرو فيها التحقيق ويديوه في الاعتقال إلى آخره. لذلك قلنا بأن خاصها تكون التدابير القضائية، وقلنا نديرو ما يسمى بالقيد الإلكتروني أو le bracelet électronique هو الحل اللي يمكن يعفي المحاكم من الاعتقال الاحتياطي، وكنتمنى أنه السادة القضاة وهذا لأن عندهم استقلالية على وزارة العدل، أننا خصها تخاذ بعين الاعتبار وكان عندنا حوار مع السيد الرئيس المنتدب اللي تفهم الموضوع والسيد الوكيل العام لدى محكمة النقض اللي تفهم الموضوع، ولكن كتبقى ليهم الاستقلالية وزارة العدل لا حق لها للتدخل في هذا الموضوع على المستوى القضائي، ولكن على المستوى التشريعي فقط، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر الآن إلى تعقيب أحد السيدات والسادة النواب من فريق التقدم والاشتراكية، لكم الكلمة السيد النائب المحترم.

النائب السيد يوسف بيزيد:

شكرا السيد الرئيس،

المطلوب اليوم هو الإسراع بمراجعة شاملة للسياسة الجنائية السيد الوزير، وجعل الاعتقال الاحتياطي استثناء وليس قاعدة، وإيجاد بدائل قانونية له، خصوصا بالنسبة لمعتقلي الرأي، الأرقام تشير إلى أن 45 % من الساكنة السجنية هم معتقلون احتياطيا، وهو أمر مؤسف لأنه يضرب مبدأ المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، ويسيئ للصورة الحقيقية لبلدنا، كما يؤدي إلى إرهاق وينهك المؤسسات السجنية، إعادة إنتاج الجريمة، عرقلة إدماج السجناء بعد قضائهم عقوباتهم، وبلغة أخرى فإن ذلك يعني فشل السياسة الجنائية ويفرغ السياسات العمومية من محتواها، فالتعليم والشباب والإدماج الاجتماعي وهو أمر مربط الفرس، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة مليكة الزخنيني:

السيد الوزير، بالفعل ندرك استقلالية السلطة القضائية، ولكن وضع السياسة الجنائية والسهر على تنفيذها في إطار التنسيق مع السلطة القضائية والنيابة العامة هي مهمتكم، وضع الإطار التشريعي هو مهمة الوزارة ومهمتها أيضا ونحن نستبشر خيرا وأنتم تلحقون لفظ أو الصفة الجديدة بالمسطرة الجنائية أن ترى النور. إذن مهمتكم هو الإفراج وتجنب كل تأخير للإتيان بمشروع قانون جنائي جديد. اليوم مجموعة من الجرائم في المجتمع المغربي تتجاوز كونها جرائم مما من شأنه أن يقلص من عدد الساكنة السجنية، أيضا المسطرة الجنائية الجديدة من شأنها أنها تعبر بالفعل على أن الاعتقال الاحتياطي هو استثناء وليس قاعدة. نذكر السيد الوزير أن الاعتقال الاحتياطي هو وسم لواحد المواطن مغربي اللي عدد كبير منهم يغادرون السجن وهم بريئون أو حتى تنقضي العقوبة المفروض أن يقضونها بسبب الجريمة التي اقترفوها، هو عذاب لأسرهم، وهو خدش لصورة وطن عندما يتم استعمال هاد الاعتقال الاحتياطي في أمور تتجاوز بطبيعة الحال ما هو موضوع من شأنه. إذن السيد الوزير، نتمنى رؤية إستراتيجية للسياسة الجنائية وفق الرؤية الذي يمضي فيها المجتمع المغربي والدولة المغربية، إستراتيجية جديدة من شأنها أنها تقوض لنا الاستعمال المتعسف للاعتقال الاحتياطي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، نمر إلى التعقيبات الإضافية في الموضوع، هل هناك من تعقيب إضافي في الموضوع؟ تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع كاين القانون، كاين سلطة تقديرية للنيابة العامة، كاين مجهود اللي تتعملووهذا مجهود ملموس اللي تتعملو النيابة العامة ولكن تيبقاو عدد المعتقلين الإحتياطيين كبير بزاف، ثم اليوم الملاحظ بالرغم من المجهود اللي تيدار ما بين 20 و30 % من المعتقلين الإحتياطيين تيتمتعو بالبراءة وهذا تيطرح أكثر من سؤال وبطبيعة الحال خصو يوجد حل لأن المشكل طبعا كيف قال وتفضل السيد الوزير، كاين إجراءات اللي أنتما بصدد تقنينها والنيابة العامة تدير مجهود، ولكن كتبقى الفضيحة والشوهة ثم احنا عارفين المجتمع ديالنا فإذا كان ممكن أن نتقدم بشكل مستعجل غادي يكون أفضل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، ما عرفتش واش واضعي السؤال باقي عندهم شي تعقيب في الموضوع؟ ولا نمرو مباشرة إلى رد السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

مسؤوليتنا أولا كحكومة وكوزير العدل وهو ندافعو على حرية الناس، والاعتقال الاحتياطي مخالف لمبدأ قرينة البراءة من المفروض أننا خصنا نحترامو قرينة البراءة، راه كاين القاضي الجنائي ولا وكيل الملك ولا الوكيل العام حيث تيجيه ملف كيشوف ما هي العناصر الداخلية أو لا ثم الخارجية، بعض الخطرات تيعتقلو حماية له، بعض الخطرات تيعتقلو إيلا دار جريمة مثلا وقعات حادثة سير فيها موت ما تتعرفش شنو هو رد الفعل ديال العائلة ما تتعرفوش تتوقع شي نتائج وخاصك تحميه تيقول لك أودي راه حماية له خصك واحد الأسبوع ولا تبرد الأعصاب وعاد ممكن، كاينة في بعض الأحيان كتكون جريمة بشعة وفيه الضمانات كلها شاب لباس عليه ولا شاب عندو ضمانات ولا شاب ساكن مزيان ولا شاب عندو خدمة تتقول انطلقو ولكن البشاعة ديال الجريمة ديالو تتفرض عليك أنك تخليه في حالة اعتقال، الله يحسن عوان للقضاة اللي تياخذو هاد القرارات راه ماشي ساهلة ولكن هذه حريتهم، هادي استقلاليتهم.

احنايا من السياسة الجنائية، ما هي يدنا في السياسة الجنائية عندنا 2 دالأمور: عندنا التوجيهات العامة من الناحية السياسية لأن ما يمكنش نعطيو التوجيهات للسادة القضاة، وعندنا التشريع، المسطرة الجنائية احنا تنسرعو فيها وكنقول لكم هاد الأسبوع غادي تنتهي منها وزارة العدل وغادي تبعتها للمؤسسات وتدوز في المساطر ديال الأمانة العامة ورئاسة الحكومة في مجلس الحكومة ونجيبوها، أنا واقف عليها شخصيا لأن كنعتبر بأنه إيلا جبنا المسطرة الجنائية غادي نديرو واحد الدفعة قوية لهاد العمل وهاد العمل هذه عشر سنوات وهما خدامين فيه الناس ما غاديش يجي وزير العدل ونكرر الأمور كلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر إلى السؤال الموالي وهو سؤال آني يتعلق بالخصاص في الموارد البشرية بالمحاكم للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لكم الكلمة السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الحي حرطون:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في السنوات الأخيرة عرف قطاع العدل تحسنا كبيرا وتطورا ملحوظا خصوصا على مستوى استقبال المرتفقين وتقديم الخدمات في جميع المستويات القضائية والإدارية إضافة إلى التجهيزات والبنايات القضائية. إلا أنه من الملاحظ السيد الوزير، أن بعض المحاكم ببلادنا لا تزال تعرف خصاصا كبيرا في الموارد البشرية الشيء الذي أثر على جودة وسرعة الخدمات المتقدمة أو المقدمة للمتقاضين والمرتفقين خصوصا في ظل التوزيع الغير الكامل للموارد البشرية ببعض الدوائر القضائية. لذا نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي سيتم اتخاذها من أجل تجاوز هذا الخصاص بقطاع العدل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

تأكدو السيد النائب المحترم، تأكدو بأن المغرب كله فيه خصاص على مستوى المحاكم، كل نهار تتجيني مراسلة من رئيس أول ولا من وكيل ملك أولا من رئيس محكمة، كاين واحد الخصاص مريع، وعندنا مشكل لا على مستوى السادة القضاة ولا على مستوى الموظفين، الآن الإشكال اللي مطروح هو كيفاش نتعاملو مع هاد الموضوع؟ في الحقيقة من حيث تحملنا مسؤولية وزارة العدل لقينا 500 منصب شغل في الميزانية ديال 2021، واحنا في أواخر 2021، فاتصلنا بالسيد رئيس الحكومة مشكورا وطلبنا منه باش هاد 500 منصب يخليوها ل2022 ما يلغيوها لنا في وفعلا وافق لنا السيد رئيس الحكومة فورا وخلينا هاد 500 منصب للسادة القضاة 250 غادي نديروها في janvier، و250 في juin، علاش juin؟ لأنه بين janvier وjuin كاين واحد 6 شهور السادة القضاة تيقراو في المعهد ما عندنا البلايص فين نديرو، و500 كلها خليناها للمناصب المالية للسادة القضاة ها الأولى؛

ثانيا عندنا 300 منصب شغل الآن بالنسبة للموظفين اللي خذينا في 2022، هاد 300 منصب شغل قررنا في وزارة العدل 100 غادي تكون للمساعدات الاجتماعيات، علاش المساعدات الاجتماعيات؟ لأن قضايا الطلاق وقضايا المرأة اكتشفنا بأن خصنا واحد المساعدة اجتماعية تكون تما باش تساعد غير الناس والنساء والأطفال اللي تيكونو في هاد الحالات نتاع النزاع والخلاف، هذه الأولى والباقي غادي نديرو فيهم امتحان وطلبنا تكون فيها قضية الإجازة، الإجازة باش تشتغل هذا هو الحد الأدنى اللي درنا؛

المسألة الثالثة الأخرى اللي طرحنا احنا تتعرفو وزارة العدل عندها واحد الاتفاقية منذ القدم على أنه كل من خرج إلى التقاعد يحتفظ بمنصبه المالي وكندخلو شي شخص آخر عن طريق مباراة، من حيث جيت لقيتهم تيمددو في التقاعد، منعت التمديد في التقاعد ما كاينش التمديد علاش هداك اللي غيخرج تقاعد غادي يبقى ليا منصب غنعطيه لواحد الشاب يبدى بعدا حياتو يبنيها، ورفضنا جميع طلبات التقاعد وقلنا أودي هاد المناصب نعطيوها للشباب اللي غادي يترشح ويجي إن شاء الله، باش يبني حتى هو الأسرة ديالو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، تفضلوا السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد عبد الحي حرطون:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات القيمة التي جاءت في رد جوابكم، ونحن في موقعنا في حزب التجمع الوطني للأحرار نظن أنه قد حان الوقت أن تقوم وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إطار آلية التنسيق المشتركة أن تعلن عن تنظيم مباراة الولوج لسلك الملحقين القضائيين أو عن طريق الطرق الاستثنائية المنصوص عليها قانونيا. وهنا السيد الوزير أثير انتباهكم إلى وضعية إقليم طرفاية ذلك أن مدينة طرفاية تتوفر على بناية جاهزة لكنها مغلقة وبدون خدمات، بالإضافة إلى عدم توفر الإقليم أي إقليم طرفاية كذلك على عدول ومفوضين قضائيين مما يفرض على ساكنة إقليم طرفاية التنقل إلى المدينة الجوار وهي مدينة العيون لقضاء أغراضهم القضائية والإدارية، وهذا ينطبق أيضا على العديد من المدن في الأقاليم الجنوبية.

السيد الوزير المحترم، نقول لكم على أن مدينة طرفاية فيها محكمة تبنات دابا على مدى 4 سنين وهي مغلقة إلى حدود الساعة لم تقدم أي خدمات بينما الساكنة، السيد الوزير، كتنتاقل إلى مدينة العيون بشكل يومي وبشكل مستمر والساكنة هناك والناس بسطاء، والناس فقراء، ويكلفهم التنقل أعباء كثيرة ومصاريف مادية كثيرة. ولذا السيد الوزير نطلب منكم أن تقوموا بفتح هذه المحكمة وتوظفوا فيها إداريين أو قضاة أو مفوضين قضائيين ولكم منا جزيل الشكر، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، نمر إلى التعقيبات الإضافية في الموضوع هل هناك من تعقيب إضافي؟ لا يبدو إذن السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

بغيت نقول للسيد النائب والله ما عندي علم بهذه ديال طرفاية، شكرا اللي اثرتيها أنا غادي نشوف الوضعية ديالها لأن ما يمكنش تكون محكمة في هاد المنطقة وما تكونش فيها، غنشوف مع السيد الرئيس أو المنتدب لأن هو اللي تيعين القضاة، المجال الإداري ممكن نوجدو لها حل وكنواعدك أننا غادي نجاوبك كتابة حول هاد الموضوع هذا، شكرا السيد النائب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر مباشرة إلى السؤال الآني الموالي وهو عن التحول الرقمي بقطاع العدل للسيدات والسادة النواب المحترمين دائما في فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أبرزت جائحة كورونا أهمية التحول الرقمي ببلادنا خاصة وأن ورش الرقمنة سيساهم بشكل مهم في تكريس الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، وتفعيلا لمقتضيات الميثاق الوطني لإصلاح العدالة قامت وزارتكم بوضع مخطط توجيهي للتحول الرقمي للعدالة ببلادنا. لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذونها إن شاء الله، من أجل تنزيل هاد المخطط وأيضا النتائج المتوخاة منه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة من حيث جيت لوزارة العدل لقيت بأن الوزراء اللي سبقوني اهتمو بهاد الموضوع ودارو مجموعة نتاع القرارات فاعتبرتها بأنها قرارات إيجابية وعندها جدوى إذن خليها تستمر باش تنفذ ما كاين لاش نبدا منها: خلق مرجع إلكتروني منتسب للعدالة؛ فيها تجويد منصة المحامين؛ منصة العدول؛ منصة الخبراء؛ منصة المفوضين؛ الأرشفة الإلكترونية؛ وتعميم الآداء الإلكتروني عن طريق الأداء «TPE»وغيرها من القرارات اللي خداو ودعمناها واستمرينا فيها. ولكن بجانب هذا درنا اجتماع اجتمعنا فيه احنايا والسيدة غيثة مزور السيدة الوزيرة المكلفة بالانتقال الرقمي وبحضور مجموعة ديال المؤسسات ديال الدولة، وناقشنا كيفاش وزارة العدل يمكن ترتقي باش تكون منظمة بشكل إلكتروني كلها، ما يبقاش مجموعة نتاع الجزر المحامين عندهم ديالهم، العدول عندهم ديالهم، المحاكم الابتدائية غير بين المحاكم كاين 2 دالبرامج كاين «ساج 1» و»ساج دوك» وكل واحد اشنو عندو، فقلنا لا فاجتمعنا والآن راه كيشتغلو دارو تقرير كيفاش غادي يشتغلو مستقبلا، درنا واحد التقرير ما يسمى بالمخطط المديري باش نعرفو الوضعية ديالنا و اشنو غادي نديرو وغادي نمشيوا نأكد ليكم بأنه هاد الموضوع أساسي راه وجود التواصل، ما يمكنش يتقبل باقي في المغرب واحد بغى شهادة السوابق العدلية وساكن في وجدة وتزاد في العيون يمشي حتى للعيون باش يجيبها ما عندها حتى معنى، في حين يمكن يطلبها عن طريق الانترنيت وياخذها، ما يمكنش واحد بغى نسخة حكم ويتنقل عليها حتى لواحد المدينة 500 كلم عاد يجيبها راه ما عندها حتى معنى. دابا الآن كاين هاد العمل خدامين فيه وزارة العدل صعيب فيها العمل الإلكتروني ولكن راه احنا خدامين كنشتغلو والآن واحد اللجنة والآن راه غادي نعينو في الشهر المقبل المديرة المكلفة بهاد الشي ديال التقنيات الحديثة مهندسة واللي بينات القدرات ديالها في وزارات أخرى وبناء عليه غادي نمشيو إن شاء الله، بعيد، إيلا حققنا ما يسمى برقمنة وزارة العدل 50% دالفساد غادي يمشي ولا 70% وثانيا غنسهلو العملية ديال العلاقة بين المواطن وبين المؤسسات ديال العدالة في المغرب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السيد النائب تفضلوا إيلا عندكم تعقيب.

النائب السيد المصطفى الرداد:

السيد الوزير، ما في شك بأنكم بحكم المهنة والسمعة اللي عندكم في القطاع ديال القضاء منذ سنين سيعطي واحد الحنكة كبيرة لهاد البرامج خاصة هذا المخطط التوجيهي ديال وزارة العدل، علما أن صحيح كاين معاناة كبيرة كيعيشها المواطن سواء المواطنين في المغرب أو في الخارج فيما يتعلق بالتعثر شيئا ما للملفات نظرا لتعثر أيضا المساطر اللي ما كتخرجش للواجهة في أقرب وقت، وبالتالي نعتقد اليوم بأن اللي مهم هو أيضا تبسيط لكل هاد الفئات ديال المجتمع المغربي المقيمين بالخارج، وأيضا فيما يتعلق بالعقار وأيضا التجاري تتاخذ فيه الإجراءات اللازمة وتحضير أيضا الإمكانيات اللوجيستيكية والمادية لهاد المحاكم باش تخرج هاد المخطط إن شاء الله، هاد المخطط اللي كنتمناو في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه يتماشى مع التقرير العام ديال النموذج التنموي الذي أعلن عنه صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وأعطى أيضا واحد العناية خاصة للسادة القضاة نساء القضاء ورجال القضاء وأيضا الموظفين فرصة باش يكون واحد التكوين اللي يكون كيتناسب أيضا مع المتطلبات ديال المواطنين، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، نمر مباشرة إلى التعقيبات الإضافية في الموضوع، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ ما كاينش شكرا. إذن غنمرو للسؤال الموالي هو سؤال آني يرتبط بتأهيل المحاكم للسيدات والسادة النواب الأفاضل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لكم الكلمة السيد النائب المحترم.

النائب السيد لحسن العمود:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير العدل المحترم،

يلعب القضاء بمختلف درجاته وتخصصاته دورا هاما في تخليق الحياة العامة ونشر العدل والطمأنينة، ويلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة لتقريب القضاء والمتقاضين فإن بعض المناطق ببلادنا لا زالت تعرف خصاصا كبيرا في مختلف المرافق التابعة لقطاع العدل، مما يجعل المحاكم الموجودة لا زالت تعرف اكتظاظا كبيرا، مما يستوجب إحداث المزيد منها وتحسين وضعية القائمة منها وعصرنة وسائل عملها وتمكينها من المعدات واللوازم الضرورية في سياق تقريب القضاء من المتقاضين. والسيد وزير العدل المحترم بصفتكم محامي أنا كنفتح القوس هنا غير باش كذلك نثير الإنتباه ديال البعض لواحد الظاهرة، صحيح راه كاين واحد التحسن كبير في وضعية المحاكم، ولكن كاين الأشغال متوقفة في العديد منها، نعطيكم مثل ديال إقليم الحاجب المحكمة الإبتدائية متوقفة، مكناس متوقفة، فاس، غفساي، تافرانت، هادو محاكم إبتدائية اللي بصراحة غتخفف الضغط على المحاكم الأخرى، علاش الناس ديال الحاجب غيمشيو يتنقلو على يمشيو يتنقلو لأسميتو. كذلك السؤال المطروح كذلك بالنسبة للسادة القضاة اللي كتلقى 3 د القضاة 4 د القضاة في مكتب واحد يشتغلون في ظروف قاسية، فالسؤال المطروح؛ ما هي التدابير التي ستتخذها الوزارة للنهوض بوضعية المحاكم ببلادنا بما يضمن تجويد المنظومة القضائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

أنا متفق معك ما كنفهمش واحد مجموعة نتاع المحاكم واقفة عند البنايات ديالها واقفة، لأن كاين مشكل بين الشركة اللي كتبني ووزارة العدل، بين التقنيين ووزارة العدل، وجمعنا هاد المحاكم كلها بما فيها الحاجب، فيها أزمور واحد المجموعة نتاع المدن اللي لقينا فيها هاد الحالة هادي ودابا محكمة بمحكمة، مكناس مشينا لها بناء على المراسلة اللي وصلتنا وتحركات مكناس دابا الآن اعطيناها لواحد الشركة جديدة، وكاينة 2 دالعوامل: أولا كتلقى شركة تتبني هنا ونفس المساهم كيدير شركة وكيبني في بلاصة أخرى، ما كيدير لا هادي لا هادي؛ ثانيا كيجي كيشتغل في شركة واحد المدة وتيمشي ويخليها لك ويقول لك دار faillite، دابا طلبت أسماء هاد الشركات وطلبت أسماء الشركات ديالهم، وإيلا تبين ليا أن كاينة سوء النية غنحيلها للنيابة العامة، ما كاينش تشد مشروع وتقول ليا faillite، تعطى لك مشروع من طرف الدولة خصك تكملو، وغادي نحيل جميع الشركات التي تبين سوء نيتها للنيابة العامة للمتابعة القضائية لأن فيها نصب هذا نصب، تأكيدات خادعة، ما يمكنش الشعب يخلص في الضرائب وتبني وتقول لها راه مشغولة، وصلنا لـ 3 د الملاير ديال الدرهم من 2012 إلى الآن باقي عندنا مشكل ديال المحاكم، عندنا محاكم ما زال ما وحتى المحاكم اللي تبنات محتاجة لواحد المجموعة ديال التعديلات اللي خصها تكون، ونعطي مثلا الرباط درنا قصر الثقافة ما فيهش الباركينغ، معناها إيلا جاء بالسيارة فين غيوقف؟ لذلك هادو مواضيع كلها رغم أن الآن تقريبا إيلا بغيتي نعطيك الأرقام 22 بناية تمت تدشينها سنة 2020، 9 د البنايات تم تدشينها سنة 2021، 14 مشروع انتهت بها الأشغال، و38 مشروع البناء في التهيئة و30 مشروع في الدراسة هاد 38 شوف شحال فيهم واقفين، الآن كنبحثو في كل حالة حالة على حدة، نتاع مكناس غادي تكمل كما كملنا ديال الداخلة هادي أسبوع ودرنا الشرعية ودرنا، واللي كنفكرو فيه هو كيفاش نجمعو المحاكم في ما بينها باش نسهلو العلاقة ديال المواطن مع المرفق ديال العدالة، هذا مشروع خصنا نفكرو فيه لأنه كتطلب جهد كبير، إضافة إلى ذلك بأنه نوفرو الانترنيت، خصها تكون محاكم بمواصفات جديدة، ما يدخلش المواطن يبقى مجلي بين المحاكم، خصو يعرف فين يمشي ويسول ويجيه الجواب، ما يبقاش المحامي هاز البدلة ديالو وكيدور في المحاكم، خص تكون لو مكان محترم، ما يمكنش القاضي يجلس 12 ساعة في المكتب ديالو، خصو واحد المكان محترم فين يمشي يستراح وفين يمكن لو ياكل ويمكن يتغذى، ما يمكنش تدخل للمحاكم وكتشم ريحة العدس وريحة كسكسو لأن الناس الله يحسن الاعوان الموظفين كيجيبو معهم الماكلة ديالهم، خصهم des réfectoires، خصنا نغيرو النظرة ديالنا د المحامي عفوا ديال المحاكم، إيلا غيرنا النظرة ديالنا د المحاكم غادي نديرو مشاريع ديال محاكم مهمة وأحسن ديال العصر الحالي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، سي العامودي، عندكم شي تعقيب؟ آه، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة فطيمة بن عزة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الحقيقة، لا يمكن أن ننسى الرعاية المولوية لمنظومة العدالة، وما يبتغيه جلالة الملك من تقريب جهاز القضاء من المواطنين والمساواة بين المواطنين والمواطنين في ولوجهم لهذا الورش.

السيد الوزير، في معرض جوابكم عندي مجموعة من الملاحظات، في الحقيقة أن ما أثاره الزميل من سؤال، أن فعلا أن هناك مشكل في البنيات التحتية فيما يخص المحاكم في المغرب، وكذلك وإذا ناقشتم جهة الشرق بالخصوص عندها خصاص كبير في هاد الجانب هذا، السيد الوزير، كذلك ممكن أن نناقش أن هناك جهة الشرق كذلك فيها واحة آهلة بالسكان والكل كيعرف الإقليم من إقليم فكيك حتى لإقليم الدريوش، عندنا محكمة تجارية وحدة، وعندنا محكمة إدارية وحدة، وهذا بطبيعة الحال سوف كيخلق لنا واحد تصدع وكيخلق لينا واحد الإشكال كبير في مناقشة ودراسة هاته الملفات، وبالتالي عاد نمشيو للكم أكثر من الكيف، وهو ما يسري على المحكمة التجارية والمحكمة

الإدارية بوجدة، واللي كنطالبو من وزارتكم المحترمة وحكومتكم المحترمة، بطبيعة الحال، دائما في تعزيز هذا الورش وهو أن تكون لنا محكمة استئناف إدارية وتكون لنا محكمة استئناف تجارية، لأن محكمة الاستئناف التجارية تنمشيو لها حتى لفاس، والمحكمة الإدارية كنجيو لها حتى للرباط، أنتم كتعرفو الإكراهات ديال مسافة الطريق، وكذلك هذا بعد حتى التقاضي على المواطنين يعني للأسف مكاينش واحد مكاينش واحد التمركز في الأقاليم أو الجهات يعني كنمشيو حتى للرباط، دائما عندنا داك الهاجس أننا خصنا نمشيو للرباط ولا نمشيو لفاس باش نتقاضاو في مثل هاد القضايا، هذا من جهة؛ كذلك بالنسبة للمحاكم دائما هذا الورش ديال الرقمنة اللي راه كاين، بطبيعة الحال، هو جميل وجميل جدا، ولكن لا بد من إحداثه بآليات ولوجستيك مهم، واحنا كنشوفو بأن جائحة كورونا وبدينا كنديرو المحاكمات عن بعد وللأسف الشديد هاد المحاكمة عن بعد لم تؤت أكلها ولم تؤت المبتغى منها وتم تغييب المتهم والمتقاضي وتغييب حتى المحامي.

السيد الوزير المحترم، كذلك كنطلب من السيد الوزير، فيما يخص الورش ديال منظومة العدالة لا بد من إشراك الأطياف الأخرى التي لم يتم إشراكها، لا سيما هيئات الدفاع جمعية هيئة المحامين بالمغرب، الموثقون، المفوضون القضائيون إلى غير ذلك من الأطياف، اللي كلها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، مع كامل الأسف انتهى الوقت. نمر إلى التعقيبات الإضافية، تفضلوا السيد الرئيس، تفضلوا.

النائب السيد محمد صباري:

السيد وزير العدل المحترم،

في الحقيقة غادي نطرح واحد الموضوع لا علاقة لكم به، ولستم مسؤولون عنه ويتعلق بجهة كلميم-واد نون، هاد الجهة قدر لها وأنتم تتحدثون عن تأهيل المحاكم على أن هاد الجهة فيها محاكم كاينة في التنظيم القضائي وغير موجودة في الواقع، في 2017 صدر مرسوم أحدثت بموجبه محكمة ابتدائية بآسا ومحكمة ابتدائية بسيدي إفني ومحكمة استئناف بمدينة كلميم، محكمة استئناف كلميم سنتين ونصف بدون محكمة يالاه بدات، ولحد الساعة ساكنة آسا وساكنة إفني تنتظر المحكمة، وكذلك ساكنة تاحناوت بمراكش المحكمة كاينة في القانون وغير موجودة في الواقع. لذلك راه القدر ديالكم لا بد من إيجاد حل لهاد المعضلة خاصة أنكم كتعرفو على أن هاد القانون دخل حيز التنفيذ منذ 2 يناير 2018، قلت على أن هاد القانون دخل حيز التنفيذ منذ 2-1-2018 وتثار دفوع من طرف السادة المحامين ديال عدم الاختصاص المحلي أو عدم الاختصاص المكاني، وتبقى ملفات المواطنين تراوح مكانها، لذلك لا بد من الإسراع بحل هاد المعضلة سواء بتعديل ذلك التنظيم أو بإحداث هاد المحاكم لتقريب الإدارة من المتقاضين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب إضافي آخر دائما في الموضوع؟ ما كاينش، السيد وزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

غير هاد القضية ديال بعد المحاكم التجارية والمحاكم الإدارية لا حل لها إلا ما جاء في القانون التنظيمي الموجود الآن عفوا قانون التنظيم القضائي الموجود الآن في مجلس المستشارين في قراءته الأولى في مجلس المستشارين، لكي تكون غرف متخصصة داخل المحاكم، يمكنا نحلو بها مشاكل كثيرة. في الحقيقة وجدة خصها تجمع فيها المحاكم وخصها دّار فيها محاكم تليق بوجدة، وجدة .. وجدة هي la vitrine ديال المغرب، ولهذا عندي هاد الاهتمام الخاص، وكنفكرو كيفاش غادي نشتغلو وندير وها في وجدة هادي المسألة الأولى؛

المسألة الثانية طرقت لهاديك المحاكم الوضعية ديال المحكمة المسألة اللي طرح السيد النائب المحترم راه المشكل في القانون غريب واحد الوضعية قانونية ما يمكنش تبني محكمة حتى تحدثها بمرسوم، أي تحدثها بقانون عاد تحدثها على مستوى الواقع، بمعنى كتقول أنه راه غتكون واحد المحكمة في كلميم ديال الإستئناف وكدّير مرسوم إحداث محكمة وعاد تتمشي كتدير الدراسة وكتشتغل عليها وكتبنيها وكتمشي، وكيكون هنا واحد décalage بين القانون وبين الواقع، حيت كيجي المحامي عندو ملف تيحيلو على محكمة الاستئناف مثلا في أكادير، مصلحة الموكل ديالو ما بغاش يتحكم داك النهار تيقول لك عدم الاختصاص لأن، القاضي لا يحكم.. يحكم بالقانون، وبما أنه بمرسوم كاين إحداث محكمة الاستئناف فهاد القاضي غيقول عدم الاختصاصات ويحيلها، راه فيها واحد النوع ديال إنكار العدالة لأنه ما دام درتيها خصك توفرها، وما دام كاينة خصها تكون. لذلك في وزارة العدل مع السادة المسؤولين طلبنا منهم وأن قلنا لهم إيلا أحدثنا مرسوم وما زال ما تبناش كريو ولكن ما تخليوش واحد الوضعية قانونية ملتبسة، صافي غير تحدثها خصك تمشي تكري ودّير ليها محل، ما يمكنش المواطن تقول له راه كاينة محكمة وهي ما كاينة، ما يمكنش، ما يمكنش يمشي ويقولو له عدم الإختصاص ويبقى الملف ديالو معلق عامين 3 سنين لأن ما عندناش محكمة ما يمكنش، لهذا درنا قرار أننا آسا كنقلبو باش نكريو وفواحد المجهود تنقلبو باش نكريو، لأنه من حيت تيحدثها القانون من حيت تيحدثها ما تيقولكش سير بنيها، تيقول لك أنا حدثها وسير ديرها بالطريقة اللي كتبغي وخا تشري هاد العود وتحطها تمايا ما عندو مشكل، وهاد المسألة خصنا نخرجو ليها نيشان وخصنا نديرو محاكم واخا نكريو، واخا ناخذو محلات، واخا نديرو هيئات تنقلية المهم خصنا نديرو محاكم، وخاصة المواطن بحال شتي إيلا عندو محكمة في الدار البيضاء وجاء الرباط راه كاين autoroute› واحد تقول لهم من كلميم وسير لآسا، ولا تقولو ورزازات وعندك الاستئناف في الرباط، عرفتي باش

يجيك لهنا أشنا هو، ولا في محكمة النقض ولا، لذلك خصنا نهتمو بهاد المواطنين اللي ما عندهمش قدرات، اللي ما عندهمش إمكانيات هما اللي مهمين، وكيفاش نقربو العدالة للمواطن، أما إيلا غير غادي نقولو في القانون راه احنا غادي نبنيو وسير لما تبنيش راه ماشي.. تنديرو إنكار العدالة وكنضربو العدالة في العمق ديالها، كيمشي الوقت بسرعة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر إلى السؤال الموالي هو سؤال الأخير في القطاع قبل أن نودع السيد الوزير، هو سؤال عن الوضعية الإجتماعية لبعض العاملين في مجال القضاء للسيدات والسادة النواب الأفاضل من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة نجوى ككوس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أولا أهنئكم السيد الوزير بالتعيين الملكي وبالثقة المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونتمنى لكم التوفيق في تسيير هذه الوزارة التي تحظى وهذا القطاع الذي يحظى باهتمام مولوي سامي واللي هو أحد أسس بناء وإرساء دولة الحق والقانون، ولهذا نوجه لكم السؤال السيد الوزير، حول التدابير والإجراءات المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل تحسين الوضعية الإجتماعية لبعض العاملين في مجال القضاء، سواء تعلق الأمر بمعالجة إشكالية التجمع العائلي أو من حيث التسوية المالية لبعض نساء ورجال القضاء الذين لم يتوصلوا إلى حدود اليوم بمستحقاتهم، وهنا أخص بالذكر الفوج 43 من القضاة شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، تفضلوا السيد وزير.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

وهاد القضية ديال السادة القضاة لأن ما يمكنش يقبل شي واحد أن السادة القضاة الجدد سنتين ما توصلوش بالأجور ديالهم، ما عندها حتى معنى، فعلا كان اتصال بالسيد رئيس الحكومة، وفورا فورا وزارة المالية حولت لوزارة العدل الأسبوع اللي فات المبالغ المستحقة للقضاة، دابا المرسوم ديال الأداء راه احنا خدامين غادي يخرج غالبا هاد يومين راه بين يدي السيد رئيس الحكومة، وغالبا بالإجراءات الإدارية قل شهر 12 نخلصو، نحلو المشكل ديال هاد السادة القضاة، شهر دجنبر نخلصو هاد السادة القضاة، ويسمحوا لي عاد جيت، لأن صعيب علي لأن كانت عندي حلم نخلصهم في شهر نوفمبر ولكن صبروا سنتين يزيدو لنا هاد الشهر، الله يجازيهم بخير. نكملو الموضوع، الموضوع ديال التجمع العائلي، فعلا هذا موضوع مؤرق، كيفاش جات عندي واحد المرأة الأسبوع اللي فات تتقول لي ولآ أسبوعين، هي ما عرفت في بوعرفة وراجلها في آسفي، وسير انتايا تزوج، فأنا طلبت من المسؤولين في وزارة العدل يعطيوني اللائحة ديال الطلبات ديال التجمع العائلي، عندنا 20 حالة أو 22 حالة اللي عندنا الآن أصدرت قرارا كلها تنفذ، جمعو الرجال مع عيالاتهم، وجمعو العيالات مع رجالهم، ما عندها حتى معنى شي خدام لهيه وشي خدام هنا والاولاد مجليين، راه كاين هناك مشكل كبير لهذا ما دام كاين الموضوع بهم 20 حالة، كاينة إمكانية ديال التنفيذ ديالها، دابا الآن غادي نجمعو هاد العائلات هادي، وغادي يكون هاد غادي نديرو واحد الدورة استثنائية في التنقيل هاد الشهر هذا، باش نصيفطو هاد باش نجمعو هاد العائلات، ما يبقاش شي وضعية شاذة. احنا خدامين فهاد اللوائح هذا بالنسبة الوضعية العامة ديال الموظفين هي وضعية الأجور ديالهم خصها يتعاد فيها النظر، ولكن شوف شنا هي الإمكانيات من بعد كوفيد، ما يمكنش الواحد يقرر ويحسم في هذا الموضوع بوحدو، هذا موضوع كيهم الوظيفة العمومية ككل، وتيهم ميزانية الدولة والميزانية العامة ديال الدولة، الاعتمادات المالية اللي حصلنا عليها هاد العام هذا 42 مليون درهم، هادي اللي حصلنا عليها كاين تسوية جزء من تعويضات القضاة، لأن كاين الترقيات اللي ما زال ما تخلصو، كاين واحد المجموعة نتاع الوضعيات اللي ما زال ما حسّنا، اعطونا هذا المبلغ باش نحسّنو 50 مليون درهم باش نخلصو السادة القضاة الفوج 43، ولكن أنا كنأكد ليهم من هذا المنبر بأنه غادي نأديو ليهم التعويضات ديالهم في شهر دجنبر، كما كنقول للموظفين اللي عندهم مشكل التجمع العائلي راه غادي نفذوه، ان شاء الله، في هاد 2 الأسابيع المقبلة باش يجتمعو العائلات في ما بينهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السيدة النائبة تفضلي للتعقيب.

النائبة السيدة نجوى ككوس:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى تفاعلكم مع هاد الفئة اللي فعلا كما قلتم أنه أسرة العدالة وخاصة القضاء هي من أحد، وكما قلت في السابق، أحد مرتكزات وأسس بناء دولة الحق والقانون، وملّي كيكون مشكل عند الموظفين والعاملين في قطاع القضاء ولا في قطاع العدالة عامة، فهاد المشكل كيتحول أيضا سلبا على المواطنات وعلى المرتفقين والمتقاضين أمام المحاكم المغربية، وبذلك كنلقاو بأنه كاين واحد العدد المشاكل عند الموظفين سواء كانوا قضاة أو لا كتاب الضبط أو كل العاملين، يعني، فهاد القطاع اللي كيتعلق اللي كيف قلتو يا إما التجمع العائلي كاين أيضا مشكل ديال الانتقالات اللي كيطلبوها وكاين أيضا وضعيات خصوصية جهوية اللي كيعانيو منها واحد العدد د الموظفين في المحاكم سواء في الجنوب أو لا في بعض الجهات اللي كتكون، يعني،

عندها طابع ثقافي واجتماعي خاص، اللي كتلقى أنه هداك الموظف ملّي كيتنقل للمدينة باش أنه يشتغل فيها ما كيتنقلش فقط مع الزوج أو الزوجة أو لا موظفة مع الزوج ديالها ولكن كتكون أيضا ظروف اجتماعية أخرى اللي كتكون مرتبطة مع الوالدين أو لا غيرهم، ولذلك احنا كنعرفو وعندنا الثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم رجل الإنصاف ورجل، يعني، يشجع الكفاءات ويشجع أيضا وسينصف، يعني، العاملين فهاد القطاع، ولذلك السيد الوزير، أيضا كنطلبو منكم ونلتمس منكم التعجيل أيضا في ملف الترقيات والتحفيزات بالنسبة للفئات اللي باقي متأخرين عليها هاد الملفات هادي ديالها، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل هناك من تعقيبات إضافية في الموضوع، لا يبدو، السيد الوزير عندكم شي رد، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

هاد الموضوع ديال الوضعية ديال الموظفين، ماشي فقط في الأجور وفي الترقيات، حتى في المجال ديال الاشتغال ديالهم، كتدخل كتلقاه إما جالس على كرسي مهرس، ولا كتدخل كتلقى داك المكتب تيقتل بالبرد ما تقدرش تجلس فيه حتى 5 دقايق، ماعندوش حتى فين ياكل، بزاف ديال الأمور كتفرض علينا أننا خصنا نعيدو النظر، راه ما يمكنش تكون العدالة وتكون الإنصاف للمواطن إيلا ما كان الموظف ديال المحكمة والقاضي ديال الحكامة كيشعر بأن المجتمع نصفو هادي مسألة نفسية، راه ما يمكنش يعطيك شي واحد الإنصاف إيلا هو غير منصف، من حيث تيكون هو غير منصف تيولي حتى هو داك السلوك كينعكس عليه، وكنتمنى تنتمنى أنه.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى القطاع الموالي وهو قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نرحب بالسيد الوزير بيننا ونمر مباشرة إلى السؤال وهو سؤال عن تدبير الأقسام المشتركة بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين، تفضلوا السيد النائب المحترم لكم الكلمة للأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي النواب،

تعتبر الأقسام المشتركة وهي أقسام ذات المستويات المتعددة وأستاذ واحد ظاهرة كتضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ جودة التعليم. لهذا السيد الوزير نسائلكم ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها لمعالجة هذه الآفة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضل السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيد النائب المحترم،

أولا غي بغيت نعلم بأن الإقسام المشتركة يعتبر أحد السياق التربوية التي يتم اعتمادها استجابة لخصوصيات بعض المناطق وهي في المناطق القروية، فالعدد ديال هاد الأقسام المشتركة هو 25 ألف قسم وتينخافض من عام سنة بعد سنة انخفض ما بين 2021 للآن ب5%، وهذا مخصص فقط للسلك الإبتدائي وتيمثل أقل من 18% ديال مجموع الأقسام ديال التعليم الإبتدائي. عندنا تقريبا 96% ديال هاد الأقسام المشتركة اللي هي إما فيها مستويين إما 3 ديال المستويات، وتتبقى عندنا واحد 4% اللي هي فيها إما تضم 4 إلى 6 ديال المستويات وتيكون 3 حتى لـ 4 ديال التلاميذ في كل مستوى. احنا السياسة اللي احنا تنحاولو نتبعوها هي الآتية: أولا تنحرصوا باش هاد الأقسام اللي فيها 4 وأكثر ديال المستويات غنحاولو كل ما يمكن باش يتم القضاء نهائيا عليها، والأقسام اللي فيها 3 مستويات غنحاولو نقصو منها نقصو من العدد ديالها، أخذا بعين الإعتبار بأن غنشتغلو بتوسيع العرض من المؤسسة التعليمية إما بإحداث المدارس الجماعاتية والعدد ديالها الآن تيوصل لـ226، واحنا عندنا واحد البرنامج اللي هو لبناء واحد العدد ديال مؤسسات جديدة، أو من خلال أيضا بطبيعة الحال تنويع الخدمات الإجتماعية، الدعم الاجتماعي فهاد المؤسسات، في نفس الوقت تنحاولو نرفعو أيضا من المدارس الابتدائية اللي هي موجودة في العالم القروي، وأيضا تنحاولو كل ما يمكن لقاو حلول بيداغوجية باش نحسنو من الجودة ديال التعليم فهاد الأقسام المشتركة، هناك واحد إصدار واحد الدليل منهجي لتدبير الأقسام المشتركة، هناك تجديد المناهج والمقررات الدراسية وملاءمتها مع هاد الأقسام، وهناك أيضا واحد العمل ديال تقييم النتائج وانفتاح على تجارب جديدة، لأن عبر العالم هاد النموذج راه موجود وكاين بعض الأحيان تيعطي نتائج إيجابية، ولهذا خصنا نستافدو أيضا من هاد التجارب اللي هي موجودة عبر العالم باش نحسنو الجودة ديال هاد المدارس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر إلى لكم التعقيب السيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيد الرئيس يمكن لي نلتاحق؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل مرحبا تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، لإنصاف ساكنة العالم القروي والاستجابة للقانون الإطار 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي ينص في المجال الأول على الإنصاف وتكافؤ الفرص وفي مجاله الثاني عن ارتقاء بجودة التعليم والتكوين لتحسين العرض المدرسي، نجد في المقابل ظاهرة الأقسام المشتركة أو متعددة المستويات التي تضرب في الصميم هذا الجانب ديال الجودة وديال الإنصاف. كذلك كيتحرمو التلاميذ ديال الأقسام المشاركة من حصصهم الزمنية الكاملة إسوة بإخوانهم بالأقسام المستقلة، فإذا كانت التلميذ من حقه أن يستفيد من 30 ساعة كاملة أسبوعيا، نجد أن تلاميذ الأقسام المشتركة لا يمكنهم من استفادة من هاد الوقت الكافي، الضعف ديال التكوين ديال الأساتذة د الأقسام المشتركة واللي جاء في الجواب ديالكم أنكم غادي تاخذو إن شاء الله، إجراءات فيه في المجال البيداغوجي والديداكتيكي الخاص بهاد الأقسام الشيء الذي يطرح عدة صعوبات أمام الأساتذة وكتفاقم الصعوبة وكتزداد أمامهم.

الظاهرة ديال الاكتظاظ بالأقسام المشتركة، بحيث يتم خرق المعايير التي تحددها المذكرات الوزارية حيث طبيعة كل قسم 30 تلميذ يكون القسم من مستويين و20 تلميذ بقسم من المستويات أكثر، وهذا راجع لضعف البنيات التحتية، وكذلك نقص الموارد البشرية، وتعتبر هاد الأقسام عقبة كأداء ومشكلا يؤرق العاملين بها وهاجسا يحول دون الرضى المهني في هذه الأقسام ويتسبب في ضعف تحصيل المتعلمين وما يترتب عن ذلك من تأخر في وفشل دراسي وهدر مدرسي.

السيد الوزير، إيلا جينا نشوفو في إقليم الرحامنة 40% من أقسام ديال التعليم الإبتدائي في العالم القروي كان فيها الظاهرة هادي، 600 قسم مشترك منها حوالي 500 قسم من مستويين والباقي 3 أو 4 ديال المستويات، لهذا إيلا بغينا نعطيو غير مثال واحد العدد د الجماعات: جماعة سيدي غانم، جماعة سيدي منصور، اولاد عامر تيزمارين، بوشتان، سيدي علي لبراحلة، جبيلات، سيدي بوبكر، الجعافرة، أيت حمو، أيت الطالب. من هاد المنبر السيد الوزير، كنجهو لكم الدعوة ديالنا باش هاد الظاهرة هادي باش الساكنة د العالم القروي والوليدات ديال العالم القروي يكون عندهم نفس...

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

الحظوظ باش يرتاقيو اجتماعيا...

السيد الرئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب، انتهى الوقت. نمر إلى التعقيبات الإضافية في الموضوع، تفضل السيد الرئيس المحترم.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

هاد النوع ديال الأقسام فهو أمر واقع، الإرث ديال واحد المنظومة من سنين اعطاتنا هاد الأمر هذا، وبالتالي كنطلبو لكم السيد الوزير هو أنه العمل بكل سرعة لتدارك هذا الخلل الحاصل ما بين المتعلمين في العالم القروي المتعلمين في العالم الحضري، لأن الإنصاف ديال هادوك الناس ديال العالم القروي والتوازن إذن من تما كيبداو ما مكادينش واحد كيقراو 3 ولا 4 و5 واحد كيقرى في قسم اللي كيقراو في التعليم الأولي، إذن نتمناو على أن الأهمية تعطى لهاد المجال حتى نعطي للعالم القروي ولأبنائنا في العالم القروي فرصة لتكوين أصح ولتكوين أقوى حتى يخرج من هاد هشاشة اللي كيعيش فيها العالم القروي، وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب إضافي في الموضوع، تفضل السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد المصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير المحترم،

تعتبر وزارة التربية الوطنية ميزانية وزارة التربية الوطنية والصحة كذلك من أكبر الميزانيات، لكن للأسف السيد الوزير كنتكلمو على الأقسام المشتركة، أولا خصنا نعرفو هاد الأقسام المشتركة السيد الوزير بأن أغلبها بالنسبة وعلى سبيل المثال سطات ما زالت هاد الأقسام مبنية بـ préfabriqué وهذا ممنوع باش احنا كنتكلمو على الدراسة داخل الأقسام المشتركة والنوعية ديال الدراسة ولكن البنايات هي خطيرة جدا، ما نتكلموش السيد الوزير وما نساوش على الإفتقار ديال هاد المؤسسات التعليمية اللي ما زالت كتفتاقر للمرافق الصحية، كتفتاقر للماء، كتفتاقر للتسييج، لأن كنلقاوا الدواب بجانب النوافذ ديال هاد الأقسام هادو اللي كنتكلموا عليهم، لولا بعض

المدارس اللي كانوا لقاوا غير المحسنين اللي لعبوا الدور ديالهم. كذلك السيد الوزير فيما يخص النقل المدرسي اللي لعب واحد الدور كبير لهاد الوليدات هادو، ولكن الميزانية ديال هاد النقل المدرسي اختصاص ذاتي ديال المجلس الإقليمي، والمجالس الإقليمية السيد الوزير الميزانية ديالها نقصت تم التقليص ديالها لـ40%، إذن هناك مشكل كبير غادي تعيشوا الجماعات القروية اللي الميزانية حتى هي كذلك عرفت واحد التقليص، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضل لكم الكلمة السيد النائب دائما في إطار التعقيبات الإضافية، تفضل.

النائب السيد الحسن لشكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بالفعل هاد المشكل ديال الأقسام المشتركة مشكل كبير وكبير بزاف، لأن ماشي من الطبيعي أن 3 و4 د المستويات يكونوا كيدرسوا في قسم واحد، ولكن يمكن الشيء اللي أثار القلق ديالنا شوية أكثر هو أننا كنتحدثوا عليه على أنه طبيعي أحيانا إيجابي وما كنتحدتوش عليه كمعضلة اللي عندنا برنامج أولا إستراتيجية لإنهائها. الأقسام المشتركة اليوم معروف العدد ديالها، معروفين الأقاليم فين كاينين، إيلا كان الخصاص في التوظيف، واش عندكم إستراتيجية ديال التوظيف ديال هاد الأساتذة بأي شكل من الإشكال اللي كتنهجوه؟ إيلا كان مشكل دالبنيات، واش كاين إستراتيجية واضحة دبنايات جديدة؟ يعني واش تقدوا تقولوا لنا السيد الوزير أننا نقدروا نأملوا أن دابا سنتين، 3 سنين، 4 سنين، هاد المشكل غادي نقضيوا عليه في المغرب لأن في الحقيقة ما عندو حتى شي قيمة مضافة بالشكل اللي كيدار، لأن المناهج اللي كتكون عندهم فيها قيمة مضافة دالأقسام المشتركة كتكون مناهج مبنية لهذا الغرض، أما نحن نكون أساتذتنا وأقسامنا باش كل واحد يقرا فقسمو بأعداد معقولة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيب إضافي في الموضوع، تعقيب إضافي آخر؟ تفضلوا السيد الوزير إيلا كانت عندكم شي تعقيب آخر أورد على التعليقات.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا غي اللي بغيت نأكد عليه، أولا أنا كيف اعلنت هاد الأقسام المشتركة اللي هي عندها أكثر من 4 ديال المستويات، الهدف ديالنا باش خلال هاد السنة غنقضيوا عليها، الأقسام المشتركة اللي عندها 3 مستويات غنخفضوا من العدد ديالها، ولكن خصنا نكونوا واعيين بأن راه في نفس الوقت احنا تنحافظوا على الجودة، ولكن في نفس الوقت سياسة القرب تتجعل بأن واحد العدد ديال العائلات تطلب باش يكون أقسام واخا عدد الأطفال اللي هما مسجلين فيها تيكون على كل مستوى تيكون 4، 5 ديال الأطفال، ولهذا احنا تنشجعوا السياسة ديال المدارس الجماعاتية بدعم اجتماعي اللي يمكن لها تساعد باش تجمع هاد الأطفال اللي هما العدد ديالهم قليل، واللي بعض الأحيان ما يمكناش نخلقوا قسم لكل 3 ولا 4 ديال الأطفال، راه احنا ما عندناش الإمكانيات، ولهذا خصنا نزاوجوا ما بين الجودة، وأنا متفق معكم بأن موضوع ديال الجودة ما خصناش نقصوا منو، ولكن في نفس الوقت نجمعوه مع كيفاش نساعدوا بعض العائلات فهاد السياسة دالقرب، وفي نفس الوقت من طبيعة الحال أنتما طرقتيوا لموضوع ديال البنايات وهذا من الإهتمام ديال الوزارة باش تحسن الوضعية ديال واحد العدد دالبنيات اللي هي موجودة في العالم القروي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي أو عفوا الأسئلة السبعة الموالية وكلها أسئلة آنية لها وحدة الموضوع ويتعلق الأمر بالدخول المدرسي الحالي، لذا إذا سمحتم أقترح على السيدات والسادة النواب طرحها دفعة واحدة لتنال جوابا موحدا من لدن السيد الوزير. إذن السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة النائبة المحترمة لوضع السؤال.

النائبة السيدة حنان عدباوي:

السادة النواب المحترمين،

السيدات والسادة أعتذر،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

فبعد مضي سنة على جائحة «كوفيد19-» وتأثيراتها السلبية على السير العادي والمنتظم للدراسة والتحصيل، وقرار التعليم عن بعد وسلبياته، مما يتطلب تقييما من أجل الوقوف على نقاط الضعف لدى التلميذات والتلاميذ، وكذا الإختلالات التي شهدتها الدراسة في السنتين الماضيتين بهدف التحضير الجيد للموسم الدراسي الحالي، خاصة بعد الجهود التي بذلتها بلادنا لتطويق جائحة «كوفيد19-». لذا نسائلكم السيد الوزير، عن التحضيرات التي ستقوم بها وزارتكم من أجل إنجاح الموسم الدراسي الحالي الذي انطلق متأخرا وجعله في مستوى التطلعات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، تفضل، تفضل.

النائب السيد إدريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

إيلا تفضلتوا وتفضل السيد الوزير نقترح عليكم أن يطرح السؤال ثم الجواب وهكذا حتى تعم الفائدة، قد يبدو العنوان منسجم ولكن في الواقع المواضيع تختلف شكرا، إيلا تفضلتوا.

السيد رئيس الجلسة:

لا شكرا السيد الرئيس، غير تم الإتفاق على ما دام أن المواضيع لها وحدة الموضوع باختلاف العناوين ديالها، ولكن أظن المضمون هو واحد، فتم الإتفاق على أساس أنه يتم الطرح ديالها دفعة واحدة باش حتى السيد الوزير يتمكن من الإجابة عليها بلا من باش نكونوا أكثر. إذن غنمروا مباشرة للسؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة زينب السيمو:

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

انطلق الموسم الدراسي الحالي 2021-2022 في ظل استمرار التداعيات والإكراهات التي فرضتها جائحة كورونا، مع كل ما يفرضه ذلك من ضرورة الاستمرار في تبني الإجراءات والتدابير الوقائية الصحية بما يكفل سلامة المجتمع المدرسي، ويضمن مرور هاد الموسم في أحسن الظروف. تزامنا مع هذه الانطلاقة، قامت عدد من التنسيقيات التعليمية بالإعلان عن برامج احتجاجية والدعوة للحوار من أجل الاستجابة لملفاتها المطلبية، بناء عليه نسائلكم سيدي الوزير، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان التحصيل الدراسي في ظروف جيدة سواء على المستوى التربوي أو الصحي؟ وما هي الخطوات المتخذة لفتح حوار مع هذه التنسيقيات من أجل معالجة ملفاتهم المطلبية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، نمر إلى السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب من فريق التقدم والاشتراكية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد حسن أومربيط:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات النائبات والسادة النواب،

السيد الوزير، نطالبكم بتقييم إجمالي للدخول التربوي لهذا الموسم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، نمر للسؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الحركي، فليتفضل أحد واضعي السؤال لكم الكلمة السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة كلثوم النعيم:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سؤالنا في الفريق الحركي يتعلق بمستجدات الدخول الدراسي الحالي عموما وبالعالم القروي على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتدارك الخصاص لا سيما بعد موسمين دراسيين عرفا مجموعة من الإشكاليات بسبب جائحة كورونا، كما نسائلكم عن قضايا أخرى تتعلق بإشكالية النقل المدرسي بالعالم القروي والتأخر في فتح الداخليات في مجموعة من الجماعات، علاوة على الإيواء والإطعام وتوفير التدفئة في المناطق القروية والجبلية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، الدور لطرح السؤال تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة هند بناني الرطل:

السيد الوزير، بسبب الإشكالات التي صاحبت تدابير تأخر الدخول المدرسي بسبب الجائحة، بخصوص توفير الموارد البشرية والحجرات الدراسية والتسجيل وإعادته، وتوفير المقررات الدراسية وتأهيل الداخليات. نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لرد الاعتبار لمهنة التدريس، وأين هي مدرسة تكافؤ الفرص والتي تكلمتم عنها في برنامجكم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، نمر للسؤال السادس للسيدات

والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاشتراكي، الفريق الاشتراكي تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الأمين البقالي الطاهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تلتحق ملايين التلاميذ بمقاعد الدراسة في أول يوم من شهر أكتوبر الذي يتزامن مع بدايات التخفيف من القيود الصحية بالنظر إلى التحسين التدريجي في منح الإصابات بفيروس كورونا، والتقدم الذي تعرفه الحملة الوطنية للتلقيح، في حين أن آباء وأمهات وأولياء التلاميذ يعقدون أملا كبيرا لضمان الدخول المدرسي الجيد وتحسين مردودية التلاميذ. لكل ما سبق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الأجواء التي مرت فيها عملية الدخول المدرسي موسم سنة2021-2022؟ وما هي التدابير المتخذة لتجويد أداء هذا المرفق؟ وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، نمر إلى السؤال السابع للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الدستوري الديمقراطي، تفضلوا تفضلي السيدة النائبة المحترمة، تفضلي.

النائبة السيدة حكيمة سحاقي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

للسنة الثالثة يتأثر نظامنا التربوي والتعليمي والتكويني بسبب تداعيات وتدابير مواجهة انتشار فيروس «كوفيد19»، كما يتزامن الدخول المدرسي لهذه السنة مع الشروع في التنزيل الفعلي لمضامين النموذج التنموي الجديد. لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مستجدات وظروف الدخول المدرسي الحالي اعتبارا لهذين الحدثين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، جواب السيد الوزير تفضلوا، يمكن ليكم تستعملوا منبر المنصة تفضلوا.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فقد اتخذت الوزارة تدابير وإجراءات تروم توفير الشروط اللازمة لإنجاح الدخول المدرسي الحالي وتأمين التحصيل الدراسي لجميع المتعلمات والتعليمين، والحفاظ على السلامة الصحية للمجتمع المدرسي مع مواصلة سيرورة تنزيل المشاريع الاستراتيجية وتفعيل أحكام القانون الإطار، وملاءمتها مع المحاور الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد. وانسجاما مع الإصلاح التنموي الذي تنشده بلادنا والذي تعد المدرسة المغربية في صلبه وقاطرة لبلوغ أهدافه، اخترنا شعار الدخول التربوي لهذه السنة من أجل نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم لما يختزله من دلالات عميقة تعزز الرغبة في ضمان تعليما ذا جودة ومردودية على جميع مستويات المنظومة التربوية. وهكذا فقد اعتمدت الوزارة مجموعة من الإجراءات للحد من تداعيات جائحة كورونا على التحصيل الدراسة، وذلك من خلال: تكثيف أنشطة الدعم التربوي وتشخيص تعثرات والتتبع الفردي للمتعلمين والمتعلمات والتواصل مع أسرهم. وفي هذا الإطار فقد صاحب الموسم الدراسي الحالي عدة تغيرات على مستوى تنظيم السنة الدراسية، من بينها على وجه الخصوص إرجاء الدخول المدرسي إلى فاتح أكتوبر 2021، وذلك إثر تنظيم عملية تلقيح واسعة للتلميذات والتلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 12 و17 سنة، تفعيلا لتوصيات اللجنة العلمية المكلفة بالاستراتيجية الوطنية للتلقيح، والتي عرفت إقبالا مكثفا على مراكز التلقيح من طرف المتعلمين وأوليائهم؛

-ثانيا إقرار نمط التعليم الحضور بالنسبة لجميع الأسلاك والمستويات التعليمية مع التقيد بالبروتوكول الصحي الذي أعدته الوزارة بتنسيق مع وزارة الصحة والذي يكفل السلامة الصحية للمجتمع المدرسي؛

-ثالثا اصدار المقرر الوزاري المحين لتنظيم السنة الدراسية 2020-2022 والذي شمل تغيير مواعيد الامتحانات الإشهادية والعطل المدرسية، وإرجاء نهاية الموسم الدراسي إلى شهر يوليوز 2022، وذلك لأجل ضمان الاستفادة الكاملة لجميع المتعلمات والمتعلمين بجميع المستويات الدراسية من الحصص الدراسية المقررة، بما فيها حصص أنشطة الحياة المدرسية؛

-رابعا استمرارية التعليم عن بعد، حيث واصلت الوزارة إنتاج وبث الدروس المصورة عبر القنوات التلفزية، ويتم الإعلان يوميا عن شبكة برامج الحصص المصورة التفصيلية الخاصة بكل قناة وذلك من خلال بوابتها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحصص المصورة يتم نشرها أيضا عبر المنصة الإلكترونية» Telmid Tice»؛

-وخامسا بث برنامج إذاعي لتعلم اللغة الإنجليزية في إطار اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمجلس الثقافي البريطاني بالمغرب «English Time» على أمواج الإذاعة الوطنية أسبوعيا من يوم الإثنين إلى يوم الخميس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون،

كما أعلنت الوزارة في بلاغات سابقة فقد التحق أزيد من 8.700.000 تلميذة وتلميذ بالمؤسسات التعليمية وفق تدابير وقائية صارمة ودقيقة لضمان الحماية الفردية والجماعية بالوسط المدرسي، وبلغ عدد المسجلين الجدد بالنسبة بالسنة الأولى ابتدائي حوالي 800 ألف تلميذ وتلميذة، هذا وقد سخرت الوزارة باستقبال التلاميذ والتلميذات 11.685 مؤسسة تعليمية منها 166 مؤسسة تعليمية جديدة بما فيها 30 مدرسة جماعاتية؛

على مستوى تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، تم اتخاذ كافة التدابير لانطلاق الموسم الدراسي في أحسن الظروف، وذلك من خلال تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ حيث استفاد أكثر من 4.700.000 تلميذة وتلميذ من المبادرة الملكية «مليون محفظة»، وتم توسيع برنامج «تيسير» للدعم المالي المشروط للأسر ليشمل ما يناهز 2.600.000 مستفيدة ومستفيد، ومن أبرز مستجدات هذا البرنامج تعميم آليات الأداء المتنقل لتنفيذ التحويلات المالية وإطلاق المرحلة التجريبية لربط الاستفادة من برنامج «تيسير» بالسجل الاجتماعي الموحد بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛

ثالثا لازم التذكير بأن يبلغ عدد المستفيدين من خدمات الداخليات تقريبا 200 ألف تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات المطاعم المدرسية تقريبا 1.400.000 تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات النقل المدرسي حوالي 390.000 تلميذة وتلميذ.

علاوة على ذلك فقد واصلت الوزارة تنزيل الأوراش الاستراتيجية من خلال:

أولا إرساء تعليم أولي منصف ودامج وذي جودة، حيث يعرف هذا النمط من تعليم ارتفاعا في عدد المسجلين إذ تتوقع الوزارة أن يصل عدد المسجلين الجدد 75.000 طفل وطفلة، ولتوفير بنيات الاستقبال تم فتح 3550 قسما إضافيا بمساهمة شركاء الوزارة، وقد تم تحويل 560 مؤسسة تعليمية إلى مؤسسات تعليمية دامجة لينتقل عددها إلى 2920 مؤسسة تعليمية دامجة على الصعيد الوطني، وكما تم تعزيز شبكة المدارس الفرصة الثانية من الجيل الجديد والتي تروم بالأساس إعادة التمدرس والتأهيل المهني لغير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة من خلال تعبئة 68 مدرسة للفرصة الثانية الأساسية، و140 مدرسة للفرصة الثانية للجيل الجديد؛

وعلى مستوى تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي، تم تسريع وتيرة الإصلاح من خلال تفعيل مقتضيات مجموعة من النصوص القانونية والتشريعية التي تمت المصادقة عليها استهدفت بالأساس على مستوى قطاع التربية الوطنية، تحديد قواعد اشتغال وأدوار ومهام جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ في علاقتها بمؤسسات التربية والتكوين؛ ثانيا تعزيز وتوسيع الدعم التربوي لضمان ومواصلة تمدرس المتعلمات والمتعلمين إلى نهاية السلك التعليم الإلزامي، ومأسسة التعلم عن البعد باعتباره مكملا للتعليم الحضوري، وتحديد تأليف اللجنة الدائمة لتجديد ملاءمة المناهج والبرامج ومجموعة العمل المحدثة لديها وكيفية سيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون،

لقد حرصت الوزارة على بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية وخاصة من خلال تشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية داخل الفضاءات الرياضية المتواجدة، وتحفيز الجمعيات الرياضية، ومنح التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية، وتمكين التلاميذ الرياضيين من التوفيق بين الرياضة والدراسة، وذلك إيمانا منا باعتبار الرياضة المدرسية مشتلا لصناعة الأبطال الرياضيين القادرين على تنمية الرياضة الوطنية، وتقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

أما على مستوى النموذج البيداغوجي، فقد همت مستجدات المناهج الدراسية برسم الموسم الحالي تفعيل الإطار المنهجي الوطني للتعليم الأولي وذلك من خلال المصادقة على 10 مجموعات تربوية جديدة للتعليم الأولي؛ إصدار طبعات جديدة لـ13 كراسة مدرسية خاصة بسلك التعليم الابتدائي باعتماد المنهج الجديد؛ إعداد منهج جديد لسلك التعليم الثانوي الإعدادي هم إصدار طباعات جديدة للكتابين خاصين بمادة التكنولوجيا للسنة الثانية إعدادي باللغة الفرنسية، إلى جانب المصادقة على مجموعات تربوية جديدة باللغة الفرنسية خاصة بالرياضيات والعلوم الفيزيائية وعلوم الحياة والأرض بهذا السلك التعليمي؛ تجريب التدريس باللغة الإنجليزية في السنة الأولى لهذا السلك؛ الرفع من عدد المؤسسات التي تقوم بتجريب إدماج المهارات الحياتية في المنهاج الدراسي، وتكوين 800 منسق ومنسقة في مجالات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وبخصوص الحياة المدرسية، ستواصل الوزارة العمل على تعميم العمل بمشروع المؤسسة بجميع المؤسسات التعليمية، وتخصيص حيز زمني لأنشطة الحياة المدرسية في استعمال زمن المتعلمات والمتعلمين في حدود 3 ساعات أسبوعيا، في جداول حصص المدرسات والمدرسين المنخرطين في تنشيط الأندية التربوية؛ الرفع من عدد الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية إلى 830.000 نادي تربوي؛ استكمال إرساء مراكز التفتح الأدبي والفني لتشمل جميع المديريات الإقليمية، وتغطية 77% من المؤسسات التعليمية بخلايا الإنصات والوساطة.

وفيما يتعلق بورش تأهيل الموارد البشرية، أود التأكيد مجددا أنه لا يمكن تطوير المنظومة التربوية دون الاهتمام بالعنصر البشري، وتحسين أوضاعه المهنية والإجتماعية في إطار الحوار الاجتماعي

التشاركي والمنتج. وفي هذا الإطار، فقد قمت باستقبال الكتاب العامين للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مباشرة بعد تعييني على رأس الوزارة، وذلك من أجل التعبير عن إرادتنا الصادقة في إشراكهم في وضع خارطة طريق تسمح بمأسسة الحوار وتنظيمه. وفي هذا الصدد، سيتجدد الموعد مع النقابات التعليمية يوم غد الثلاثاء، بحول لله، لمواصلة الحوار حول مجمل القضايا المرتبطة بأوضاع نساء ورجال التعليم، من أجل تحسين ظروف الاشتغال والعمل المشترك للتجاوب مع الإنتظارات وتحقيق الاطمئنان حسب الإمكانات المتاحة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون،

إن ما حققته منظومة التربية والتكوين من منجزات هامة، وخاصة على مستوى توسيع قاعدة التعليم وتحقيق إلزامية الولوج جعل الإنتظارات تتجه بالأساس نحو تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق المجالية والإجتماعية، وخصوصا تحسين جودة التعليم التي لا ترقى إلى المستوى المأمول حسب ما أبرزته العديد من التشخيصات والتقويمات. وفي هذا السياق، فإن الحكومة تستهدف التسريع ببلوغ المنعطف الحاسم نحو الجودة، ووضع هذا التحدي في صدارة الأولويات وهو ما تعمل الوزارة على تجسيده الفعلي من خلال تركيز تدخلاتها على تحسين مؤشرين جوهريين يتعلقان بالتقليص من الهدر المدرسي من جهة، وبتعزيز التمكن من التعلمات الأساسية وتحسين والمكتسبات الدراسية من جهة أخرى.

وختاما ونحن نراهن على تحقيق نهضة تربوية حقيقية، أجدد دعوتي لكل الفاعلين التربويين، وعموم الشركاء المدرسة المغربية إلى تكثيف جهود الإصلاح بنفس تعبوي تعاقدي يجدد ثقة الأسر والأجيال في مدرستهم لتصبح بذلك قاطرة لإنجاح النموذج التنموي الجديد لبلادنا، وشكرا على إنصاتكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر الآن للتعليقات التعقيبات عفوا طبعا بالاحتفاظ على نفس الترتيب إذا سمحتم، والكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لكم الكلمة السيد الوزير علاش لا، السيد النائب المحترم تفضل.

<u>النائب السيد العياشي الفرفار:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

بداية باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، خلينا نعلنوا بأننا تلقينا بارتياح كبير قرار تعيينكم السيد الوزير على رأس قطاع حيوي استراتيجي يحظى بأولوية وطنية، مبررين لهاد الارتياح على الأقل ربحا للوقت، بداية تنزيل نموذج تنموي اللي كنتم على رأس اللجنة الملكية، وثانيا تنزيل هاد النموذج فوق أرضية صلبة، ملّي كنقول أرضية صلبة الاستثمار في العنصر البشري أولا واعتبار أن التنمية هي فعل ومعرفة ولا يمكن أن يتم إلا على أرض المعرفة.

السيد الوزير، انسجاما مع التوجهات الملكية التي تدعو إلى المسؤولية المشتركة والمسؤولة الوطنية المشتركة في القضايا الوطنية؛ ثانيا التزامنا السياسي داخل الائتلاف الحكومي الذي يفرض علينا الدفاع على البرنامج الحكومي وبرامج الوزارات القطاعية؛ ثالثا احترامنا للمبادئ حزبنا حزب النقد الذاتي أننا نتدافع لكن من أجل التجويد وبناء الصلابة.

السيد الوزير، بناء على ما سبق وتأسيسا عليه، وبناء على جوابكم المقنع نلتمس منكم وببعض الإلحاح في إطار التجويد وربح رهان الإصلاح:

أولا إلى اعتماد السيد الوزير مقاربة يقظة، كنقول مقاربة يقظة لتأمين الزمن المدرسي والسير العادي لكل مؤسسات المنظومة سواء في الزمن العادي أو في زمن الطوارئ، الطوارئ الصحية نموذجا؛ ثانيا الاجتهاد في آليات من الحد من الهدر المدرسي؛ ثالثا السيد الوزير، باش نربحوا الزمن المدرسي ونخففوا من الاحتجاجات كندعيوا إلى استعجالية الحوار مع الشركاء في إطار حوار اجتماعي جاد ومسؤول من أجل نظام أساسي عادل ومنصف لموظفي الأكاديميات الجهوية، وهو ما يستلزم، وهو ما يستلزم التفاعل وتغيير القوانين سواء القانون ديال نظام الوظيفة العمومية 58 أو قانون النظام الأساسي لموظفي التربية والتكوين 2004؛ رابعا السيد الوزير، التفعيل والإسراع بإجراء التميز الإيجابي داخل العالم القروي سواء لصالح التلميذ سلة الاستهداف الاجتماعي ولصالح الأستاذ حتى لا يكون الاشتغال في العالم القروي وفي المناطق الوعرة والجبلية والصحراوية عقوبة للأستاذ؛ وخامسا السيد الوزير، بغيت نقول نقطة شائكة ومعقدة النقل المدرسي إقليم قلعة السراغنة نموذجا، فوضى عارمة هناك حالة من اللانظام اللي خصو يدير اللي خصو يطبق هاد شي كملت؟...

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

تفضل، تفضل السيد مازال عندك الوقت. دبا غير اتفقوا، اتفق مع الرئيس ديالك اللي درتي الله يسخر.. شكرا السيد النائب المحترم، غادي نمرو للفريق التجمع الوطني للاحرار، تفضلي السيدة النائبة تفضلي.. عفوا السيدة النائبة، هما إيوا شرح لينا السيد الرئيس شرح لينا باش نعرفوا، لا ماعنديش لا، المهم كاينة شي حاجة ماشي هي هاديك ماعليش، ماعليش نتداركوها تفضل السيد النائب المحترم لك الكلمة.

النائب السيد عبد العالي بروكي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أزول فلاون،

السيد الوزير، حددتم تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص كهدف مركزي لهذه السنة الدراسية وهو هدف يستحق كل الدعم باعتباره أساسا لتحقيق الدولة الإجتماعية التي تعتبر المدرسة مرتكزها الأساس، ونحن هنا نتحدث عن المدرسة العمومية التي قد تشكل بحق فرصة للارتقاء الاجتماعي وتطوير الذات في احترام تام لمبدأ تكافؤ الفرص بين كل جهات المملكة. وهنا السيد الوزير، نتقاسم معكم في الفريق الاستقلالي وقد تحدثتم عن هذا في مداخلتكم أهمية توسيع العرض المدرسي وخصوصا تحسين جاذبية المدرسة في العالم القروي، اسمحوا لي السيد الوزير، أن أعبرلكم باسم الفريق الاستقلالي انشغالنا الكبير بملف الوضعية الإجتماعية للأساتذة باعتبارهم ركائز من أي إصلاح منشود، صحيح أن التلميذ وهو صلب العملية التعلمية، لكن يبقى الأستاذ دائما في مركز كل الاستراتيجيات. لذلك فإننا نثمن وندعمكم في الحوار الاجتماعي الذي فتحتموه مع النقابات الأكثر تمثيلية وكما قال زميلي قبل قليل نتمنى كذلك أن يكون الاهتمام الذي أوليتموه لملف أطر الأكاديميات أن يجد الحل في أقرب الآجال. ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى مشكل الخصاص الكبير في الأطر التعليمية والإدارية والمرافق الصحية في العالم القروي، خصوصا أن هناك مجموعة من المشاريع من المدارس التي هي قيد الإنجازوهناك مشاريع أنجزت وتنتظر التجهيز.

السيد الوزير، كذلك نظرا لأهمية التعليم الأولي في برنامجكم الحكومي، نتمنى أن تولوه الاهتمام، وكذلك الأطفال في وضعية إعاقة خاصة فيما يتعلق بإدماجهم في المؤسسات التعليمية، ونتمنى على حد القول المتنبي: أهلا أن تكونوا أهلا للعزم على قدرعزائم التعليم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الرئيس، تفضلي السيدة النائبة المحترمة، لكم الكلمة النائبة المحترمة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار تفضلي.

النائبة السيدة زينب السيمو:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات النواب والنائبات المحترمات،

أولا سيدي الوزير، نندد بشدة التطاول على حرمة المدرسة العمومية من بعض المرتزقة اللي كيتغطاوا بالدين، بالنسبة للتعقيب ديالكم استمعنا بإمعان لكل المعطيات بخصوص الدخول المدرسي، وكنشكروكم على كل المجهودات المبذولة لتأمين الدخول المدرسي والمواكبة الإدارية خاصة في ظل أزمة كورونا، والله يرفع علينا هاد الوباء. ونحن كفريق الوطني للأحرار نحييكم عاليا لأنكم مجرد ما توليتم شؤون الوزارة بديتوا الاشتغال على المشاكل اللي كيعرفها القطاع، عن طريق فتح الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية التي استقبلتم كتابها العامون وأمناءها ومع جمعيات ممثلي آباء وأولياء التلاميذ بالمغرب، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الرغبة ديالكم الفعلية في الرفع من جودة التعليم العمومي من أجل وخلق تنافسية وجاذبية للتعليم العمومي مقارنة مع التعليم الخصوصي.

سيدي الوزير، رغم المجهودات الكبيرة المبذولة يبقى هناك تراكمات وإشكاليات كيعرفها القطاع، ومن بينها الاكتظاظ والهدر المدرسي خصوصا في المناطق القروية والمناطق النائية. وفي هذا الصدد، عندي واحد المقترح للتقليص من مسببات الهدر المدرسي وهو علاش لا ما نطبقوشي التوقيت المستمر بالنسبة للتلاميذ اللي كيقراوا في العالم القروي مع توفير الطعام والزيادة من عدد سيارات النقل المدرسي، مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصية لكل منطقة، مثلا منطقة الأطلس مثلا منين يكون كيطيح الثلج نعملوا لهم مثلا عطلة يكون عندهم عطلة، وبالنسبة للناس اللي في العالم القروي في باقي المناطق خصنا ناخذوا بعين الإعتبار مثلا كيقراوا من واحد من 8 لـ12 كيجي من 4 لـ6، donc ديك الوقت فين يمشي؟ يا نفتحوا لهم قاعات المطالعة في المدارس، يا نديروا توقيت مستمر.

وبالنسبة للتعليم الأولي سيدي الوزير، القانون المالي اللي صوتنا عليه بميزانية تقدر بـ 62 مليار ديال الدرهم أي بزيادة 6,1% مقارنة مع السنة السابقة، الحمد لله، الفلوس كاينة ولكن دابا خصنا تسوية الوضعية القانونية للمربيات باش يضمنوا الإستقرار، لضمان الجودة خصهم تكوينات مستمرة، وفيما يخص الأطر التربوية للأكاديميات خصكم تفتحوا معهم حوار في إطار التنسيقيات للحد هدر الزمن المدرسي باش نضمنوا مبدأ تكافؤ الفرص، لأن الحلقة الأضعف هنا السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، نمر إلى التعقيب الموالي فريق التقدم والاشتراكية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حسن أومربيط:

السيد الوزير، التعيين ديالكم على رأس هاد القطاع كان يوم 7 أكتوبر يعني 5 أيام بعد الدخول المدرسي، هذا يعني أن مسؤوليتكم

في الإجراءات التدبيرية للدخول المدرسي تكاد تكون منعدمة، وبالتالي السيد الوزير فهذا الدخول المدرسي لهاد السنة يعني اتسم بواحد الإرباك أو الارتباك والتخبط غير المسبوقبين لتزامنه أولا مع الحملة الوطنية لتلقيح التلميذات والتلاميذ واستثمارها واستغلال الفضاءات المدرسية للقيام بهاد العملية هادي، وما يعني والإرباك الذي سببه هذا على المسؤولين الإقليميين وكذا مدراء المؤسسات التعليمية وهيئة التدريس؛

النقطة الثانية السيد الوزير، هي إصدار مذكرة الحركة الانتقالية لهيئة التدريس، كتعرف جيدا السيد الوزير بأنه الأسبوع الأول من الدخول المدرسي وكيتم إصدار يعني مذكرة هذا فيه إرباك ذهني على الأساتذة وثم أيضا تشويش مهني؛

النقطة الثالثة السيد الوزير، يعني أسارع لأن الزمن كيدهمني، النقطة الثالثة السيد الوزير هي كتعني بدوك المناهج يعني المناهج التجديد ديالها والتنقيحات ديالها اللي ربما سببت مشكل كبير في صياغة استعمال الزمن ديال الأساتذة ديال التلاميذ plutôt وأيضا الجداول الحصصية المخصصة للأساتذة؛

النقطة الرابعة السيد الوزير، تتعلق باعتماد مجموعة من المؤسسات التعليمية التي لم تنتهي فيها أشغال ديال البناء والصيانة والتأهيل وبالتالي هداك العائق كبير جدا على...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا انتهى الوقت السيد النائب، معذرة، الكلمة أو التعقيب للفريق الحركي، تفضل السيد ادريس السنتيسي السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس السنتيسي رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، هو معروف أن كل دخول مدرسي تيعرف دائما صعوبات، ولكن هاد الدخول المدرسي نتاع العام اللي فات وهاد العام هو أصعب لأن الآفة، يعني، اللي عشنا طرحت مشاكل كبيرة. اليوم يجب تدارك الخصاص على المستوى التربوي، التعلم عن بعد طرح مشاكل كبيرة والجميع في التالي ونتيجة التجربة أقر على أن هاد التعلم هو حل ولكن ما كافيش، كاين تفاوت في النقائص والتمكن والتعلمات من تلميذ لآخر، اليوم دابا في القناة التلفزية كاين دروس، يعني، اللي بغى يتدارك شي حاجة ولكن راه كاين تفاوت ما بين هاد النقص اللي حاصل ربما هاد الخصاص ما يمكن لو يتعالج إلا على مستوى المدرسة في واحد البرنامج اللي هو راه جا في النموذج التنموي الجديد، واللي كيتكلم على، يعني، التغلب والمرور من30 إلى 90% من، يعني، التملك دالمهارات المدرسية، الاقتراح هو ربما واحد البرنامج على قد العامين اللي فاتت، تكون واحد السنتين دابا اللي فيها التعليم التعلم واستدراك ما ضاع. هاد التفاوت كاين في الجانب، يعني، التربوي بيداغوجي والتعليم، ولايني كاين كذلك بين الجهات في التجهيزات، واليوم مثلا جبدتوا الجهة نتاع الرباط، يعني، هذه الجهة يمكن نقولو مزيانة بالمقارنة مع جهات أخرى، اليوم احنا عندنا مراسلات اللي تتفيد على أن مثلا في المناطق دالحسيمة، الجهة كانت دايرة اتفاقية، المجلس المحترم هاديك الإتفاقية ما تلاتش ما بقى النقل المدرسي في العالم القروي كي غادي نديرو باش نتغلبو أو هو ما كاينش هاد. تكلمتوا على واحد العدد دالجوانب، الداخليات كاين مشكل، الإطعام كاين مشكل، التعليم الأولي ما يمكنش يدّار في نفس البنايات خصو يكون قريب لهاد المواطنين خاصة في العالم القروي، ويكون على يد ناس اللي متخصصين باش يمكن تكون الجودة نتاع التعليم دالمدرسة العمومية اللي راه الجميع تيتمنى باش يشوفها، يعني، في السنين القليلة المقبلة بخير، ولكن إيلا بغيناها تكون بخير خص الأجور نتاع العاملين في القطاع يكون كافي. اليوم الميزانية قليلة واخا هي تمثل تقريبا الربع راه قليلة بزاف بالمقارنة مع المهمة اللي كاينة بين أيديكم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نمر إلى المجموعة النيابية العدالة والتنمية، دائما في إطار التعقيبات، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة ثورية عفيف:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، قطاع التعليم أولوية كبرى للدولة، وكانت وعود انتخابية حالمة فهاد القطاع، للأسف هذا كله لم ينعكس الإجراءات المتخذة مما نتج عنه العديد من الإختلالات، عدم توفير الموارد البشرية الكفيلة بتنزيل الخيار الفرنسي الذي هو في حد ذاته إشكال كبير؛ مشكل الإطعام بدور الطالبة والنقل المدرسي خاصة بالعالم القروي؛ عودة الاكتظاظ للأقسام، السيد الوزير، احنا اليوم وصلنا لـ46 تلميذ في القسم في ظل الجائحة؛ ندرة الوسائل التعليمية ومختبرات غير مؤهلة وغير مجهزة؛ تعميم وتجويد التعليم الأولي، بأي رؤية وبأي إستراتيجية لضمان حقوق المؤطرات والمؤطرين وتثمين الرأسمال البشري؛ التربية البدنية في السلك الابتدائي بأي أطر وبأي اختصاص وبأي فضاء. السيد الوزير، وعدتمونا بمدرسة تكافؤ الفرص لم نلمس منها في قانون المالية شيء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، إذن التعقيب الموالي للفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد الأمين البقالي الطاهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير المحترم، إنه لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن الداخليات تلعب دورا محوريا في استقرار الدراسة والقضاء على الهدر المدرسي، وتخفيف أعباء النقل على الآباء، إلا أنه مجموعة من الداخليات وبالأخص بشمال المملكة وعلى سبيل المثال لا الحصر إقليم شفشاون حيث مجموعة من الداخليات لم تفتح أبوابها في وجه التلاميذ والتلميذات لغاية الآن، في حين أن المديرية الإقليمية رصدت المنح للغذاء لهذه الداخليات كجماعة التفيفي، جماعة باب تازة، جماعة بني أحمد الغربية، جماعات باب برد، جماعة الجبهة، جماعة اسطيحة، ورغم توفر هؤلاء التلاميذ على المنح وهذا سيساهم في انقطاع الكثير منهم عن الدراسة. لذا نلتمس منكم السيد الوزير، التدخل العاجل لفتح الداخليات على الصعيد الوطني في وجه التلاميذ الحاصلين على منح وإيواء في دور الطالب الذي توجد في نفس المراكز.

السيد الوزير المحترم، أنت تعلم وأنا أعلم أنك زرت إقليم شفشاون على رأس لجنة النموذج التنموي...

السيد رئيس الجلسة:

السيد النائب المحترم، انتهى الوقت السيد النائب المحترم، نمر إلى الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي دائما في إطار التعقيبات، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

النائبة السيدة خديجة والباشا:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في ظل معطيين واقعيين هما ظروف جائحة كورونا وتدابيرها الصحية والوقائية والشروع الفعلي لتنزيل النموذج التنموي الجديد امتثالا للتعليمات الملكية السامية ليوم أكتوبر المنصرم.

السيد الوزير، يحظى موضوع التربية والتعليم والمدرسة المغربية بالأولوية الاستراتيجية لدى الجميع، من دولة ومجتمع وأسر مغربية ويشكل هذا القطاع رهان نجاح ونجاحات التنزيل الفعلي للنموذج التنموي من عدمه. السيد الوزير، استعرضتم مجموعة من المبادرات الجديدة المميزة لهذا الموسم الدراسي وقدمتم أرقاما مهمة سواء في جوابكم وخلال مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع في اللجنة المختصة وهذا شيء محمود، إلا أن بعض المبادرات نود مناقشتها معكم في حدود الوقت المتاح.

إن الانتقال الفوري والمعمم إلى النسق الحضوري طرح من جديد ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام حيث تجاوزت الأربعين تلميذا وتلميذة في ظل هذه الجائحة وفي مختلف جهات المملكة وتأثيرها على المردودية التربوية، بالرغم من إعداد ما يناهز 139 مؤسسة تعليمية جديدة، إلا أن عدد التلاميذ المسجلين الجدد والقدامى أعلى نسبيا ومقارنة مع البنية الاستقبالية الحالية مما يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات حول التدابير الإحترازية من تباعد وتعقيم إلى آخره...، وهناك إشكالية أخرى ألا وهي إشكالية الأقسام المشتركة في القرى خصوصا التي تضرب جودة التعليم في العمق وتشجع الهدر المدرسي وتضرب أيضا مبدأ تكافؤ الفرص، بحيث أننا نجد في هذه المؤسسات التعليمية في القرى أستاذ واحد يدرس اللغة العربية، اللغة الفرنسية، الرياضيات وما هذه الأقسام إلى اسم على مسمى وليست بمدرسة.

السيد الوزير، هناك خصاص أيضا في الأطر التربوية بحيث أننا نجد خصوصا في بعض المواد الإنجليزية، الرياضيات كما هو الحال بالنسبة لثانوية المختار السوسي بالمعازيز وهناك إشكالية أخرى تتعلق بتعويض الأساتذة خصوصا في الحالات المرضية في العالم القروي بحيث أن وكذلك في الإجازات إجازة الولادة كما هو الحال بمدرسة فكلطة «الصفاصيف» إقليم الخميسات توقف تلاميذ المستوى الأول والثاني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، مع كامل الأسف انتهى الوقت، انتهى الوقت. غادي نمرو إذا سمحتم للتعقيبات الإضافية تفضلوا السيد النائب المحترم، بلاتي السي هشام باش تفضلوا، تفضل، تفضل، تفضل.

النائب السيد هشام المهاجري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، اهتمام الحكومة بإصلاح منظومة التربية والتكوين على المدى المتوسط والمدى البعيد لا يعفيكم من الاهتمام بإصلاح المشاكل الآنية، وسمحوا ليا السيد الوزير نقول بأن جوابكم حول الأقسام المشتركة اللي كان عبارة عن إحصائيات وأرقام بل الأكثر من ذلك دفعتوا بأنه ناجح في بعض الدول، احنا راه كنتكلموا على المغرب وعلى العالم القروي السيد الوزير، احنا ما كنقدروش على 3 دالوليدات في دارنا إلى مختالفين في السن كانجيوا وكنقولوا لرجل تعليم شد 30 طفل واحد عندو 6 سنين واحد عندو 11 عام، ونشوفوا حالة هاد الأقسام السيد الوزير اللي سابق قلت عليها بأنه لا تصلح حتى لتربية الأرانب. ولهذا كنطلب منكم السيد الوزير، درسوها في ورش

ديال الأوراش العامة الي دارتها الحكومة ديال تشغيل 250.000 واحد باش نصلحوا، أنا عندي في شيشاوة السيد الوزير اليوم أكثر من 40% ديال الأقسام في العالم القروي ما فيهاش les toilettes، ما فيهاش الماء والضو، وما فيهاش السور، هذه هي الوقت باش تصلحوا هاد الأقسام السيد الوزير بتنسيق مع الوزير المكلف بهاد المشروع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة فريدة خنيتي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم عن تجاوبكم السريع معنا فيما يخص المؤسسة المغربية المتواجدة حاليا في مدينة مليلية المغربية المحتلة، لكن للأسف الشديد السيد الوزير، ما زال هناك 63 طالب وطالبة داخل المغرب اليوم بدون دراسة، ونحن اليوم في الشهر الثاني من السنة الدراسية ولم تلقى شكاياتهم أهمية من طرف المندوبية الإقليمية. السيد الوزير، ما مصير هؤلاء الطلبة؟ كما نريد أن ننوهكم السيد الوزير أن دراستهم في المواد العلمية كانت باللغة الإسبانية، لذا هم يطالبونكم السيد الوزير أن تتم دراستهم عن بعد كما كانت في السنة الماضية من طرف أساتذتهم، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، تفضل السي بودريقة تفضل لكم الكلمة السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد بودريقة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا نبغي نهني السيد الوزير على نجاح الدخول المدرسي لهاد السنة ونحن ما زلنا نعاني من مخلفات الجائحة. السيد الوزير، قلنا ليك تكلمتي على الرياضة وتكلمتي على الدخول تكلمتي على الرياضة والرياضة المدرسية، في ظل تحسن الوضعية الوبائية، وفي ظل التقرير ديال اللجنة العلمية، وفي ظل كذلك القرارات ديال الحكومة ديال رفع الحجر الليلي، السيد الوزير ألم يحن الوقت أننا نفتحوا المدرجات تدريجيا أمام الجماهير الرياضية، واحنا كنعرفوا بأن الحالة ديال الأندية المغربية التي تعاني ماليا، وكذلك حتى الشباب المغربي الرياضي يعني بغينا نرجعوه للحالة ديالو الطبيعية، واحنا كنتكلموا السيد الوزير على الرجوع التدريجي 20%، 30% وخصوصا أنك وصي على هاد القطاع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، ما كاينش المعارضة تفضل، غير الكلمة جاياك غير نظبطوا تفضل شكون؟ شكون؟ تفضل السيد النائب تفضل، تفضل، تفضل.

النائب السيد يوسف شيري:

شكرا السيد الرئيس،

تنميرت نون

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ايتما ديتسما أزول فلاون،

بدوري كنهي السيد الوزير على الثقة المولوية وكنتمناوا ليه التوفيق، واحنا كلنا واثقون بأنه غادي ينزل المضامين ديال النموذج التنموي الجديد لحيز الوجود. اسمح لي السيد الوزير نقول لك بأنه فعلا ملي كنتكلموا على المنظومة التعليمية والجودة ديالها هي اللي غتعاونا أننا وغتنجينا من واحد المجموعة من المشاكل الإجتماعية بما فيها الإنحراف والبطالة إلى آخره.. وكنفرحوا احنا كأبناء الجنوب الشرقي وكأبناء إقليم ورززات ملّي كنسمعوا الانفتاح ونسمعوا يعني مثل هاد المصطلح هادي ديال الجودة، ولكن ملّي كنطلعوا للعالم القروي كنلقاوا حاجة أخرى السيد الوزير، وكنطلعوا كنلقاو التلاميذ كيعياوا غير باش يوصلوا للمدرسة عندهم غير المشاكل ديال الولوج للمؤسسات التعليمية، لذلك يعني مثلا في الجماعة ديال «إيمي ن أولاون» البرد كلها كتكون الثلج إيلا كان التلميذ ما كيكونوش الأساتذة، إيلا كانوا الأساتذة ما كيكونوش التلاميذ، نفس الشيء كذلك بالنسبة للطرقات، يعني، غير في الجماعة ديال «ترميغت» مثلا الطريق بين «تاجدة» و«تلات» فيها أزيد من 500 تلميذ غير باش نديوا الطوبيس لتما كيتساس، النقل المدرسي كيتساس، حتى لبيكالات ديال التلاميذ كيتساسوا.

لذلك السيد الوزير، أنا كنطلب منكم أنكم تقربوا لهاد الساكنة هاد المؤسسات التعليمية بما فيها الإعداديات والثانويات، نفس الشيء بالنسبة للجماعات بتازناخت الكبرى و«تيديلي» و«تلوات» إلى آخره، يعني احنا الساكنة ديال ورززات محتاجة لعناية أكثر وتقوية الأسطول ديال النقل المدرسي.

السيد الوزير، كتعرفوا بأنه، يعني، الحكومة الجديدة اعطت واحد الأولوية كبيرة للأمازيغية، نراغ يلاد أنزر التعليم نغد توتلايت تامازيغت

إس تلا غ البرنامج ن وزارة التربية الوطنية نغد ؤر كيس تلا، نرا أنيسان إس راتفكام كرا الأهمية مقورن إتعليم، دنر أنزر المصير الأستاذ ن اللغة الأمازيغية.

السيد الوزير، للرقي بالقطاع ديال التعليم ضروري أننا نعطيوا قيمة للأستاذ، إذن الأستاذ إيلا بغينا نعطيوه قيمة نشوفو بعدا هاد الشباب ديالونا اللي كيحتجّوا في الشارع نجلسو معهم، وهادي خطوة محسوبة لكم السيد الوزير أنكم جلستوا ودرتو حوار اجتماعي، وهاد الشي كيشرفنا وكيخلينا نخرجو بوجه احمر عند المغاربة ونقولوا لهم احنا مع الأستاذ، واحنا مع التعليم، واحنا الرقي بقطاع التعليم سواء في العالم القروي ولا في العالم الحضري، تنميرت نون ازول فلاون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب المحترم.. السيد الرئيس أعتذر، عفوا راه باقي ما حينتش الصورة في الذهن ديالي راه اعطيت الصورة للسيد النائب، وأنا أعتقد بأن اعطيتها للفريق الاستقلالي، فعفوا، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد حسن البهي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير، لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالوضعية التعليمية ببلادنا وخاصة بالعالم القروي، الذي يتخبط في العديد من المشاكل لعل أبرزها مشكلة الاكتظاظ بالأقسام التعليمية على قلتها، كما هو الوضع بالنسبة لجميع المؤسسات التعليمية بإقليم اليوسفية وهنا أعني التعليم الابتدائي والإعدادي الثانوي، وعلى سبيل المثال مؤسسة «الشروق» التي تتواجد بنفس الإقليم يتواجد بها أكثر من 1200 تلميذ وتلميذة ولا تتوفر سوى على 12 حجرة دراسية مما يضطر معه رجال ونساء التعليم إلى التناوب على الحجرة الواحدة، إضافة إلى أن هذه المؤسسات، السيد الوزير، لا تتوفر على الأطر التعليمية الكافية وكذلك الأطر الإدارية وقاعات المطالعة والمرافق الرياضية والمرافق الصحية كذلك هي ليست في المستوى، كذلك وغيرها من التجهيزات الأساسية للتعليم مما يؤثر سلبا على السير العادي والمنتظم لتحصيل الدراسة ويؤدي في حالات كثيرة إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة. ثقتنا فيكم كبيرة، السيد الوزير، لمعالجة هذه الوضعية، ونتمنى لكم كامل التوفيق، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيب إضافي آخر في الموضوع؟ تفضل، تفضل السيد النائب، لكم الكلمة، مرحبا، تفضل، عندو الحق فيها كاملا.

النائب السيد عبد الحليم المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، عندي جوج دالنقط وبعجالة: النقطة الأولى، وهو بما أن إقليم الرحامنة تقريبا من 80 حتى لـ90% قروي، فهو يعاني بجميع مشاكل التعليم القروي، نزيدو عليها هو أنه واحد العدد دالمؤسسات خصهم الإصلاح، من الطبع النقل المدرسي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد النائب المحترم، انتهى الوقت، نبقاو غير في النقطة الأولى، انتهى الوقت السيد النائب، انتهى الوقت، عفوا انتهى الوقت. هل هناك من تعقيب؟ تفضلي السيدة النائبة المحترمة، تفضلي، عفوا السيد النائب انتهى الوقت، تفضلي.

النائبة السيدة عويشة زلفى:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

أنا فقط غادي نطرح سؤال على السيد الوزير، كيف يمكن لكم تضمنوا لنا نجاح التعليم الأولي وأنكم غتساندوا الجمعيات واحنا كنشوفوا اليوم كيفاش النقل المدرسي اليوم أنه عثر الدراسة من البداية ديالو لأن الجمعيات اللي مكلفين بالنقل المدرسي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، حاولوا أنا هادي دعوة السيدة النائبة، حاولوا تتبعوا العداد باش تضبط الوقت، باش الرسالة تمر بلا ما تبتر الجمل ديالكم أو الأفكار ديالكم، إيلا اسمحتوا. هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ لا أعتقد غادي نمرو مباشرة للرد ديال السيد الوزير، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا، مرحبا، تفضلوا.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا أنا بغيت نأكد بأن، بطبيعة الحال، الحكومة كتعتبر بأن المدرسة راه هو استثمار في الرأسمال والرأسمال البشري هو أساس أيضا النموذج

التنموي الجديد، واحنا ملّي اخترنا شعار «النهضة التربوية لتحسين الجودة»، في الحقيقة هذا شعار موجه نحو الموضوع ديال الجودة والجودة تتعني كل الأطراف، تتعني من طبيعة الحال الوزارة، تتعني الشركاء، تتعني التلاميذ، تتعني الأولياء ديال التلاميذ، كل الأطراف خصها تشتغل في نفس الإتجاه. بغيت أيضا نأكد بأن من طبيعة الحال الظروف الصحية تتجعل بأن عمليات التلقيح تمت مرحلة أولى واحنا ما زالين تنحاولوا باش نعمموا هاد التلقيح لكل الأطفال اللي هما عندهم 12 سنة وأكثر، هذا باش نتجنبوا اللي وقع ما وقع السنة الماضية باش واحد العدد ديال المدارس تم اعتماد التعليم عن بعد، واحنا تنعرفوا بأن هاد التعليم عن بعد كما جاء في واحد عدد ديال التدخلات راه عندو آثار، رغم المجهودات اللي دارتها الوزارة راه عندو آثار، ولهذا إيلا هاد الأثر خصنا نحاولوا بعدا نتجنبوا يكون التعليم عن بعد وخا يبقى تكميلي ما يرجعش هو الأساسي؛

ثانيا خصنا أيضا في نفس الوقت نشتغلوا على كيفاش نصلحوا هاد الأثر ديال آثار الوباء اللي تم خلال هاد السنتين الماضيتين، وهذا تيعني واحد المجهود واحد الدعم تربوي، وهذا اللي الوزارة تتحاول باش خلال هاد السنة يكون واحد المجهود خاص باش نحاولوا نتغلبوا على هاد الأثر السلبي اللي تم.

ما بين النقط أنتوما اللي جيتيوا اللي شرتيوا لها من طبيعة الحال هناك موضوع العالم القروي وهذا موضوع مهم، وأنتما جيتيوا بالفكرة ديال التميز الإيجابي واحنا متفقين معاه، فما كان هذا تنحاولوا نقوموا به، ولكن خصنا نكونوا واعيين بالمشاكل ديال العالم القروي، من بطبيعة الحال ما يمكنش تكون مدرسة القرب احنا عندنا واحد العالم القروي اللي هو مشتت ما يمكنش غنكونوا مدرسة حدا كل منزل، ما عندناش الإمكانيات، هذا تيعني بأن خصنا أيضا نحاولوا كل ما يمكن نشجعوا المدارس الجماعاتية باش تكون واحد المدارس اللي هي فيها واحد النوع ديال الجودة، ولكن ملّي تنقولوا المدارس الجماعاتية خصنا نوفروا لها الظروف، الظروف ديال المدارس الجماعاتية تتعني النقل المدرسي، وأنتما شرتيوا لواحد العدد ديال المشاكل اللي هي متعلقة بالنقل المدرسي، النقل المدرسي تيتم عبر مع شركاء اللي هما المجالس الإقليمية مشكورين أولا لأن تيديروا واحد المجهود مجهود مالي، ومجهود في تنظيم هاد العملية، لكن مع وزارة الداخلية، مع المجالس احنا غنشتغلوا لأن احنا واعيين بأن هناك يمكن لنا نحسنوا بالإمكانيات اللي هي موجودة يمكن لنا نحسنوا المردودية ديال هاد النقل المدرسي، donc خصنا نشتغلوا فهاد الموضوع ونحاولوا نلقاوا الحلول المناسبة.

ثم تكلمتيوا على المطاعم، تكلمتيوا على الداخليات اللي من طبيعة الحال وتكلمتيوا أيضا على دور الطالب أو الطالبات اللي هما موجودين في العالم القروي ونحولوا كيفاش أيضا نوظفوهم باش يرجع هاد التميز إيجابي في العالم القروي حقيقي وتيعطي واحد تيجعل بأن تكون للتلاميذ مهما كانت زعماكين الإمكانيات ديالهم يمكن لهم يستافدوا من واحد التعليم اللي هو ذي جودة.

تكلمتيوا أيضا على موضوع اللي هو تنعتبروا أنا جد مهم اللي هو موضوع ديال الإكتظاظ، هاد الموضوع مطروح، واحنا لأن احنا اعطيناكم معدلات ملّي تنعطي واحد المعدل وأنا قلت لكم بأن في الأقسام المشتركة اللي فيها سميتو، راه معدل عدد التلاميذ في القسم 20، وملّي تيكون 2 ولا 3 ديال أسميتو تيكون 10 في كل مستوى هذا هو المعدل، ولكن هذا معدل هذا وأنا تنتفهم بعض الملاحظات أنتما اللي تديروا، لأن إيلا كان بعض الأقسام تيكون يمكن غي 10 ولا 15 ديال التلاميذ يمكن الأستاذ يمكن له يعني يواكب ويمكن له يكون واحد التعليم ديال الجودة، إيلا كان القسم فيه 30 وفيه 2 ولا 3 ديال المستويات، هنا من طبيعة الحال هذا ما كاينش معايير ما غا يساعدش باش يكون عندنا التعليم ديال الجودة، لهذا موضوع ديال الإكتظاظ لا في الأقسام المشتركة ولا من غير الأقسام المشتركة، عندنا حالات ديال الإكتظاظ اللي هي الآن في بعض الأحيان اللي هي مرتفعة ومرتفعة أكثر مما هو زعماكين قانوني وما هو اللي تنتمناوا، ولهذا احنا ما زال في حاجة إلى توسيع عدد الأقسام وعدد المدارس باش نقصوا وتوظيف أيضا أساتذة ومعلمين باش نقصوا من هاد الإكتظاظ، وبطبيعة الحال الاكتظاظ عندو علاقة مع الجودة أيضا لازم نردوهم.

أنتما شرتيوا للإصلاح واحد العدد ديال المؤسسات واحنا تنشتغلوا على هاد الموضوع، لا لا ماشي طبيعي باش يكون المؤسسات ما فيهاش المرحاض ولا ما فيهاش يعني واحد غير ما هو أساسي ماشي شي حاجة اللي هي زايدة، ولكن هادو من الأولويات اللي هي الآن حددناها باش نشتغلوا عليها خلال هاد السنة. بغيت غير نأكد على موضوع ديال العمل مع واحد الشريك واحد الطرف اللي هو أساسي اللي هو هيئة التدريس، اللي هو الأطر التربوية اللي من طبيعة الحال ما يمكنش نتكلموا على الجودة ولا نتكلموا على اسميتو إيلا مكانوش هما منخارطين وتيشتغلوا في واحد الظروف اللي هي ظروف ديال الاطمئنان واللي يمكن تساعد باش نوصلوا للأهداف اللي احنا بغيناها، لهذا احنا ما بغيناش نجيوا باقتراحات مسبقة، وهنا فتحنا كان لقاء أول مع النقابات اللي هي الأكثر تمثيلية، هناك انطلاقا من يوم الغد لقاءات اللي هي منظمة باش نحاولوا يكون حوار، ملّي تنقولوا حوار هو الاستماع للآخر ونتفهموا المشاكل ديال الآخر ونلقاوا الحلول اللي هي حلول مشتركة باش نتجاوبوا مع إكراهات وناخذوا بعين الإعتبار أيضا الإمكانيات اللي هي موجودة بكل واقعية وكاين الأمور اللي يمكن لنا نبرمجوها على الأمد القريب وكاين الأمور اللي خصها تبرمج على الأمد المتوسط، وهذا هو الهدف من هاد اللقاءات، أخذا بعين الإعتبار هذا ما فيهش الجانب المادي، راه فيه واحد العدد ديال الجوانب اللي هي تنشوف غير الظروف ديال التدريس وواحد العدد ديال المدارس راه هادو من الأمور اللي إيلا حسنا هاد الظروف ديال.. يمكن لها تساعد أيضا باش كل الشركاء وكل الأطر التربوية تحس بأولا التقدير الضروري للعمل اللي تيقومو به، وثانيا أيضا الاطمئنان والراحة للعمل ديالهم داخل المؤسسات التعليمية.

هناك نقطة اللي هي تتعلق بالمناهج، تجديد المناهج ولكن هذا تنشتغلوا عليه كاين تجديد ديال المناهج على المستوى ديال الإبتدائي، احنا بدينا نشتغلوا في تجديد المناهج على المستوى ديال الثانوي انطلاقا من الإعدادي اسميتو فهاد المرحلة الأولى. الموضوع ديال المدرسة المدارس اللي هي في مليلية راه اخذينا التدابير باش أولا هاد المدرسة تفتح ما تبقاش اسميتو، هناك عدد ديال التلاميذ نقص خلال هاد السنة وعندنا واحد الهيئة ديال التدريس اللي هي موجودة محليا واللي حاولنا باش يمكن لها هي تأطر واحد العدد ديال الأقسام أخذا بعين الاعتبار بأن كاين بعض المواد اللي يمكن تم عن بعد لأن داك الهيئة التدريسية اللي هي موجودة محليا ما عندهاش التكوين باش اسميتو تدرس بعض المواد، ونفس الشيء بالنسبة للأطفال اللي كانوا مسجلين في مليلية وما يمكنلهمش يلتاقاوا حاولنا نلقاوا لهم حلول في المنطقة إما في الناظور إما في الجماعات اللي هي مجاورة نلقاوا حلول مناسبة، وهيئة التدريس اللي كانت في مليلية وما تمكنتش باش تلتاحق حاولنا نعطيوها زعماكين واحد الزمن ديال الدراسي فهاد المدارس. ولهذا احنا تنحاولوا بطبيعة الحال هادو ظروف اللي هي ظروف استثنائية، ولكن تنحاولوا نلقاوا الحلول المناسبة باش مع كل الأطراف المعنية، اللي هو مهم هو باش الأطفال ما تضيعش، أنا نظن هذا هو اللي أهم ولازم وهذا التزام زعماكين ديالنا باش نلقاوا الحلول مع كل الأطراف اللي هي معنية شكرا، شكرا على الإنصات ديالكم وأيضا على كل الأسئلة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى القطاع الموالي تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الصمد حيكر (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

بغيت غير نذكركم بمقتضيات المادة 267 من النظام الداخلي بخصوص التعقيبات الإضافية، حيث تم التنصيص صراحة على أنه ينبغي ألا تتعدى تعقيبا واحدا لكل فريق بالنسبة لكل سؤال، وأنكم للأسف عطيتيوا لبعض الفرق 2 تعقيبات إضافية أرجو تدارك هذا الأمر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

صحيح، صحيح السيد النائب وإيلا رديتي البال راني قدمت اعتذار للسي مضيان، وقلت ليه إيلا استوعبتي شنو وصلت ليه وقلت ليه راه باقي ما حينتش الصورة في الذهن ديالي، راه اعطيت الكلمة للسيد النائب وأنا أعتقد السي مضيان كان تيجلس تما أعتقد بأنني اعطيت الكلمة للفريق الاستقلالي لذلك أعتذر.

إذن ننتقل إلى القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ونرحب بالسيد الوزير ولو أنه ليس في حاجة إلى ترحاب فهو من أهل الدار، السؤال ما قبل الأخير هو السؤال المتعلق بمراجعة القانون المنظم للجمعيات للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة خديجة حجوبي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نص دستور 2011 على جملة من الأدوار الجديدة لجمعيات المجتمع المدني، غير أن تفعيل هاته الأدوار يصطدم مع تقادم القانون المنظم للجمعيات الذي يؤطر مرحلة ما قبل دستور المملكة لسنة 2011 حيز التنفيذ، الأمر الذي يتعين مراجعة ديال هاد القانون بما يواكب الدينامية التي يعرفها المجتمع المدني المغربي. لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل وضع قانون جديد منظم للجمعيات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة على طرحك هاد السؤال هذا، وأنا بالمناسبة باغي نشكرك مرة أخرى على المصطلحات المستعملة في السؤال؛ الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، لأنه بالفعل المجتمع المدني الآن في المغرب يقوم بأدوار جديدة ومتجددة، للأسف هاد السنوات هادي ما واكبناش هاد الأدوار الجديدة على المستوى التشريعي، وهنا لا بد ما نحيي المجتمع المدني والعمل ديالو الكبير الذي يقوم به اليوم في بلادنا واللي كيتطلب من هاد الحكومة على الخصوص أنها تعمل لو واحد الإلتفاتة بمراجعة هذه القوانين. على مستوى الحصيلة كانت القوانين التنظيمية اللي منصوص عليها في الدستور كان من المفروض تجي: القانون التنظيمي رقم 44.14 في شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض؛ 64.14 والقوانين التنظيمية اللي كتعلق بالجماعات الترابية مع قانون وحيد اللي هو 06.18 اللي لحد الآن باقي ما كايناش النصوص التنظيمية ديالو المتعلق بالعمل التطوعي التعاقدي، هذا ورش كبير غتشتغل عليه هاد الحكومة هادي بكل إرادة قوية لأن المجتمع المدني بصدق يحتاج إلى إلتفاتة قوية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، تعقيب السيدة النائبة المحترمة، تفضلوا.

النائبة السيدة خديجة حجوبي:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

يعود النص القانوني المنظم للجمعيات والحياة الجمعوية في بلادنا إلى نهاية خمسينات القرن الماضي وبالضبط سنة 1958، حيث كان العمل الجمعوي المغربي في بدايته التأسيسية والجنينية غير أن هذا المجال عرف تحويلات عميقة حيث لم يعد النسيج الجمعوي في العقد الثاني من الألفية الثالثة يشبه ما كان عليه غداة حصول المغرب على الاستقلال. كما أن المجتمع المغربي بدوره عرف تحولات ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية كبرى الأمر الذي جعل معه قانون الجمعيات الحالي غير منسجم مع المستجدات التي حملها دستور المملكة لسنة 2011، ولا يواكب أيضا الدينامية الكبرى التي يعرفها المجتمع المدني في المغرب سواء على مستوى الكم أو النوع وهو الأمر الذي يدفعنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب إلى إثارة القضايا والإشكاليات التالية:

-الإشكالية الأولى: ترتبط أساسا بتشكي العديد من الجمعيات من الحصول على وصولات الإيداع النهائية، الأمر الذي يعارض في العمق مع أحكام دستور المملكة لسنة 2011 ولا سيما في الفصل 12 منه؛

-الإشكالية الثانية: يكاد عدد الجمعيات في المغرب يلامس رقم 200.000 جمعية موزعة على مختلف مناطق التراب الوطني، وبالتالي فإن هذه الجمعيات أصبحت تشغل يدا عاملة تعد بالآلاف سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، بل أكثر من ذلك فإنها تنخرط في مبادرات تنموية رائدة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل هناك تعقيبات إضافية في الموضوع؟ لكم الكلمة السيد النائب المحترم تفضلوا.

النائب السيد عبد الصمد حيكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، في الحقيقة احنا نتمناو هاد الإلتزامات اللي علنتوا عليها توفقوا فيها ولكن نشك في ذلك، لأنه العنوان الأبرز أنه على مستوى الهندسة الحكومية غيبتم هذا القطاع ديال المجتمع المدني، وأول تحدّ سيترتب عن ذلك هو ضعف الحكامة ديالو، الجمعيات دابا غنخاطبوا فيها وزارة الشباب أو وزارة الداخلية باش من صفة غنخاطبوكم انتما فيها بهاد الشأن هذا؟ ما عندكم علاقة به طبقا للهندسة الحكومية، هذا تراجع خطير يهدد واحد المرتكز أساسي للدستور المغربي الجديد اللي العنوان ديالو الأبرز هو الديمقراطية التشاركية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، عفوا السيد الوزير كاين واحد تعقيب إضافي آخر، تفضل السيد النائب.

النائب السيد لحسن السعدي:

السيد الوزير، أولا تنحييكم على الجرأة ديالكم فهاد القطاع اللي كدّبروا وكيفاش أنه انتما عازمين على إصلاح التركة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم انتهى الوقت، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة النائبة، أنا متافق معك 100% الظهير ديال 58 اللي كتفتاخر به جميع الأطياف السياسية في بلادنا، اليوم وصل الوقت اللي خصنا نغيروه وخصنا نعملوا عليه تغييرات، وخصنا نعملوا عليه تعديلات وهذا ورش غادي نشتغلوا عليه بكل قوة وبكل عزم. لكن قبل أن نشتغل عليه يجب أن نفتح مجموعة من المشاورات؛ أولا مع الجمعيات، نعرفوا كيفاش كتشوف الإطار المرجعي ديالها، ثم أيضا مع مجموعة من القطاعات المعنية بهذا الملف وطبعا لا بد أن نشتغل على مجموعة ديال القوانين الأخرى المرتبطة بالحياة الجمعوية، اليوم كنعرفوا هناك مجموعة من المهن الجمعوية اللي كتساهم حتى هي في الثروة ديال البلاد وكتساهم في الناتج الداخلي الخام.

بخصوص التعقيب ديالك السيد النائب المحترم، اسمح لي نقول لك الإختصاصات أنا عندي المجتمع المدني ربما غير ما قريتيش المرسوم ربما ما شفتيهاش في التسمية ولكن راه المرسوم إيلا اطلعتي عليه زعما سترى بأم عينيك، أنا كنعذرك يمكن باقي ما شفتيش المرسوم ديال صلاحيات الوزراء، عندي اختصاصات المجتمع المدني حصريا وبالتالي أنا من يدبر وأنا من يعد السياسة الحكومية فهاد القطاع، فبالتالي سوف نلتقي إن شاء الله في لقاءات وفي لجان وسنتناقش على هذا الموضوع وأعدك بأنه غتكون فيه نتائج كبيرة جدا، لأن المجتمع المدني نقول لك باستثناء ما قدمته من 3 ديال القوانين التنظيمية راه ما تقدماتش فيه شي حاجة كبيرة، المجتمع المدني اليوم هو مساهمة في الناتج الداخلي الخام، هو مهن جمعوية، هو مساهمة في «CNSS» والحكومة جابت مجموعة ديال

المبادرات التي ستتماشى مع هاد الرؤية منها أوراش اللي فيها 250 فرصة عمل، فبالتالي المجتمع المدني اليوم بين أيد أمينة كن مطمئن السيد النائب المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، إذن نمر إلى آخر سؤال وهو سؤال آني عن تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب لكم الكلمة، بلاتي بلاتي راكم نضتوا ب2 اعطيوني واحد، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحيم اوطاس:

السيد الوزير، السؤال اللي عندي أنه منذ أن وضعت اللبنة ديال الديمقراطية التشاركية في الدستور ديال 2011، كيتضح أنه على المستوى العملي أن جمعيات المجتمع المدني وأن المجتمع المدني شبه مغيب عن المشاركة في هاد الورش ديال الشأن العام، وبالتالي السيد الوزير، ما كرهناش أنكم تبينو لنا أشنو هما علاش انتما عازمين باش تحييوا وترجعوا تبعتوا شوية الروح فهاد القانون ديال وخصوصا ما يتعلق بمواكبة وتأهيل ودعم النسيج الجمعوي؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير المحترم تفضلوا.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد النائب المحترم، كيفما قلت في الجواب ديال السؤال الأول، قلت المجتمع المدني هو شريك أساسي وهذا بلغة الأرقام، كيفما قالت السيدة النائبة المحترمة أزيد من 200.000 جمعية اليوم موجودة وتشتغل، بل على العكس هناك جمعيات اليوم اللي كدير مجهود كبير جدا على مستوى التأطير والمصاحبة والمواكبة. ولا بد اليوم نهني ونوجه تحية كبيرة لجمعيات المجتمع المدني لأنه في المقابل أقول كانت مجموعة ديال المبادرات لكن الأهم الإطار التنظيمي والتشريعي اللي فيه الحياة الجمعوية والتشاور العمومي وفيه الإصلاح أو لا التعديل ديال النظام ديال 58 هذا كله للأسف ما مشاش؛

ثانيا المخرجات ديال الحوار اللي تعمل في 2012 وبقى يعني وشاركت فيه مجموعة ديال الجمعيات، أيضا هاد المخرجات لم يتم تفعيلها، فاليوم كيف يمكن أن نفعل هاد الورش الكبير ديال التشاور، لا أعتقد بالمبادرات المتفرقة مزيانة لكن محتاجين أننا نحطوا الإطار المرجعي ونشتغلوا بمقاربة جديدة؛ أولا يكون انخراط قوي ديال جميع القطاعات الشريكة لأن صحيح أن الاختصاص اليوم دالمجتمع المدني عند الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان لكن المتدخلين حكوميين أيضا وغير حكوميين أيضا مطالبين باش أنهم يعطيوا يعني الرأي ديالهم في هذا الموضوع، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد النائب المحترم تفضلوا.

النائب السيد عبد الرحيم اوطاس:

السيد الوزير، احنا كنعرفوا أن رهان ديال التنمية وكنعرفوا أنه التنزيل ديال النموذج التنموي الجديد كيتطلب منا باش انفاتحوا على جميع الطاقات ديال المجتمع المغربي، وكنظن أن جمعيات المجتمع المدني رافد مهم وشريك أساسي فهاد العملية هذه، وبالتالي أنا كنظن أنه العمل على بعض التعديلات أو العمل على بعض التجويد ديال بعض النصوص كنظن غيبقى ضعيف بل كنطلب أنه إيلا كان ممكن من الوزارة أنها تعمل على وضع إستراتيجية فهاد الإطار هذا وأنها تخدم لما لا تكون عندنا مدونة فهاد الموضوع هذا اللي كيتجمعو فيها كل ما يتعلق وما له الصلة بالموضوع، وبالتالي احنا لاحظنا أن لجنة النموذج التنموي فاش جابت التقرير ديالها جابت بأنه المجتمع المدني باقي بعيد بزاف على الإنخراط ديال اللي كنتمناوه يكون يوصل له في تدبير الشأن العام. فالتالي السيد الوزير، احنا كنطمحوا أنكم، وكنعاود نكررها، كنطمحوا أنكم تجيونا باستراتيجية، تجيونا بمدونة فهاد الموضوع وكنظن هاد القضية هادي انتما قادين بها لما خبرناه فيكم من كفاءة وفعالية، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيبات إضافية في الموضوع؟ تفضلوا السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد النائب المحترم الاستراتيجية غاتجي كاينة، المدونة صعب أنا نقولك علاش، أنه ما يمكنش نغير نعمل تعديل على الظهير ديال 58 ونزولو ونجيب مدونة خاصني نحافظ عليه هذا إرث ديال المغاربة كيفتخرو به كاملين الطيف السياسي يفتخر خصو يبقى ولكن يجب أن يعدل، مستقبلا نجمعوه في إطار مدونة هداك ورش ثاني. أنا بعجالة تعزيز الترسانة القانونية من خلال إعداد القانون ديال التشاور العمومي هذا هو le cheval de la bataille هذا هو باش غادي لأن هو القانون اللي غادي يكون إن شاء الله، جامع؛

ثانيا المركز على مستوى المركز ديال الإتصال أنا لقيت الآن مركز في الوزارة ديال الاتصال، ولكن لقيت مركز فيه موظفين من الوزارة مشكورين يعني متطوعين احنا نطمح إلى إنشاء مركز حقيقي يكونوا فيه

ناس متفرغين، منين يتطرح عليهم السؤال يجاوبوا عليه، منين يعيط له شي واحد من شي منطقة ويطلب المعلومة يلقاها، وبالتالي نكونوه ولما لا نديروه بشراكة مع المجتمع المدني اللي يكون مجتمع مدني قوي ويساهم ونمشيوا فهاد الإتجاه هذا اللي مهم وغادي ينتج الثروة لبلادنا. الرؤية التي تنظر بها هذه الحكومة للمجتمع المدني ماشي جمعيات نتلقاوا بهم وفقط نؤثث بهم المشهد ديالنا الديمقراطي والسياسي هادو فاعلين أساسيين سيساهمون في إنتاج الثروة، هكذا ننظر إلى المجتمع المدني غادي يشغلوا وغادي حتى هم يسجلوا في «CNSS» غادي يساهموا مساهمة كبيرة في تقوية المنسوب ديال القيم ديال المغاربة، فهاد المجهود اللي كيقوموا به فهاد الظروف هذا وأنا كيفما قلت وسأعيدها أحييهم مرة أخرى لأن مجهوداتهم كبيرة لكن الحكومة سوف تعمل أولا على إعداد هاد الاستراتيجية بتشاور معهم ولكن غادي نعملو التشاور في إطار محاور ما غاديش نعملو التشاور ونبقاو عاود في إطار محاور محددة ثم بعد ذلك سوف نتجه لكي نبحث عن التمويل الكافي لتنفيذ هذه الاستراتيجية اللي غتكون عندها آثار أنا متأكد حتى على معدلات النمو في بلادنا، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نمر إلى المادة 152 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر بعد أن استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا، في موضوع أسباب ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية، الكلمة للمتحدث الأول عن فريق التقدم والاشتراكية، فليتقدم السيد النائب المحترم لطرح السؤال.

النائب السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، من ضمن المرتكزات الأساسية كما نعلم جميعا ديال التصريح الحكومي هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، بالله عليكم السيد الوزير وبكل صراحة واش بالارتفاعات الصاروخية اليومية ديال المواد الأساسية باش غادي تحافظ الحكومة على القدرة الشرائية للمواطنين؟ زيادة على أن هاد الزيادة هادي كتعني جميع الفئات وجميع الشرائح ديال المجتمع، كتعني الفلاح اللي كيبقى حاير ما بين الثمن الصاروخي ديال الأعلاف ديال الماشية ديالو والأثمنة الصاروخية ديال وسائل ديال الإنتاج من الأسمدة من الكازوال ومن الوسائل الأخرى، كتعني هداك الصانع التقليدي اللي ما حيلته حيلة في المواد الأولية باش كيشتاغل وما حيلتو حيلة ملّي كيجيب المنتوج ديالو للسوق ما كاينش اللي كيشريه منه لأنه بسبب التدهور ديال وسائل العيش ديال المواطنين، كذلك ما كتستثنيشاي الموظف اللي الحياة ديالو كلو كيحاول يوفر على حسب المعيشة اليومية ديال اولادو باش يبني منزل للعائلة ديالو ومليّ كيمشي للسوق باش يسول على مواد البناء كيلقى أثمنة ماشي في الطاقة ديالو، الحديد راه وصل لـ9 دراهم السيد الوزير. وبالتالي وبالتالي آش كنقولوا في حزب التقدم والإشتراكية بأن هناك فرق شاسع ما بين التصريح الحكومي وما بين المقتضيات ديال القانون المالي، ولهاد السبب صوتنا بالرفض لا فيما يخص التصريح الحكومي ولا في ما يخص القانون المالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى الوقت نمر إلى المتحدث الثاني عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، تفضلوا السيد النائب المحترم لكم الكلمة.

النائب السيد عبد الصمد حيكر:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة تناولنا الكلمة لكي نبلغ قلق وغضب المواطنات والمواطنين على إثر الزيادات الصاروخية التي عرفتها عدد من المواد الأساسية، والتي يكتوي بنارها، يعني، الناس ديال الطبقة المتوسطة والبسطاء من هذا المجتمع كالزيت، الدقيق، الخضر، الفواكه، الاحتياجات البسيطة ديال الفلاح الصغير إضافة طبعا إلى الزيادة الصاروخية في المحروقات ومما انعكس على نقل مختلف الأنواع ديالو، المواد ديال البناء مما يهدد واحد القطاع اقتصادي حقيقي في البلاد. بطبيعة الحال هاد الزيادات الصاروخية تنضاف إلى النار الأخرى التي اكتوى بها المواطن جراء الآثار السلبية ديال الجائحة وما نتج عنها من فقدان الشغل وتراجع الدخول، وهاد المعاناة ازدادت ضخمات أكثر في غياب إستراتيجية تواصلية رسمية وواضحة ومبادرة من قبل الحكومة تنضاف إلى غياب أي خطوة من قبل الحكومة على مستوى مراقبة الأسعار ومحاربة الإحتكار ودون التحقق من أن الزيادة اللي تحققت اللي تسجلت على مستوى المغرب أنها انعكاس للزيادات اللي تمت على المستوى الدولي، ما كاينش حتى شي مجهود الأمر الذي أدى إضافة إلى عوامل أخرى إلى احتجاجات في الشارع تتزايد يوما بعد يوم سيما لما تصدموا المغاربة كاملين بالإنقلاب السريع عن الوعود الإنتخابية الحالمة وفي مقدمتها الزيادات في الأجور بالنسبة لواحد العدد ديال الفئات اللي كيشكلو العمود الفقري ديال الطبقة المتوسطة. إذن باش نتيحو لكم السيدة الوزيرة فرصة تكلموا مع المغاربة شرحوا لهم اشنو هو السبب ديال هاد الزيادات الصاروخية اللي ما عرفاتش البلاد أكثر من 10 سنين هذه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للمتحدث الثالث عن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلو السيد النائب المحترم.

النائب السيد حاتم بن رقية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

عرفت الأسعار ارتفاعا بشكل ملحوظ منذ أبريل 2021 على غرار كل بلدان العالم، وهذا إرتفاع تم تسجيله في عهد الحكومة السابقة ولم يكن مع تشكيل هذه الحكومة، وفي هذا الإطار نثمن التدخل اللي قامت به الحكومة مباشرة بعد تشكيلها باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والتتبع وكذلك عملت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية على رفع نفقات صندوق المقاصة اللي وصل لـ16 مليار درهم لضمان إستقرار غاز البوطان والدقيق المدعم والسكر. لكن رغم هاد المجهودات، فإننا نسجل ارتفاع في أسعار عدة مواد من بينها كاين مواد الأسمدة اللي خاصة للفلاحة على سبيل المثال، لامونيترات 33 وليريس 46 حيث بلغ ثمنها في الأسواق 900 درهم كانت قبل تتكون 350 درهم، وتنعرفو دخول ديال الموسم الفلاحي وتأخر ديال الأمطار وكاين أسعار ديال المحروقات يعني تنشوفوا الفلاح في وضعية صعبة.

أما بخصوص أسعار المحروقات، وبعيدا عن المزايدات السياسية، فإن الحكومة ما قبل السابقة قامت بتحرير أسعار المواد البترولية دون اتخاذ إجراءات مواكبة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وندعو الحكومة لتصحيح هذا الوضع. لهذا نسائلكم السيدة الوزيرة، نطالب باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تعتزم عليها الحكومة حتى لا تتضرر القدرة الشرائية للمواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للمتحدث الرابع والأخير عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل سيدي هشام.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيدة الوزيرة، بالطبع جوابكم سيكون أنكم عقدتوا اللجنة الوزارية المتعلقة بالأسعار يوم 12 نونبر، قرينا البلاغ ومشكورين على هاد العمل ولكن في داخل البلاغ السيدة الوزيرة أكدتو بأن مجموعة ديال المواد الأساسية عرفت ارتفاع الأسعار، كنشكروكم على رفع الرسوم الجمركية على مجموعة ديال المواد القطاني، الزبدة، الدقيق ولكن في داخل البلاغ اعترفتوا بأنه كاين مجموعة ديال المواد، واليوم خصنا نتكلموا على نقطتين: كاينة مواد أساسية اللي كتهم المعيش اليومي الآني للمواطن واللي للأسف ما بغيناش نعترفوا بأنها راجعة لأزمة كورونا، يعني، الحل ديالها اليوم لا ديال الدقيق ولا ديال السكر خصنا إجراءات عملية اليوم باش يتحالوا هاد الملفات أصلا نديرو غير خدمتنا نحيلو ملف الزيت وملف ؟؟؟؟ والدقيق اللي وصل لـ8 دراهم مجلس المنافسة يقول لنا رأيو؛ ثانيا خصنا نفكرو في دعم هاد الأسر لأنه ما زال مرتبطين بصندوق كورونا، ما زال مرتبطين بكورونا، إيلا فكينا المشكل في انتظار تعدل الأسواق خصنا نلقاوا الحل للأسر الهشة اللي اعترفتوا في البرنامج الحكومي بأن كاينة مليون أسرة؛

المشكل الثاني واللي هو غادي يجي على المدى المتوسط هو اللي قالوا الزملاء ديال الأسمدة ديال المواد الفلاحية، أنا هضرت مع الفلاح دروك كيبيع الجلبانة بـ9 دراهم وخاسر فيها، دابا واش نجيو من الفلاح ولا نجيو من المواطن؟ يعني مغاديش يفلح لنا لهاد الفترة الجاية؛

المشكل الثاني ديال مواد البناء مجموعة ديال المقاولات غاتوقف les marchés ديالها ما زال les marchés publics فيهم la révision des prix ولكن les marchés privés ما فيهمش la révision des prix، مجموعة ديال les ménages غادي يوقفوا la finition الزاج 3 دالمرات، الخشب 2 دالمرات، الكارلاج ما كاينش ومنين غادي يتوقفوا هاد les marchés، يعني، غادي ينعكس مباشرة عن اليد العاملة غادي تزادنا chômage وغادي نرجعو لواحد الدوامة يعني خصكم تفكروا تفكير عاجل في حل مشكل هاد المواد لمدة 3 شهور ولا 4 شهور باش تبقى القدرة الشرائية ديال هاد الشركات خدامة وتبقى اليد العاملة هاد الشي خصو حلول آنية السيدة الوزيرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للحكومة في ثمان دقائق.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية كنتوجه بالشكر للفرق البرلمانية والمجموعة النيابية اللي أثارو هاد الموضوع، وهي فرصة باش نأكدو بأن الحكومة كتابع باهتمام كبير موضوع ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية. هاد الموضوع فيه نقاش وفيه تحولات وفيه أيضا بعض المزايدات، ورفعا لكل لبس قد يعتري هذا الموضوع، وتنويرا للرأي العام الوطني فإنني أقف أمام مجلسكم الموقر لعرض التوضيحات التالية:

لا بد أولا من التأكيد بأن الحكومة قد جعلت القطاعات الإجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين على رأس أولوياتها، وقبل الخوض في تفاصيلها فإن يجب بسط بعض المعطيات الضرورية، فعلى غرار باقي دول العالم فقد بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل من هاد السنة وذلك بعد إتجاه سالب للتطور خلال سنة 2020 على مستوى العالم بسبب أزمة كوفيد، فقد بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في شهر شتنبر الماضي 5,4% في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة الأورو بـ3,4% وهاد المعدلات هي عرفت ارتفاع غير مسبوق لفترة ديال 10 سنين الأخيرة. بشكل عام يمكن التأكيد على أن العوامل اللي أدت لهاد الارتفاع اللي عرفاتو أسعار بعض المواد الأساسية في العالم وفي بلادنا كذلك تتبقى مرتبطة بهاد السياق العام الدولي واللي عندها طابع ظرفي خصوصا لأن كاين واحد الانتعاش الاقتصادي اللي كيعرفو العالم بشكل أقوى مما كان متوقع بالإضافة إلى الارتفاع الكبير

التي شهدته أسعار المواد الطاقية إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية؛

من جانب آخر فإن التحسن الذي عرفته بلادنا سواء من خلال الموسم الفلاحي الاستثنائي أو من خلال تدخلات الحكومة فيما يتعلق بالمراقبة والتتبع، فقد مكن من توفير السلع وتحقيق استقرار كبير على مستوى الأسعار باستثناء عدد محدود من المواد المستوردة من الخارج كما ذكرتم، وبالنسبة للمنتجات المحلية مثل الخضر، والفواكه والحبوب فإن الأسعار إن لم تكن مستقرة فقد عرفت انخفاضا على مستوى العديد من المنتوجات، أما بالنسبة للمواد المدعمة والممثلة في الدقيق المدعم والسكر وغاز البوطان فإنها لم تعرف أي تغيير لأن استقرار هاد المواد كيبقى مضمون من خلال صندوق المقاصة الذي يتدخل من أجل تعويض الفارق بين أسعاره وأسعار الأسعار الوطنية وأسعار السوق الدولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن حماية القدرة الشرائية للمواطنين من الأولويات التي تسعى إليها الحكومة، ومن بين الآليات التي تعمل من خلالها الحكومة على تتبع ورصد اختلالات السوق نجد اللجنة الوزارية المختلطة للأسعار والتي لها دور أساسي في تقييم الوضع الخاص بأسعار جميع المواد، وكذا مستويات تموين السوق وتجتمع بانتظام مرة كل شهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. وكما تعلمون فالتموين يعتبر من أولويات هذه الحكومة طبقا للتوجيهات السامية التي جاءت في خطاب صاحب الجلالة نصره الله، يوم 8 أكتوبر من هذه السنة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للبرلمان، حيث أعطى جلالته توجهاته السامية للعمل على توفير المخزون الإستراتيجي المتعلق بالمواد الغذائية والمواد الطاقية وكذلك المواد المتعلقة بالصحة. وفي هذا الإطار، فقد ترأست اجتماع هذه اللجنة يوم الجمعة الماضي لتدارس الوضع واتخاذ التدابير المناسبة، وأود أن أؤكد لكم بأن هذه اللجنة تشتغل بصفة منتظمة وستكثف أشغالها لتجاوز هذه الظرفية الاستثنائية من خلال محاربة كل الهوامش الغير مبررة لتحديد الأسعار، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف الأسمى التي تحرص عليه الحكومة والمتمثل في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. كما أننا سوف نعمل في إطار هذه اللجنة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي السالف الذكر.

وللحد من وقف تقلبات الأسعار الدوية والمضاربات في الأسعار الداخلية، اتخذت الحكومة عدة إجراءات وتدابير نذكر منها: تعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح الصلب والطري ابتداء من فاتح نونبر من هاد السنة من أجل ضمان استقرار أسعار القمح؛ تخصيص تعويض إضافي للمستوردين حفاظا على أسعار جميع مشتقات القمح على المستوى الوطني؛ الاستمرار في تعليق الرسوم الجمركية على واردات القطاني؛ الاستمرار في تعليق الرسوم الجمركية على الزبدة؛ دعم أسعار القمح اللين المستورد للحفاظ على أسعار الدقيق الممتاز وبالتالي على أسعار الخبز العادي. إلى جانب ذلك، ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين فخصصت الحكومة في مشروع قانون الميزانية لسنة 2022 أكثر من 16 مليار درهم لمواصلة دعم سعر غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

وختاما السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمون، فالحكومة عازمة على تكثيف الجهود من أجل تجاوز هذه الظرفية والخروج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة والوفاء بالتزاماتنا اتجاه المواطنين تماشيا مع البرنامج الحكومي وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيدات والسادة النواب الأفاضل، كل الشكر على حسن تعاونكم و**رفعت الجلسة.**

محضر الجلسة الخامسة عشر

التاريخ: الاثنين 16 ربيع الثاني 1443هـ (22 نونبر 2021).

الرئاسة: السيد محمد جودار النائب الخامس لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وثمانية عشر دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الرابعة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات التالية:

- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- قطاع الصناعة والتجارة.

السيد محمد جودار رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

طبقا للفصل 100 من الدستور، وعملا بمقتضيات القانون الداخلي لمجلسنا الموقر، والمواد ذات الصلة من 258 إلى 272، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، ويتضمن جدول الأعمال 17 سؤالا شفهيا موزعة حول القطاعين التاليين: الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ثم قطاع الصناعة والتجارة. وفق المادة 149 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر نستمع إلى المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتتفضل السيدة أمينة المجلس لتلاوتها مشكورة، تفضلوا السيدة الأمينة.

السيدة إلهام الساقي أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

قد توصلت رئاسة مجلس النواب بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية من 15 نونبر إلى 22 نونبر 2021، وتقدر بـ189 سؤالا شفويا و110 سؤالا كتابيا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيدين الوزيرين المحترمين،

بداية أود أن أخبر الجميع أن المجلس سيعقد جلسة عمومية مباشرة بعد جلستنا هاته ستخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

حضرات السيدات والسادة،

نشرع الآن في بسط الأسئلة الشفهية المدرجة بجدول أعمالنا ونستهلها بقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، بسؤال عن مواكبة المقاولات الناشئة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد النواب مشكورا، ضروري.

النائب السيد المصطفى جداد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الجلسة:

بلاتي السيد الرئيس، هناك نقطة نظام.

النائب السيد المصطفى جداد:

آه اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

في التسيير ولا في.. ياالاه سير.

النائب السيد مصطفى إبراهيمي (نقطة نظام):

واخا مازال ما بديت تسير حتى شي حاجة، السيد الرئيس غير إيلا اسمحتوا لي هاد نقطة نظام عندها علاقة بالولوج لهاد القاعة، السيد الرئيس، كاين قرار بأنه خص يتوفر جواز التلقيح، وكاين رأي ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتحدث عن الجواز الصحي، بمعنى إيلا كان شي واحد دار test ديال PCR négatif، ولا إيلا كان عندو شهادة بأنه كان مريض وبرا، ولا إيلا كان عندو واحد المانع طبي موثق بأنه ما يمكنلوش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس سجل.

النائب السيد مصطفى إبراهيمي (نقطة نظام):

لا غير اسمح لي السيد الرئيس، أنا غير لأنه عدم الولوج إلى هاد القاعة ومنعوها في المقابل كنلقاوا الناس كيوجلوا للمرافق العمومية على برا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا مرة أخرى، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد المصطفى جداد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نسائلكم اليوم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لمواكبة المقاولات الناشئة وتتبعها طيلة مراحل نشاطها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

شكرا السيد النائب والفريق على طرح هاد السؤال، المقاولة الناشئة هي من أولويات الحكومة في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026، لا لشيء إلا لأنها تعتبر نمطا جديدا لتحقيق التنمية وللتشغيل في الآن ذاته، المقاولة الناشئة تمر عبر مراحل تتكون عندها واحد المواكبة قبلية وبعدية، عندنا في الوزارة كتعرفوا الوزارة عندها تسمية جديدة، وعندها واحد المجال دالإختصاص جديد اللي جا تلبية للتوصيات اللي كاينة في النموذج التنموي، آش قال النموذج التنموي؟ قال باش التشغيل يكون مزيان خص الوزارة ولا السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل تكلف بأمور أخرى، وريادة الأعمال entreprenariat› والمقاولة الناشئة داخلة فهاد الإطار، عليها الوزارة سميتها وزارة الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات. كاين المكتب نتاع «OFPPT› مكتب ديال التكوين المهني، وكاين «ANAPEC› الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات هادو بجوج عندهم برامج نشطة جدا في هذا المجال، تخص مواكبة المقاولة الناشئة لا بالنسبة للخريجين والمتمرنين اللي كاينين في «OFPPT›، ولا بالنسبة لعدد كبير نتاع الشباب في إطار إدماج اقتصادي، كاين مشاريع على المستوى الجهوي لا سيما في الجهة ديال مراكش وفي جهات أخرى.

الإشكالية اللي كاينة اليوم هي جات انطلاقة باش تعالجها ديال إشكالية التمويل أيضا مطروحة، ولاحظنا على أنه التمويلات البنكية اللي تتعطى لا تساهم دائما في تقوية هاد المقاولات الناشئة، لأن الإحتياجات ديال هاد المقاولات الناشئة تتكون في le fond de roulement ولا أنها تخلص هادوك الناس اللي غيخدموا معاها في الأول، وهاد الشي ما تيدخلش ديما بالكريدي بواحد الشكل يعني قوي. فكاين برنامج حكومي قوي في إطار سياسة إرادية سميتو «فرصة»، الذي يهدف إلى مواكبة 60.000 مقاولة فهاد 5 سنين، الغلاف المالي ديال غير 2022، إن شاء الله، هو 1,25 مليار ديال الدرهم عن طريق قروض شرف وحتى للمواكبة أيضا، إذن احنا كنلموا الشمل ديال كاع هاد البرامج اللي كاينين باش ما نبقاوشاي فداك شي ديال التجريب وهذا باش ندوزوا لشي حاجة وطنية كبيرة ونتكلموا مع الشباب، وكناخذوا بعين الإعتبار أيضا الحالة ديال هاد الناس، راكم شتوا في الأسبوع اللي فات كان التصديق على توسيع الحماية الإجتماعية ديال من؟ ديال les Auto-entrepreneurs المقاولين الذاتيين، باش هاد الناس ما نشوفوهمش فقط كأدوات اقتصادية بل كمواطنين غادي يديرو التنمية في البلاد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد النائب المحترم تفضلوا للتعقيب.

النائب السيد المصطفى جداد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا اليوم يندرج في إطار ما عرفه العالم من تحولات عميقة في بنيته الإقتصادية جراء التطورات التي شهدها مجال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وريادة الأعمال، ومن سمات هذه التحولات ظهور اقتصاديات متطورة أساسها جيل جديد من المقاولات وحاملي المشاريع المبتكرة في مجالات متنوعة وذات قيمة مضافة عالية. وهنا لا بد من الإشادة بالتوجيهات الملكية السامية بخصوص دعم وتسريع وتطوير ريادة الأعمال، وخاصة في المجال الصناعي والخدمات ذات العلاقة بالمجال الصناعي والعناية بالأفكار والمشاريع من الشباب المغاربة، لذلك يتعين على الحكومة أن تولي عناية خاصة لحاملي هذه الأفكار من حيث الدعم والمواكبة والتتبع والاحتضان، خصوصا أن بلادنا تزخر بمؤهلات بشرية وكفاءات كبيرة في هذا المجال.

بالإضافة لما سبق، يتعين تسريع وتطوير ريادة الأعمال واحتضان الأفكار المبتكرة لحاملي هذه المشاريع لدعم التصنيع المحلي والمبني على الخبرات المغربية. لماذا نقول ذلك، السيد الوزير المحترم، لأن الإقتصاد الوطني في حاجة ملحة إلى رجة قوية بغاية مواكبة التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم في مجال المقاولات الناشئة، والتي أصبحت مصدر أساسي لخلق الثروة ومناصب الشغل المستدامة، فضلا عن كونها تشكل قاطرة أساسية لخلق القيمة المضافة، خاصة وأن بلادنا تشكو

اليوم من تنامي معدلات البطالة في صفوف الشباب حاملي الشواهد العليا وأصحاب المشاريع والأفكار المبدعة والإبتكارية، وعليه يجب تعزيز البرامج لتطوير ريادة الأعمال الصناعية ودعم الصناع المبتكرين المغاربة، وتقييم ومراجعة النظام الجبائي فيما يتعلق بتشجيع المقاولات الناشئة. هذا بالإضافة، السيد الوزير المحترم، بأن صاحب الجلالة نصره الله، في جميع خطاباته، أوصى بفتح مجال أوسع لهؤلاء الشباب، وأن خاصة أن البرنامج التي أشرتم إليه وخاصة برنامج «فرصة»، هذه البرامج، وأنا على يقين بأنكم في المستوى المطلوب لتحقيقه وإنزاله إلى أرض الواقع، السبب ديالو الأساسي، السيد الوزير المحترم، ربما يرتكز على ثلاث نقط: أولا؛ لا بد من التأطير، لا بد من المواكبة، ولا بد من التتبع، وإذا ما اعتمدنا على هذه..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، انتهى الوقت، شكرا لكم. السيد الوزير في ثواني ولاّ نمر؟ 12 ثانية.

السيد يونس سكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات:

شكرا السيد النائب،

فعلا ماشي كلشي بغى يدير العمل المأجور، «l›emploi salarié»، وعدد من المغاربة وخصوصا الشباب اللي طموح بغى يدير ريادة الأعمال، وهادي أولى الأولويات ديالنا، وسيدنا الله ينصرو، ما فتئ يعطي الأهمية لهاته المشاريع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب المحترم عن الفريق الحركي، نعم، ما كاينش؟ وا خليه لـ.. شكرا، شكرا. الأسئلة الثمانية الموالية من رقم 2 لرقم 9 وكلها آنية لها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر باستراتيجية الحكومة في مجال التشغيل، لذا أقترح على السيدات والسادة النواب طرحها دفعة واحدة لتنال جوابا موحدا من لدن السيد الوزير. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد محمد العربي المربط:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

التزمت الحكومة من خلال برنامجها الحكومي بجعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي وبأن تعمل خلال 5 سنوات المقبلة على إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن أهم معالم ومحاور إستراتيجية الحكومة لتحقيق التزاماتها في مجال التشغيل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين عن المجموعة النيابية للعدالة والتنمية فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة عائشة الكوط:

السيد الوزير المحترم،

حول إستراتيجية وزارتكم في قطاع التشغيل، وحول الإجراءات التي ستتخذونها من أجل مواجهة تفشي ظاهرة البطالة في ظل جائحة كورونا نسائلكم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد النواب، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد حدادي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

عن إستراتيجية الحكومة في مجال التشغيل نسائلكم السيد الوزير، في ظل أزمة كورونا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري الديمقراطية الاجتماعي، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة وسيلة الساحلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لقد كان ولا يزال موضوع التشغيل من الأولويات الإجتماعية خصوصا تشغيل الشباب من الخريجين وغير الخريجين بشباب المدن والعالم القروي. لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الاستراتيجية الحكومية في هذا المجال والخطط التشغيلية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السؤال الموالي والخامس للسيدات السادة النواب المحترمين عن فريق التقدم والاشتراكية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد أحمد العبادي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيد الوزير، بخصوص استراتيجيتكم في مجال التشغيل، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لامتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المحترمون،

تشكل المقاولات المتوسطة والصغرى دعامة أساسية للاقتصاد الوطني والجهوي، لكن هناك واحد العديد من العراقيل اللي كتواجه هاد الفئة منها الحصول على العقار، التموين من الأبناك ليس هناك يعني تواصل جيد مع الأبناك واحد العديد من العراقيل. فما هي الإجراءات التي أعدتها أو الإجراءات المستعجلة التي أعدتها الحكومة للنهوض بهذا القطاع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الحركي، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة عزيزة بوجريدة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، تطرح إشكالية التشغيل ببلادنا على مستويين، يتعلق المستوى الأول بفرص ومناصب العمل التي تقلصت أو ضاعت بفعل تداعيات جائحة كورونا، ويتعلق المستوى الثاني بفرص الشغل التي سيتم خلقها في المستقبل المنظور وكذا المناصب الكفيلة بتشغيل ذوي الشهادات الجامعية. من هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة لامتصاص البطالة وخلق فرص الشغل وسبل تجاوز الإكراهات المرتبطة بهذا الأمر، علاوة على الإجراءات المتعلقة بتنزيل البرامج والمشاريع التي تضمنها البرنامج الحكومي وقانون المالية لسنة 2022؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، السؤال الموالي للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة الرباب عيلال:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

التزمت الحكومة في برنامجها بتسريع وتيرة ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل من أجل إعطاء دينامية جديدة للاقتصاد الوطني وخلق ثروة ومناصب شغل لمعالجة أزمة البطالة التي ازدادت قاعدتها مع تداعيات الجائحة وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال جعل التشغيل المحور الأساسي للسياسات العمومية، من خلال جعل التشغيل المحور الأساسي للسياسات العمومية والقطاعات في أفق إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال هذه الولاية، وكذا رفع نسبة نشاط النساء من أكثر من 30% بدلا من 20% حاليا، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ السياسة الاستعجالية ومواكبة المقصيين من سوق التشغيل، وتحسين البرامج المتعلقة بخلق فرص للتشغيل الذاتي. وهذا ما يدفعنا للتساؤل هل لدى الحكومة مخطط استعجالي لمعالجة أزمة البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التكوين؟ هل لدى الحكومة التصور لإعادة النظر في سياسة التشغيل من خلال المراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بعدما فشلت في تحقيق الأهداف المتوخاة؟ هل لدى الحكومة التقييم الدقيق لبرامج التشغيل للوقوف على الصعوبات والإكراهات والتحديات التي أبانت عليها الممارسة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، السيد الوزير تفضلوا للإجابة على الأسئلة بطبيعة الحال.

السيد يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا وقبل كل شيء أريد أن أهنئكم رسميا لأنه هادي أول مرة عندي الفرصة باش نتوجه لكم بمناسبة انتخابكم وبمناسبة الثقة التي حظيتم بها من طرف السكان في مختلف مناطق المغرب، هذه الثقة التي بطبيعة الحال عندها واحد الآثار علينا كاملين، عندها واحد الأثر علينا كاملين لأن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت مرتفعة حتى لا أقول قياسية بالمقارنة مع انتخابات سابقة، وهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أنه بطبيعة الحال المواطنين والمواطنات تيعقدوا علينا آمال كبيرة وكبيرة جدا، ولعل أبرز المواضيع الذي يعني اطلعتم عليها في الحملات الانتخابية وفي الاحتكاك مع الساكنة هو القضية والمعضلة نتاع التشغيل أو البطالة حسب كيف تنشوفوها، هاته الإشكالية الأساسية والتي جعل منها صاحب الجلالة نصره الله، محورا أساسيا في عدد من الخطب، وكذلك النموذج التنموي الذي كيفما تتعرفوا خذا واحد الوقت مهم وعبأ كفاءات وإيرادات من أجل تصور مستقبل المغرب، ثم يأتي بطبيعة الحال البرنامج الحكومي اللي عندو واحد المدة زمنية ما بين 2021 و2026، والذي جعل من الدولة الإجتماعية بصفة عامة ومن قضية التشغيل بصفة خاصة مسائل أساسية يتطرق إليها.

حتى أجيبكم على هذا السؤال، أود أن أذكر بعدا بهاد القضية ديال التشغيل كيفاش يمكن لنا نقاربوها، باش نتكلموا على سياسة وطنية وعمومية في مجال التشغيل، التشغيل في نظرنا يرتكز على أو السياسات العمومية في التشغيل ترتكز على 3 مرتكزات أساسية:

أولا: المخططات القطاعية لكل قطاع قطاع في الحكومة، هاته المخططات القطاعية والبرامج الإقتصادية والإجتماعية عندها علاقة مباشرة ووطيدة بالقضية نتاع التشغيل، ملّي تيكون عندك مخطط صناعي، مخطط فلاحي، مخطط في اللوجستيك، مخطط في يعني في مجال الإنتقال الرقمي، ومخطط في المجال الإنتقال الطاقي وما إلى ذلك من المخططات...، تيكون فعال وتيكون يتمحور حول التشغيل، بمعنى فين ما تنديروا شي برنامج تنحاولوا نتأكدوا هاد البرنامج مدى إلتقائيتو وفعاليتو في التشغيل، تنحلوا 50% ديال المشكل، بطبيعة الحال أنتم تعلمون السيدات والسادة النواب، أن المخططات لا تشغل الناس بشكل مباشر، ولكن ينتج عنها استثمارات، والإستثمارات نوعين؛ كاين الاستثمارات العمومية وكاين استثمارات اللي تيقوم بها القطاع الخاص، وفي إطار الاستثمارات اللي تيقوم بها القطاع الخاص كاين الوطني الرأسمال الوطني، وكاين بطبيعة الحال الاستثمارات الخارجية المباشرة وما إلى ذلك من استثمارات. احنا عندنا نهار الخميس، إن شاء الله، في المجلس الحكومي عرض حول هاد الموضوع، باش تعرفوا أن الحكومة أولت اهتماما أساسيا للقضية نتاع إصلاح الميثاق ديال الإستثمار حتى يتأتى لنا كحكومة أننا نجاوبوا على الإشكالات اللي طرحات في النموذج التنموي، آش تيقول النموذج التنموي؟ تيقول أنه القطاع الخاص النسبة ديالو في خلق مناصب الشغل عبر استثماراته غير كافية، والقطاع العام راه عندو واحد 283 مليار اللي كاينة في الإستثمار حتى هي خصها نشوفوها بواحد الشكل مدقق، وخصنا نشوفوها ونقراوها بعلاقة مع التشغيل والمواصفات نتاعها في التشغيل، وما سوف نقترحه، إن شاء الله، هو أنه ملّي نجيو نديروا الميزانيات القطاعية في السنوات القليلة المقبلة أننا نشوفوا المؤشرات ديال التشغيل في كل ميزانية ميزانية، باش نشوفوا واش ملّي تنجيو نديروا هادوك الطلبيات نتاع العروض والصفقات، كيفاش تنوجهوها؟ مجاليا وتربيا باش نتأكدوا حتى واحد العدالة مجالية يعني ما بين الجهات كذلك. القطاعات بطبيعة الحال كلها خاصها دخل وكلها خاصها دير واحد العمل واحد الدينامية باش نقدروا نخلقوا التشغيل، إذن هادي الركيزة الأولى ديال السياسات العمومية الإقتصادية التي تؤدي إلى التشغيل إذا كانت هنالك حكامة جيدة، ولعلكم لاحظتم السيدات والسادة النواب المحترمين، على أنه في البرنامج الحكومي لقد صيغ بشكل جديد وأقر هاد البرنامج على أن سياسة التشغيل سوف تكون مركزية ومحورية في السياسات الإقتصادية للحكومة، أي أنه سوف نتوفر في القريب العاجل، إن شاء الله، ونحن نعمل على ذلك على حكامة من نوع جديد، باش هاد الوزارة هادي تعمل مع الوزارات كلها من أجل تتبع الأهداف لكل قطاع قطاع في هاد المجال، وهذا هو الهم الأول ديال الحكومة كلها بجميع مكوناتها وبجميع وزاراتها؛

الركيزة الثانية في التشغيل أو في السياسات العمومية للتشغيل هي التكوين، لأن لنفترض جدلا أنه عندنا المقاولات وعندنا خلق فرص الشغل، ولايني خاص الناس اللي غادي يخدموا، الكلفة ديال واحد المقاولة باش تاخذ واحد السيد أو لا واحد السيدة اللي عاد تخرج من واحد المعهد ودخلوا يخدم خاص تكون أقل كلفة ممكنة، وهنا كاين سياسة مندمجة في مجال التكوين، ولعلكم لاحظتم أن الهندسة الحكومية جات بالجديد أصلا لأن هاد الوزارة هادي سميتها وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وهادي من التوصيات ديال النموذج التنموي، أن السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل توسع الاختصاصات ديالها باش تقدر دمج معاها أمور أخرى باش نديروا داك الإلتقائية في السياسات العمومية، باش ما يبقاش اللي تيدير التكوين تيديروا بوحدو واللي تيدير التشغيل تيقلب عليه بوحدو، واللي تيتدبر المقاولات أو تيحاول يحفز المقاولات، وكان سؤال من فريق الأصالة مشكور قبيلا على المقاولة الناشئة حتى هو يدير خدمتو بوحدو. المقاولات الصغرى ولا سيما المقاولات الصغيرة جدا راه واحد العدد كبير 90% ديال المقاولات المغربية، خصها نظام ضريبي خاص، خصها تحفيزات خاصة، خصها مواكبة، خصها تدابير خاصة في المساعدة في التمويل لا سيما ونحن نطلب من الله، حتى نخرجوا من أزمة يعني من من جائحة «كوفيد».

فالقضية ديال التكوين أساسية، إذن اشنو عندنا في التكوين؟ التكوين كيفما تتعرفوا فيه 2 ديال يعني 2 ديال المساهمين كبار: كاين الوزارة ديال التربية الوطنية والوزارة ديال التعليم العالي إذن هادو الخريجين ديال الجامعات، وقلتوا السيدات والسادة النواب، أنه في الإحصائيات اللي كاينين فعلا كاين بطالة مرتفعة لدى حاملي الشواهد، وكاين بطبيعة الحال الخريجين كلهم اللي تايجيوا من المنظومة ديال التكوين المهني وهي منظومة لا يجب أن يستهان بها لأن فيها 700 ألف متدرب ومتدربة مئات المعاهد، فهاد الإطار كاين، الحمد لله، خارطة أعطى الإنطلاقة ديالها سيدنا الله ينصرو، كل جهة جهة من جهات المملكة عندها واحد المدينة سميتها مدينة المهن والكفاءات، هذا واحد المنظور جديد في، يعني، متقدم جدا في الأشغال ديالو والهدف منو هو أننا تنعطيوا للمتدربين والشباب والشابات دياولنا جميع الظروف، جميع الشروط باش ينجحوا في التكوين ديالهم، ولكن ماشي فقط التكوين في العلاقة نتاعهم مع القطاع الخاص ومع المشغلين هادي مسألة أساسية، فالصيغة نتاع هاد المهن الجديدة «les CMC» ديال المهن والكفاءات اللي أعطاها سيدنا الله ينصرو، الإنطلاقة ديالها، هي صيغة يعني متميزة على المستوى العالمي، فيها قرى مندمجة ديال الأقطاب وهي بما أنها جات في كل جهة جهة، حتى الجهات تمت مخاطبتها، باش نسولوا كل جهة جهة آشنا هما الإحتياجات الخاصة ديالها، كاين واحد الجهة عندها مثلا المجال الفلاحي تيكون موسع ولا الصيد ولا المجال نتاع التكنولوجيات وما إلى ذلك من المجالات... كنتكلموا دابا فهاد «les CMC» على 35.000 متدرب ومتدربة وطالب وطالبة، بـ l›internat ديالهم بكلشي ديالهم، بالمسائل السلوكيات واللغة وما إلى ذلك...، كل الأمور اللي كانت ديما ناقصة عندنا في التكوين،

المسألة الثانية تتعرفوا كاين قطاعات واعدة، انتما كتعرفوها وتكلمتوا عليها: صناعة الطيران، صناعة السيارات، الإنتقال الرقمي، الإنتقال الطاقي وما إلى ذلك من القطاعات... هاد القطاعات لقينا لهم واحد الصيغة أنا راه تنقول لكم الحوايج اللي تيكونوا خدامين واخا يديروهم حكومات سابقة ما عندنا فيهم حتى شي عقدة غير باش نتفاهموا، احنا تنقلبوا على داكشي اللي صالح للبلاد، إيلا كانت شي حاجة خدامة مرحبا، إيلا ما كانتش خدامة تنغيروها، لا لشيء إلا لأن التشغيل هو إشكالية وقضية الجميع، لا مزايدات سياسية فيه، فإيلا كان شي حاجة خدامة على الراس والعين، إيلا كانت شي حاجة فيها صعوبات أو بيروقراطية أو إشكالات نتجاوزها، عرفتوا علاش؟ حيتاش المرحلة اللي احنا فيها دابا مرحلة مختلفة، وماشي غير احنا كمغرب في العالم كله، الحاجيات ولات مختلفة كلشي ولى مختلف. إذن فهاد القضية هادي قلنا ديال التكوين كاين كنسميوهم les IGD: les instituts de gestion déléguée التدبير المفوض ولكن المفوض للمغاربة راه المغاربة اللي تيسيروه، إذن عندنا واحد العدد ديال المؤسسات المنشآت ديال التكوين اللي متخصصة في المهن الواعدة والصاعدة دالمغرب، بحال دابا عندنا «l›IMA» ديال les métiers de l›aéronautique المهن ديال صناعة الطيران، فين تيكونوا هاد المؤسسات؟ كيكونوا في وسط المناطق الصناعية اللي فيها هاد المقاولين، واش تدير الدولة عبر الوزارة؟ تتدعم هاد الشي، تدير شركات، كتدخل في مجلس الإدارة وتتراقب، مشيت لهاد المعهد هذا مثلا ديال صناعة الطيران أشنو لقيت؟ لقيت أنه هاد الناس خدامين تيوجدوا للمرحلة الثانية ديال صناعة الطيران، لأن العالم كلو غادي فهاد التطور. فالسؤال الذي طرحتوا عليهم قلت لهم أشنو خصكم؟ قال لك أسيدي، الله يخليك، احنا ما خصنشاي نبقاوا نتسناوا حتى يجيوا المستثمرين ديال هاد الطائرات من الصنف الجديد واللي بغينا نديروا لهم صيانة المحركات، واللي بغينا نديروا واحد العدد ديال الأمور عاد نقولوا لهم اسمحوا لنا احنا غادي ندوروا عاد نوجدوا لكم التكوينات المناسبة باش نوجدوا لكم الموارد البشرية، هادي راه واحد النظرية في التدبير c›est une théorie de management، كاين 2 فهاد المجال؛ إما أننا كدولة غادي ناخذوا المسؤولية ديالنا وكحكومة وغادي نسبقوا الخير، بمعنى غادي نستثمروا مسبقا في عدد من السياسات باش نكونوا الناس، واخا احنا ما متأكدينش كلهم غادي يخدموا، باش ملّي يجيوا المستثمرين تيلقاوا أنه عندنا واحد العرض كامل متكامل فيه المئات أو الآلاف من الناس اللي واجدين، هكا كنستقطبوا الإستثمار عبر سياسات التكوين والسياسات التفاعلية، وإما أننا غنبقاوا جالسين حتى تجي شي مناسبة ويجي شي واحد غنقولوا لو إيبه أسيدي غنشوفوا لك الإجراءات، وكتعرفوا أن البيروقراطية ما تتعاونش فهادشي، إذن بغينا سياسة إرادية وهذا ما وعدت به هاته المؤسسات وراه احنا كنستمروا فواحد الجولات، إن شاء الله، جهوية فهاد المجال. إذن هادي الفئة الثانية من المؤسسات اللي تتخدم مع قطاعات واعدة خصها ميزانيات مهمة، وخصها واحد التنظيم محكم، وخصها واحد التخصص وخصها واحد المرونة في التدبير، أشنو قلنا احنا القطاع الخاص المغربي، الحمد لله، موجود يجي يتكلف، واحنا نعاونوه ما كاين حتى شي مشكل، ولكن نكونوا في الرقابة ديال هاد الشي، لأن الأموال بطبيعة الحال هي أموال عمومية، والحمد لله، هاد الشي راه اعطى النتيجة ديالو فيما سبق، وما كاين حتى شي سبب باش ما ينجحش فيما يلي من الأيام إن شاء الله؛

الحاجة الثالثة راه تكلمت لكم على 700.000 خريج وخريجة فهاد الشي نتاع التكوين المهني، فما زال مئات المعاهد اللي خصها نقويوها أول حاجة درنا la carte ديال la formation خريطة ديال التكوين، لأن كاين واحد العدد ديال المسالك واحد العدد ديال الأمور يعني للأسف الشديد ما بقات شي صالحة، هادي خصها تحيد من التكوين ونعوضوها بالأمور اللي صالحة، يعني واحد الاختصاصات جديدة بطبيعة الحال كاين واحد التراكم فهاد المجال والعمل مستمر فيه. وباش هاد المنظومة هادي تقوى مزيان خصنا نكونوا المكونين، لأن هاد الناس اللي غادي يكونوا لينا وليداتنات الشابات والشباب المغاربة، راه ما خصناش نخليوا هاد الشي غير عرضة للعرض والطلب، خصنا نعاونوا راه عندنا واحد المعهد غادي نفتتحوه، إن شاء الله، بإذن الله، في سنة 2022 لتكوين

المكونين في مجال التكوين المهني، شي حاجة أساسية ومهمة، علاش؟ باش نعطيوا لهاد الشي واحد الخط ناظم واحد المقروئية والإمكانيات ويعرفوا الناس أنهم اللي خدامين فهاد المجال راه البلاد موراهم وراه الدولة موراهم، ولكن ما نساوش واحد الحاجة أساسية، حيث هاد السيد هذا ما تيوصل للتشغيل هاد الشباب ديالنا والشابة ديالنا راه واحد العدد كيجيوا من واحد المناطق نائية راه ما عندهمش سنتيم، أنا شفت هاد الشي مشيت شفتوا في واحد l›hôtel في أكادير فيه ما يسمى التدرج المهني يعني كيقراوا 20% كيخدموا 80% راه ما عندوش ما عندوش باش يكري، كنت في طرفاية غير في مناسبة عيد الإستقلال، ومشينا دشنا واحد المعهد ديال الطاقات المتجددة فيه l›internat، دابا المعهد فيه 720 ديال الطاقة الإيوائية 120 سرير ديال l›internat، كنشوف مع السيد العامل ومع المنتخبين قلت ليهم اجيوا ما عندكمش شي بلاصة فين غنسكنوا الناس راه حيث النساء 45% دالنساء شابات، مشيت سولت واحد البنت قلت ليها شوف ابنتي فين ساكنة؟ قالت ليا راني كارية وعرفتي شنوا وقع للكراء راه طلع لو الثمن حيث دابا منين دار المعهد ولات الطاقة الإيوائية وجاوا الناس، الكراء اللي كان بواحد الثمن ولى بواحد الثمن واحد اخر، قلت ليها إيوا ومع من كارية؟ قالت ليا جاوا معايا واليديا، شوفوا التضحيات اللي تيقوموا بها الأباء وأولياء الأمور باش يكونوا مع اولادهم ومع بناتهم. تكلمت مع السيد العامل، تكلمت مع المجلس الإقليمي، مع البلدية، مع التكوين المهني، لقينا 20 مترو كاين واحد الدار ديال الطالبة خاوية غير ما عندهاش الميزانية ديال التسيير، شحال الميزانية ديال التسيير؟ 400.000 درهم خصها شوية ديال التجهيز ما كملنا الغداء داك النهار في طرفاية حتى وجدنا الاتفاقية، حتى سناها مكتب التكوين المهني مع السلطات، حتى المجلس الإقليمي اعطى 350.000 درهم ديال التسيير، شحال ديال الأسرة؟ 200 سرير جديد، الحمد لله.

إذن شوف نقول لكم زعما العمل الميداني مع السيدات والسادة المنتخبين في الجهات راه هو كل شي، لأن ملّي كنمشيوا هاد العمل ديال كانسميوه بالفرنسوية le cablage كنخيطوا هو اللي كيعطي النتائج، وكنا في 130 ولينا في 400 تقريبا، الحمد لله، الحمد لله. إذن هادي هي القضية ديال التكوين يعني حتى الأمور الإجتماعية في التكوين راه أمور أساسية لا سيما داك التكوين par alternance التناوب والتدرج المهني اللي فيه 20% تيقرا و80% تيخدم، باش ما تيوصل هاد الشاب للخدمة حتى كيكون، الحمد لله، في أمان الله وحفظه؛

المسألة الثالثة والأساسية اللي هي كيفاش كنتدخلوا في تنشيط سوق الشغل، كاين ما يسمى بالتشريع، التشريع راكم تتعرفوا مدونة الشغل، أنا مشيت شفت النقابات وتفاجأت ما نكذبش عليكم تفاجأت، بيعني، بواحد الإنخراط بواحد الروح إيجابية النقابات قالو ليا حاجة وحدة، الله يخليك، احنا غنتافقوا معاكم في المسائل اللي فيها المسألة يعني المصالح العليا لبلادنا، وهاد الشي راه من المصالح العليا للبلاد، وقالوا ليا الله يخليك منين غنجيو نذاكروا بغينا الأمور تكون واضحة في إطارواحد الحواراواضح وتكون عندو المقروئية ديالو مرحبا، وقالو ليا ثالثا خصنا نحطوا جميع الإشكاليات فوق الطبلة، قلنا ليهم مرحبا سوق الشغل مهم، علاش؟ حيث خصنا نكونوا ياك كتعرفوا المدونة راه دارت في 2003 ولا 2004، يعني، راه 17 عام أو 2005 راه 17 عام هادي تقريبا أو 16 عام، فربما حان الوقت باش نتكلموا فهاد المواضيع بكل مسؤولية وفي إطار من الحوار الإجتماعي الواضح المعالم؛

القضية الأخرى هي ما يسمى بالسياسات النشيطة، هنا كنهضرو على المرتكز الثالث، هضرنا على السياسات القطاعية، هضرنا على التكوين ودابا كنتكلموا على سياسة تنشيط سوق الشغل، هي السياسات نتاع l›intermédiation بمعنى الوساطة، كاين واحد العدد البرامج، واحد البرنامج سميتو «تأهيل» راكم كتعرفوه، اللي بغى يخدّم شي واحد الدولة تتخلص تتخلص من l›impôt sur le revenu وتتخلص les charges sociales في حدود 6.000 درهم كتكون واحد هذا إلى آخره...، كاين برنامج ثاني ديال تحسين قابلية التشغيل «تأهيل» سميتو اللي حتى هو فيه واحد عدد دالإجراءات ديال التكوين يعني شي واحد إيلا بغاتو شي مقاولة تتعطيه الدولة عبر «L›ANAPEC» واحد الميزانية اللي غيقدر يخلص بها التكوين ديال هاداك السيد، كاين برامج اللي تتخص القطاعات الواعدة هادو اللي هضرنا عليهم l›aéronautique وl›automobile راه كيمشيوا حتى لـ65.000 درهم ديال الدعم، لكل سميتو، وكاين بعض البرامج اللي كتخص بعض الفئات، ما نساوش، راه من الأهداف ديال الحكومة الولوج لعمل النساء، باش ندوزوا من 20 لـ30% خصنا نخدموا، كاين بعض البرامج ولكن كتبقى برامج في الحقيقة محتشمة، ولكن على المستوى الترابي عندها نجاح، الأشخاص في وضعية عندهم الحاجيات الخاصة كذلك، إدماج السجناء كذلك، هادي كلها برامج موجودة. دابا مشيت تنسول كنقول أشناهما المعيقات اللي كاينين في هاد البرامج؟ لأن كيما قلت لكم اللي خدام مرحبا، اللي ما خدامش خصنا نديروا لو التقويم ديالو ونزيدوا، لقيت واحد البرنامج داخل في إطار هداك البرنامج الاول ديال «إدماج» سميتو LE CIP: le contrat d›insertion professionnelle عقد الإدماج المهني، كتعطي فيه الدولة 25.000 ألف درهم للمقاولة إيلا بغات تخدم شي واحد خصوصا الناس اللي تكلمتوا عليهم في الأسئلة ديالكم، يعني، اللي خريجي الجامعات واللي كيكونوا تعطلوا شوية في الخدمة، كيكون في الشرط هو سنة وهو مقيد في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وما خدمش، عرفتوا شحال المستفيدين في 2018 واحد، يعني تبارك الله هاد عشرات الآلاف ديال العاطلين واحد اللي استافد، أقصى ما وصلنا لو في الاستفادة شي 30 واحد، هذا برنامج فيه ميزانية مهمة ولكن غير جذاب، علاش؟ لأن مقرون بواحد العدد دالإجراءات إما فيها بيروقراطية وإما فيها، يعني، إشكالية ديال التشغيل لأن كاين، ملّي كتهضر مع المقاولات كيقول لك أودّي احنا صعيب علينا ناخذوا واحد السيد بهاد السرعة في إطار واحد le contrat à durée

indéterminée، هادو هما الأمور اللي احنا الآن منكبين في دراستها في الوزارة، وتنعددوا جميع الإجراءات وتنديروها مع الإجراءات الجديدة الاستعجالية راكم عرفتوها، برنامج «أوراش» وبرنامج «فرصة»، هادو غادي ينطلقوا، إن شاء الله، في البداية ديال السنة باش نقدروا نتكلموا مع جميع الفئات اللي تتعاني من معضلة البطالة بشكل أو بآخر. ولكن الأهم من كل هذا وداك هو أنه لن يمكننا أن نأتيكم باستراتيجية مندمجة في التشغيل، نقول لكم إلا خلال حوار جاد مع كل الفرقاء ولا سيما الفرقاء الاجتماعيين، وراه البرنامج الحكومي كيفو كيف النموذج التنموي تكلم على هاد الشي، وتكلم على ضرورة إنجاز ميثاق وطني للتشغيل، في العمل ديالنا غادي يكون في إطار هاد الميثاق الوطني للتشغيل اللي خصنا نتفاهموا فيه كاملين على الأولويات ديالنا، وكل واحد غادي يصبر شي شوية وغادي يدير واحد المسافة يقطعها باش نقدروا كاملين نخدموا وليداتنا المغاربة من مختلف الشرائح، سواء اللي عندهم شهادات ولا اللي ما عندهمش شهادات، وباش نقدرو نحققو هاد الهدف، إن شاء الله بإذن الله، خص واحد التعبئة، خص واحد الكلام مع القطاعات، خص واحد الكلام على المستوى الترابي، وهدي آخر حاجة بغيت نكملها، كتعرفوا أن الاختصاص ديال التشغيل أيضا من اختصاصات الجهات، ومشيت مع السيدات والسادة المرافقين في الوزارة شفنا السادة الولاة، شفنا السادة رؤساء الجهات، شفنا السادة المنتخبين محليا، كاين اللي داروا «des fonds régionaux» صناديق جهوية للتشغيل، خصنا نمشيو لشي حاجة من هاد القبيل، باش كلشي يتحمل المسؤولية ديالو، باش كلشي يتحمل المسؤولية ديالو لأن القضية هي قضية الجميع.

بطبيعة الحال هذه فقط بعض، يعني، المعلومات اللي حاولت نتقاسمها معكم حول الهندسة ديال هاد الموضوع، وحول الميكانيزمات اللي احنا منكبين الآن في العمل عليها، وهذا لا ينسينا استعجالية الناس اللي تضرروا من «كوفيد» واللي عندهم برامج خاصة سوف تبدأ، إن شاء الله، في بداية السنة، وبإذن الله، يكون عندنا يوم دراسي كمجلس النواب وأنا مستعد في الأسابيع القليلة المقبلة يعني قبل نهاية السنة، إن شاء الله، باش نتكلموا على التفاصيل الدقيقة لكل هاته البرامج؛ في الحكامة ديالها، في التوطين الترابي ديالها، وفي الإستفادة والتعميم ديالها لأن المغاربة كلهم محتاجين واحنا في خدمة هاد المغاربة معارضة وأغلبية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى التعقيبات وأول تعقيب سيكون لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد العربي لمرابط:

السيد الوزير المحترم، لدينا كامل الثقة في البرامج التي سطرتموها في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالنهوض بقطاع التشغيل ببلادنا، لا شك أن الجميع يدرك الارتفاع المهول في معدلات البطالة والتي وصلت إلى 11,80 % على المستوى الوطني، وهذا راجع إلى تداعيات «كوفيد19-» من جهة، وبالدرجة الأولى إلى فشل البرامج والتدابيروالإجراءات المعتمدة من طرف الحكومات السابقة. لذلك يتعين عليكم السيد الوزير، بذل جهود مضاعفة من أجل التخفيف من هذه الظاهرة التي تؤرق العديد من فئات الشعب المغربي، وهنا أريد أن أذكركم السيد الوزير المحترم، بأن بمنطقة الشمال عموما ولا سيما عمالة المضيق-الفنيدق تحديدا عانت في السنوات الأخيرة جراء غلق معبر باب سبتة المحتلة، حيث تضررت العديد من الأسر الهشة التي تشتغل في التهريب المعيشي والتي يتراوح عددها ما بين 12.000 و8000 أسرة. نحيي عاليا المجهودات التي قامت بها السلطات المحلية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعدت إستراتيجية اقتصادية واجتماعية مندمجة من أجل إيجاد حلول بديلة لإغلاق المعبر المذكور، حيث أدمجت الأسر المتضررة في النسيج المقاولاتي وإحداث المقاولات الصغرى والصغيرة جدا لهذا الغرض، فلا يعقل السيد الوزير، أن تؤدي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وظيفة القطاعات الحكومية، لكن الملاحظ هو أن الحكومات السابقة لم تنخرط في هذه الدينامية التي أطلقت على المستوى المحلي رغم أنها التزمت سابقا من خلال التوقيع على الاتفاقيات يتم بموجبها مساهمة جميع القطاعات الحكومية في إيجاد حلول جذرية لإشكال البطالة التي تضاعف عددها بسبب إغلاق معبر سبتة المحتلة، إضافة إلى عدم مواكبة الحكومة لهذه الدينامية على المستوى المركزي، نجد غياب تاما للعديد من المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية بالمنطقة.

السيد الوزير، من الأمور التي يتعين القيام بها وعلى الفور، هو الاحتضان والتشبيك لفائدة المقاولات المحدثة، والتي وصل عددها إلى 357 مقاولة صغيرة جدا وفرت تقريبا 700 منصب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت. التعقيب الثاني للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، تفضلوا السيدة النائبة مشكورين.

النائبة السيدة الباتول أبلاضي:

شكرا السيد الرئيس،

بدورنا السيد الوزير نهنئكم على الثقة المولوية، السيد الوزير اعتبر التصريح الحكومي التشغيل والحد من البطالة من القضايا ذات الأولوية، والتزمت الحكومة بتوفير مليون منصب شغل خلال خمس سنوات. إلا أنه في مشروع قانون المالية تتحدثون عن 250.000 منصب في غضون سنتين مع تحديد نسبة النمو 3,2 %، بمعنى أنه لا يمكن تجاوز 625.000 منصب كأحسن تقدير، هذا يبين التناقض والتراجع الكبيرين بين البرنامج الحكومي ومشروع قانون المالية. السيد الوزير،

ما حظ الجهات الجنوبية الثلاث؛ جهة كلميم-واد نون، جهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الداخلة-وادي الذهب من هذه البرامج علما أنها تتصدر لائحة الجهات الأكثر بطالة أكثر من 19% يعني اكثر من النسبة الوطنية، وهي مؤشرات مقلقة تدعو الحكومة إلى تفعيل برامج ومبادرات التشغيل الموجهة للشباب دون تحديد معايير مجحفة وإقصائية في حق فئة عريضة من المعطلين، كما وقع في التوظيف بقطاع التربية الوطنية، وهي شروط أيضا غير دستورية، غير قانونية تتعارض مع مقومات الدولة الإجتماعية ولا علاقة لها بالإصلاح ولا بالإبداع والابتكار الذي وعدتمونا به، إلا إن كانت هذه الحكومة تعتبر تحديد السن في 30 سنة لاجتياز مباريات الوظيفة العمومية هو من الإبداعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، انتهى التوقيت. أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد محمد حدادي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سأبدأ السيد الوزير تدخلي من ما انتهيتم منه، مرض الوباء اللعين الذي أصاب هذه البلاد وبلاد أخرى، هل ممكن السيد الوزير أن نعرف عدد مناصب الشغل التي افتقدناها في هذه المدة؟ هل يمكن كذلك أن نكون جادين ولا أن نكون صرحاء في التعامل مع 250.000 منصب شغل في ظل كورونا؟ ونحن كفريق التجمع الوطني للأحرار نطلب أن في ظل 4 سنوات أن يكون أضعاف هذا العدد، رجاء لأن كل منتخب وكل مسؤول في منطقته وكل واحد تيجيوا عندو المواطنين إلا كان الشغل والتشغيل هو الهاجس الوحيد أو الهاجس الأكبر في طلب المعيشة والكرامة ديال الإنسان. عندما يصبح صاحب شهادة يطلب أي عمل فتنظن أنه هذه من الأمور اللي يمكن ندقوا فيها ناقوس الخطر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

المخطط الوطني للتشغيل، المخطط الوطني للتشغيل السابق كان فيه 17 متدخل، وتنظن أن 17 متدخل ماذا سيقومون به للتشغيل، مع العلم أن 3 دالمتدخلين وحدين هما اللي كانوا أساسيين في هاد العملية هو: التكوين، الوساطة والتشغيل، وكنظن كذلك أن هذه العملية وما كاينش انسجام وما كاينش تنسيق، هادي أمور يجب أن نكون الشجاعة السيد وزير عند الحكومة أن تتخلى على كل ما هو غير لائق وأن تتبنى كل وهادي عبارة جيدة عندكم.

نثمن كفريق بشكل أساسي المبادرة الملكة لإحداث مدينة المهن والكفاءات، وهذا خبر سعيد لأن كان داك شي كلو ممركز في مدينة الرباط، ولأن النموذج التنموي اللي هو ربح لكم واللي اعطى الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة، كان ربح لهذه الحكومة حتى تكون انطلاقته انطلاقة سليمة، البرنامج الوطني اللي اعطى الإنطلاقة ديالو جلالة الملك، كان من أهم المرتكزات ديالو هو المواطن، وتنقول أن هاد المرتكزات أن كرامة المواطن فأولى أولوياتهم. بالنسبة للمواطن والمواطن البسيط المواطن الذي يحتاج إلى الشغل أظن أنه هذه الوباء عمق نوعا ما الأزمة وترك أي واحد خرج من العمل لأن تيقلب بأي وسيلة من وسائل يريد الكرامة، فعلا الوباء عمق الأزمة ومخلفاتها، هل تعرفون السيد الوزير درجة ما دخلتم عليه، اليوم تنقول أننا في حزب التجمع الوطني للأحرار الإستراتيجية الحكومية والميثاق الوطني للشغل، والحوار مع الفرقاء الإجتماعيين وكذلك الفرقاء أو النقاش حول المهن الغير مهيكلة اللي فيها عدد كبير ديال مناصب الشغل، هذه السيد الوزير، أظن أنها ستكون لكم السبق مع الحكومة في إطار أنكم يكون هناك مغرب يليق، مغرب تهتم بأولادو.

والنقطة الأخيرة السيد الوزير، هي النقطة التي تتعلق بالقضية ديال 30 درهم 12% ديال البطالة، 12% محسوب فيها أنه اللي تيدخل 30 درهم فهو تيظن أنه معدود لهاد الناس، أظن أن هذا مقياس خاصو يكون مقياسين هذا المقياس بوحدو ومقياس آخر بوحدو 30 درهم في المدن الكبرى ماذا سيفعل بها رب عائلة؟ ومذا سيفعل بها شاب يتحمل فيها شاب بغا يعيش الكرامة وبغا يعيش كذلك الكرامة أنه...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، أعطي الكلمة للفريق الدستوري، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة وسيلة الساحلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

تعقيبا على جوابكم، يعتبر الشغل هو النشاط الاجتماعي والاقتصادي والمهني الذي يحفظ كرامة الإنسان، ويؤهله للرقي والاستقرار النفسي والعائلي والاجتماعي ويبعده عن الهشاشة والتهميش. إذا كان موضوع الشغل حاضرا بقوة في خطابنا السياسي وبرامجنا الانتخابية ووعودنا للمواطنين والمواطنات كما هو حاضر في نموذجنا التنموي وفي البرنامج الحكومي قيد التنفيذ، وقبل أن نستمع إلى عرضكم السيد الوزير، تابعنا بكل اهتمام عروض مختلف الوزراء المسؤولين عن القطاعات المهمة المهتمة بالشغل أو المدبرة له، وكلها تقدم أرقاما مالية مهمة وآلاف مناصب الشغل سواء في القطاع العام أو الخاص أو التشغيل الذاتي، أرقام تبعث على التفاؤل ومقرونة بمبادرات حديثة يبشر بها السيد الوزير برسم قانون المالية 2022 كبرنامج «أوراش» بـ 125.000

منصب شغل كأوراش عامة ومؤقتة كبرى وصغرى؛ وبرنامج «فرصة» بـ12.500 حامل مشروع وإعطاء نفس جديد لبرنامج «إنطلاقة» لضمان استدامته، هذا إلى جانب المبادرات الداعمة لسياسة الشغل وفق ما ذكره السيد الوزير في معرض جوابه في جلستنا هذه أو في عرضه في لجنة القطاعات الإجتماعية.

السيد الوزير،

إن ما يهمنا في الدرجة الأولى من هذا الزخم الرقمي هو إدماج شبابنا في نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي، وما سيتم تنزيله من فرص فعلية على المستوى الترابي لتشغيل شبابنا الخريجين وغير الخريجين وإشباع حاجة الشغل لدى هذه الطاقات التي تنتظر هذه الفرص لتعزيز ثقتها في سياستنا الإجتماعية، والترجمة الفعلية لروح التفاؤل الذي نعبر عنه كسياسيين مسؤولين عن تدبير المرحلة ومؤكدين على أن ضمان استدامة الشغل وعدالته الإجتماعية والترابية يأتي في مقدمة انشغالاتنا والشباب الطموح إلى تحقيق ذاتهم واستقرارهم وبناء أسرهم.

سيدي الوزير، لدينا الآن ما يكفي من التشخيص والتحليل للخصائص الرئيسية لسوق الشغل في بلدنا سواء ما قبل أزمة «كوفيد» أو خلال الأزمة التي عانت منها مختلف القطاعات بشكل مباشر أو غير مباشر. يبقى الأمل دائما حاضرا في الخروج من الأزمة وفي انتعاش الاقتصاد الوطني وفي موسم فلاحي جيد يمكننا من تحقيق فرضياتنا وتقديراتنا وطموحنا الاجتماعي والسياسي لنتغلب جميعا على معضلة البطالة وبعث الأمل في نفوس العاطلين والعائلات الصامدة والمتضامنة والمتحملة للضغوط اليومية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، أعطي الكلمة لأحد النواب عن فريق التقدم والاشتراكية، تفضلوا السيد النائب مشكور.

النائب السيد أحمد العبادي:

السيد الوزير المحترم، لابد من الاعتراف بالضربة القوية التي تلقاها سوق الشغل ببلادنا بسبب تداعيات كورونا وهو ما أدى إلى فقدان الآلاف من مناصب الشغل، ونعتقد أن التعافي سيكون طويلا أكثر مما تتصورون. لذلك السيد الوزير المحترم، كنا نتمنى باش تجي لهاد القاعة وتقولنا شنو هي التدابير والإجراءات المستعجلة اللي يمكن نتاخدوها فهاد الظرفية بالذات؟ اللي شفنا اليوم السيد الوزير، هو عرض أكاديمي الإصلاحات في الكلية يدرس هضرتوا على واحد 3 ديال النقط اللي هي معروفة كان عليكم في هاد الظرفية بالذات شباب ونساء في العالم القروي والمناطق الجبلية يعانون من تداعيات كورونا كان عليكم تجيبوا لنا الإجراءات الاستعجالية والتدابير الحالية الناس راه كضّيع باش نعرفوا كيفاش غادي يدبروا هاد المرحلة هادي، وكان عليكم تجيبوا لنا شنو هي الإجراءات المتخذة التي ستقومون بها في المناطق الجبلية وفي المناطق الهشة والضعيفة وكيف سيتم توجيه الشغل إلى هاد المناطق المستضعفة؟ أما السيد الوزير أن نركز على مناطق اللي هي غنية وفيها ثروة أصبح...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا النائب المحترم، انتهى التوقيت. أعطي الكلمة لأحد النواب عن الفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد النائب المحترم، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

السيد الوزير، شكلت جائحة كورونا ضربة قوية للاقتصاد الوطني بعد انهيار أنشطة متعددة لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة، الشيء الذي عمق من الأزمات الإجتماعية لدى فئات متعددة خصوصا الشباب والنساء. احنا السيد الوزير، كيف سبقوني الإخوان كنا كنتظروا ما هي السبل الناجعة لمعالجة هاد المعضلة؟ اللي بعد جائحة كورونا وسعت الهوة ديال انتشار البطالة وارتفعت بشكل كبير، بالنسبة لنا في فريق الاتحاد الاشتراكي، نقترح لا بد من خلق استثمارات داخل الأوساط ديال بلادنا، وتكون موزعة بشكل عادل لدى المناطق النائية حتى لا تتوسع كذلك الهوة ديال الفوارق المجالية لا بد من تقليص الفوارق المجالية، ولا تبقى الاستثمارات متمركزة داخل المناطق اللي فيها استثمارات كبيرة هذا غادي يحد من ارتفاع معدل البطالة، وكاين مناطق في المغرب اللي فيها معدل البطالة مرتفع بشكل كبير وهنا كنموذج إقليم سيدي بنور، هاد الإقليم اللي كيتصنف ضمن الأقاليم الأكثر هشة داخل جهة الدار البيضاء-سطات، نطلب منكم السيد الوزير، في إطار التضامن الحكومي مع القطاع الوزاري المكلف بالاستثمار من أجل خلق استثمارات داخل هاد القرى النائية، حتى نقلص من الفوارق المجالية، وكذلك من معدل البطالة، واحنا شفنا كذلك القرارات ما يسمى بالقرارات العشوائية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت. أعطي الكلمة لأحد النواب عن الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد مبديع:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران أو السادة الوزراء هنيئا لكم بالثقة المولوية،

السيد الوزير، اليوم كان التساؤل ديالنا حول الاستراتيجية اللي غتعتمد الحكومة في إطار التشغيل، وكنت كنتسنى وانا كنستحضر البرامج ديال الحملات الانتخابية، وكنستحضر التصريح الحكومي، واستحضرت اليوم كذلك الكلام ديالكم، كنت كنتسنى أشنو هما هاد الآليات اللي غتلحقنا لما التزمتم به ديال خلق 200.000 منصب شغل سنويا، أولا واش غادي يتعفاو دوك الشركات اللي تضرروا من كورونا، وغادي ترجعوا ليهم هاد المناصب وتحسبوهم؟ أو خلق مناصب أخرى لأن دابا اصبح يعني التشغيل مؤقت إلى آخره...؛

ثانيا، ثانيا السيد الوزير، ما كاينش علاش نحاسبوكم اليوم، لأن أنا باقي ما واضحاش ليا الأمور، لأن خلق مناصب الشغل مرتبط بنسبة النمو، إيلا بقات في هاد 5% لا أظن أننا غنمشيو بعيد، إذن كنا كنتسناوا الآليات ديال الرواج الاقتصادي والاجتماعي باش، يعني، باش نخلقو هاد النمو؛

النقطة الأخرى، الآليات جات في الكلام ديالكم الحوار الاجتماعي، النقاش مع النقابات باش ناخذوا، يعني، قرارت، كنتفاجأوا أن وزارة التربة الوطنية خرجت بواحد القرار ديال ماشي بقات ملتزمة غير بالقضية ديال التكوين أو القضية ديال الحوار الاجتماعي جات سقفت، سقفت السن واقصات واحد المجموعة ديال الشبان والشابات اللي عندهم، يعني، شهادات عليا باش يمكن يولجوا لسوق الشغل، وكان عندهم بريق الأمل الوحيد هي أو على الأقل من بين الأمل هي يدخلوا للتعليم، كنجيوا كنحددوها في 30 عام، واش 30 عام شرط ديال الكفاءة؟ ديال العلم؟ ديال المقدرة؟ ديال التكوين؟ يمكن نقولوا la licence بـ mention، يمكن نقولوا الباك بـ mention ولكن واش اللي عندو 30 عام ونهار ما قادرش يكون أستاذ، لا السيد الوزير، لا هذا إقصاء؛

ثانيا أن معاكم النزاهة ويكون المباراة قوية ولكن ما نقصيوش الناس لاحقاش السن، السن والصحة ما عمرها كانت أساسية رادعة باش يمكن لينا نقولوا هذا معلم مزيان، ولا هذا أستاذ مزيان، وهذا لا، لو كان صاب شي منصب ديال الوقاية المدنية اللي فيه الكفاءة والقوة البدنية أو منصب أخر نقولوا اياه، هذا أستاذ واش اللي عندو 40 العام وتكّوّن ربما كان تيوجد للمباراة وقرا وتكون نلغيه لاحقاش السن؛

النقطة الأخرى، كانت عندنا الإختيارات في 280.000 مرشح، اليوم غادي يصبح الإختيارات في 100.000 مرشح، القاعدة ديال الإختيار والبحث على الكفاءة ضيقتوها السيد الوزير. لهذا شوف آش واقع في المجتمع حوار، نقاش، الإحتجاجات واش اليوم احنا محتاجين لهاد الشي؟ بلادنا محتاجة للاستقرار للأمن وراه 12 مليون ديال الشبان اللي تيقراوا، 500.000 مؤطر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت. أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب المحترم مشكورين.

النائب السيد الكبير قادة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

تتبعنا باهتمام كبير جوابكم السيد الوزير، على التساؤلات المطروحة، ولاحظنا الكثير من الإيجابيات لا سيما فيما يتعلق بالعناية بالشباب، لأن نعلم جميعا أن الشباب هو تقريبا ثلث ساكنة المغرب، وبالتالي يجب إعطائه كل العناية. تحدثتم كذلك عن ملاءمة التعليم والتكوين مع سوق الشغل لأن الملاحظ هو أنه الكثير من حاملي الدبلومات لا يجدون شغلا بهذه الدبلومات، فهي ديبلومات متراكمة ولكن بدون نتائج، تكلمتم كذلك عن، يعني، الاستراتيجية بالنسبة يعني الاستراتيجية المجالية، لأنه هنا يعني إشكال كبير بالنسبة لبعض المناطق وهنا نتكلم خاصة على المنطقة الشرقية وبالخصوص على إقليم فكيك، اللي فيه واحد العدد ديال المشاكل وكيعيش أزمة خانقة منذ عدة سنوات، فكاين إشكالات كثيرة، والحكومات السابقة لم تأت بطبيعة الحال بأية حلول، بأية برامج فهناك أولا إغلاق الحدود لا من المنطقة الشرقية ولا من المنطقة الشمالية، هناك بطبيعة الحال توالي سنوات الجفاف لأكثر من 5 سنوات، هناك إقفال جميع المناجم بالمنطقة، هناك توقف السكة الحديدية التي كانت تربط مدينة بوعرفة بمدينة وجدة وكانت في بعض الأحيان تربط حتى الجزائر، توقف مؤخرا توقف المطار الذي كانت الرحلات الجوية ما بين بوعرفة وما بين الدار البيضاء. فهذه كلها واحد العدد ديال المشاكل اللي مطروحة على مستوى الإقليم، وبالتالي لا بد من الحكومة أنها بطبيعة تعطي الأسبقيات لهاد المنطق نقولوا النائية، المهمشة، القروية، اللي يعني تعاني الأمرين، وبالتالي تعطى لها حصة، لأنه كما سبق لأحد الزملاء النواب قال راه ما يمكن شي نعاودوا نفس البرامج نراكموها في المدن الكبرى والمدن اللي عندها آفاق ديال المستقبل، يعني، يجب العناية بهذه المناطق المتضررة بطبيعة الحال باش نحاولوا ما أمكن أننا نرفعوا من المستوى ديالها،

لأنه بكل صراحة الحالة مزرية جدا ونتمنى أن، إن شاء الله، الحكومة ديالنا الجديدة تعطيها آفاق ديال المستقبل يعني اللي هو إيجابي واللي هو يعود علينا بالنفع جميعا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ أنا تنشوف تفضلوا الفريق الحركي.

النائب السيد محمد لحموش:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس، اسمعنا العرض ديالكم وتمعنا فيه مزيان، ما غاديش نكرر داك شي اللي قالوه الإخوان، المسألة اللي غادي نمشي ليها مباشرة هو لما كنتكلموا على خلق فرص الشغل مباشرة كنمشيوا للاستثمار والمستثمرين، وكنمشيوا للمقاولة. السيد الوزير، بغيت منطرح عليك سؤال، واش عرفتي شحال من مقاولة كاينة واجدة كتخلق يعني خالقة فرص الشغل بمشاكل بسيطة فلسات؟ واش عرفتي شحال من مستثمر دار إستثمار بأموال باهظة وبمشاكل بسيطة أنه يعني دوك الفرص الشغل كلهم ضاعوا، هاد المشاكل أنا كنتمنى أنكم تخلقوا لجان إقليمية أو محلية اللي تعرف هاد المشاكل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد محمد بوهدود:

شكرا السيد الرئيس،

أخواتي إخواني النواب المحترمين،

السيد الرئيس، أنا عندي غير واحد الإقتراح عملي فيما يخص هاد الموضوع، أنا كنسمع الإخوان نتاع الفرق كل واحد جاب عرض ديالو وعبروا على مشاكل ديال التشغيل، ولكن أنا اللي بغيت نقتارح هو خصنا نخرجوا من هاد اللقاء هاد الإجتماع ديال اليوم بواحد الإقتراح ديال إحداث لجنة اللي دّير واحد المناظرة أو دراسة للمشكل ديال التشغيل على المستوى الوطني. لأنه كاين من بعض المناطق ماشي الشغل اللي خاص، ماشي العمل أو المشاريع اللي خاص، ولكن خاص العقلية والتنظيم باش يتنظم ويكونوا دوك الناس يخدموا، ويتفتح داك المجال ديال الطريقة ديال العمل، وغادي يكون يعني واحد العدد ديال التوظيفات ديال خاصة في القطاع الخاص. أنا هاد الشي اللي كنقترح لأنه ناقشناه وناقشناه ولكن ما كنخرجوش، الله يخليكم أنا كنقترح وخصنا ندرسوا هذا وناخذوا فيها قرار، راه ماشي المشكل ديال التشغيل اللي ما كاين أو لا الفرص ديال الشغل، يعني الطريقة باش كنشغلوا الإخوان في المغرب هي اللي ما مضبوطاش، كاين القانون ولكن كيطبق بطريقة غير صالحة للتوجيه اللي بغات البلاد، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضل، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة لبنى الصغيري:

التعقيب ديالنا السيد الرئيس كيتعلق بالجدل اللي خلفاتوا شروط مباريات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في علاقتها مع التشغيل، اللي كيهمنا احنا في فريق التقدم والاشتراكية هو أننا نفهموا خلفية هاد الشروط الجديدة المتعلقة بتسقيف السن والمتعلقة بالشروط التعجيزية للانتقاء لاجتياز هذه المباريات، قبل من أسبوع كان معانا السيد وزير التربية في جلسة الأسئلة الشفهية، كان كذلك معانا في اللجنة ديال التعليم، كان كذلك مع النقابات ولكن لم يشرلا من قريب ولا من بعيد لهذا القرار، وهاد الشي كيعني استمرار القرارات الإرتجالية لهاد الحكومة من بعد ما كان قرار ديال جواز التلقيح اللي خلف ردود فعل قوية، كنعتقدوا أن السبب هو عدم الإنصات لنبض الشارع وعدم التشاور. أنتوما كتحملوا المسؤولية السياسية لقراراتكم وكنقولوا لكم بأن السياق الوطني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى التوقيت السيدة النائبة، أعطي الكلمة للسيد النائب عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

النائب السيد نور الدين الهروشي:

السيد الوزير، تعرف بلادنا إنشاء مجموعة من المناطق الصناعية والإنتاجية وعلى غرار ذلك، تعرف جهة طنجة-تطوان-الحسيمة إنشاء مدينة طنجة Tanger Tech الصناعية، نتيجة اتفاقية شراكة بين مجلس الجهة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث ستعمل على خلق حوالي 300.000 منصب. تهدف هذه الإتفاقية السيد الوزير، إلى العمل في إطار التشارك من أجل توفير جهة طنجة-تطوان-الحسيمة على مؤسسة تكوينية من الجيل الجديد مدينة المهن والكفاءات متعددت الأقطاب والتخصصات، تسهر على تلقين تكوينات تستجيب لحاجيات الجهة، ستشرع بإذن الله في العمل بعد سنة من الآن.

السيد الوزير، نسائلكم فما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم من أجل تعريف الشباب والمؤهلات المطلوبة...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى التوقيت السيد النائب المحترم، شكرا، أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم من الفريق الاشتراكي.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

احنا بدورنا السيد الوزير المحترم، يعني، هاد البدعة اللي خلقاتها الحكومة يعني في الآونة الأخيرة ديال تحديد سن اجتياز المباريات ديال الولوج للتدريس كأطر، يعني، الأكاديميات، فهاد البدعة، السيد الوزير، بغينا أولا نسائلكم ونسائل في إطار التضامن الحكومي، يعني، أشنويعني المغزى ديال هاد المسألة؟ واش أنها، يعني، لخلق هاد الاحتقان الاجتماعي؟ وكذلك، يعني، لإقصاء واحد المجموعة ديال الشابات والشبان المغاربة. كذلك السيد الوزير، احنا كنا تنتظروا أجوبة، يعني، دقيقة على التساؤلات اللي طرحوها السيدات والسادة النواب، لكن تفاجأنا بمحاضرة في، يعني، مدرج ديال الكلية، يعني، كنا كنتظروا، السيد الوزير، تعطيونا إجابات حقيقية، تعطيونا أجوبة واضحة، تعطيونا أشنو غديروا؟ كي غديروا؟ وكذلك السيد الوزير، كاينة إشارة ديال أنكم مشيتوا للجهات ولكن لطلب الدعم، يعني، شفنا أن العملية معكوسة، كانت أن الحكومة هي اللي تدعم الجهات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت السيد النائب المحترم. أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد سيدي صالح الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب البرلمانيين،

في البداية كنبغي نقول للسيد الوزير، الله يسمح لنا منك، لأن لقيتي قدامك واحد الإرث ثقيل نتيجة ديال مجموعة ديال السياسات السابقة، ولكن، إن شاء الله، عندنا الثقة الكاملة على أنك ايلا أراد الله، غتغلب عليها. نحن، إن شاء الله الرحمن الرحيم، بغينا تكون واحد العدالة مجالية في التشغيل ما بين الجهات وما بين الأقاليم داخل الجهات، احنا في الجهات الجنوبية الثلاث وفي جهة العيون- الساقية الحمراء تابعنا الزيارة الأخيرة ديالك والإنصات ديالك، الإنصات الدقيق ديالك لجميع المنتخبين ديالها، ولكن كاين واحد، كاين واحد المدينة سميتها السمارة اللي هي العاصمة العلمية ديال الأقاليم الجنوبية اللي كتنتج الكفاءات، نتمناوا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، على أن تأخذها بعين الإعتبار ودير، إيلا أرادها الله شي برنامج، ايلا أرادها الله، اللي نقدروا، إن شاء الله، نفكوا المشكل ديال البطالة فيها لأنها مدينة كتنتج، كتنتج الكفاءات وما خاصهاش تبقى، ما خاصهاش تبقى محرومة، وشكرا السيد الوزير، شكرا بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي آخر؟ لا أظن، إذن أعطي الكلمة للسيد الوزير للتعقيب والرد على التعقيبات، تفضلوا.

السيد يونس سكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات:

السيدات والسادة النواب،

أشكركم جزيل الشكر على تعقيباتكم والتي وإن كانت، يعني، كل واحد من الموقع ديالو فيها شوية ديال، بطبيعة الحال، إنتقاد العمل الحكومي على أنه كتعرفوا العمل الحكومي غير مسؤول عن الوضعية الحالية، ولايني احنا كنتحملوا مسؤوليتنا في إطار ما نعده للمستقبل. بالعكس، جوابا على أسئلتكم أول ما قلت لكم هو أنه السياسة ديال التشغيل ما تنساوش، السؤال ديالكم كان حول السياسة العمومية للتشغيل، ولازم نعطيكم المرتكزات ديال هاد السياسة، وعلاش كاين مشاكل فهاد السياسة، وعلاش السياسات الماضية دالحكومات السابقة لم تنجح، وهادي أمور واضحة ما فيها لا جامعة، لا قرية، لا مدينة لا حتى شي حاجة، فيها تصورات واضحة اللي خص نتلاقاوا ما بين التكوين ما بين سياسة الشغل وما بين الاستثمار، وقلت لكم أن الحكومة خدامة، وقلت لكم أنه راه عندنا عرض ديال، السيد الوزير بالإستثمار نهار الخميس الجاي، وشفتوا اللي درناه للمقاول الذاتي، وشفتوا الإجراءات التي أعلنا عليها وهي إجراءات عملية، وغتبدا في يناير وقلتها لكم في المداخلة ديالي، قلت لكم أننا خدمنا ودرت أنا عرض في المجلس الحكومي حول برنامج «أوراش» الذي يهدف إلى ما قلتموه، أنه الناس اللي تضرروا من «كوفيد» ناخذوا بيدهم من فاتح يناير، إن شاء الله. 2,25 مليار ديال الدرهم، ما عمرها ما كانت فشي تاريخ ديال شي حكوم، حيث هاد 2.25 مليار ديال الدرهم غادي تمشي لعند الناس ماشي غنبنيوا بيها الحيوط، وشنو درنا؟ احنا تنحترموا الأدوار ديال الجميع، مشينا في جولة جهوية، مشينا للمنطقة الشرقية، وفعلا شفت الأقاليم اشنو فيها وشفت الحالة المزرية ديال البطالة اللي كاينة في الجهة الشرقية، طنجة والجهة الحدودية ديال الشمال كاينة نهار الجمعة، إن شاء الله، وغنديروا الاجتماع في تطوان مع جميع المنتخبين باش غادي نقدم لهم العرض الحكومي فهاد المجال وغنتفاهموا بالتفصيل على المشاريع يعني العملية، وجدة مثلا الجهة الشرقية راه عطاوني 25 مشروع واحد واحد، مدقق فيه شحال ديال فرص الشغل، وشكون اللي غادي يستافد؟ شكون الأقاليم اللي فيها؟ الجنوب ملّي مشيت للعيون-الساقية الحمراء كذلك عندي تقريبا 18 ولا 19 مشروع فيها السمارة، فيها بوجدور، فيها طرفاية، وفيها العيون. كل جهة تنمشيوا لها تنخدموا في الصباح ملّي تنكملوا العمل يعني المؤسساتي وتنتكلموا مع المنتخبين تيبدا واحد الفريق عمل في 12 ديال

الناس كل واحد فاش مختص تيبقاوا يومين، 3 أيام، أنا كوزير كنرجع لأن عندي إلتزامات معاكم ولكن فرق العمل تتبقى باش تحدد مشروع بمشروع بالتوطين ديالو الترابي. إذن هاد الشي جدي، الحكومة جدية ما كاين حتى شي حاجة يعني أكاديمية ولا هذا، احنا جيت كنقولكم واحد العرض لأن خص تصور سولتوني على التصور جاوبتكم على التصور، بغيتوا تسولوني على الأرقام وعلى الإجراءات ونقولكم الأرقام والإجراءات، ولكن كنظن معضلة البطالة معضلة معقدة وأنتم تعلمون ذلك، ولذلك لم ننجح في الماضي، لو كانت الأمور ساهلة نديروا برنامج فيه 5 دالخطوات ونعطيوا ونزيدوا إيوا كون درنا هاد الشي ما نحتاجوش كاع لهاد المجهودات إلى آخره...، وأنتما كتعرفوا هادشي بحكم المهام ديالكم والإنتدابات ديالكم المحلية.

بالنسبة القضية نتاع المقاولات اللي عندها مشاكيل بسيطة إلى آخره، فعلا كاين مشاكل ولكن راه مسؤولين عليها الحكومات اللي كانوا قبل، احنا جينا باش نبسطوا هاد الشي مرحبا، وأنا بابي مفتوح أنا تنقولها لكم، منين غادي يجيوا هاد مناصب الشغل؟ دابا هذا هو السؤال في الحقيقة المحوري اللي قلتوه زعما بكل أريحية، هاذ المناصب ديال الشغل غادي تجي من واحد العدد ديال الأمور:

-أولا ها هووزير الصناعة معانا السي مزور، كاين واحد البرنامج مهم كاين في البرنامج الحكومي سميتو «الوسم صنع في المغرب»، هي سياسة ديال la substitution غادي نعوضوا الصادرات بالصنع في المغرب، 100.000 منصب شغل متوقع من هذا البرنامج هذا واحنا غنخدموا جميع عليه، وغنعبأوا دوك البرامج العملية اللي قلت لكم، «تأهيل»، و»إدماج»، و»تحفيز»، و»التشغيل الذاتي» ما تنساوش التشغيل الذاتي اللي فيه برنامج «فرصة» 1,25 مليار وأنا ملّي كنمشي لكل جهة مع الإخوان كنقولوا الله يخليكم اعطيوني المنصات -les plates formes اللي غادي نعاونوا بها الناس باش يبداوا المقاولات ديالهم؛ عندنا «المخطط الأخضر»: 200.000 منصب شغل؛ عندنا الخدمات الإجتماعية الخدمات الجديدة دابا اللي ولات هاد الشي دالحاضنات وديال préscolaire وديال 100.000 منصب شغل كخزان، ولكن خصنا نديروا إجراءات باش..؛ «أليوتيس»: 100.000 منصب شغل؛ عاد مخطط التسريع الإقتصاد الصناعي وعاد كذا راه الأرقام والإحصائيات بينات في الماضي أن نسبة النمو لا تفسر دائما عدد مناصب الشغل التي سوف تخلق، 2016 كانت نسبة النمو +1% عرفتوا شحال دمناصب الشغل تخلقات -35.000، راه يقدر يكون عندنا نمو تيكسر وتهرس الشغل حسب الجودة اللي كاينة فهاد النمو، عليها قلت لكم قبايلة واحد الحاجة مهمة وأساسية داخلة في التصور هذاك الإستثمار اللي كنديروه في الجماعات الترابية، في المؤسسات العمومية خصنا نتفاهموا عليه كيفاش خصوا يكون؟ وهذا واحد العمل راه احنا بدينا فيه واحنا مستمرين فيه، ان شاء الله، باش تكون الجودة في الإستثمار ما يكونشاي غير les appels d›offres بالزربة بني هادي، دير هادي إلى آخره... وما كياخذش بعين الإعتبار البعد المجالي.

تكلمتوا على الجهوية أنا معاكم، وقال واحد السيد النائب المحترم، قلتو السيد النائب أنه احنا مشينا كنطلبوا الدعم من الجهات لا هذا غير حقيقي، احنا عندنا 3,5 مليار ديال الدرهم، بالعكس الحكومة مشات غتعطي للجهات، وتعطي للمجالس الإقليمية، وتعطي على المستوى الترابي، ولكن كنقولوا حتى هما خصهم يساهموا، عرفتو علاش؟ لاستدامة هاته البرامج، لأن وبيني وبينكم التمويل ما عمرو ما غيكون مشكل، إيلا كانوا برامج ناجحة، إن شاء الله، راه التمويل غادي يجي غادي يجي. كاين مجهود استثنائي ديال الحكومة اليوم راكم تتشوفوه يعني بالعيان، ما تنساوش راه احنا خارجين من «كوفيد»، راه المالية العامة راه يعني ماشي على أحسن ما يرام ديال جميع الدول واحنا منها، ورغم ذلك لقات الحكومة ميزانيات مهمة باش تعاون التشغيل في إطار «أوراش» و»فرصة» اللي هما برامج استعجالية، احنا ما كنتسناوش احنا خدامين بالليل والنهاروفي les week-ends، زعما وتنشكر كاع فرق العمل اللي خدامين لأن عارفين أنه خصنا نكونوا واجدين بالنسبة لينابر. إذن هادي كلها السيدات والسادة النواب المحترمين، إجراءات تنوجدوها ليكم، ولولادنا المغاربة والمغربيات، واخا قلت لكم هاد الشي كامل، أنا بغيت نكمل بواحد الآية أساسية..

بالنسبة للتعليم آه اسمحوا ليا، بالنسبة للتعليم أنا بطبيعة الحال في إطار التضامن الحكومي يمكن لي نعطيكم جواب، ولو أن التشغيل اللي كنتكلف بيه هو التشغيل كيتعلق بالقطاع الخاص كيفما تتعرفوا، ولكن بما أن السيد الوزير غادي يدير خرجة وغادي يتكلم معاكم في الموضوع في اليومين القليلين المقبلين، تنفضل السيد الوزير المعني بالأمر هو اللي يجي وهو اللي يتكلم في الموضوع وسوف يكون ذلك في غضون اليومين المقبلين، احتراما للاختصاص ديالو واحتراما لهاد العملية هادي.

القضية الأخيرة الله يخليكم، يعني أنتم تعلمون أنه عندنا واحد يعني التزام، أنا غير بغيت نقول لكم الله يخليكم كاين واحد الإلتزام، كيمثل واحد الإلتزام أساسي ومهم بغينا كلنا، إن شاء الله، نمشيوا فيه مصداقا لقوله تعالى: « فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ» صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم، شكرا.. السادة النواب، السيدات والسادة النواب أرجوكم. السيد الوزير كنشكروكم على حسن المساهمة، بدورنا كنهنيوكم على الثقة الملكية وعلى أول ظهور ديالكم اللي كان موفق، تبارك الله عليكم. نمر إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الصناعة والتجارة بسؤال يتعلق بتقييم حصيلة اتفاقيات التبادل الحر للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة، الأصالة والمعاصرة السيد الرئيس ديال الفريق، تقييم حصيلة اتفاقيات التبادل الحر، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد العزيز البوحسيني:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

نسائلكم عن تقييم حصيلة اتفاقيات التبادل الحر مع الشركاء الاقتصاديين المغاربة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير تفضلوا.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال الهام، اللي كيدخل في إطار مرجعي أولا هي سياسة الإنفتاح التي نهجها المغرب منذ بداية الثمانينات من أجل فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز حضور المملكة المغربية في الساحة الإقتصادية الدولية. بالنسبة لهاد الاتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، عندها مزايا وعندها إكراهات؛ من المزايا هو ارتفاع الإستثمارات الخارجية من 97 مليار في التسعينات بين 1991 و2000 إلى 350 مليار بين 2011 و2020 هي ضاعفات 5 دالمرات الاستثمارات الخارجية؛

-ثانيا الرفع من وتيرة الصادرات بمعدل نمو سنوي مثلا يناهز 16% سنويا مع الولايات المتحدة، 13% سنويا بالنسبة لإتفاقيات «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية»، 16% سنويا في إطار اتفاقية أكادير، 12% سنويا مع الدول الإمارات العربية المتحدة، 30% مع تركيا، و6% سنويا مع الإتحاد الأوروبي.

بالنسبة للإكراهات، أولا أسباب ارتفاع العجز التجاري لا ترتبط فقط لا يرتبط فقط باتفاقية التبادل الحر، كاينة تزايد بالنسبة للاستثمارات في إطار الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، كاين ارتفاع واردات مواد التجهيز والمواد الأولوية التي تحتاجها صناعتنا الوطنية، وكاين أيضا الطلب المتزايد على بعض المدخلات التي يتم تصنيعها وإعادة تصديرها، وأيضا ارتفاع بعض فاتورات المواد الأساسية كالمواد الطاقية إلى آخره... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب المحترم فريق الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة ما يمكنش.

النائب السيد هشام المهاجري:

السيد الوزير، فعلا تقييمكم للأرقام المتعلقة بالإستثمارات الخارجية ممكن نتناولوه من هاد الجانب، ولكن تناول الموضوع من ناحية مساعدة الصناعة الوطنية كاين إشكال، كاين إشكال مع منتجات اللي كانت في الأساس كتنتج في المغرب واللي هي الملابس، يعني ما قدرناش نتابعوا مع الناس ديال تركيا، كاين مشكل ديال، مابغيتش نقول الإسم اللي هو ديال الأسواق اللي قربات دابا دخلات لينا للدروبا وبغات تقضي لينا على البقال وتقضي لينا على هذا، وكان واعدنا الوزير السابق بأن غيتلقى لو الحل، كاين مشكل ديال اللي ربما بديتوا كتجاوزوه من خلال تعويض 34 مليار ديال الصادرات اللي ما عرفناش فين وصلتوا فيه السيد الوزير؟ لهذا ربما فتحتوا دعم مع الشركات ولكن كنا نتمناوا كذلك أن هاد الدعم يترفق بالمنطق الآنية والبعيدة، يعني ماشي غير غادي نعوض الصادرات ولكن إنتاج فرص الشغل في الأماكن البعيدة، مجموعة ديال التساؤلات كيتسناونا منا واحد 200.000 بقال، كيتسناوها منا صناع الملابس في المدن الكبيرة وفي المدن الصغيرة، نتمناوا إعادة النظر فهاد الإتفاقيات اللي فيها اللي فيها تأثير على اليد العاملة المغربية في إطار تشجيع الشغل اللي قال السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ ليس هناك تعقيب إضافي، إذن السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيب، بالنسبة للتدابير المتخذة من طرف الوزارة على مستوى الإقتصاد الوطني؛ كاين العمل على استفادة المقاولات الوطنية خاصة الصغرى والمتوسطة من اتفاقية التبادل الحر، أنشأنا ولا أحدثنا 1200 ثنائي اللي فيهم المنتوج والسوق والهدف مقاولة بمقاولة غنواكبوهم فهاد الأسواق 1200 ثنائي بين المنتوج والسوق، تحسيس الفاعلين الإقتصاديين حول مزايا اتفاقية التبادل الحر، اللي يمكن لنا نعرفوا بأن المقاول اللي كتشتاغل الآن في المغرب اللي كانت كتشتغل قبل هاد الإتفاقيات كتشتاغل على سوق ديال 34، 35، 36 مليون نسمة، اليوم كنشتغلوا على مليار، وهذا كيمكنا باش نجلبوا استثمارات، وضع آليات حديثة لتتبع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير شكرا انتهى الوقت، نمر للسؤال الموالي وهو سؤال آني عن تكريس المكتسبات المحققة في سياسة التسريع الصناعي بالمغرب للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التجمع الوطني، تفضلوا السيد النائب المحترم مشكورين.

النائب السيد أنوار صبري:

السيد الوزير، نسائلكم عن إستراتيجية الحكومة فيما يخص استكمال إنجاح الأوراش والمشاريع المسطرة في السياسة التسريع الصناعي بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير تفضلوا.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد النائب شكرا على هاد السؤال الهام، فكما تعلمون تشكل الصناعة أهم القطاعات الإنتاجية التي تمكن من الاقتصادات الوطنية من إنجاح التحول الهيكلي ومن تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وهذا ما حققه نسبيا ويطمح إليه أكثر المغرب عبر المخططات الاستراتيجية القطاعية، إذ منح مخطط التسريع الصناعي دينامية متعددة الأبعاد للقطاع الصناعي المغربي. هكذا فإن تعزيز هاد المكتسبات يعتبر أولوية رئيسية للسياسات الصناعية المغربية، حيث أظهرت الصناعة الوطنية مرونة قوية لا سيما خلال الجائحة، حاليا نعمل جاهدين على تنزيل برنامج حكومي من خلال توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، وكذا النموذج التنموي الجديد ولا سيما المحاور التالية:

- جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية، وفي قطاع الصناعة عندنا هدف خلق 400.000 منصب شغل خلال هاد الولاية؛

- العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الاستراتيجية وتقوية الصناعة المحلية، والتعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللا مشروعة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب المحترم للتعقيب عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد أنوار صبري:

السيد الوزير، شكرا على جوابكم ونتمنى لكم التوفيق فهاد المهمة، وللأمانة في تواجدكم فهاد على رأس هاد الوزارة إشارة قوية على ضرورة الإستمرارية في العمل الجبار لهاد القطاع طيلة السنوات الأخيرة، المغرب خذا خيار التصنيع بفضل النظرة اللإستباقية لصاحب الجلالة، وبدا فيها فعليا منذ 2005، واصبح عندنا مؤهلات هائلة في مجال التصنيع، ما عليكم إلا مواصلة المشوار باليقظة اللازمة والجدية المعروفة عليكم. واحنا في فريق التجمع الوطني للأحرار مستعدين من باب التشريع نساندوا أي إجراء يخدم السياسة التصنيعية للبلاد، ويخدم السيادة الإقتصادية ديال بلادنا. وفي هاد الإطار اسمحوا لي السيد الوزير نذكركم بـ3 دالنقط:

-الأولى منهم هي السيادة الإقتصادية، المغرب اليوم عندو عرض صناعي متكامل ومدن بحال طنجة، القنيطرة، الدارالبيضاء فيها مناطق صناعية ومناطق حرة يضرب بها المثل، ولا بد لنا هنا كنواب برلمانيين من التأكيد على ضرورة التوفر على سياسة واضحة أمام الحواجز التي تضعها الدول المصنعة باستمرار أمام المنافسة، بالإضافة لحواجز الأسعار والجودة، فأنتم إذن مطالبين باستمرار باليقظة والجاهزية. كما نؤكد على ضرورة المواكبة الإستباقية لتحسين جودة المنتوج المغربي، وبالتالي تعزيز التنافسية ديالو وطنيا ودوليا ودعم ورش صنع في المغرب «made in morocco»، ونؤكد عليكم في فريق الأحرار على دعم تصنيع المنتجات الغذائية وتعزيز السيادة الغذائية من خلال التصنيع، كما نسائلكم عن الإجراءات التي تقترحونها لعصرنة بعض الصناعات لمواكبة التحولات التكنولوجية والإنفتاح على أسواق جديدة هذا؛

-وثانيا وفي نظري هو الأهم هو التسويق والترويج، المغرب أصبح قوة صناعية في المنطقة، ولكن ما زال بعض الناس ما قتانعوش بهاد الحقيقة، وعامل الثقة عنصر مهم جدا في الإقلاع الصناعي سواء داخليا أو خارجيا. لذلك في نظري السيد الوزير فأول جهة معنية بالترويج للصناعة المغربية هو المواطن المغربي، المغربي ما عارفش السيد الوزير بأن المغرب خلق مشكل عند الجيران حيت سبقهم ب des années lumières يعني بسنوات ضوئية غي بالتعريب وفي مجالات بحال قطاع السيارات والطائرات، وإيلا اخذينا مثال قطاع السيارات بعدا في المغرب الأول إفريقيا هو حقيقة تيجهلوها بزاف ديال الناس surtout في الداخل، ومن واجبكم السيد الوزير بأن المواطن العادي يقتانع ويتأكد بأن المغرب تيصنع السيارة ماشي تيدير التجميع ديالها، 60% وتتقولوها ديما من القطع ديال السيارات اللي تيصدر المغرب هي صناعة مغربية خالصة، رقم كبير وخصنا نميوه لأن 60% راه ما زالا خصها تنمى، والمغرب تيرفع هاد النسبة باستمرار والمواطن خاصو يفهم هاد الشي وينخرط فيه من خلال المقاولات الصغرى والناشئة؛ وغادي نمشيو للنقطة الثالثة، ولكن قبل كاين صناعات أخرى مثل صناعة الأدوية محتاجين نعرفوا فيها شحال هي نسبة الإدماج؟ حيث على ما تنعرف كاين تقريبا راه تتساوي 0 %، وبغينا نعرفوا الإجراءات الجديدة بهاد الخصوص. حاجة أخيرة ومهمة، أسواق كثيرة اليوم تضع الرسوم على المنتجات التي لا تحترم البيئة واحنا عندنا الطاقات المتجددة وهي فرصة هائلة لولوج أسواق كبيرة، نتمنى تكونوا على قد هاد المسؤولية وتشجعوا الصناعة المغربية على الإنتاج الخالي من الكربون لتعزيز التنافسية وولوج مختلف الأسواق؛

والنقطة الثالثة هي دعم المقاولات الصغرى والناشئة، تندعيوكم في فريقنا البرلماني على وضع مقاربة واضحة لتشجيع المشاريع ذات الإمكانات التصديرية وفتح أسواق عمومية في وجه المقاولة الوطنية الناشئة والمبتكرة، علما أن البرنامج الحكومي جاب برنامج «فرصة» راه هي ماشي 200.000 فرصة شغل، راه 250.000 فرصة ديال لإنشاء مقاولات مبتكرة. فلما لا العمل مع القطاعات المعنية من أجل توجيه هاد المشاريع الفردية نحو إعداد المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات المغربية بحسب الجهات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت. هل من تعقيب إضافي؟ إذن مكاينش تعقيبات إضافية، السيد الوزير تفضلوا.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد النائب على التعقيب ديالكم والتشجيع ديالكم، والاستمرارية كاينة وفي نفس المنهج، بالنسبة للإدماج اللي هضرتي عليه في قطاع السيارات 60 % فاحنا غاديين متوجهين إلى 80 %، إن شاء الله، في السنوات الثلاث المقبلة وصلنا وغنكملوا هاد السنة بـ63 %، إن شاء الله، المنتوج الخالي من الكربون عندنا مخطط جاهز وكنفذوه في إطار التنفيذ باش نوصلوا قطاع بقطاع، منطقة صناعية بمنطقة صناعية بمنتوج خالي من الكربون. وبالنسبة للابتكار فاحنا غاديين بمشاريع وبرامج كتهدف لتشجيع الإبتكار كمثال في قطاع السيارات دابا الدار البيضاء أصبحت ثاني عشر مدينة عالميا اللي عندها الإستثمار في الابتكار بالنسبة لقطاع السيارات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الأسئلة الأربعة الموالية من السؤال رقم اثنا عشر إلى خمسة عشر كلها آنية ولها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بتأهيل وتطوير المناطق الصناعية، لذا أقترح على السيدات السادة النواب المحترمين طرحها دفعة واحدة لتنال جوابا موحدا من لدن السيد الوزير. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد علاء الدين البحراوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

لا يخفى على أحد الأهمية الكبرى للمناطق الصناعية باعتبارها مناطق جذابة للمستثمرين، وخلقها لفرص الشغل وتنعيش الاقتصاد المحلي والوطني. بناء على هذا، نسائلكم السيد الوزير، عن مخططكم لتأهيل وتطوير الأحياء الصناعية ببلادنا وخاصة الأحياء قرب المدن أو وسط المدن، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عزيز الفيدي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، نسائلكم السيد الوزير، عن الاستراتيجية الكفيلة بتوسيع دائرة المناطق الصناعية وتأهيلها وتطويرها في أفق تحفيز الاستثمار وخلق ثروة وفرص الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، أعطي الكلمة في السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة تفضل أحد النواب بطرح السؤال.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أولا نهنئكم على الثقة المولوية الموضوعة في شخصكم، ونسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تعزيز المناطق الصناعية في كل جهات المملكة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، السؤال الرابع والأخير للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التقدم والاشتراكية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الإله شيكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

سؤالنا لكم السيد الوزير يتعلق بالخطط التي ستركزون عليها من أجل توسيع خريطة المناطق الصناعية ببلادنا، ومعالجة المشاكل التي تعاني منها وتوفير وسائل ضرورية لتحقيق نجاحها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير تفضلوا للإجابة على الأسئلة.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة والسادة النواب المحترمين، على هاد السؤال الهام وعلى الأسئلة المرتبطة بالعقار الصناعي كآلية مهمة لجذب الإستثمار وخلق فرص الشغل وإنعاش الإقتصاد جهويا ووطنيا. وجوابا على أسئلتكم، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة واعية بالصعوبات التي يشكلها العقار لتشجيع الإستثمار الخاص لا سيما العقار الخارج عن إطار أي شراكة مع الدولة بما في ذلك ارتفاع الأسعار الناتج عن المضاربة الممارسة في هذا المجال، بالنسبة للمجهودات المبذولة منذ انطلاق «مخطط التسريع الصناعي»، قامت هذه الوزارة بتوفير عرض من العقار الصناعي المجهز أو في طور التجهيز مجموع مساحته 2100 هكتار، تأهيل أيضا أزيد من 480 هكتار وتعزيز التجزئات العديد من البنى التحتية الصناعية، تحسين الولوج، إنشاء محطات معالجة المياه والكهرباء إلى آخره...، انطلاق أشغال إعادة التأهيل بالمنطقة الصناعية لبرشيد على مساحة 120 هكتار، انطلاق عدد من المشاريع في كل مناطق المملكة، وسأقول في ما يلي كل المناطق لأن في إطار الإنجاز اللي هي بالعشرات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيدات والسادة النواب المحترمين، أول تعقيب من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد علاء الدين البحراوي:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير، شكرا على تفاعلكم وعلى المعطيات والأرقام المقدمة، هدفنا جميعا هو خلق فرص الشغل للشباب وتشجيعهم على خلق مصانعهم، وتشجيع وسم صنع في المغرب «made in morrocco» باستبدال الواردات بمنتوجات مغربية، إيلا ما خانتنيش الذاكرة كاين واحد 34 مليار ديال الدرهم اللي يمكن لنا نصنعوها محليا، والوزارة مشكورة دارت واحد البنك، واحد البنك ديال المشاريع لتسهيل وتوري للمغاربة فين يستثمروا إيلا بغاو يستثمروا والأجانب كذلك شكرا السيد الوزير.

ولكن السيد الوزير هناك مشاكل ما زالين كاينين: أولا خلقنا واحد الأحياء بسرعتين، خلقنا أحياء صناعية في مناطق التسريع الصناعي عندها امتيازات ضريبية وغيرها...، وعلى بعد أحيانا 100 الأمتار منها كاين أحياء أخرى اللي هي عادية اللي ما زال كتخلص الضريبة ديالها عادية وما زال في حالة بعض المرات يرثى لها، هذا المشكل الأول؛

المشكل الثاني هو الأثمنة ديال الأراضي، فعلا هاد المناطق ديال التسريع عندها واحد الثمن والمناطق الأخرى اللي نسميوها تقليدية ولا اللي كاينة عندها أثمنة إما في الأول كتكون غالية ولا كتكون واحد المضاربة على الأراضي، بعض المرات ما كتكونش حتى la valorisation كاين اللي كياخذ الأرض كيشريها بثمن رخيص وما كيديرش المشروع وكيبقي داكشي هكاك وحتى واحد ما يمكن له يستثمر وحتى واحد ما يمكن له يستافد، هذا المشكل الثاني؛

بالنسبة للمشكل الثالث، كاين مشكل ديال البعد بعض المرات كاين أحياء وسط المدن، أحياء صناعية وسط المدن ولا قرب أحياء شعبية ولكن مهمشة، إذن الناس الساكنة مثلا إيلا عطينا في سبيل المثال هنا في الرباط الحي الصناعي ديال اليوسفية ضاير بعدة أحياء شعبية منها: دوار الدوم، دوار الحاجة، المعاضيض اللي كاينة واحد الكثافة سكانية مهمة، وكاين الناس كيمكن لهم يهبطوا يخدموا في الحي الصناعي اللي قريب ليهم، ولكن مع الأسف ملّي تهمش هاد الحي الصناعي ولاوا كيمشيوا لجهة أخرى، كيمشيوا لمناطق اللي بعيدة مثلا كنتصوروا دابا المرا كتنوض مع 5، 6 دالصباح توجد الفطور لوليداتها، توجد لهم الغذا، ديهم للمدرسة، تاخذ transport واحد ساعة ولا ساعة ونص باش تمشي لعين عتيق ولا للصخيرات تخدم، وفي العشية تعاود ترجع عاود ثاني ساعة ولا ساعة ونص كيبغيتها تدير وهي عندها حي صناعي حداها، هاد المشكلة مشكلة كبيرة. إذن ما كرهناش السيد الوزير، تشوفوا هاد المشاكل، كاينين أحياء فعلا، فعلا كاينين أحياء اللي بعض المرات ما يمكن لك ما ديروالو على ودّاش ولى privé داكشي ما عندك ما دير، ولكن كاين أحياء اللي كاينين des terrains خاويين non valorisés يمكن لهم يتفالوريزاو، وخص واحد القانون جديد ربما اللي كيخص الأحياء الصناعية لأن حي صناعي كيتصاوب باش نديرو الصناعة ماشي باش نديروا stockage ديال les traiteurs ولا شي حاجة، كيتصاوب على الأساس للصناعة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

النائب السيد عزيز الفيدي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير، نثمن المنظور الحكومي الجديد للمناطق الصناعية كإحدى الأولويات السياسية القطاعية لمواجهة الصعوبات والإكراهات التي كانت وراء تعثر تسريع وتيرة إنجازها. السيد الوزير، إن توطيد أسس

إنعاش الاقتصاد الوطني وربح رهان تحسين مناخ الاستثمار مرتبط أساسا بمستوى المناطق الصناعية ومدى قدراتها على تحفيز الأنشطة الإقتصادية وتشجيع الاستثمار واستجابتها لحاجيات المقاولات، مع الحرص على تحديد وعاء عقاري ملائم ينسجم مع خصوصية كل منطقة ومؤهلاته الإنتاجية في إطار تثمين وتعزيز الصناعة المحلية وعلى أساس دفتر تحملات يفرض جودة عالية من الخدمات بالمناطق الصناعية المعنية ما دامت التنمية الشاملة كل لا يتجزأ بأبعادها المحلية والوطنية. وهذا يعني إعادة النظر في السياسة المعتمدة لحد الآن بخصوص المناطق الصناعية التي تحولت إلى حقل للمضاربات العقارية بدل أن تكون دعامة أساسية لتحفيز الاستثمارات، وذلك انطلاقا من تقييم دقيق للسياسات الحكومية المرتبطة بهذه المناطق الصناعية للوقوف على الإختلالات والإكراهات المطروحة وجعلها رافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومحفزا رئيسيا لخلق الثروة وفرص الشغل.

لا تفوتني هذه المناسبة السيد الوزير، أشير إلى ما يتوفر عليه إقليم الصويرة من إمكانات تؤهله ليصبح قطبا اقتصاديا بامتياز لو تم استثمارها من خلال إحداث مناطق صناعية تستجيب لخصوصية المنطقة وحاجياتها التنموية بما في ذلك خلق قطب فلاحي وصناعة غذائية فلاحية وبحرية قادرة على خلق فرص الشغل للشباب الصويري الذي يعاني من البطالة.

السيد الوزير، كيما كتعرفوا إقليم الصويرة المتنفس الوحيد ما بين مدينة أكادير ومدينة الصويرة، مدينة أكادير ومدينة الصويرة ملّي كيعمروا في الوقت ديال الصيف يعني كيبقى المتنفس الوحيد هو مدينة الصويرة، مدينة الصويرة لو كان اعطيناها الأهمية وخلقنا هاد لأنها تتوفر على مؤهلات طبيعية وموارد طبيعية، أو لو كان عطيناها الأهمية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الوزير، أولا كل الشكر والتقدير على المجهودات اللي بذلاتها الوزارة ديالكم في إطار تشجيع الأوراش الكبرى اللي انخرطت فيها البلاد، الدولة فعلا دارت مناطق صناعية، مناطق حرة، «مخطط التسريع الصناعي» اللي اعطانا استثمارات كبيرة وناجحة في بلادنا، لكن ما غاديش يخفى عليكم السيد الوزير، المساهمة الكبيرة للجهوية؛ الجهوية الصناعية، الجهوية المتقدمة في تنمية الاقتصاد وتوفير الشغل. وهنا كنبغي نقول لكم السيد الوزير، أنه في الجنوب الشرقي جهة درعة-تافيلالت لا وجود لها في هاد المخططات، أخص بالذكر إقليم ورززات فيه حي صناعي واحد غير مهيكل غالبة عليه السمسرة والمضاربات العقارية اللي خلاتنا بدون وعاء عقاري للإستثمار. كيف يعقل السيد الوزير، أنه ورززات معروفة بالزربية الوزكيطية لتازناخت، اللي معروف بها المغرب عالميا وما مشيناش في إطار وحدة للصناعة التقليدية؛ معروفة بأكثر من ذلك بالمدينة السينيمائية وما مشيناش في إطار وحدة أو صناعة سينمائية اللي غادي فعلا ترد مدينة ورززات مفخرة وهوليود إفريقيا إسم على مسمى؛ عندنا مهرجان الورود بقلعة مكونة اللي منتجاتها وصلوا لجميع أنحاء العالم وما مشيناش في إطار وحدة صناعية كبرى؛ عندنا السيد الوزير، أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم مركب «نور» وما مشيناش في إطار منطقة حرة لكل ما يتعلق بالطاقة الشمسية.

السيد الوزير، يكفي أن تضاريس المنطقة ظلمات إقليم ورززات وخلاتو مقصي لا وطنيا ولا جهويا، ولكن أبناء وبنات المنطقة مغاربة ومحتاجين الشغل أكثر من أي شيء لتحقيق العيش الكريم، محتاجين وحدات صناعية، محتاجين منطقة حرة لما لا، وعندنا المؤهلات لا نتكلم من سراب. ولهذا السيد الوزير، الطموح ديالنا هو مواصلة النمو الاقتصادي، لهذا كنطالبوا منكم ديروا واحد الالتفاتة عميقة لهاد النقطة من المغرب العميق في سبيل تحقيق العدالة المجالية والتنزيل الفعلي والعادل للبرنامج التنموي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، إذن أنهينا التعقيبات، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة النائبة المحترمة من فريق الأصالة والمعاصرة.. السيد الرئيس.

النائبة السيدة نادية يزندفة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، اليوم كنتحدثوا على المناطق الصناعية، وهادي مناسبة أني نحيلكم على المناطق الصناعية، نحيلكم على الحالة ديال إقليم آسفي، آسفي كيف كتعرفوا السيد الوزير كيزخر بعدة مؤهلات صناعية، يكفي أنه أكبر فيه أكبر احتياطي دالجبس، أكبر محطة حرارية، أكبر ميناء منجمي إلى غير ذلك من المؤهلات... في المقابل السيد الوزير، نجد أنه عندنا فقط أربع مشاريع مناطق صناعية، مثلا عندنا مشروع المنطقة اللوجستية «أولاد سلمان» واللي باقا فيها المسطرة ديال نزع الملكية؛ عندنا المنطقة الصناعية «خط أزكان» واللي يالاه تم توقيع الاتفاقية؛ وعندنا 2 مشاريع مناطق صناعية واللي ديال «ثلاث بوكدرة» و«ثلاث سيدي تيجي» واللي باقا طور الدراسة. في المقابل السيد الوزير، فاش هاد المشاريع هادي يالاه كتدارس عندنا واحد الأفواج ديال المعطلين اللي مكتوقفش وهذا فيه مفارقة باعتبار الطاقات اللي كتزخر به الإقليم وهاد المشاريع اللي باقي كتنتظر. كنطلبو منكم السيد الوزير، الإسراع بوتيرة هذه المناطق الصناعية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة.. شكرا لكم شكرا. تعقيب تفضلوا السيد النائب المحترم من فريق التقدم والإشتراكية.. نعم رئيس الفريق طلب باش نحبسوا.. سير.

النائب السيد عبد الإله شيكر:

شكرا السيد الوزير على المعطيات التي تفضلتم بها بالنسبة للمناطق الصناعية للرفع من القيمة المضافة لها مع توفير مناصب الشغل، إلا أنه هناك كثير من المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق وأبرزها ضعف جاذبية المنطقة الصناعية بسبب عدم قدرتها التنافسية من حيث التكلفة، وعلى مستوى الطاقة والتنقل وضعف البنية التحتية الطرقية، كذلك التلوث الناتج عن ضعف قدرات تطهير وتصريف المياه العادمة وغياب الانسجام والتكامل ومختلف المناطق الصناعية وعدم توفير شروط السكن اللائق للعاملين بهذه المنطقة والمجاورة. لذلك ندعوكم السيد الوزير، إلى انخراط قوي لمجالس الجهات في وضع تنفيذ مخطط صناعي محلي وتعزيز قدرات جهات مبتكرة وأكثر تنمية لا سيما على مستوى توفير عقار ودعم مصادر الطاقة في إطار مخطط لوجستيك وطني، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي آخر؟ السيد النائب تفضلوا عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد عبد الرزاق أحلوش:

السيد الوزير، أريد أن أثير الانتباه ديالكم للإشكالية اللي كتعرفها المنطقة الصناعية «حربيل تامنصورت»، المتمثلة في عدم تسوية الوضعية العقارية، هذا واحد العقار تابع لأراضي الجموع ولكن هاد الناس دارو إستثمارات ديالهم بناء على تراخيص استثنائية من لجنة الإستثناءات. اليوم هاد الناس ما عندهمش الحق لا ياخذو شواهد إدارية، لا يوسعوا، لا يبيعوا، لا يولجوا للبنكة للتمويلات البنكية. فتنطلبو منكم السيد الوزير، هذا راه واحد حي صناعي اللي هو كبير في مراكش كبير ومهم، كنطلبوا منكم التدخل لدى المصالح المختصة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي آخر؟ السيد النائب معذرة نعم.. لا السيد الرئيس تعقيب إضافي واحد لكل فريق.. لا السيد الرئيس، هناك تعقيب إضافي أعطي للفريق فليس لهم الحق في تعقيب إضافي ثاني، هل من تعقيب إضافي آخر؟ السيد الوزير تفضلوا للمنصة للرد على التعقيبات.. السيد الرئيس القانون التنظيمي واضح، إيوا القانون التنظيمي واضح، تفضل السيد الوزير.. لا اجتهاد مع وجود النص السيد الرئيس مع كامل احتراماتي ليك.. تفضل السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد رياض مزُّور وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيبات ديالكم، بالنسبة لبنك المشاريع اللي كان الهدف ديالو نوصلوا لـ34 مليار ديال تعويض الواردات، اليوم عندنا تقريبا 700 مشروع وصلنا لـ80 مليار ديال رقم المعاملات المستهدفة بالنسبة لبنك المشاريع وأكثر من 130.000 منصب شغل اللي هي الهدف ديال هاد المشاريع، 70 % من هاد المشاريع اقتناوا الأراضي ديالهم وبداوا كيشتغلوا في البناء.

بالنسبة للمناطق المناطق الصناعية، عندنا اليوم خدامين على 136 منطقة صناعية في كل الأقاليم، كما سمعتوا كاين مناطق صناعية جديدة، كاين إعادة التأهيل ديال المناطق الصناعية، كاين قانون جديد حتى هو في إطار الإنجاز الهدف هو نوصلوا لـ 13.000 هكتار ديال المناطق الصناعية. ولكن المشكل ماشي هو المنطقة الصناعية فقط، خاصنا نلقاوا المشاريع ونجلبوا المشاريع اللي غيشغلوا الناس، حيث كاين مناطق صناعية اللي تنجزوا هادي 20 عام وخاويين، في وسط المدن سمعنا بأن كاين هضرنا على اليوسفية راها خاوية، كاين الناس اللي ساكنين حداها كل واحد التكلفة ديالها زعما في جل الممكن ديال المستثمرين وما مشاوش ليها المستثمرين علاش؟ خاصنا نعرفوا علاش؟ ونقيموا هاد المرحلة ديال المناطق الصناعية القديمة منعاودش نجهزوا مناطق جديدة بلا ما نشوفوا شناهما المشاكل اللي خلاوا هاد المناطق خالية من الإستثمارات، كنشوفوا كل واحد كيهضر على منطقة صناعية حرة ولا منطقة التسريع الصناعي، هذا يمكن يكون عائق بالنسبة للإستثمار، شفنا فحال دابا كمثال عندنا في أكادير منطقة صناعية حرة قبالة مناطق صناعية عادية، المناطق الصناعية العادية تباعت كلها المنطقة الصناعية الحرة ما تباعت فيها حتى شي بقعة وهي تقريبا التكلفة في المترو 200 درهم أقل من المنطقة الصناعية العادية، علاش؟ حيت كاين إكراهات في المنطقة الصناعية الحرة خاصك تصدر 85 ولا 90% من المنتوج ديالك، في المنطقة الصناعية العادية يمكن ليك تسوق المنتوج ديالك في السوق الداخلي كما أردت، كاين تفاوتات بالنسبة للامتيازات الضريبية إلى آخره...، لكن كاين عوائق أخرى بالنسبة للمستثمرين فهاد المناطق، يعني الواحد خاصو يجهز المنطقة اللي غتوالم المؤهلات ديال الإقليم ديالو، باش يمكن لنا نجلبوا المستثمرين.

بالنسبة لبنك المشاريع، دابا اليوم هاد 700 مشروع موزعة على 12 جهة، موزعة على 12 جهة وكل جهة والمميزات ديالها، واحنا احنا مقبلين وكندعوكم كندعيوكم كلكم باش تصيفطوا لنا أفكار والمشاريع ديالكم باش ندخلوها ونضيفوها فهاد البنك المشاريع باش نواكبوا هاد

المشاريع، إن شاء الله، ونحققوا العدالة المجالية والعدالة الإجتماعية اللي بغينها في هاد البلاد، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي وهو آني يرتبط بتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة للمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للسيدات السادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد حسان بركاني:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير المحترم، أولا كنهنيوك على الثقة المولوية خاصة معالي الوزير غادي نطلب حتى الإذن من الرئيس ديالي باش يخليني نتكلم ما نقولش ذاك التعقيب اللي كتبوا لي.

السيد الوزير، نظرا للثقة المولوية اللي جبدناها كان صاحب الجلالة، تولى العرش خطب في 2000 و2002 و2005 كيقول لكم الحكومات السابقة هاد الغرف هادي خصها تكون اقتصادية وتكون رافعة الاستثمارات، وخاصة 10 سنين ما داروا والو، 2014 كذلك درنا اتفاقية بحضور صاحب الجلالة، ووقعنا حداه ولحد الساعة 2021 وما زال الغرف ما عندهاش حتى passage obligatoire أو لا رخص تجارية، كنقويوا علينا الرخص أو الغرف الأجنبية وكنعطيوها مناطق صناعية واحنايا كغرفة اللي منشوءة في 1913 وما زال ما عندهاش القرار اللي غادي تكون تجيب بيه الاستثمارات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد، الجواب يالاه أسيدي تفضلوا.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد النائب على السؤال ديالكم، كما قلت في تدخلك كان التوقيع على اتفاقية إطار بين الحكومة وجامعات الغرف التجارة والصناعة أمام صاحب الجلالة، يوم 2 أبريل 2014، وكان توقيع أيضا على اتفاقية متعلقة بالمخططات التنمية الخاصة بهذه الغرف بتاريخ 5 مارس 2018 بغلاف مالي قدره 452 مليون درهم لفترة 2018 و2021، ما هي التدابير المتخذة؟

أولا وضع إطار قانوني ملائم، القانون 8.19 بتغيير وتتميم النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، والذي يهدف إلى ضمان اندماج في محيطات السوسيو-اقتصادية وتسهيل آليات اشتغالها؛

-ثانيا إرساء أسس الحكامة الجيدة؛

-ثالثا تطوير خدمات ذات قيمة مضافة، وذلك عبر تنزيل الأوراش المتعلقة بالخدمات ذات النفع العام، فضاء المقاولات والإجراءات الإدارية وتنظيم المعارض وإلى آخره...

-ورابعا تمكين من إنجاز مشاريع استثمارية، تهدف هذه المشاريع من جهة إلى تقوية الاستقلال المالي للغرف، ومن جهة أخرى إلى تعزيز البنيات التحتية في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة والتي رصد لها غلاف مالي قدره 320 مليون درهم؛

-خامسا إطلاق الوزارة يوم 17 فبراير 2021 طلب إبداء الاهتمام لفائدة غرف التجارة والصناعة والخدمات، قصد المساهمة في تمويل إنجاز مشاريع اقتصادية مهيكلة على صعيد الجهات، شاركت فيه 9 ديال الغرف بتقديم 16 مشروع موزع حسب الفئات التالية الثلاثة: مراكز الأعمال: 10 د المشاريع؛ المعدات والبنيات التحتية: 5 دالمشاريع؛ ومراكز التدريب: مشروع واحد، يعني الآن كنخدموا على استقلالية الغرف باش حتى هما يقوموا بمشاريع بحال دابا مناطق صناعية، أو مراكز التدريب باش تكون عندهم حتى هما الاستقلالية المالية ديالهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب المحترم للتعقيب.

النائب السيد حسان بركاني:

السيد الوزير المحترم، أنا نحطك في الصورة منين قلت ليك هاد المؤسسة أقدم مؤسسة كاينة في المغرب في 1913، هاد المؤسسة الإنشاء اللي نشأت فيها داخل هاد المؤسسة نشأت فيها البنك الشعبي اللي هو راه دابا عالميا ماشي، نشأت فيها ميناء الدار البيضاء، نشأت فيها مخازن الحبوب، المعهد العالي للتجارة والإدارة والمقاولات «ISCAE»، بورصة الدار البيضاء، كذلك المكتب الجهوي للإستثمارات.

السيد الوزير، نحطك في الصورة واخا يمكن هاد الكلام ما يمكنليش نقولوا هنا نقولوا ليك في البيرو ولا نقولوا ليك يمكن في اللجان، راه أي سفير كيحط رجلو في المغرب وكيحط ورق الإعتماد كيقدمها لسيدنا، إلا كيطلب ميعاد مع الغرفة أو كيطلب لقاء مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات ديال الدار البيضاء، وملّي كيجي عندي كيلقاني أنا ما عنديش صلاحيات، كيهضر لي هو على الضرائب كيهضر لي على المناطق الصناعية، كيهضر لي على الأرض، كيهضر لي على الجمرك، كيهضر لي على يعني مكتب الصرف، أنا كنبقى نهضر لو في العموميات لاحقاش علاش؟ ما عندي حتى شي صلاحية، ما عندي حتى شي قرار اللي غادي، واش كندير؟ باش كنبرد بداك الضعف اللي كيكون أمام السفير وأمام الطاقم التجاري ديالو كنكون كنديه للدار يتعشى أو لا يتغدا ونقوليك الصراحة معالي الوزير، آش كندير لو؟ كنحط لو الحوت البسطيلة،

كسكسو، gâteaux كنبرد داك الضعف اللي كان عندي أمام وأمام الطاقم ديالو، لحقاش واش غرف تجارية ما عندهاش حتى مناطق صناعية؟ وكتكون غرفة أجنبية صغيرة عندها 4،5 دالمناطق صناعية، غتقولي احنا مسيسين، ok ولكن خصكم تعاونونا انتما وكذالك وزارة الداخلية باش نعيدوا النظر فهاد المؤسسات هادي وتكون رافعة اقتصادية لهاد البلاد هادي، وهادي راها بلادنا، راه ملّي كيجي أي مستمر كيمشي للغرفة ما كيمشيش للوزارة كيمشي لغرفة التجارة والصناعة والخدمات باش ربما كيسول على المسائل كيلقاني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم شكرا شكرا شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد الرئيس الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

الواقع السيد الرئيس ما عندي ما نزيد هاد الشي اللي قال السي حسن كافي فيما يخص الدور الأساسي ديال غرف الصناعة والتجارة في بلادنا وفي العالم كامل، ولكن بلادنا راه شي ما داروا اللي هو رئيس على أنها فارغة محتواها ما عندها اختصاص، ما عندها إمكانيات وحتى القانون المنظم لهاد الغرف يجب من أولويات هاد الحكومة هو إعادة النظر في القانون المنظم لهاد الغرف وكذلك القانون الذي ينظم الولوج لهاد الغرف، حتى الولوج، إذن إيلا شفنا داك تشكيلات اللي كتكون داخل هاد الغرف فلا يمكن لهاد النوع ديال التشكيلات غتكون هناك غرف اللي هي عندها دور في الواقع دالإقتصاد، عندها دور في الأحياء الصناعية، عندها دور كمخاطب أساسي ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، شكرا السيد الرئيس، هل من تعقيب إضافي؟ الفريق الاستقلالي تفضل.

النائب السيد عبد الفتاح أهل مكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، يعتبر الحي الصناعي لمدينة الداخلة القلب النابض للاقتصاد الوطني في البوابة الجنوبية للمملكة، حيث تتم معالجة وتجميد وتصبير كميات كبيرة من السمك تقارب المليون طن سنويا، بما في ذلك السمك السطحي والأخطبوط والفواكه البحرية، في هذه السنة تمت إضافة نوعية لهذا الحي وذلك ببداية عمل 4 مصانع لتسييل الماكريل والسردين والتون، مما سيزيد من تثمين المنتوج وتوفير آلاف الفرص عمل إضافية، مع كل هذا يعاني الحي من مشاكل منها: الإنارة الضوئية الليلية، الصرف الصحي، تقادم الطريق وعدم ترميمها، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا تفضلوا السيد الوزير.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، يمكن نتافق معاكم على الدور اللي خصها تلعبوا هاد الغرف، واللي كتلعبوا عالميا في ألبانيا، وفي كل البلدان واللي كانت كتلعبوا في المغرب بحال اللي قلتي بإنشاء ISCAE‹ا والميناء إلى آخره...، وغنشتغلوا جميع باش نرجعوا الأمجاد ديال الغرف الصناعية إن شاء الله. بالنسبة لمنطقة ديال الداخلة احنا رهن الإشارة باش ندرسوا كل المشاكل ونحلوها جميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الموالي وهو السؤال الأخير وهو آني عن مشكل مواكبة ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

النائبة السيدة سلوى الدمناتي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، مرة أخرى وبخصوص المقاولات المتوسطة والصغرى والإكراهات التي تواجهها قبل وأثناء الجائحة التي زادت الطين بلة، مثل الصعوبات في الولوج إلى العقار وصعوبات في الحصول على المشاريع العمومية وهناك صعوبات أكبر في التمويل بحيث تعتمد الأبناك على يعني مقاربة كلاسيكية في دراسة الملفات وطلب القروض، بالإضافة إلى مبالغتها في طلب الضمانات كذلك اعتمادها على، يعني، المعاملات القصيرة الأمد وفوائد جد مرتفعة. أسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المستعجلة التي يعني تعتمدها أو لا ستعتمدها الحكومة من أجل دعم والنهوض وإعطاء إنبعاث جديد لهذه المقاولات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاد السؤال، أولا وضعت الحكومة ترسانة لمواكبة ودعم المقاولات من أجل تحسين الإنتاج ديالها والقدرة التنافسية وجعلها تحتل مكانة مهمة في إحداث مناصب شغل جديدة تماشيا مع الاستراتيجية الصناعية للحكومة، الإستراتيجيات الصناعية للحكومة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد خارطة طريق ترتكز على مقترح قيمة تأخذ بعين الإعتبار استهداف المقاولة الصغرى والمتوسطة في جميع جهات المملكة، وذلك من خلال الأهداف الأساسية التالية:

-تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق مناصب

الشغل، وذلك من خلال عملية استشارة والدعم التقني والدعم المستهدف للاستثمار الإجمالي؛

-وثانيا تقوية منظومة المبادرات المقاولاتية وتطوير آليات مواكبة قدرات تدخل الفاعلين.

حصيلة المواكبة بالنسبة للسنوات الأخيرة، تمت مواكبة 5000 مشروع للنمو وتحويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتمثل هذه المشاريع استثمارات إجمالية قدرتها 15 مليار ديال الدرهم مع الالتزام بخلق مناصب الشغل تصل إلى 135.520 من ضمنها أكثر من 70.000 منصب شغل مباشر. حصيلة هاد السنة 2021 إلى نهاية شتنبر، تم إلى حدود نهاية شتنبر إختيار 2004 مشروع باستثمار إجمالي يبلغ 2,6 مليار درهم، ومناصب شغل مرتقبة تصل إلى 18.000 منصب من ضمنها 10.000 منصب شغل مباشر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيدة النائبة أو السيد النائب عن الفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب المحترم للتعقيب.

النائب السيد عبد النور الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كميا كتعرف السيد الوزير، بأننا اليوم كنعيشوا تداعيات ديال جائحة كورونا، وهذا أثر بشكل كبير على المقاولات الصغرى والمتوسطة. اليوم من خلال واش كاين شي تدابير حقيقية وفعالة ماشي مجرد شعارات من أجل الإنعاش ديال هاد المقاولات الصغرى المتوسطة؟ هادي مسألة، كذلك أن كيما كنا كنعرفوا بأن هاد الأزمة هادي، يعني، واحد مجموعة ديال مناصب الشغل اللي تفقدت، كذلك وتراكمت واحد مجموعة الديون على هاد المقاولات هادي، واش كاين شي خطة عمل من أجل، يعني، الإنعاش ديال هاد المقاولات؟ كذلك بالنسبة كاين على مستوى المناطق الحدودية واليوم كيما كنعرفوا المنطقة ديال عمالة المضيق-الفنيدق أنها الظروف ديال الجائحة، وكذلك الظروف ديال إغلاق ديال معبر باب سبتة، هاد الظروف هادي اللي خلاّت أن اليوم كيما كانت المواطن أو مجموعة ديال المقاولات كانت الرهان ديالها مبني على، يعني، التهريب المعيشي اليوم ملّي تم الحد من هاد التهريب المعيشي، اليوم ما كاينش شي خطة من أجل إدماج هاد الناس هادو اللي كانوا كيعانيوا من هاد الظروف هادي، اليوم كاين واحد التدمر، كاين واحد المشاكل كبيرة إجتماعية في المنطقة، السيد الوزير، واش كاين شي خطة فعالة...؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى التوقيت، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد منصف الطوب:

السيد الوزير المحترم،

بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة هي كتشكل واحد النسبة كبيرة تقريبا 95% من الشركات اللي كتواجد في المغرب، طبعا مع الظروف دالجائحة تأثرت بشكل كبير فلازم كيخص الوزارة أنها تكون عندها واحد إستراتيجية دعم قوية لا بالنسبة للبنوك، لا بالنسبة للمساطر لأن واحد النسبة كبيرة اللي تأثرت خصوصا احنا مثلا ايلا تكلمنا على إقليم تطوان، اللي كيفما قال الأخ النائب أن بعد إغلاق باب سبتة ومن بعد وفي الظروف دالجائحة تأثروا واحد النسبة كبيرة ديال الشركات الصغرى والمتوسطة اللي تم إعلان الإفلاس ديالهم، وضاعوا واحد فرص الشغل كبيرة. فهنا كنطلبوا من الوزارة الوصية أنها تكون عندها واحد الأولويات للمناطق اللي هي أكثر تضررا باش يمكن لها تشجع وتواكب هاد الشركات الصغرى والمتوسطة باش يمكن لنا نخلقوا فرص الشغل لواحد العديد ديال الفئات خصوصا المتضررين وكيما قال السيد النائب في المناطق الحدودية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة عن فريق العدالة والتنمية، تفضلوا.

النائبة السيدة نعيمة الفتحاوي:

السيد الوزير، ورثّوا أيضا برامج ناجحة عن الحكومة السابقة من بينها «المقاول الذاتي»، هاد «المقاول الذاتي» السيد الوزير، اشنا هي التدابير والإجراءات باش تواكبوهم؟ كيطالبوا بالمواكبة كيطالبوا بالتسويق، كيطالبوا بالتكوين، كيطالبوا أيضا رفع الدعم والتمويل، كيطالبوا أيضا بداك الشرط ديال أقل من سنة باش يستافدوا أكبر عدد من المقاولين الشباب، هذه فيها فئة هشة كتطالب أيضا بخدمات إجتماعية، أشنو غادي تدير الحكومة ديالكم باش تساهم في إنجاح هاد «المقاول الذاتي» نظرا لأنه كيوفر فرص الشغل؟.

السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل من تعقيب إضافي آخر؟ ما كاين حتى تعقيب، نعطي الكلمة للسيد الوزير.

السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على التعقيبات، بالنسبة للتدابير الحقيقية، كاين مخطط وبرنامج بالنسبة للمناطق الحدودية منطقة بمنطقة مع كل المنتخبين

والأطر اللي كاينين تما، وكنشتغلوا على الفنيدق، كنشتغلوا على الناضور، كنشتغلوا على كركرات، منطقة بمنطقة بكل الخصوصيات ديالها وكلها بالبرنامج ديالها.

بالنسبة للمقاول الذاتي، كان السي السكوري قبل مني هو المكلف الآن بالمقاول الذاتي، اللي يمكن نقول لكم بأنه «المقاول الذاتي» كيعرف نجاح كبير، وتسجلوا فهاد السنة ونص في الماضية أكثر من 270.000 مقاول ذاتي إضافي فهاد البرنامج هذا، يعني، كيعرف نجاح كبير، وإن شاء الله، المواكبة ديالو راه عند السي سكوري برنامج مخصص للمقاول الذاتي.

بالنسبة للبرامج، عندنا برامج، برنامج «استثمار» اللي الدولة كتساهم ب30% من الغلاف الإجمالي ديال الاستثمار30% عندنا برنامج «مواكبة» بالنسبة للدراسات اللي الدولة كتساهم فيه حتى ل80% بالنسبة للدراسات،برنامج «تطوير» اللي كنوصلوا ليه برنامج تطوير اللي كنوصلو ليه إلى حدود حتى هو 70% وبرنامج تطوير النمو الأخضر باش نواكبو الصناع المغاربة باش ينتجوا منتوج خالي من الكاربون اللي هو كيعرف حتى هو إقبال كبير من طرف المستثمرين، بالنسبة لبرنامج تطوير المقاولة الناشئة لمواكبة حاملي مشاريع المقاولات الناشئة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التصنيع، مرورا بمختلف مراحل الاحتضان، وتميزت حصيلة هذا البرنامج إلى حدود نهاية شهر شتنبر 2021 بمواكبة 170 مشروع، هذا برنامج جديد منها 20 مشروع في مرحلة الاحتضان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير نشكركم على حسن المساهمة. بهذا نكون قد استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا، شكرا على حسن إصغائكم وتعاونكم.

محضر الجلسة السادسة عشرة

التاريخ: الاثنين 16ربيع الثاني 1443هـ (22 نونبر2021).

الرئاسة: السيد محمد جودار النائب الخامس لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثماني دقائق ابتداء من الساعة الخامسة مساء والدقيقة الثانية والعشرين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

السيد محمد جودار رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة الوزيرة،

السيدات السادة النواب،

يخصص مجلس النواب جلسة تشريعية مرتبطة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم مشروع القانون التنظيمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الذي صادقت عليه بالأغلبية لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في اجتماعها المنعقد يوم الإثنين 15 نونبر2021.

وقبل تقديم أهم مقتضيات مشروع هذا القانون التنظيمي، لابد أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة النواب المحترمين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على تفاعلهم الإيجابي مع مضمون المشروع المذكور، وجدير بالذكر أن التعديلات التي أدخلت على القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر منذ صدوره بتاريخ 19 يوليوز 2012 لا تمس القانون من حيث الجوهر، بل هي تعديلات تهم مهم إما الملحق رقم1 الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية أو الملحق رقم2 المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنه في مجلس الحكومة أوهما معا، وهذا راجع إلى أن إحداث أو تغيير أو دمج أو حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية يستوجب تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا سالفتي الذكر المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه.

وفي هذا الإطار يهدف مشروع القانون التنظيمي رقم 51.21 المعروض على أنظاركم اليوم إلى تغيير وتتميم لائحتي المؤسسات والمقاولات العمومية الواردتين بالملحقين رقم 1 و2 المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور أعلاه، وذلك من خلال:

أولا: إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية المنصوص عليها في البند «أ» من الملحق رقم 1 التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري.

-الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي المحدثة بموجب القانون رقم13.21المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي؛

-الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية المحدثة بموجب القانون

رقم 82.20؛

-الوكالة الوطنية للمياه والغابات المحدثة بموجب القانون رقم 52.20 .

ثانيا: تغيير تسمية شركة الاستثمارات الطاقية الواردة ضمن لائحة المقاولات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري المنصوص عليها في البند «ب» من الملحق رقم 1 بتسمية شركة الهندسة الطاقية.

ثالثا: إضافة المؤسسات التالية إلى لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند «أ « من الملحق رقم2 التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الحكومي.

- مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحدثة بموجب القانون رقم 13.16؛

- مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات المحدثة بموجب القانون رقم 35.13؛

- مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري المحدثة بموجب القانون رقم 93.17 .

رابعا: حذف مكتب التسويق والتصدير من لائحة المؤسسات العمومية المنصوص عليها في البند «أ» من الملحق رقم2 التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وذلك بعد نشر القانون رقم 06.20 القاضي بحل مكتب التسويق والتصدير وتصفيته.

تلكم السيد الرئيس السيدات والسادة النواب المحترمون المقتضيات التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على العرض القيم وبالمناسبة كنشكرو كذلك مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. نمر إلى عملية التصويت.

أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون التنظيمي للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 114

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 11

إذن صادق مجلس النواب ب 114 موافق على مشروع قانون رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور. **رفعت الجلسة.**